محمد خير الوادي

العلاقات الصينية الاسرائيلية

الحسابات الباردة





الفارابي

محمد خير الوادي

العلاقات الصينية الإسرائيلية

الحسابات الباردة

دار الفارابي

الكتاب: العلاقات الصينية الإسرائيلية: الحسابات الباردة
المؤلف: محمد خير الوادي
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: (01)301461 ـ فاكس: (01)307775
ص.ب: 3181/11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2012
ISBN: 978-9953-71-657-2

المقدمة

أثارت العلاقات بين الصين وإسرائيل اهتمامي منذ وقت طويل. فإسرائيل ليست مجاورة للصين، وهناك فوارق حضارية وزمنية واتنية هائلة تفصل بينهما. ومنطقياً، فإن اهتمامات الجانبين ينبغي أن تكون متضاربة، فإسرائيل تعتبر نفسها جزءاً من الغرب المعادي لحضارات الشرق كله وقيمه، بما في ذلك الكونفوشية. وإسرائيل هي الحليف الأول للخصم التاريخي لبكين واعني الولايات المتحدة، وإسرائيل تمارس سياسة تتعارض كلياً مع المنهاج الرسمي الذي تسير عليه الصين والقائم على السلام ودعم قيم الحرية والعدالة وحق الشعوب في تقرير المصير. ورغم هذا التباين الكبير في كل شيء، فإن العلاقة مع إسرائيل حظيت وتحظى حتى الآن باهتمام خاص من جانب بكين. وقد حاولت العثور على الأسباب الكامنة وراء ذلك، لكنني اكتشفت ان صعوبات جمة اعترضتني، في طليعتها يبرز حرص الجانبين الصيني والإسرائيلي على ابقاء الجزء الاهم من تعاونهما طي الكتمان الشديد، فضلاً عن ذلك، فإن المسيرة الطويلة والمتعرجة التي تفصل بين البداية الفعلية لهذه العلاقات بين الجانبين في سبعينيات القرن الماضي، وصولاً إلى الاعلان رسمياً عن وجودها في عام 1992، أضافت صعوبات كثيرة على هذه العلاقات مما عقد مهمة أي باحث لها. ومع ذلك، قررت السير في طريق استكمال هذه المهمة الشائكة. وأتاح لي عملي كسفير في الصين لمدة ثماني سنوات، فرصة مهمة لفهم البواعث التي تدفع كلاً من بكين وتل أبيب للحفاظ على روابط خاصة بينهما، وإدراك أفق التعاون بينهما والعوامل التي تؤثر فيه. وكان للمساعدة التي قدمها بعض

الأصدقاء، الذين زودوني بترجمات للمقالات والدراسات التي تنشرها بعض أجهزة الإعلام الصينية باللغة الصينية والإسرائيلية باللغة العبرية عن العلاقات الصينية الإسرائيلية دور في فهم طبيعة هذه العلاقات.

لقد حرصت منذ البداية على معرفة الدور الحقيقي الذي قام به اليهود في الصين في القرنين التاسع عشر والعشرين في الصين. وقد بحثت طويلاً من أجل جلاء الحقيقة وعدم الوقوع ضحية التزوير واختلاق الحقائق اللذين مارستهما المنظمات اليهودية من أجل إخفاء بواعثهم الحقيقية في الوصول إلى الصين. وقد وجدت ضالتي اثناء بحثي الطويل، الذي لم يخلُ من مشقة، في المراجع ومراكز البحوث الروسية وباللغة الروسية. فروسيا - بحكم علاقاتها التاريخية مع الصين - مهتمة جداً بالأوضاع الصينية. ثم ان المستشرقين الروس يشغلون موقعاً مهماً على الصعيد العالمي في الدقة والموضوعية لدى رصد الأوضاع في الصين. فهم لم يكتبوا عن بعد، بل عايشوا الأحداث وعاش جلُّهم في الصين. فضلاً عن ذلك، فإن المنظمات اليهودية في روسيا قد نشرت معلومات كثيرة - ولو أنها متحيزة وغير دقيقة- عن وجود اليهود في الصين وهجرة اليهود اليها، وعن التنظيمات الصهيونية في شمالي الصين.وهذه المعلومات كانت بحاجة إلى التمحيص والغربلة والمقارنة للوصول إلى الحقيقة.

ويبقى موضوع العلاقات الصينية الإسرائيلية مهماً بالنسبة إلينا في الوطن العربي. فالصين شغلت موقع الصديق للقضايا العربية، ونحن معنيون بالدرجة الأولى بألّا تتأثر بكين بعلاقاتها مع إسرائيل، والا تتراجع في مواقفها الداعمة للقضايا العربية، وفي مقدمتها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ثم اننا معنيون كذلك بألّا تكتسب إسرائيل مواقع دولية قوية إضافية، تساعدها على فك العزلة الدولية عن سياستها التوسعية، وتوفر لها مزيداً من الوقود لاستمرار نهجها العدواني التوسعي. وهناك جانب اخر للأمر. فالعلاقات الصينية العربية تملك تاريخاً طويلاً من التعاون المثمر، وتتوسع دائرة المصالح المشتركة بين العرب والصينيين. ونحن على قناعة بان الهدف الإسرائيلي الأول من وراء تمتين الصلات مع الصين كان ولا يزال، التأثير في مواقف بكين وابعادها عن

العرب، وتحويلها إلى حليف للسياسة الإسرائيلية. لقد بحثنا في هذا الكتاب في الادعاءات الإسرائيلية حول وجود قرابة تاريخية بين اليهود والصينيين، وبيّنا الدور الحقيقي الذي لعبه اليهود ضد الشعب الصيني، وتوقفنا عند بدايات العلاقات الصينية الإسرائيلية، وفصلنا في العوامل التي تدفع كلا من الصين وإسرائيل للتقارب، وكذلك في الكوابح التي تحول دون وصول علاقاتهما إلى مرحلة التحالف. كما بحثنا في الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية الإسرائيلية. ونأمل ان نكون قد وفقنا في اطلاع القارىء العربي على كل الظروف المحيطة بعلاقات الصين وإسرائيل.

المؤلف

دمشق: 7-11- 2010

الفصل الأول

أولاً: التسلل عبر الثغرة العسكرية

تقدم العلاقات الصينية الإسرائيلية الدليل الملموس على البراغماتية وإحلال مبدأ المصالح مكان العقائد في السياسة الصينية منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي. فمنذ أن بدأت بكين بتطبيق سياسة الانفتاح على الخارج والإصلاح في الداخل أواخر سبعينيات القرن العشرين، تراجع التشدد الإيديولوجي الذي ميز عهد الرئيس ماو، وأعيد توجيه السياسة الخارجية الصينية نحو الغرب للاستفادة من تقدمه ورؤوس أمواله للنهوض بالاقتصاد الصيني، الذي أنهكته تجارب ماو ابتداء من القفزة العظمى مروراً بالكمونات وانتهاء بالثورة الثقافية الكبرى، التي هزت الصين على امتداد عقد من الزمان، وفي آنٍ واحد، خفت الحماسة الصينية نحو الدول النامية وتراجعت رغبة بكين في تبني قضايا العالم الثالث. وبات شعار المرحلة الجديدة الذي أطلقه دينغ شياو بينغ هو: ليس المهم اللون السياسي للشريك الأجنبي، بل المهم أن يقدم شيئاً ملموساً للصين.

وفي هذا الجو المتحول، بدأت إسرائيل أولى خطواتها العملية لتحقيق حلمها القديم، وهو العثور على ثغرة في جدار الصين والتسلل عبرها. ولا بد من القول إن التطورات السياسية التي حصلت نهاية السبعينيات في القرن الماضي، وفرت لإسرائيل أكثر من ثغرة. فسياسة الإصلاح والانفتاح التي جئنا على ذكرها تواً، فتحت الباب على مصراعيه أمام تحسن العلاقات الصينية الأمريكية. وللدقة نقول، إن الجليد الذي جمد العلاقات بين بكين وواشنطن منذ قيام الصين الشعبية عام 1949، بدأ بالذوبان في السنوات الأخيرة من حكم ماو، وتحديداً مع الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى بكين عام 1972، والتي انتهت بنتيجتين: أولاهما تصفية الخلافات حول تايوان من خلال توقيع بيان شنغهاي الذي تمسكت بموجبه واشنطن

بسياسة الصين الواحدة، أي إن تايوان هي جزء من الصين وتتعهد بعدم تشجيع النزعات الانفصالية في الجزيرة المتمردة وعدم تقديم أسلحة متطورة لها. والثانية، تعزيز التحالف الصيني الأمريكي ضد الاتحاد السوفياتي آنذاك. وبذلك زال من أمام إسرائيل أكبر عائق اعترض بناء علاقات متطورة مع الصين، وهو الرفض الأمريكي المستمر لبناء أية جسور بين الصين وإسرائيل.ثم إن النهج الجديد الذي قاده دينغ شياو بينغ والقائم على نزع صفة العدو عن الغرب، غير النظرة التقليدية الصينية إلى إسرائيل التي كانت تعتبرها بكين رأس حربة للامبريالية في الشرق الأوسط. وهكذا تم إيجاد أول عنصر للتقارب الصيني الإسرائيلي، وهو تحسن العلاقات مع الغرب عموماً ومع أمريكا والدول السائرة في فلكها، وإسرائيل في طليعة هذه الدول. والعنصر المشترك الثاني الذي خدم التقارب الإسرائيلي مع الصين، تمثل في العداء الصيني الإسرائيلي المشترك لسياسة الاتحاد السوفياتي. لقد أدى تدهور العلاقات الصينية السوفياتية المستمر منذ ستينيات القرن الماضي، إلى اشتعال الصراع بين الدولتين الشيوعيتين عملياً على كل الجبهات وفي كل المناطق، بما في ذلك الشرق الأوسط، الذي كانت موسكو تتمتع فيه بنفوذ قوي. وقد أدركت بكين أن إحدى أهم الوظائف التي أوكلت لإسرائيل، كانت مكافحة المد السوفياتي وإضعاف علاقات موسكو مع الدول العربية. وفي هذا المجال التقت المصالح الصينية مع إسرائيل، حيث رأت بكين في الكيان الإسرائيلي حليفا محتملا لإضعاف الاتحاد السوفياتي، الذي كان غارقاً آنذاك في المستنقع الأفغاني.

لكن عناصر التقارب هذه كلها كانت معنوية ونظرية، وبقيت كذلك إلى أن حدث تطور قلب كل المعادلات النظرية في العلاقات بين الصين وإسرائيل، واقصد بذلك الصدامات العسكرية الواسعة التي جرت بين فيتنام والصين في سنة 1978، حيث تدهورت العلاقات بين الجارين الشيوعيين والحليفين السابقين بسبب اتهامات كالتها الحكومة الصينية لجارتها الجنوبية، باضطهاد مواطنين من أصل صيني يعيشون في فيتنام. وكان وراء هذه الاتهامات غضب صيني من تنامي النفوذ السوفياتي في فيتنام ورغبة دفينة وقديمة في إجراء تغييرات على الحدود المشتركة. وسرعان ما نشبت بين الدولتين معارك شرسة، واحتلت

القوات الصينية عددا من القرى والمواقع الفيتنامية .ولم تكن حالة الجيش الصيني آنذاك على ما يرام. وفي بداية سنة 1979 وصلت المواجهة العسكرية بين الصين وفيتنام إلى ذروتها مكتسبةً أبعاد حرب حقيقية. وأرسلت الصين مئات الآلاف من جنودها وألف طائرة إلى المعارك مع الجيش الفيتنامي.صحيح أن الصين قد توغلت داخل فيتنام وبقيت قواتها هناك لمدة شهر تقريباً، لكن الصحيح أيضا أن الفيتناميين صمدوا والحقوا خسائر فادحة جدا بالقوات الصينية. لقد كشفت الصدامات مع الفيتناميين الخلل الكبير الذي يعانيه الجيش الصيني، والمتمثل بتخلف الأسلحة والعتاد القتالي القديم أمام العتاد السوفياتي الحديث، الذي كان في حيازة الفيتناميين. وقد حثت نتائج الحرب القيادة الصينية على خلع أقفال المحرمات السابقة، وفتح الأبواب الموصدة والاستعانة بأية جهات خارجية على إعادة تأهيل قواتها.وفي حقيقة الأمر، فإن نتائج الحرب مع الفيتناميين أدخلت تغييرا جوهريا على التفكير العسكري الصيني ودفعته للانتقال من نظرية الحرب الشعبية التي روج لها ماو، إلى مبدأ تأسيس جيش عصري محترف، مجهز بأحدث صنوف الأسلحة وأنظمة القيادة. وفي تلك اللحظة الحرجة من تاريخ الصين المعاصر ظهرت إسرائيل التي أبدت استعدادا للمساعدة. وليس من باب المصادفة أن نبدأ الحديث عن العلاقات الصينية الإسرائيلية من باب التعاون العسكري. فهذا التعاون كان الجسر التي عبرت عليه إسرائيل إلى الصين، والباب الذي دخلت من خلاله مجالات التعاون الأخرى بين الجانبين.

ويبدو أن الطرفين قد اتفقا منذ البداية على إبقاء تفصيلات العلاقات العسكرية بينهما طي الكتمان. ولكل أسبابه. فالصين التي ارتبطت تاريخياً بعلاقات طيبة مع العرب وأيدت قضاياهم، لاسيما القضية الفلسطينية، لم ترغب في ان يؤثر تعاونها العسكري في صداقتها مع العرب. وإسرائيل التي حصلت في البداية على ضوء أخضر أميركي للعلاقة مع الصين، فضلت ابقاء تفصيلات الصفقات العسكرية الكبرى التي قدمتها للصين سرية، وذلك خشية إغضاب الحليف الأميركي الذي يمدها بكل أسباب الاستمرار. وهنا لا بد من التوقف قليلاً عند الموقف الأميركي إزاء التسليح الإسرائيلي للصين.فواشنطن لم تعارض

في البداية عندما فاتحها الإسرائيليون برغبتهم في بيع أسلحة للصين، وذلك لان الصفقات الأولى قد تركزت على تحديث الأسلحة السوفياتية القديمة الموجودة لدى الجيش الصيني ولم تتضمن تلك الصفقات اية تقنيات متقدمة يمكن ان تهدد الامن الأميركي أو القوات الأميركية في منطقتي جنوب شرقي اسيا والمحيط الهندي. إضافة إلى ذلك، فإن الأسلحة الصينية لم تستخدم ضد أميركا، بل ضد اعدائها. ففي نهاية الستينيات حدثت صدامات عسكرية واسعة بين الجيشين الصيني والسوفياتي حول جزيرة دامانسك المتنازع عليها انذاك، وقبل ذلك بسنوات اندلعت حرب حقيقية على الحدود الصينية الهندية (وكانت الهند انذاك لا تتوافق مع السياسة الأميركية) بالإضافة إلى الصدامات التي وقعت على الحدود الصينية الفيتنامية. ومعروف ان فيتنام كانت من ألد أعداء الولايات المتحدة.

وحتى الآن، فإن الصين لا تتحدث علناً عن تعاونها العسكري مع إسرائيل.ولهذا السبب فاننا سنتوجه إلى المصادر الإسرائيلية التي نشرت بعض المعلومات اليسيرة عن العلاقات العسكرية مع الصين قبل فترة من الزمن. وبكين الرسمية لم تنف تلك المعلومات التي تضمنتها المصادر الإسرائيلية، ثم إن الإسرائيليين باعتقادنا، لن يختلقوا معلومات غير موجودة حول تعاونهم العسكري مع بكين، وبذلك يغامرون بعلاقاتهم مع الصين .

وسنعرض لبداية التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل كما وردت في كتاب "اختراق سور الصين: قصة العلاقات الدفاعية لإسرائيل مع الصين" لمؤلفه آمنون بارزيلاي المحرر الصحافي بجريدة "هآرتس" الإسرائيلية والذي صدر في مطلع العام 1999. ورغم مرور نحو عقد من الزمان على نشر هذه المعلومات، إلا ان احدا من الصين أو إسرائيل لم ينف هذه المعلومات. وحسب الكتاب، بدأت العلاقات الأمنية بين الصين وإسرائيل قبل عشرين عاماً في 22 فبراير 1979، وفي الساعة الثامنة صباحا انطلقت طائرة بوينغ 707 غير محددة الهوية من مسار جانبي في مطار بن غوريون، ولم يمر "الإسرائيليون " الثلاثون الذين حملتهم الطائرة بإجراءات التفتيش المعتادة. لقد كان مطلوبا ان تظل هويتهم سرية، إذ جرى استبعاد كل ما يشير إلى "إسرائيل"، كما منعوا من

الافصاح للمقربين منهم ولأسرهم عن هدف رحلتهم. وطارت الطائرة باتجاه الشرق وكانت الطائرة لرجل الأعمال الإسرائيلي شاؤول آيزنبرج. وكان المسافرون على متنها أعضاء وفد وزارة الدفاع الإسرائيلية، وكانت وجهة الرحلة الصين الشعبية. وفي مساء اليوم نفسه وصلت الطائرة إلى بكين. لكن عملية الهبوط في المطار العسكري بضواحي العاصمة الصينية توقفت. فقد أورد برج المراقبة أن ظروفاً جوية صعبة تسود العاصمة الصينية، حيث وصلت فيها درجة الحرارة على الأرض إلى 17 درجة تحت الصفر، وأدى الجليد الذي غطى المدرج إلى صعوبة إتمام عملية الهبوط. وعلى مدى ساعة كاملة حلقت الطائرة فوق المطار بعدها تلقت إذناً بالهبوط. وكانت مجموعة من الصينيين تنتظر عند عجلات الطائرة، صعد أحدهم وقدم نفسه كمندوب لإحدى شركات التصدير والاستيراد، وقدم آيزنبرج بدوره له رئيس الوفد جبرائيل جيدور. واستقبل الصينيون "الإسرائيليين" بوجوه صارمة. وباختصار صدرت التوجيهات وتم ترجمتها، إذ توجه أعضاء الوفد إلى حافلتين بينما توجه رئيسا الوفدين إلى السيارتين السوداوين المنتظرتين عند أحد جوانب الطريق. وفي غضون ساعة واحدة ابتلع الظلام قافلة السيارات. وكما خرجوا سراً من "إسرائيل" دخلوا الصين سراً. ولم يمر اعضاء الوفد الإسرائيلي بأية وحدات تفتيش حدودية أو جمركية، انطلقت القافلة الصغيرة في طريقها إلى العاصمة بسرعة بالغة باتجاه بيت الضيافة الرسمي للحكومة الصينية. وهكذا بدأت أولى خطوات العلاقات الدفاعية السرية بين الصين و"إسرائيل". ويمضي الصحفي الإسرائيلي قائلاً:

كانت هذه الزيارة حصيلة لجهد كبير بدأه آيزنبرج قبل ذلك بخمسة شهور، ففي مطلع 1978، بادر رجل الأعمال الإسرائيلي آيزنبرج بالذهاب لمقابلة وزير الدفاع الإسرائيلي وايزمان في مكتبه، وأعلن هناك: "يمكنني ان افتح أمام وزارة الدفاع الباب إلى الصين، وإنني مستعد لوضع طائرتي الخاصة تحت تصرف "إسرائيل"". حدث ذلك بعد اكثر من عام على موت الزعيم الصيني ماوتسي تونغ. وكانت الزعامة الجديدة برئاسة دينغ سيانغ بينغ، أكثر براغماتية، وكانت مستعدة للحصول على استثمارات وتقنية متقدمة من دول كانت تعتبر حتى ذلك الحين في مصاف الأعداء. كانت لآيزنبرج آنذاك علاقات عمل متعددة في

معظم دول شرق آسيا، وكانت غالبية أعماله في تايوان ولم يهتم بالصين. وقد اسفر التقارب بين الولايات المتحدة والصين في السبعينيات، ليس عن تغيير الخريطة السياسية فحسب، بل أيضاً الخريطة الاقتصادية. وقبل موت ماو تعرف آيزنبرج على فرص الاستثمار الجديدة في الصين، ولكي يتغلب على معوقات التقارب (لم تكن شركات الطيران الغربية تطير إلى الصين بعد) اشترى في النمسا عام 1975، طائرة بوينج 707، وقامت فرقة الصيانة بالصناعات الجوية بتحويلها إلى طائرة إدارية فاخرة.

طلب وزير الدفاع وايزمان من بيغن- رئيس الوزراء عقد اجتماع لمجلس الوزراء المصغر، الذي ضم أيضاً وزير الخارجية موشيه ديان. وجرى الاجتماع بعد عدة ايام من لقاء وايزمان وآيزنبرج. وعرض وزير الدفاع ما قاله آيزنبرج من ان حكومة الصين الشعبية، مهتمة باقامة علاقات أمنية مع "إسرائيل". وكان وايزمان متحمساً، وقد روى لمقربيه أنه منذ الخمسينيات يتذكر ما قاله دافيد بن غوريون في اجتماع كبار ضباط الجيش الإسرائيلي عن أهمية قيام علاقات بين الشعبين العريقين في التاريخ الإنساني، الشعب اليهودي والشعب الصيني ثقافيا واقتصادياً، وبأن هذا الحلم قريب التحقق.

وقبل ذلك بسبعة أشهر، وتحديداً في 18 مايو 1978 - كما يروي الكتاب - كان بيغن قد فاجأ الجميع بحديثه عن الانفتاح على الصين، لدى زيارته شركة الصناعات الجوية في اللد. وكان في صحبته أيضاً وزير الدفاع عزرا وايزمان ونائبه موردخاي تسبوري والقادة العسكريون، والعميد إفرايم بوران والعقيد آيلان تهيلا. وفي حجرة الطعام بمبنى الادارة، التقى بيغن ورفاقه مدير عام شركة الصناعات الجوية جبرائيل جيدور ورئيس مجلس الادارة إسرائيل سحروف. واستعرض جيدور أمام الضيوف إنجازات الشركة واختراق منتجاتها لأكثر من اربعين دولة. استمع بيغن باهتمام ثم علق قائلاً: "سيد جيدور ما قلته رائع، والنتائج التي حققتها باهرة ومؤثرة ولكن لو كنت تستطيع إدخال الصناعة الجوية الإسرائيلية إلى الصين".

وعمت الدهشة أعضاء الادارة المصغرة للصناعات الجوية. فالصين كانت حتى الآن - تعتبر خارج نطاق الحسابات "الإسرائيلية"، لكونها على القائمة

السوداء لدول محظور بيع أسلحة لها. وهي القائمة التي وضعتها وزارتا الخارجية والدفاع، . وكان المعيار الرئيسي في تشكيل هذه القائمة هو مدى الخطر الذي سيعود على "إسرائيل" نفسها مع بيع السلاح والمعلومات والتقنية المتقدمة. وحتى ذلك اليوم كان واضحًا للصناعات الجوية ان الصين تقع تقريباً على رأس القائمة السوداء. لقد كانت الصين صديقة للدول العربية واحدى زعامات العالم الثالث، وكان خطابها الرسمي في تعريف "إسرائيل" انها "الكلب النابح للإمبريالية الاميركية". اضف إلى ذلك أن أية دولة غربية لم تقدم على بيع سلاح للصين. وفكرة أن تخترق "إسرائيل" هذا الحظر غير المكتوب، كانت تبدو مزعجة، ولذا كان من الصعب على مسؤولي الصناعات الجوية أيضاً أن يتفهموا أن تأتي الفكرة من رئيس حكومة يعتبر مناوئا ومتشددا تجاه الشيوعية. وزاد من وقعها أيضاً تدخل وزير الدفاع وايزمان، الذي عرف جيدور منذ فترة خدمته في سلاح الجو قائلاً: "جدفي، أنت بالطبع فخور بما فعلته في الشركة، لكنني أوصيك بأن تدخلنا الصين".

وطلب جيدور من بيغن ووايزمان، ان يستخدم معلومات معينة لكي يسارع بدفع الاتصالات مع الصين، وكان له شرط واحد لقاء ذلك: هو ان يكون على رأس الوفد الذي سيتوجه إلى الصين. وصدر الإذن وعين جيدور نائب مدير عام الشركة للتسويق، وموشيه كيرت رئيساً لمشروع الصين. أما رئيس شعبة القوى البشرية في الادارة الإلكترونية للشركة يوسي كنتي، فقد تولى مسؤولية التخطيط. وفي نطاق الصناعات الجوية باللد تم تخصيص مبنى خاص للمشروع "هنجي رقم 15". وأحيط بسياج من الأسلاك، وتم تركيب أبواب جديدة ذات مدخل يعمل بشفرات خاصة، ووضعت عليه حراسة مشددة.

بعد زيارة بيغن للصناعات الجوية، اتصل مدير عام الشركة جيدور بثلاثة عناصر لهم صلة بالصين. وكان أحدهم آيزنبرج وهو الذي ابرم الصفقة المشتركة الأولى مع الصناعات الجوية لدول في شرقي اسيا عام 1971. وبعد نجاح هذه الصفقة اقترح آيزنبرج ان يتولى إدارة أعمال الصناعات الجوية في منطقة شرق آسيا بفضل علاقاته الجيدة بدولها، وكان بذلك وكيل أسلحة الصناعات الجوية في الشرق الأقصى. وفتحت علاقاته الخاصة بالفعل أمام الشركة أسواقاً جديدة،

وتحديداً في الفلبين وتايوان. ولكن كانت هناك مشكلة واحدة خيمت على العلاقات التعاقدية، وهي تصميم آيزنبرج على أن يحظى باحتكار العلاقات مع دول شرقي آسيا كلها، وطلب عمولة بنسبة تراوح بين 17% و20% من إجمالي المبيعات.

وقد دهش رئيس الحكومة اسحاق رابين الذي تولى منصبه بعد بيغن من النسبة التي يطلبها آيزنبرج الذي تعنت وتمسك بمطالبه المادية. ولأنه لم يكن هناك قناة اتصال أخرى مع الشرق الأقصى، اضطرت وزارة الدفاع للخضوع لشروطه. لقد عرف بيغن وديان آيزنبرج جيداً، فقد عرفه ديان عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع، وكان أول من وافق على شروط الصفقات التي ابرمها، كذلك عرف المليونير اليهودي الطريق إلى بيغن واستضافه غير مرة في منزله الريفي. غير ان النسبة العالية التي تمسك بها آيزنبرج أدهشتهما أيضاً. ولهذه الأسباب لم يتحمس، على ما يبدو بيغن وديان لإسناد مهمة اختراق السوق الصينية لآيزنبرج. وبعد عدة أسابيع ظهر في الصورة رجل أعمال آخر، وهو يكوتال فيدرمان صاحب سلسلة فنادق دان.وقد علم فيدرمان صاحب مصنع "إل. أوف" لإنتاج أنظمة إلكترو ـ بصرية عسكرية، ان الصين مهتمة بالعلوم والتقنية العسكرية التي تطورها "إسرائيل". وكان مصدر هذه المعلومات رجل الأعمال السويدي ماكس شميدت، شريكه في احد المشروعات. وقد اوضح شميدت لفيدرمان ان الجيش الصيني مزود بأسلحة قديمة وأنه باستطاعته ان يضعه على اتصال بأحد زعماء الصين.

وبهدوء، أدار آيزنبرج مفاوضات شاقة مع وزارة الدفاع ليحظى بإطلاق يده واحتكار المشروع. إذ التزم بإيجاد علاقة مع الصينيين خلال أربعة أو خمسة شهور. وقال آيزنبرج لوايزمان: إذا لم انفذ ذلك اعطوا الموضوع إلى شخص آخر. وكان وايزمان متمسكاً بمنح احتكار العلاقات مع الصين لآيزنبرج، إذ كان على قناعة كبيرة استمرت حتى اليوم أن آيزنبرج فقط هو المؤهل لاختراق الصين.

وفي هذه الأثناء زار آيزنبرج الصين مرتين على الاقل، ليقف على احتياجاتها الأمنية. واتضح من المعلومات التي وصلت إليه ان الحقيقة مذهلة.

فبسبب الغاء اتفاقية المساعدات السوفياتية عام 1968، وانعزالها عن الدول الغربية سقطت الصين في انحدار عسكري في التجهيزات والتقنية، وبسبب المواجهة العسكرية مع فيتنام والاتحاد السوفياتي والتهديد من الشمال، اصبحت الامور الأمنية على رأس أولويات الزعامة الصينية الجديدة. وكانت أهم رسالة نقلها آيزنبرج ان "إسرائيل" هي الدولة الوحيدة في العالم التي يمكنها في ذلك الوقت ان تساعد الصين على إعادة بناء جيشها والرد على التحدي الذي تجده في جيش فيتنام.

نعود الآن إلى الوفد، فقد جرى إسكان الوفد الإسرائيلي في شقق كل شقة مكونة من حجرتين، وكان الشرط الأساسي للصينيين ألا يفصح أعضاء الوفد عن هويتهم الإسرائيلية وأن يبقى هذا الأمر سرا. وفي ختام جلسة قصيرة ارتسمت على وجه رجل الاتصال الصيني ملامح الجدية وقال رئيس الوفد الصيني: "محظور عليكم أن تذكروا انكم إسرائيليون.. " اعترض جيدور وادعى أنهم ربما يتعرضون لأسئلة لا مفر منها، لكن الصيني تمسك بما قاله: "لن يسألكم أحد، يجب أن تقدموا ما وعدتم به السلاح السوفياتي المتقدم والاستراتيجية". وبعد أن استدعوا للنوم هذه الليلة، أراد جيدور ان يستشير كبار أعضاء الوفد، بن يوسف شبيرا، وقمحي وكرمان. ولخوفه من التنصت طلب محادثتهم خارج المبنى وقال لهم: «إنني أنوي أن أصعد إلى المنصة غداً واقول إننا إسرائيليون، ما رأيكم؟" ارتبك الجميع واختاروا ان يتركوا القرار في يد جيدور. وفي النهاية كما خرجوا سراً، عاد أعضاء الوفد سراً إلى "إسرائيل" ومع عودة الوفد وفي حوزته المعلومات من مصدرها الأصلي حول الاحتياجات العسكرية للصين، رتبت وزارة الدفاع لإرسال وفد ثان خرجت بعده وفود أخرى تضم خبراء من صناعات السلاح الإسرائيلية وكبار الضباط بالجيش. كما توجه إلى الصين المديران العامان لوزارتي الدفاع والمالية، يوسف معيان ويعقوف بيثمان.

وكان المضمون الرئيسي للتعاون بين الجانبين هو تحديث ترسانة الأسلحة الموجودة لدى الجيش الصيني، وهي في معظمها سوفياتية. وكان تدهور العلاقات بين بكين وموسكو الذي بدأ منذ ستينيات القرن الماضي وتصاعد إلى

حد الصدام العسكري، قد دفع الاتحاد السوفياتي إلى فرض حظر شامل على توريد السلاح وقطع الغيار إلى الصين. وفي الوقت ذاته، فقد أسفرت حربا العامين 1967 و1973 بين العرب وإسرائيل عن اكتساب هذه الاخيرة خبرة كبيرة في التعامل مع الأسلحة السوفياتية سواء عبر الجواسيس وسرقة المعلومات، أو من خلال غنائم هذه الأسلحة في تلك الحروب. فقد سقطت في أيدي الإسرائيليين ابان حرب أكتوبر- وخصوصاً على الجبهة المصرية - أسلحة سوفياتية أحدث مما كانت مستخدمة في الجيش الصيني، واستولت إسرائيل على عشرات الدبابات الروسية من طراز متطور آنذاك، مثل طراز ت55 ـ ت 62. وقد أضافت إليها "إسرائيل" أجهزة مراقبة النيران وأجهزة رؤية خاصة، وحسنت قدرتها والحقتها بالخدمة في وحداتها. كما طورت "إسرائيل" أيضاً الأساليب القتالية ضد الصواريخ أرض ـ جو السوفياتية من نظام سام 6 الاكثر تقدما، التي تسببت بأضرار بالغة لسلاح الجو الإسرائيلي. كما جرى أيضاً تطوير أجهزة قتالية إليكترونية، وأجهزة رادار أرضية وأجهزة رادار محمولة على مقاتلات جوية. هذه الانظمة الجوية التي طورتها الصناعات الأمنية كانت موجهة ضد المقاتلات السوفياتية، وهي الطائرات نفسها التي كانت تهدد الصين آنذاك سواء من جانب الاتحاد السوفياتي أو فيتنام أو الهند. لقد كانت الصين إذن في اشد الحاجة للتقنية والعلم العسكري الإسرائيلي. ثم ان أميركا قد وضعت بتصرف المؤسسات العسكرية الإسرائيلية كل معلوماتها الاستخبارية عن الأسلحة السوفياتية. ولذلك أقبل الصينيون على التعاون مع إسرائيل .

وفي الوقت نفسه، فإن انهيار نظام الشاه في إيران والنظام العنصري في جنوب افريقيا قد حرم الصناعات العسكرية الإسرائيلية من أكبر زبونين للمشتريات العسكرية من إسرائيل. ولذلك فإن المجمع العسكري في إسرائيل بشركاته الخاصة والعامة، وجد في السوق الصينية اللامتناهية فرصة تاريخية لا يمكن تفويتها. وهذا ما يفسر سبب تمسك القيادة الإسرائيلية آنذاك بتقديم كل التسهيلات للتعاون مع بكين، سواء من حيث الاسعار والخدمات وحتى النوعية. طبعاً هناك أهداف استراتيجية أخرى لإقبال إسرائيل على الصين سنعرض لها لاحقاً.

وجرى في إسرائيل انذاك نقاش موسع حول أساليب التعاون مع الصين اعقب ذلك تساؤل محوري مفاده: هل عملية الاتصال مع الصين ستكون بين الحكومتين أو بين المؤسسات الصناعية؟. كان لهذا التساؤل نصيب من النقاش في مجلس الوزراء الأمني المصغر. صحيح ان كل الصناعات في الصين كانت ضمن ملكية الدولة، لكن بيغن ووايزمان وديان قرروا ان تكون الرحلة إلى الصين في اطار العلاقات التصنيعية، وليس بين الحكومات لان ذلك يعطي التعاون طبيعة غير رسمية تجنب الحكومتين الصينية والإسرائيلية كثيراً من الحرج.

وفي واقع الأمر، فإن الاتصالات لم تقتصر على المؤسسات العسكرية. ففي نهاية سبتمبر 1978 جرت أول مقابلة في فندق رويال مونصو بباريس، كشف خلالها المندوب الصيني أن وزير الخارجية الأميركي الاسبق هنري كسينجر قال للصينيين "انه يمكنهم الاعتماد على الإسرائيليين، حيث يصنعون أسلحة لا تقل جودة عن الأسلحة الأميركية". وذكر المندوب للسفير الإسرائيلي في باريس ان الصين مثلها مثل "إسرائيل"، أعداؤها في آسيا أكثر من الأصدقاء.

وفي العام 1980، نشرت وكالة تاس السوفياتية في اغسطس، تفاصيل بنود صفقة ادعت بان الصين تسعى إلى ابرامها مع "إسرائيل" وذلك للحصول على 54 مقاتلة من طراز كفير وعدة مئات من دبابات ميركافا، بالإضافة إلى مدافع ذاتية الحركة، وعربات مدرعة، وصواريخ جبرئيل المضادة للسفن، إلى جانب معدات وأجهزة الكترونية متنوعة، وتقدر قيمة الصفقة بحوالى بليون دولار، ولقد ايدت تلك الرواية مجلتان "الايكونومست" البريطانية و"نيوزويك" الأميركية.

والشيء الثابت، ان الصين لم ترغب في شراء الأسلحة فقط، بل ضغطت من أجل الحصول على الخبرة الإسرائيلية في عملية انتاج الأسلحة في الصين، وهذا كان يندرج في اطار رغبة القيادة الصينية في إقامة قاعدتها المستقلة للصناعات العسكرية دون اللجوء إلى القوتين العظميين انذاك: أميركا والاتحاد السوفياتي.

على كل حال، إن التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل قد بدأ - كما أشرنا - بمبادرة من رجل الأعمال شاؤول ايزينبيرغ الذي كان - ولا يزال حتى

الان من خلال شركاته المتعددة الموجودة في الصين- يلعب دوراً هاماً في هذا التعاون. وشاؤول توفي في 27/ 3/ 1997، إلا ان ورثته يملكون الان 52 شركة مختلفة في الصين، أهمها "الشركة الإسرائيلية المتحدة للتنمية" (UDI)، وهي من أكبر الشركات الإسرائيلية من حيث رأس المال المستثمر ومن حيث قدمها وعراقتها في الصين. ووفق مقال نشرته مجلة غلوبال تايمز الصينية في كانون الأول 2003، فإن الشركة المذكورة تقوم بأعمال سرية (طبعاً ذات طابع عسكري) مختلفة ولها فرع في هونغ كونغ. وهي حتى الآن لاتزال تحظى برعاية الحكومة الإسرائيلية.

واللافت للاهتمام، ان اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الذي زار بكين في اكتوبر عام 1993، وخلال مأدبة عشاء رسمية نظمت له في فندق بكين، خص شاؤول ايزينبيرغ الذي حضر المأدبة بنخب قال فيه: "ان السيد ايزينبيرغ قد فتح لإسرائيل بوابة الصين". وعلقت جريدة العصر الاسبوعية الصينية على كلام رابين بالقول: "ان كبار المسؤولين المشاركين في المأدبة كانوا على فهم ودراية تامة بما قصده رابين في نخبه هذا". إن الأسلحة العصرية هي جوهر العلاقات بين "القدس" وبكين، وقد ظل ايزينبيرغ يبيع التقنية العسكرية الإسرائيلية للصين على مدى سنوات عديدة " (كثير من أجهزة الإعلام الصينية تبنت وجهة النظر الإسرائيلية من ان القدس هي عاصمة لإسرائيل).

وفي تقرير نشرته المجلة ذاتها قالت، ان ايزينبيرغ وصل إلى الصين مع أهله لاجئاً وكان عمره انذاك تسع سنوات، وبدأ يتطلع إلى عمل أو مهنة يطور نفسه من خلالها، ولعدم عثوره على اي عمل تجاري في الصين، غادر شنغهاي متوجهاً إلى اليابان التي كانت متحالفة مع ألمانيا، وقد فكر في ان يتخذ من اليابان معبرا له في التوجه إلى اميركا بحثاً عن أحلامه في الغنى والرفاهية. إلّا أنه التقى هناك أسرة تعمل بتجارة الحديد والصلب، حيث بدأ يزود " شركة الحديد والصلب اليابانية " بالمعادن الخام، ومن ثم تزوج في اليابان، وظل هناك حتى تاسست إسرائيل وأصبح مواطناً إسرائيلياً عام 1949.

تحسنت أحوال ايزينبيرغ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان يعمل على

تحويل الرصاص الموجود على الطائرات الأميركية القديمة إلى أدوات منزلية وبيعها، فضلاً عن عمله كوسيط في استيراد خامات الحديد لليابان التي كانت تستعيد اقتصادها في ذلك الوقت. وبعد انتهاء الحرب الكورية، قام على الفور بفتح مكتب له في سيؤول، وتعرف على اعلى القيادات العسكرية والسياسية الكورية، وقد حصل على أرباح طائلة من خلال توسطه في مشاريع اعادة اعمار ما خلفته الحرب من دمار ولاسيما في مجال الاتصالات والجسور وغيرها.

وفي عام 1962 اعاد زوجته وأولاده الستة إلى إسرائيل، علاوة على ذلك طلب من جميع أولاده الانضمام إلى الجيش الإسرائيلي لتربيتهم بروح الصهيونية وللدفاع عن إسرائيل، وبقي هو في طوكيو لأن السلطات الإسرائيلية في ذلك الوقت كانت تفرض جمارك عالية جداً على الشركات التي تعمل في ما وراء البحار. في عام 1970 وبضغط منه، أقر الكنيست الإسرائيلي قانوناً سمي بـ"قانون ايزينبيرغ " لإعفاء الشركات التي تعمل في الخارج من الضرائب، وهذا ما شجع هذا الشخص على نقل جزء من أعماله إلى إسرائيل.

وحسب مجلة العصر الاسبوعية الصينية، فإن ايزينبيرغ زار الصين في ديسمبر 1978 للبحث عن فرص تجارية. وكانت الصين، بعد انتهاء الحرب ضد فيتنام، في امس الحاجة إلى تحسين مواصفات ونوعية اسلحتها من خلال شراء بعض الأسلحة والمعدات العسكرية المتقدمة من إسرائيل، وبذلك يكون هذا التاجر الإسرائيلي قد فتح فعلياً أبواب الصين أمام إسرائيل.

وقد استمر التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل في السنوات اللاحقة بوتائر مكثفة، وهذا ما سنعرض له لاحقاً. وكما ذكرنا، فإن هذا التعاون كان الجسر الأساسي الذي عبرت عليه مختلف أوجه العلاقات المستقبلية بين الطرفين. إلى ان وصلت إلى مرحلة إقامة العلاقات الدبلوماسية العلنية عام 1992.

ثانياً: قصة العلاقات "التاريخية"

تتسم قصة العلاقات بين الصين وإسرائيل بالغرابة فعلا. فهي من الجانب الدبلوماسي، مرت في فترة إعداد سري استمرت نحو عقدين من الزمن، وهي أطول فترة شهدتها علاقات بين جانبين، وخلال تلك المرحلة التي امتدت من سبعينيات القرن الماضي إلى بداية التسعينيات، فضلت الصين إضفاء السرية المطلقة على صلاتها مع إسرائيل التي أبدت - بدورها ارتياحها للأمر. ومن الجانب السياسي أخضعت بكين هذه العلاقات لحسابات باردة من الربح والخسارة انطلاقاً من تأثيرها في العلاقات الصينية مع الدول العربية.

ترافقت الرغبة الإسرائيلية الجامحة في التسلل عبر سور الصين والفوز بالجبنة الصينية، بحملة شاملة نظمتها الأوساط اليهودية لإقناع الصينيين بان العلاقات بين الصين واليهود ليست وليدة اليوم، وهي لا تقوم على المصلحة فحسب، وإنما تستند -كذا- إلى جذور تاريخية طويلة! وقد استخدمت الأوساط الصهيونية كثيراً من الأحداث التاريخية غير المؤكدة في القرنين التاسع والعاشر وأضفت عليها هالة من التضخيم والتزوير، كما حرفت بعض الوقائع التي جرت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي من أجل القول، إن الصلات بين الصينيين واليهود لها جذور عميقة في بطن الزمن. وقد سخّرت الأوساط الصهيونية خبرتها العريقة كلها لإعادة تأويل الأحداث وتزويرها وتحريف كثير من التفصيلات، واستخدمت إمكاناتها الكبيرة لانجاز هذه المهمة.

وفي هذا المجال، يستحضر اليهود واقعة تاريخية حول ما يسمى بيهود كايفينغ. ولإضفاء بعض المصداقية على ادعاءاتهم هذه، استأجرت الأوساط اليهودية بعض الكتاب الصينيين، وشجعتهم على إعداد دراسات مشتبه فيها باللغة

الصينية، نشرها مركز الدراسات اليهودية في جامعة نانجينغ الصينية، حيث وفر اليهود المعلومات والاموال لهذا المركز من أجل إصدار ما يسمى بالموسوعة اليهودية المليئة بالأكاذيب والتزوير حول تاريخ اليهود. وحسب هذه الموسوعة التي تم ترويجها على نطاق واسع في الصين، فإن عددا من يهود إيران والهند هاجر إلى مدينة كايفنغ عاصمة مقاطعة هونان الصينية الواقعة على ضفاف النهر الأصفر في القرنين التاسع والعاشر عبر طريق الحرير، وكان هؤلاء وكلهم تجار، برفقة عدد كبير من الإيرانيين والعرب واقوام أخرى. وقد مارس اليهود ـ كعادتهم الأعمال التجارية واستطاعوا جمع اموال كثيرة، وهو أمر مكنهم من البدء بإقراض المال لقاء الفائدة. ويبدو أن هذه الجماعة اليهودية رشت حاشية الإمبراطور الصيني من أجل التقرب إليه، ولذلك ـ وحسب الرواية اليهودية ـ عين أباطرة أسرة تانغ أحد أعضاء طبقة الماندرين (وهي الأرستقراطية الثقافية من الموظفين) مسؤولاً عنهم، فكان يزور معبدهم باسم الإمبراطور مرة كل عام، ويحرق البخور أمام المذبح. وكان المهاجرون اليهود فى بداية الأمر يتحدثون بالفارسية، وكانوا متخصصين في المنسوجات القطنية وصبغها وطبع الألوان عليها، وهي صباغة كانت متقدمة في الهند. وكان سكان الصين يتزايدون في تلك المرحلة، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في المنسوجات الحريرية ونشوء حاجة إلى المنسوجات القطنية. ومن الناحية الاجتماعية والطبقية، كان اليهود ينتمون إلى طبقة التجار والصناع التي تقع بين الفلاحين من جهة وطبقة الموظفين/العلماء من جهة أخرى. ومن ثم كان طموحها الاجتماعي، مثلها مثل الطبقات التي تقع في الوسط، هو الاتصال بالطبقة العليا والابتعاد عن طبقة الفلاحين.

والشيء المثير ما يقوله بعض الباحثين اليهود، من ان يهود كايفنغ اضطروا للهجرة إلى الصين "هرباً من الإرهاب الإسلامي" آنذاك. لكن رحالة روسيا واسمه ف. اليكسيف وفق كتاب" اللغز الروسي" ص 26 (باللغة الروسية) الذي نشر في موسكو عام 1998، أكد أنه جال على مناطق الصين في القرن الحادي عشر، وانه مر بمدينة كايفنغ ولم يجد أثراً لليهود فيها، وكتب في يومياته: "قد

تكون اليهودية قد مرت في تلك المناطق الصينية، ولكنها لم تترك أية آثار".

والشيء اللافت، أن بعض أبناء مدينة كايفنغ من الصينيين يروجون الآن- لأسباب مادية بحتة ومن أجل الحصول على بعض الفوائد من إسرائيل- أقوالاً مفادها أن "الدماء التي تسري في عروقهم يهودية"، حتى ولو كانت أشكالهم صينية. ووصل الحد إلى أنهم كتبوا إلى حكومة إسرائيل يطلبون الهجرة إليها لكونهم يهوداً، ولكن طلبهم هذا قوبل بالرفض من قبل بعض الاوساط في إسرائيل، التي لم تقتنع أن "دماء هؤلاء يهودية"، حتى ان دبلوماسيا إسرائيليا صرح ان "الوثيقة" الوحيدة التي يحملها الراغبون في الهجرة من كايفنغ إلى إسرائيل هي ادعاؤهم أنهم لا يأكلون لحم الخنزير!. لكن القصة لم تنته هنا، فقد تلقفت بعض المراكز اليهودية هذه الرواية للوصول إلى نتيجة خيالية تقول، إن اليهود الذين كانوا جزءًا من بطانة الحاكم الصيني تزاوجوا مع الصينيين وبقوا هناك، حيث لا يزال الآن قرابة دم بين الامتين اليهودية والصينية! ولم تقف الامور عند هذا الحد، بل بدأت المنظمات الصهيونية تحاول اقناع الحكومة الإسرائيلية بأهمية يهود كايفنغ كخزان بشري هائل يمكن أن يرفد دولة إسرائيل. وقد باشرت هذه المنظمات بخطوات عملية لاعداد الراغبين من سكان كايفنغ في الهجرة والاقامة في إسرائيل. وأرسلت منظمة شاواي إسرائيل المختصة بالبحث عن اليهود في العالم في عام 2005، وفداً إلى كايفينغ من أجل الاتصال بالسكان هناك واختيار أولئك الذين "تجري في عروقهم دماء يهودية". وقد استقدمت المنظمة عام 2008 أول فوج من يهود كايفينغ، وأرسلتهم فوراً إلى كيبوتس سدي الياهو الواقع شمالي إسرائيل. وقد بدأ المهاجرون بدراسة اللغة العبرية والديانة اليهودية وعملوا في الكيبوتس المذكور. وبعد شهر من الوصول، نظمت لهم رحلة إلى مدينة القدس المحتلة التي قدمت لهم على انها عاصمة إسرائيل التى تم توحيدها وتحريرها عام 1967. وأعلن ميخائيل فروبند رئيس المنظمة، ان المهاجرين أسرعوا إلى حائط المبكى وهناك تذكروا أصولهم اليهودية! وعلقت صحيفة يديعوت احرونوت على ذلك بقولها في حزيران عام 2009، بان اليهود الصينيين القادمين إلى إسرائيل قد تمكنوا بسرعة من التأقلم

مع الحياة الجديدة، وأنهم يقبلون بشراهة على دراسة التعاليم اليهودية وتاريخ اليهود وتاريخ دولة إسرائيل، وأنهم متحمسون جداً للمشاركة في بناء الدولة والدفاع عنها. ونشرت الصحيفة قول المهاجر سوي في الذي أعلن والدموع تنساب من عينيه: واخيرا عدنا إلى أرضنا المقدسة!

إنها البدايات فقط في عملية تهيئة أكبر تجمع بشري للهجرة إلى إسرائيل. وليس مهما ان تجري في عروق أفراد هذا التجمع دماء يهودية أو صينية، المهم "إعادة تأهيله واشباعه بالأفكار اليهودية حتى يكون أفراده جاهزين لخدمة إسرائيل والمخططات الصهيونية. وليس من قبيل الصدفة أن تصر الحكومات الإسرائيلية على الاستمرار في بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة. فهذه الكتل الضخمة من البناء فارغة الآن، ولكنها لن تكون كذلك في المستقبل. وما يجري الآن حول ما يسمى بيهود كايفينغ يشبه تماما ماجرى مع يهود الاتحاد السوفياتي، حين تمكنت الصهيونية من جلب أكثر من مليون مهاجر في تسعينيات القرن الماضي. ولم يدقق حاخامات إسرائيل آنذاك في هوية القادمين. وبالمناسبة، لقد اسكن هؤلاء المهاجرون القادمون من المناطق السوفياتية في الجولان والضفة الغربية، وباتوا راس الحربة في التطرف الإسرائيلي. ومن يدري، فقد يحدث الشيء ذاته مع سكان كايفينغ، لكن هذه المرة سيكون الأمر أكثر خطورة، لان الصهيونية ستضع يدها على خزان بشري ضخم لا ينضب. ولا بد من الإضافة، ان إسرائيل تستغل الحريات التي توفرها الان الحكومة الصينية لسكانها فيما يتعلق بحق السفر والعبادة من أجل تنفيذ المخططات اليهودية. فقد سمحت السلطات الصينية لمواطنيها بالسفر إلى الخارج متى يشاؤون، وهذا يسهل كثيراً مهمة المنظمات الصهيونية، وهي لن تكون مضطرة للدخول في معركة مع الحكومة الصينية- كما حدث مع الاتحاد السوفياتي- وممارسة الضغوط من أجل السماح بالهجرة. كما ان ممارسة الأنشطة المتعلقة باعادة تربية السكان بالروح الدينية اليهودية أمر متاح نسبياً في الصين. ان التنبه إلى هذه المسألة الآن أمر في منتهى الأهمية. فلا بد من العمل مع الحكومة الصينية وتنبيهها إلى ما تدبره الأوساط الصهيونية من خطط لنقل أعداد كبيرة من الصينيين إلى إسرائيل. ولا بد من إفهام السلطات الصينية ان

هجرة هؤلاء ليست كهجرة ملايين الصينيين إلى دول أخرى من أجل العمل والاقامة، فالقادمون إلى إسرائيل سيقيمون على أراضٍ محتلة، وهم سيكونون طعاماً للخطط العدوانية الإسرائيلية ضد العرب، وهم - مع مرور الزمن - سيتحولون إلى رأس رمح إسرائيلي ضد العرب. والحكومة الصينية الحريصة على الصداقة مع العرب، لا يمكن أن تقبل بأن تساهم بشكل غير مباشر في دعم السياسة التوسعية الإسرائيلية على حساب العرب.

وهناك رواية أخرى لوصول اليهود إلى الصين، ولكن هذه المرة إلى الجنوب، فقد ذكر دافيد سلبورن، وهو عالم إنجليزي عمل بتدريس الفلسفة السياسية في جامعة أوكسفورد، انه ترجم مخطوطة يعود تاريخها إلى العام 1271م كتبها شخص يهودي وصل إلى مدينة zaitun "زيتون" الصينية التي كانت أكثر موانئ العالم ازدهاراً في تلك الحقبة، واسم المدينة مشتق من الكلمة الإنجليزية satin (حرير الساتان) وهي تشنتشو حالياً، ويروي مؤلف المخطوطة مشاهدات له في المدينة ويصف الجالية الأجنبية الكبيرة بها قائلاً إنه كان فيها ما يربو على 2000 يهودي والكثير من المسلمين والأفارقة والأوروبيين. ولكن لا يوجد أي دليل على ما قاله سلبورن الذي رفض أن يُظهر النص الأصلي للمخطوطة التي تحدث عنها، ولم يقل من هو صاحبها. ثم انه في تلك الفترة تقريباً، قام الرحالة العربي الشهير ابن بطوطة بزيارة إلى تلك المدينة التي اطلق عليها اسم مدينة الزيتون، وكتب مشاهداته عن الحياة المزدهرة هناك وعن الأعمال المتطورة ونظام الادارة المتقدم.لكن ابن بطوطة ـ وهو الرحالة الدقيق في ملاحظاته ـ لم يعثر على أي اثر لليهود هناك ولم يدون أي شيء عنهم. وهذا دليل آخر على عدم صحة وجود يهود في تلك المدينة الصينية التي تزخر الآن بالآثار والمقابر الإسلامية ومن بينها قبور لبعض صحابة الرسول محمد (ص).

وقدمت مجلة الصين اليوم بالعربية في العدد الأول - كانون الثاني عام 2004، رواية أخرى أكثر واقعية عن الوجود اليهودي في الصين، حيث تعتقد، أن التدفق اليهودي على الصين بدأ اواسط القرن التاسع عشر وتحديدا بعد عام 1842 -أي بعد حرب الأفيون، وقد تسرب بينهم عدد كبير من التجار اليهود

الذين استوطنوا أساساً في مدينة شنغهاي. وكعادتهم، هيمن اليهود على الأنشطة المالية في تلك المدينة الصينية.

وقصة مجيء اليهود إلى شنغهاي تكشف حقيقة الاهتمام اليهودي بالصين في الماضي والحاضر. ويسلط الكتاب الذي صدر في بكين عن دار النشر الدولية عام 2001 بعنوان "اليهود في الصين" باشراف البروفيسور بان غوان، بعض الأضواء على يهود شنغهاي.فقد جاء هؤلاء وهم من اليهود الشرقيين ـ السفرديم ـ مع القوات البريطانية التي دخلت المدينة عقب إجبار الحكومة الصينية على التوقيع على اتفاق نانكين لفتح خمسة من الموانئ الصينية الأساسية أمام التجار البريطانيين. وللتذكير، فقد جاء الاتفاق المذكور عقب هزيمة القوات الصينية في ما سمي آنذاك بحروب الافيون. المهم ان التجار اليهود الذين يحملون الجنسية البريطانية دخلوا شنغهاي بحماية القوات البريطانية أواسط القرن التاسع عشر. وكان على رأس هؤلاء عائلتا ساسون وقادوري اللتان جاءتا من بغداد، وعائلات أخرى كغاردوني حضرت من بومبي وسنغافورة. وتشير مصادر روسية وفي طليعتها "كتاب اللغز الروسي" الانف الذكر، إلى ان اليهود القادمين إلى الصين، قد استغلوا وجود القوات البريطانية من أجل القيام بصفقات تجارية اهمها تهريب الأفيون إلى الصين، لا بل ان الضباط البريطانيين كانوا شركاء مباشرين في هذه العمليات، فكانت السفن الحربية البريطانية تحمي قوافل المهربين القادمين من الهند، وكان الجنود يرافقون موزعي الافيون الذين يهربون ويوزعون هذه المادة داخل الصين.

وفي الوقت نفسه، تحولت مدينة هونغ كونغ، حيث عاش التجار اليهود هناك، إلى مركز كبير لتهريب مادة الافيون إلى داخل الصين. وتفيد بعض المراجع، ومنها ما كتبه رحالة روس وبريطانيون ونشر في كتاب تاريخ الصين الحديث الذي صدر في موسكو عام 1977، أن القوات البريطانية لجأت إلى خدمات التجار اليهود من عائلات بلفور وروتشيلد وساسون وقادوري، وغيرها من العائلات اليهودية من أجل المساعدة على نقل الافيون وتهريبه إلى المدن الصينية. وكان البريطانيون يهدفون من وراء ذلك إلى خلق مشكلة اجتماعية داخل الصين وإضعاف التماسك الوطني هناك ونهب ثروات الشعب الصيني من الفضة.

وقد حقق اليهود من وراء تجارة الافيون هذه ثروات كبيرة. كما قدموا خدمات ثمينة للبريطانيين الذين حاولوا بكل السبل إضعاف الامبراطورية الصينية وفتحها أمام الغزاة البريطانيين. وازداد تدفق اليهود إلى الصين ولاسيما عقب هزيمة الحكومة الصينية في حرب الأفيون واضطرارها إلى التوقيع على اتفاقيات مذلة، أجبرت بموجبها على فتح عدد من موانئها البحرية وفي مقدمتها شنغهاي أمام البضائع الاجنبية. وكان اليهود في طليعة الأجانب الذين استفادوا من هذه الاتفاقيات لتكديس الثروات. وقد دخل اليهود آنذاك شنغهاي بحماية القوات البريطانية والفرنسية ولعبوا دورا في تمويل أنشطة هذه القوات الغازية وإدارة مناطق الامتيازات الأجنبية في شنغهاي. وللتذكير فقط، فقد كان ممنوعا على الصينيين دخول تلك المناطق، وكان يكتب على مداخلها عبارة: يحظر دخول الصينيين والكلاب. واللافت للانتباه، أن المراجع اليهودية والصينية تفضل عدم الحديث عن دور اليهود في حرب الأفيون في القرن التاسع عشر.

وقد طاب للتجار اليهود المقام في شنغهاي، وبدأوا يدعون أعداداً جديدة من اليهود للحضور والاقامة في المدينة. وبقدر توسع نشاط التجار زاد عدد اليهود هناك من 500 في القرن التاسع عشر إلى عدة آلاف. وباتت الجالية اليهودية في شنغهاي من أكبر وأغنى الجاليات اليهودية في آسيا. وبحكم ثرائها، صار قادة الجالية يقدمون مساعدات مالية ليهود روسيا وشرقي أوروبا، وقد وصلت إعانات هؤلاء إلى اليهود في أوروبا وحتى في أميركا. ولخلق حياة مستقرة لليهود في شنغهاي، اشترت عائلة ساسون قطعة أرض كبيرة وحولتها إلى مقبرة يهودية عام 1862، كما استأجرت عام 1870 مبنى واعادت اصلاحه وجعلته مقراً دينياً، وتحول المبنى عام 1887 إلى كنيس يهودي باسم "بيت ايل". ومن أجل تنظيم المساعدات والعمل لدى السكان اليهود، أُسّس في شنغهاي عام 1898 فرع للمنظمة البريطانية اليهودية، وفي عام 1900 أقيم فرع للجمعية اليهودية الخيرية، وتم بناء كنيس ثانٍ عام 1920 باسم اخيل راخيل، وأُسّست عام 1902 المدرسة اليهودية، وعام 1903 اقيم النادي اليهودي. وقد لفت النشاط الكبير الذي قام به يهود شنغهاي اهتمام المنظمة الصهيونية العالمية التي افتتحت فرعا لها في المدينة عام 1903، وتبع ذلك افتتاح فرع للصندوق

اليهودي العالمي. وفي عام 1904، اسس ن. عزرا صحيفة إسرائيل ماسينجر وقد بقي هذا الشخص رئيساً لتحرير الصحيفة المذكورة حتى عام 1936، ومنذ عام 1940 باتت الصحيفة الناطق الرسمي باسم المنظمات الصهيونية في كل جنوب شرقي اسيا. لكن الأوضاع في المدينة تغيرت مع الاحتلال الياباني لها عام 1937. فقد بدأت القوات اليابانية بفرض نفوذها وقوانينها هناك، وضيقت على الجميع بمن فيهم اليهود. وحاول التجار اليهود التفاهم مع اليابانيين وإشراكهم في الأعمال التجارية ـ كما جرى مع الجنود البريطانيين ـ لكن طوكيو لم تستجب بشكل كامل، واقتنع اليهود ان أعمالهم باتت في خطر، لذلك قرروا العودة إلى هونغ كونغ ـ المحمية البريطانية وتحويل ثرواتهم إلى هناك. واستغل التجار اليهود الوضع الخاص للمدينة، وقربها من الصين من أجل الاستمرار في عمليات تهريب الأفيون وكل الممنوعات إلى داخل المدن الصينية. لابل انهم نجحوا في توريط عدد من المسؤولين اليابانيين معهم. ونتيجة لذلك ازدادت ثروات التجار اليهود، واصبحت عائلة قادوري من أكبر أثرياء هونغ كونغ، ولم تتغير الامور بعد عودة هونغ كونغ إلى السيطرة الصينية في تسعينيات القرن الماضي، لا بل ان العائلات اليهودية في هونغ كونغ باتت أحد الجسور التي مرت عليها العلاقات الإسرائيلية الصينية.ويذكر كتاب " اليهود في الصين" الذي صدر في لندن بثلاثة اجزاء عام 1942 لمؤلفه وليم تشارلز وايت، ان يهود شنغهاي تمكنوا في الوقت المناسب من الهجرة إلى هونغ كونغ بمساعدة القوات البريطانية، التي لم تنس الخدمات التي قدمها هؤلاء لهم للدخول إلى الصين. وبعد أن دخلت اليابان الحرب إلى جانب ألمانيا وقصفت بيرل هاربر عام 1941، فرضت السلطات اليابانية انظمة جديدة على شنغهاي طالت اليهود الذين بقوا في المدينة.

وبالمناسبة، لقد شعرت طوكيو انها ارتكبت بعض الاخطاء التي أدت إلى هروب أثرياء اليهود من شنغهاي، لذلك اقرت السلطات اليابانية سياسة جديدة لاستقطاب اليهود، وطبقت هذه السياسة في منشوريا. وقد تحولت شنغهاي إلى مركز للاجئين اليهود الذين هربوا من ألمانيا ودول أوروبية أخرى. وفي الفترة ما بين 1936-1941 وصل عدد اليهود الذين هاجروا إلى شنغهاي إلى نحو

25000. وفي حزيران 1941، ترأس العقيد الألماني يوسف ميزينغير وفداً من مكتب الغستابو في اليابان إلى شنغهاي. وقد اطلع وفد الغستابو على أوضاع اليهود هناك، ووجد ان عدداً كبيراً منهم يمارس انشطة معادية لألمانيا. واقترح ميزينغير على اليابانيين اتخاذ اجراءات صارمة بحق هؤلاء، لكن طوكيو التي كان لها حساباتها الخاصة في الصين لم تستجب للطلب الالماني، وعوضاً عن ذلك، فقد احتضنت اليهود وبنت لهم معسكرات خاصة لتجميع المهاجرين ومنحتهم وثائق جديدة. هذه المعاملة اليابانية أتت كما سنرى إثر اتفاق بين طوكيو واليهود يقضي بمساعدة اليابان على الاحتفاظ باحتلالها لمنشوريا الصينية.

والموجة الفعلية الثانية لوصول اليهود إلى الصين، كانت مطلع القرن العشرين. وكانت هذه الموجة مرتبطة بأمرين: أولهما هو اشتداد الحروب بين روسيا واليابان، حيث أثرت هذه الحروب سلباً في الأنشطة التجارية لليهود في روسيا. وقد عثر هؤلاء على مناطق أكثر استقراراً واستغلوا وجود خط حديدي يربط روسيا بشمال الصين، من أجل الوصول إلى مدن شمالي الصين مثل هاربين. والأمر الثاني يعود إلى أفعال اليهود المشينة داخل روسيا، التي أدت إلى تفاقم النقمة الرسمية والشعبية عليهم، وهذا دفعهم إلى الهجرة إلى شمالي الصين.وتذكر المصادر الروسية ومن بينها كتاب "متنا عام معاً" للكاتب الروسي سولجينيتسن المعروف بتعاطفه الشديد مع اليهود (زوجته يهودية)، ان القيصر الروسي لم يترك وسيلة إلا ولجأ إليها من أجل إرضاء اليهود. فهو قد منحهم الحق في التجوال في كل أنحاء الامبراطورية الروسية في الوقت الذي كان هذا الأمر محظورا على الروس، وهو ـ أي القيصر ـ أعطاهم حق التملك لأراضي القرم الزراعية الغنية، لكنهم بدل أن يعملوا في الأرض آثروا تأجيرها واستغلال الفلاحين الروس الذين كانوا يعانون الرق والفقر. ثم إن القيصر منح اليهود امتياز إنتاج وتوزيع المشروبات الكحولية في الامبراطورية الروسية، وقد استغل اليهود ذلك من أجل التحالف مع الإقطاعيين لاسكار الشعب الروسي وتدويخه وصرفه عن الصراع ضد مستغليه. ورغم كل هذه المزايا التي قدمتها الحكومة الروسية لليهود، إلا أن ـ والكلام للكاتب الروسي ـ كراهيتهم لروسيا لم تتغير بل استمرت.

وفي المجال نفسه، كتب عملاق الادب الروسي دستويفسكي عام 1877 مقالة بعنوان – المسألة اليهودية– في كتابه "يوميات كاتب" الصادر عام 1895 جاء فيها: "كم من مرة تلاقت أصوات المثقفين الروس دفاعاً عن اليهود، ولكن هل يأخذ اليهود في اعتبارهم معاناة الشعب الروسي؟ رغم شكواهم من الروس واتهامهم لهم لقرون عديدة عانى فيها الشعب الروسي نفسه، هل من الممكن إثبات أن هذا الشعب قد عانى في تاريخه كله ظلماً وشراً أقل مما عاناه اليهود أينما كانوا؟ وهل يمكن التصديق أن اليهودي ليس هو الذي كثيراً ما اتحد مع ظالمي هذا الشعب (الروسي)، وكثيراً ما تعهد اليهود لهؤلاء الظالمين بضبط الشعب الروسي، ومن ثم تحولوا هم انفسهم إلى ظالم له، لقد حدث كل ذلك بالفعل، وهذا تاريخ وحقيقة تاريخية، ومع ذلك فلم نسمع قط أن الشعب اليهودي قد ندم على ذلك، وفي الوقت ذاته لا يزال يتهم الشعب الروسي بكراهية اليهود، إن تاريخ أنحاء روسيا شاهد على ان معاناة الشعب الروسي خلال عشرات ومئات السنين ازدادت حيثما حل اليهود". ويضيف دستويفسكي:

"وماذا بعد؟ هل بوسعكم أن تتذكروا أية قبيلة أخرى من القبائل الغريبة في روسيا يمكن أن تتساوى بهذا المفهوم في نفوذها مع النفوذ الفظيع لليهود؟ لن تجدوها، فاليهود يتفردون بشذوذهم وأصالتهم في هذا المجال أمام جميع القوميات الروسية، والسبب يعود بالطبع إلى (الغيتو) وإلى روحه التي تبث فيهم عدم الرحمة تجاه كل ما هو غير يهودي، وعدم احترام أي شعب أو قومية أو أي جوهر إنساني آخر ما لم يكن يهودياً".

وبالفعل، فقد أثمرت هذه الكراهية اليهودية للروس مشاركة عدد من اليهود في المؤامرة لاغتيال القيصر الاصلاحي الكسندر الثاني، ثم ان بعض أثرياء اليهود قد تواطأوا مع اليابانيين في حرب عام 1905 ومولوا أنشطة الجيش الياباني في شرقي روسيا. وكانت النتيجة ان خسرت روسيا هذه الحرب. ونتيجة لذلك شعر اليهود ان وضعهم بات غير مستقر في روسيا، ولذلك هاجر أثرياؤهم إلى غربي الصين، وتواطأوا هناك مع الاحتلال الياباني لمنشوريا الصينية. فضلا عن ذلك فقد خاف أثرياء اليهود من عواقب ثورة أكتوبر

الاشتراكية عام 1917 التي انهت الحكم القيصري في روسيا، وقرروا مغادرة روسيا مع اموالهم واستقر الأمر ببعضهم في شمالي الصين.

وقد اختار اليهود القادمون من روسيا مدينة هاربين الصينية مركزاً لهم وذلك للأسباب التالية: 1- قرب المدينة من الحدود الروسية الأمر الذي يسّر لهم الاتصال مع بقية اليهود الذين بقوا في روسيا. 2- كانت هاربين المحطة الأساسية التي أنشأتها الحكومة الروسية لخدمة سكة الحديد الشرقية التي مدتها إلى مناطق شمالي الصين. وباعتبار ان سكان هذه المدينة كانوا من العمال والفنيين الروس، فقد غلب هناك الطابع الروسي للحياة من الطعام واللباس والعادات، وهي أمور لم تكن غريبة على اليهود الذين هاجروا من روسيا. 3- كانت هاربين مركزاً كبيراً للتجارة بين روسيا والصين، فكانت تعقد فيها الصفقات التجارية الضخمة، ثم ان البنية المصرفية كانت متقدمة فيها، وهذا وفر لليهود بيئة جيدة لاستثمار اموالهم في مجالات رابحة. 4- كان الطقس في هاربين قريباً من طقس روسيا، فالحرارة في الشتاء تهبط إلى نحو العشرين درجة تحت الصفر، إضافة إلى كثرة الثلوج والأمطار والغابات.

لهذه الأسباب تحولت مدينة هاربين إلى أكبر المراكز السياسية والاقتصادية والثقافية لليهود في عموم منطقة شرق آسيا إبان النصف الأول من القرن الماضي. ومنذ تدشين خط سكة حديد "تشونغ - تونغ" - سكة الحديد الشرقية-عام 1898 وحتى ثلاثينيات القرن الماضي بدأ اليهود يتدفقون إلى مدينة هاربين - وغالبيتهم من يهود روسيا ويهود الشرق الأوسط (السفرديم) ويهود أوروبا (الأشكناز) - حتى وصل عددهم إلى أكثر من 25 ألف شخص وراحوا يعملون على إنشاء مجتمع يهودي متكامل الوظائف يضم المدارس والمستشفيات والبنوك والنوادي والمقابر حتى دور العجزة والمسنين.

ثالثاً: خطة قنفذ البحر

ترافقت هجرة اليهود إلى الصين من روسيا مع احتلال اليابان للمناطق الشمالية من الصين، وقرر الاحتلال الياباني فصل ثلاث مناطق من شمال الصين وإقامة دولة عليها أسماها منشوريا.وقد عانى الصينيون في تلك المناطق وفي كل أماكن وجود الجنود اليابانيين الأمرين. فقد لجأ الاحتلال الياباني إلى أبشع الأساليب وأكثرها همجية في التعامل مع الصينيين. واستخدم الجيش الياباني الأسلحة الكيميائية ضد المناطق السكنية التي قاومت الاحتلال، وارتكب مجازر بشعة في نانكين ومدن شمال الصين راح ضحيتها مئات الآلاف من السكان العزل. وتحيي الصين حتى اليوم ذكرى هذه المجازر الوحشية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف كان موقف اليهود في هاربين من الاحتلال الياباني؟

تتحدث المراجع اليابانية والأوروبية والروسية عن التعاون الوثيق الذي كان قائماً بين اليهود وقوات الاحتلال الياباني. فمثل ما غدر اليهود بروسيا ومولوا الحملة العسكرية اليابانية ضد روسيا عام 1905حين قام أحد الأثرياء اليهود ويدعى "شيبو" بتقديم قرض بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لتمويل القوات اليابانية ورفع معنوياتها مما قلب موازين القوى في الحرب لتخرج اليابان منتصرة على روسيا (ولعل ذلك هو مادفع بالامبراطور الياباني آنذاك بالخروج عن التقاليد المألوفة ودعا "شيبو" إلى قصره ليشاركه في الغداء وليصبح بذلك أول أجنبي يفوز بوسام الشرف الذي يمنح من قبل الامبراطور)، فقد ساند اليهود الاحتلال الياباني للصين. وتفضل الأوساط اليهودية التزام الصمت حيال ذلك. ولذلك سنتحدث عن هذه المرحلة بنوع من التفصيل.

قدم اليابانيون للمهاجرين اليهود كل التسهيلات الأمنية والمالية والتجارية. وقد أرادت طوكيو الاستفادة من رؤوس الاموال اليهودية لتنمية المنطقة ودعم الاقتصاد الياباني وتخفيف العداء الأميركي لليابان من خلال استخدام نفوذ اليهود في أميركا. يقول الكاتب والمؤرخ الصيني "تسنغ يي" في حديث بث العام 2004 في احدى اقنية التلفزيون الصيني:

بعد إقامة " دولة منشوريا العميلة " عام 1932، أيقنت اليابان ضرورة استقطاب رؤوس الأموال اليهودية لتطوير منشوريا، لذلك أجرت طوكيو تعديلات جذرية على سياستها تجاه اليهود وبدأت بالتودد إليهم واستمالتهم طمعاً في ما يمتلكونه من أموال طائلة. وهكذا عمد"خبراء يابانيون فى الشؤون اليهودية" لطرح سياسة نصرة اليهود سعيا لتكريس حكم اليابان في "دولة منشوريا"، ومن ثم اتخذت السلطات اليابانية سياسة أكثر لطفاً وليناً تجاه اليهود الذين راحوا ينتشرون فى جميع مناطق النفوذ الياباني داخل الصين من هاربين فى أقصى الشمال الشرقي إلى شنغهاي فى أقصى الجنوب الشرقي، فأقامت ثلاثة معسكرات للاجئين اليهود لاحتضانهم وإيوائهم، ووفرت الدعم والمساعدة الشهرية لأكثر من ثلاثة آلاف لاجئ يهودي، وسمحت لهم بإصدار الصحف الخاصة بهم، وبتملك المدارس والمستشفيات والمحال التجارية والأندية، كما منحتهم حرية ممارسة الشعائر والفعاليات الدينية والترفيهية بل وحتى حق القيام بالأنشطة ذات الصلة بالحركة الصهيونية.

وأوضح المؤرخ الصيني حقيقة الأسباب التي جعلت اليابان وألمانيا - رغم وقوفهما فى خندق واحد إبان الحرب العالمية الثانية- تتخذان مواقف متناقضة تجاه اليهود، حيث انتهجت إحداها "ألمانيا" سياسة متطرفة معادية، بينما الأخرى"اليابان" وقفت عكس ذلك تماماً!!

- السبب الأول يعود إلى عدم وجود أي ضغائن سواء أكانت دينية أم ثقافية بين اليابانيين واليهود ولا نزاعات على سيادة الأراضى أو غيرها من المسائل الحيوية.

- أما السبب الآخر والأهم، فيعود إلى أن "اليهود"باتوا فى نظر الحكومة اليابانية كلمة مرادفة "لكنز من الأموال الطائلة" إذ إن خبراء الشؤون اليهودية في الحكومة اليابانية كانوا قد صدقوا ما راحت الدعاية الأمريكية الأوروبية تنسجه من مبررات لمعاداة اليهود لاحتكارهم الشريان الاقتصادي العالمي، والسيطرة على زمام السلطتين السياسية والدبلوماسية في الولايات المتحدة وبريطانيا، وبناء على هذه الفرضية حاولت السلطات اليابانية خلق جو من الهدوء النسبي لتغيير السياسة الأمريكية المعادية لليابان من خلال المعاملات اللطيفة للاجئين اليهود.

- أما السبب الثالث ولعله المفصلي فيتمثل في وجود تلك الخطة اليابانية الخبيثة والمبيتة وهي خطة "قنفذ البحر" التي تهدف أساساً إلى تطويع رؤوس الأموال التي يملكها اليهود في أمريكا وأوروبا بغية استثمار الموارد التي تزخر بها السهول مترامية الأطراف الواقعة في قطاع الشمال الشرقي الصيني، ومن ثم رفع شعار بناء "النظام الجديد في آسيا" عبر الجهود المشتركة اليابانية ـ اليهودية لارغام الولايات المتحدة وبريطانيا على قبول الأمر الواقع عبر إقامة "دولة منشوريا". ولذلك طرح اليابانيون ما يسمى بخطة "قنفذ البحر".

ومضى المؤرخ الصيني يقول: "لأجل تنفيذ هذه الخطة تم عقد ثلاثة مؤتمرات للجماعات اليهودية في الشرق الأقصى في مدينة هاربين تحت رعاية اليابان، وسارعت الجماعات اليهودية في شتى أنحاء العالم إلى إرسال مندوبيها للمشاركة في هذه المؤتمرات" انتهى قول المؤرخ الصيني.

وقد خرجت خطة "قنفذ البحر" إلى النور رسمياً عام 1934 عندما نشرت مجلة الشؤون الدبلوماسية اليابانية مقالة بعنوان" مشروع دعوة خمسين ألف يهودي إلى منشوريا"، كتبها قطب من أقطاب قطاع الحديد والصلب الياباني يدعى "نيان تشوان ييجي" وهو من أكثر الشخصيات تأثيراً ونفوذاً في الأوساط اليابانية الرسمية آنذاك، فضلاً عما تربطه باليهود من علاقات صداقة متينة. وبعد سلسلة من الزيارات التفقدية والبحثية التي قام بها إلى مناطق الشمال الشرقي الصينية تكونت لديه قناعة تامة بأنه في حال نجحت اليابان في اجتذاب اليهود

المقيمين في أوروبا وتوطينهم في " دولة منشوريا "- واستثمار الحركة المعادية للسامية التي وصلت إلى أوجها في أوروبا - فإن ذلك لن يمكن اليابان من جلب رؤوس الأموال اليهودية للاستثمار في " دولة منشوريا " فحسب، وإنما سيستثير كذلك اهتمام يهود أمريكا ومن ورائهم يهود بريطانيا وفرنسا وروسيا الذين يتمتعون بمكانة ريادية في القطاع المالي العالمي، وسيدفعهم للاستثمار فى"دولة منشوريا" . وبذلك توقف الإدارة الأمريكية - التي يحركها اليهود من خلف الستار- شجبها وتهجمها على الاحتلال الياباني "لدولة منشوريا".

استناداً إلى ذلك طرحت نخبة من الخبراء اليابانيين في الشؤون اليهودية والقنصل العام الياباني لدى شنغهاي في يونيو 1939 تقريراً مكوناً من 90 صفحة تحت عنوان (دراسة تحليلية حول إمكانية جذب الأموال اليهودية)وطالت مضامينها العديد من الجوانب، لكن أهم محاورها يتمثل في " إقامة كيان لليهود في دولة منشوريا "على أن يتم البدء بتوطين 30 ألف يهودي كدفعة أولى تزداد تدريجاً، وعلى أن تتحمل كافة التكاليف المترتبة على ذلك الجماعات المالية اليهودية في أمريكا من خلال دفع مائة مليون دولار لإيواء الدفعة الأولى من اليهود، مع القيام بحملة دعائية واسعة لهذه الخطة عبر أمريكا والدول الغربية الأخرى ودعوة الشخصيات اليهودية المؤثرة في جميع أنحاء العالم للقيام بزيارة ميدانية للمستوطنات اليهودية في دولة منشوريا.

وقام هؤلاء الخبراء بتسليم التقرير بأنفسهم إلى سلطات طوكيو، وفي الخامس من ديسمبر 1939 أقر مجلس الوزراء الياباني بالإجماع هذه الخطة تحت مسمى "قنفذ البحر" ذلك أن اليابان لم تشبه اليهود بقنفذ البحر إلا لقناعة راسخة بأنه "لذيذ الطعم شريطة إزالة سمومه ". ومنذ ذلك الحين أخذت مضامين تلك الخطة تستكمل تفصيلياً وتدريجاً دون كشف النقاب عن الكثير من الأسرار والدواعي والأهداف الخفية فيها.

ومن أجل ترجمة " خطة قنفذ البحر " إلى حقيقة واقعة، كان لابد لليابان - كما ذكرنا - من تغيير سياستها تجاه اليهود، بحيث بدأت بنسج شبكة من العلاقات الودية مع رموز الجماعات اليهودية في شتى أنحاء العالم لقناعتها

بإمكانية بناء "شريط مزدهرفي شرق آسيا الموسع" اعتماداً على رؤوس أموال اليهود وممتلكاتهم المنتشرة في أرجاء المعمورة.

ولتنفيذ هذه الخطة أجرت الحكومة اليابانية من خلال احد مختصيها بالشؤون اليهودية الاتصال بممثل الجماعات اليهودية في هاربين واسمه كوفمان، وهو يهودي روسي هاجر من روسيا. وقبل ثورة اكتوبر الاشتراكية، عمل كوفمان في جرائد محلية تصدر في مدن اومسك اركوتسك الروسية. وبعدما هاجر إلى هاربين، اصبح كوفمان مالكاً لصحيفة"روبر" اليومية، واعتبارا من عام 1929، صار رئيساً لتحرير مجلة "روبيج"بالإضافة إلى عدد من المجلات والصحف الأخرى. وفي عام 1935 تمكن من السيطرة على أكبر دار نشر يهودية في شنغهاي هي زاريا بعد موت صاحبها م.س. ليمبيتش. ومن خلال ذلك تمكن من الدخول إلى عالم المصارف وبات أحد أكبر الشخصيات اليهودية في تلك المنطقة.

اثناء اللقاء عرض المسؤول الياباني على كوفمان الأفكار اليابانية حول التعاون لإنشاء كيان يهودي في إطار خطة قنفذ البحر في منشوريا، رحب كوفمان بالأفكار اليابانية ودعا إلى عقد المؤتمر الأول للتجمعات اليهودية في الشرق الأقصى برعاية يابانية. وقد حضر المؤتمر الذي عقد عام 1937 في مدينة هاربين، ممثلو الجماعات اليهودية في شنغهاي ومدينة كوبي في اليابانية ومسؤولو الحكم العسكري الياباني في منشوريا. وألقى ممثل الحكومة اليابانية كلمة في المؤتمر قال فيها: يفخر شعب اليابان المترفع عن النزعات العنصرية والقومية بأواصر الصداقة القائمة بينه وبين اليهود، وان الحكومة اليابانية مستعدة للتعاون مع الشعب اليهودي وتقديم الدعم له. وقد أصدر المؤتمر الأول ليهود شرقي آسيا الذي عقد في هاربين قراراً جاء فيه: "نحن المندوبين اليهود المشاركين في هذا المؤتمر المتسم بالطابع القومي، نعلن أننا سنعمل بالتعاون مع اليابان وسلطات منشوريا على إقامة نظام جديد في آسيا. ونناشد أبناء ديننا مد يد العون والمساعدة لنا". وتقديراً لجهود اليهود، أصدرت الحكومة اليابانية قراراً ألغى الرمز J الذي كان يكتب في كل وثائق السفر الخاصة باليهود. بعد

ذلك دعت الحكومة اليابانية كوفمان لزيارة طوكيو في مايو عام 1939. وقد امتدت تلك الزيارة لمدة شهر كامل التقى خلالها كوفمان السلطات الرسمية وتوج زيارته بلقاء الامبراطور الذي منحه وسام الامبراطورية اليابانية تقديراً لجهوده في خدمة اليابان.

وفي عام 1938 عقدت الجماعات اليهودية المؤتمر الثاني في هاربين أيضا. وكان قد سبق المؤتمر اجتماع الوزراء الأساسيين الخمسة في الحكومة اليابانية لبحث موضوع المساعدات اليابانية ليهود هاربين. وقد أكد المؤتمر الذي حضره كذلك ممثلو السلطات اليابانية على أهمية التعاون بين اليهود واليابان.

وفي ديسمبر من العام 1939 أجاز المؤتمر الثالث ليهود الشرق الأقصى الذي عقد في هاربين قراراً سرياً جاء فيه: "نحن يهود الشرق الأقصى نعبر عن شكرنا وامتناننا لليابان وشعبها على المعاملة الطيبة التي يلقاها اليهود من مهاجرين ومقيمين. واليوم، فإن اللاجئين اليهود يتدفقون إلى المنطقة كالطوفان وخصوصاً إلى مدينة شنغهاي، وسنكون مدينين بالعرفان لليابان اذا عملت على إيجاد مأوى ومستوطنات لهم. وسيضطلع الطرف اليهودي بتكلفة بناء تلك المستوطنات، كما يتعهد بالعمل على بناء آسيا جديدة بالتعاون مع اليابان". وقد اظهر اليهود حماستهم واستعدادهم للتعاون مع الاحتلال الياباني للصين، في الوقت الذي كانت فيه القوات اليابانية ترتكب أبشع المجازر بحق الصين ومواطنيها!

ولأجل ذلك أيضاً كلفت اليابان "وانغ تي فو" ملحق مفوضية دولة منشوريا العميلة لدى ألمانيا، في عام 1939 بمهمة في منتهى الخصوصية تتمثل في إصدار تأشيرات دخول لليهود الذين يودون مغادرة ألمانيا. وكتب هذا الدبلوماسي في مذكراته: مع تفاقم الأعباء الاقتصادية الألمانية جراء الحرب، وبعد اعتصار آخر قطرة من ثروات اليهود المقيمين هناك، والذين باتوا يشكلون عبئاً ثقيلاً على الحكومة الألمانية، أخذت الحكومة الألمانية تبعدهم عن أراضيها وأنشأت "مكتبا خاصا لشؤون مغادرة اليهود " كما إنني أجريت مشاورات مع كل المسؤولين الألمان من أجل تسهيل هجرة اليهود إلى منشوريا،

وساعدني على ذلك السفير الياباني في ألمانيا. ونظرا للعلاقات المتينة القائمة بين ألمانيا واليابان، فقد وافقت برلين على ترحيل عدد كبير من اليهود إلى منشوريا. ومما سهل القرار، ان البلدان الأوروبية التي كانت تعمها مشاعر الكره لليهود(اللاسامية) لم تكن لتسمح لهم بدخول أراضيها، وبالفعل أصدرت تأشيرات دخول لأكثر من 12000 يهودي في غضون سنة واحدة مقابل 400 دولار أمريكي لكل يهودي. ونشرت صحيفة تشاينا ديلي الصينية في نيسان عام 2001قصة ليست بريئة على الإطلاق، عن قنصل صيني آخر في النمسا، منح بين عامي 1938-1940، تأشيرات صينية لآلاف اليهود، وتركز الصحيفة على ان هذا الدبلوماسي الصيني الذي أنقذ حياة الآلاف، أقدم على هذا التصرف، على الرغم من معارضة كل من السفير الصيني في النمسا، والسلطات النمسوية!!

وقد تلقفت الأوساط الصهيونية المختصة في تزوير التاريخ، هذه القصة، وصنعت منها حدثاً سياسياً، غايته التأكيد على "التضامن الكفاحي بين الأمتين الصينية واليهودية عبر التاريخ". لا بل ان النفاق قد وصل إلى حد، أن الأوساط الصهيونية العالمية، قررت منح كاتب المقال في الصحيفة المذكورة جائزة مجزية. ونظمت إسرائيل وأوساط صهيونية في العالم مهرجانا خطابيا في مسقط رأس الدبلوماسي الصيني- مدينة كايفينغ، وأقاموا له نصبا تذكاريا في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية حيث توفي هناك عام 1997. وفي كل عام، يسارع بعض الكتبة في الصين إلى التسابق في نشر بعض المقالات حول هذا "الدبلوماسي الشهم"، علهم يفوزون بجائزة ما من جانب إسرائيل.

نعود الآن إلى خطة "قنفذ البحر"، جندت الحكومة اليابانية كل امكاناتها من أجل تنفيذ الخطة المذكورة. لكن هذا المشروع قوبل بغضب شديد من جانب الحكومة الأمريكية التي استهجنت تحالف اليهود مع اليابان- حليفة ألمانيا الموجودة في حالة حرب مع أمريكا. وتحت ضغط الحكومة الأمريكية، اضطرت الجماعات اليهودية في أمريكا - الممول الرئيسي المفترض لتلك الخطة- الإعلان رسميا عن رفضها لخطة "قنفذ البحر"، وأكد ستيفين ويسلابي

رئيس المنظمات اليهودية الأميركية، رفضه القاطع السقوط في ما أسماه "شرك المؤامرة اليابانية". هذا الموقف أدى لاحقا إلى تدهور حاد في العلاقات اليابانية الأمريكية دفع إليه أيضاً ذلك التحالف العسكري الذي عقدته اليابان مع كل من ألمانيا وإيطاليا. وتفاقمت الأمور بعد أن قصفت الطائرات اليابانية ميناء بيرل هاربور الأمريكي عام 1941، ومن ثم آلت "خطة قنفذ البحر" إلى الفشل وانتهت حبراً على ورق، ولم يجد اليهود "فردوسهم المنشود" في الصين في ظل الاحتلال الياباني رغم سعيهم الحثيث إلى ذلك.

ولابد من الإشارة إلى ان اليهود في هاربين قد أعدوا أنفسهم جيدا من أجل الاستيطان في هاربين في إطار خطة قنفذ البحر.. وقد وجدوا في المحتلين اليابانيين خير سند لتحقيق آمالهم. ولذلك تلقفت الاوساط اليهودية بسرعة خطة قنفذ البحر اليابانية ودعمتها، ووضعت القاعدة الاقتصادية الكبيرة التي بناها اليهود في هاربين تحت تصرف الاحتلال الياباني لتنفيذ خطة قنفذ البحر عبر إجراءات عملية - وبرعاية المحتلين اليابانيين. وكان الهدف اليهودي هو بناء قاعدة اقتصادية قوية هناك تكون أساساً متيناً لتنفيذ المشروع الياباني. وبهذا المجال، فقد اقام اليهود العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية والخدماتية، ووضعوا الأسس الهامة لنمو وتطور الاقتصاد الصناعي الحديث فيها، بما في ذلك استخراج المعادن والتعدين والأعمال المصرفية وتحريك وتداول العملات والفندقة والتحريج والمطاحن وصناعة الزيوت والخمور والسكر وصناعة الدخان والبناء والطباعة والنشر والتخزين والنقل وتربية المواشي وغيرها من القطاعات.

ويشير البروفيسور الصيني جانغ تي تيانغ المختص في تاريخ اليهود في أكاديمية العلوم الاجتماعية في هاربين في مقالة نشرها في حزيران عام 2004 على موقع وكالة شينخهوا، إلى ان الكثير من المؤسسات قد ظهرت في المدينة قبل ظهورها في أي مكان اخر في الصين؛ كما أن اليهود، ومن خلال مهاراتهم التجارية، كانوا أول من صدر فول الصويا الصيني إلى أوروبا في تاريخ الصين. ويضيف الكاتب الصيني، لقد بدأ نزوح اليهود إلى مدينة هاربين مع بدء تنفيذ

مشروع شبكة السكك الحديدية الروسية لشرقي الصين، وقد شكل هذا المشروع فرصة تجارية لا يجود الدهر بمثيل لها. فمن خلال استغلال يهود هاربين للشخصيات اليهودية القيادية المتنفذة في شركة السكك الحديدية، استطاعوا الحصول على تعهد بتنفيذ المشروع، ومشاريع اقتصادية أخرى بما فيها التحريج والمناجم، وتأسيس شركات نقل، إضافة إلى تقديم الخدمات الحياتية للعمال الروس والصينيين الذين يعملون في مشروع بناء شبكة السكك الحديدية، مما عاد على الكثير منهم بالأرباح الطائلة والثراء الكبير. وعلى سبيل المثال، ازدهرت عشيرة سكيدرسكي اليهودية المعروفة، وكسبت الثروة والشهرة على النحو التالي: في عام 1903، نالت حق التحطيب في خمس غابات بما فيها غابة فينغ شا هي، وفي عام 1909 بدأت إدارة منجم فحم زالاينير، وفي عام 1924 كسبت مرة أخرى حق إدارة منجم مو لينغ، حتى أصبحت الممول الأساسي للوقود لسكة حديد شرقي الصين.

ويضيف الباحث الصيني: وهناك عشيرة يهودية هامة أخرى، هي عشيرة سوكنز اسست شركة للنقل البحري، وأنشأ يهود هاربين العديد من المؤسسات في قطاعات كثيرة بما فيها الطحين وصناعة الزيوت والخمور والسكر والدخان وتربية المواشي والبناء المعماري والطباعة والنشر والتخزين، مما وضع الاسس لتطور الصناعة الحديثة في هاربين. فعلى سبيل المثال، كان معمل آ شي هي لتكرير السكر الذي يديره كاقان اليهودي، أول معمل لتكرير السكر من الشمندر في الصين. واستطاع معمل هوا ينغ للزيوت النباتية الذي تم تأسيسه عام 1914، ذو المعدات المتقدمة، في اخر المطاف إدخال الزيوت النباتية المنتجة في هاربين إلى الاسواق الاوروبية. ثم إن يهود هاربين كانوا أول من افتتح عام 1906 و1907 على التوالي صالونات صبغ وتجميل الشعر، ومصانع الملابس الغربية، حيث دربوا واعدوا أول دفعة من المتدربين الصينيين في هذين المجالين.

أما في مجال صناعة الفراء والجلود، فقد كانوا يتمتعون بمعارف واسعة اكتسبوها من روسيا، حيث احتلوا نسبة 95% من تجارة الفراء في هاربين

وغيرها من الأماكن في شمال شرقي الصين، وعمليا احتكروا بشكل كامل هذه الصناعة.

كما سيطر اليهود على تجارة استيراد الأدوية الغربية، ويكاد يكون جميع مزاولي تجارة الأدوية الغربية في شمال شرقي الصين من اليهود.

وفي مجال التصدير، فقد كان اليهودي الهاربيني بييتكنوفسكي أول من سوق فول الصويا الصيني في أوروبا، ومنذ ذلك التاريخ اصبح فول الصويا الهاربيني معروفاً في جميع أنحاء العالم.

وفي عام 1922، أنشأ يي سوسكن وغيره من التجار اليهود بنك الشرق الأقصى التجاري بهاربين؛ وفي عام 1923 جمع يهود هاربين الاموال بعضهم من بعض وأنشأوا بنكاً خاصاً بهم اطلقوا عليه اسم البنك الوطني اليهودي بهاربين؛ وفي عام 1926 أنشأ اليهود بنكاً آخر يدعى شي هي بهاربين، وإلى جانب ذلك كان هناك العديد من البنوك التي تحتوي على رؤوس أموال عالمية يهودية بما فيها بنك داو شينغ الروسي الصيني، وبنك هونغ كونغ وبنك سيتي (ناشيونال ستي بنك أوف نيويورك).

ويتابع الباحث الصيني قائلاً: وفق إحصاءات عام 1926، وصل عدد المؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة باليهود في هاربين إلى 489 مؤسسة، شملت 28 مجالًا من القطاع الصناعي و25 مجالًا من القطاع التجاري؛ وكانت التجارة اليهودية تحتل نسبة 6 . 31 % من إجمالي رؤوس الأموال الاجنبية في منشوريا، بينما الصناعة اليهودية كانت تحتل نسبة 5 . 48% من اجمالي رؤوس الأموال الأجنبية فيها.

كان من بين 13 عضواً مرشحاً في أول مجلس ادارة للجنة البورصة في هاربين 8 أعضاء من اليهود، بينما ظلت رئاسة لجنة البورصة منذ البداية وحتى النهاية لليهود. ويضيف الباحث: ما إن ثبت اليهود أقدامهم في هاربين عام 1907، حتى أنشأوا مدرسة يهودية خاصة بهم تتميز بقوة القدرة التعليمية المتمكنة. ومن ثم أنشأ اليهود مجموعة من المدارس بالتتابع منها الابتدائية والثانوية والمتخصصة مثل مدرسة المحاسبين التجاريين ومدرسة البيانو

والموسيقى ومدرسة فنون الموسيقى ومدرسة الكمنجة؛ حيث أعدوا مجموعة من الكفاءات التجارية والموسيقية من أجل المجمعات اليهودية ومدينة هاربين.

وفي عام 1912 أنشأ اليهود في هاربين مكتبة قومية خاصة بهم تحتوي على أكثر من 15000 مجلد منها الأدب القديم والشعر اليهودي المقدس، والادب الحديث وقصص الاطفال وغيرها، بحيث يمكن ان تلبي طلبات القراء من مختلف المستويات، وقد كانت أكبر المكتبات اليهودية في منطقة شرق آسيا. . . كانت المكتبة تنظم العديد من النشاطات الثقافية من وقت لاخر، كالحفلات الموسيقية، ومهرجانات إلقاء الشعر، فبقيت مركزاً من المراكز الثقافية الهامة ليهود هاربين حينذاك.

ومن بين المدارس، المدرسة الثانوية اليهودية، التي تعتبر المدرسة الثانوية الوحيدة للكنيس اليهودي في هاربين، كما انها المعلم المعماري الوحيد المتبقي في العالم الذي ظل محافظاً على صبغته ونمطه اليهودي وقيمته التراثية.

كما كان يهود هاربين حريصين كل الحرص على تأسيس دور الصحف والمجلات ونشر مختلف المعلومات، فقد صدر عنهم أكثر من عشر صحف ومجلات منها "آراء اليهود" و"جريدة الشرق الأقصى" و"حياة اليهود"، فمن خلال هذه الوسائل الإعلامية والدعائية اوضحوا وشرحوا الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية ليهود هاربين، مما مكنهم من الحفاظ على اتصالات وثيقة مع العالم الخارجي.

والجدير بالذكر أن وكالة الأنباء الإنكليزية - الآسيوية التي أنشئت في 9/ 2/ 1922، والتي كانت أحد الأجهزة الصحفية للامية الشيوعية، أنشأت جهازاً صحفياً لها في هاربين بشكل سري برئاسة اليهودي خاتونغ فيليت. . . تعاونت الوكالة مع وكالة تاس للاتحاد السوفياتي في بث النشرات التلغرافية علنا في شمال شرقي الصين، وعمل الاتحاد السوفياتي، عن طريق الأممية الشيوعية، على إدخال شخصيات بريطانية وأميركية إلى منطقة شمال شرقي الصين لمساعدة اليهود على إنشاء وكالة انباء لخدمة الأممية الشيوعية والاتحاد السوفياتي.

خلال تلك الفترة كانت "جريدة هاربين الجديدة" التي تصدر باشراف

اللجنة الخاصة للحزب الشيوعي في شمال منشوريا تستقي معظم اخبارها المحلية والدولية من النشرات التلغرافية لـ"الوكالةالانكيزية - الآسيوية"، ولهذا السبب اخذت هاربين لقبها " طريق الحرير الأحمر ".

كما أنشأ يهود هاربين رابطة "إيمارداغ" العبرية للأدب والموسيقى، التي جمعت تحت رايتها مجموعة من الموسيقيين اليهود، ، وقد زاول العديد من مشاهير الموسيقى اليهود مهنة التدريس في مدارس الموسيقى، ومن بينهم الموسيقار اليهودي المعروف "ب ن تراختنغ بورغ" الحائز الميدالية الذهبية من معهد موسيقى سان بترسبرغ، وخرمت شتاين نائب رئيس الأوركسترا السمفونية لبرلين الذي لجأ إلى هاربين هرباً من اضطهاد النازية الألمانية.

وفي الفترة نفسها، نظمت هاربين فريقها الخاص للأوركسترا السمفونية، ونتيجة لمشاركة ومساعدة مجموعة من الأساتذة الفنانين الموسيقيين اليهود بما فيهم تراختنغ بورغ، كادت أن تضاهي الأوركسترا السمفونية التابعة لمصلحة الصناعة بشنغهاي، لتصبح واحدة من أشهر فرقتي موسيقى في الصين.

كما افتتح اليهود حانوتاً كبيراً باسم " كانغجيلينا " لبيع الأدوات الموسيقية، وكل أنواع وأدوات الاوركسترا والنوطة الموسيقية والأسطوانات الغنائية وغيرها، وقد كان هذا الحانوت آنذاك واحداً من أكثر الحوانيت شهرة في بيع الأدوات الموسيقية في جميع أنحاء الصين.

وقد اهتم اليهود بالمجال الديني. فقد أنشأ يهود هاربين جمعية يهودية دينية لهم في المدينة، وبعد مضي أربع سنوات على ذلك أعادوا تشكيلها لتتحول إلى رابطة الدين اليهودي، وهي أعلى جهاز إداري للديانة اليهودية في هاربين، تتولى الإشراف على الشؤون المدنية والدينية لليهود، ومسؤولة عن ممارسة الرقابة على كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات الثقافية والتعليمية والطبية والخيرية اليهودية في المدينة، بما فيها الكنيسان، والمصلى، والمدارس والمستشفى، ودار العجزة، والمكتبة، والجمعية الخيرية للمرأة، والمطعم المجاني والمقبرة. وتم انشاء الكنيس اليهودي المركزي وهو الأول في هاربين، وجرت العادة على تسميته بالكنيس القديم.

وأنشئ الكنيس الجديد وهو الكنيس اليهودي الثاني، كما أنه أكبر كنيس يهودي في منطقة شمال شرقي الصين، ويتسع لـ 500 مصلٍّ في وقت واحد.

وقد كان في هاربين الكثير من المؤسسات الاجتماعية اليهودية، مثل الجمعية الخيرية للمرأة اليهودية؛ والمطعم المجاني؛ ودار العجزة للمسنين اليهود؛ وجمعية إغاثة الفقراء والمرضى اليهود.

ويتألف المستشفى اليهودي الذي نما وتطور على أساس جمعية إغاثة الفقراء والمرضى اليهود، من عدة اقسام: قسم الجراحة، وقسم الأمراض الباطنية، وقسم الأشعة، وقسم أمراض الفم والمختبر، وقد تجمع فيه أفضل الأطباء والاخصائيين في هاربين، حيث تمتع بشهرة واعتبار كبيرين في الوسط الطبي بالمدينة .

لقد توقفنا بالتفصيل عند الأنشطة اليهودية الواسعة في مدينة هاربين، لنظهر ان اليهود قد خططوا فعلا للاقامة الدائمة هناك وتشجيع بقية يهود العالم على الهجرة إلى الصين.وقد فتح الصينيون صدورهم وقلوبهم لليهود وأكرموا وفادتهم وقدموا لهم كل التسهيلات الممكنة. لكن الطبع القائم على الغدر كان الغالب على سلوك يهود هاربين. فهم قد ضربوا عرض الحائط بكرم الصينيين، وانحازوا فوراً ودون تردد إلى جلاديهم اليابانيين من خلال تبني خطة قنفذ البحر وتقديم كل اشكال الدعم المادي والمعنوي للغزاة اليابانيين.

لقد أدت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية إلى تقويض الخطط اليهودية في هاربين. فانهارت خطة قنفذ البحر، وتداعى معها كل البناء الذي شاده اليهود في هاربين. إضافة إلى ذلك، فقد ظهر عنصر جديد في حياة اليهود آنذاك وهو لجوء المنظمة الصهيونية العالمية إلى تهجير يهود العالم، ومن بينهم يهود هاربين وشنغهاي إلى فلسطين.

وتم إرسال رعايا الدول المتحالفة، في شنغهاي، إلى معسكرات سجون بينما اعتُبر اليهود رعايا لا دولة لهم، وتم تجميعهم في غيتو هونغ كو عام 1943. وبعد الحرب استعادت الجالية اليهودية في شنغهاي عافيتها ولكن مع اندلاع الحرب الأهلية في الصين نهاية الأربعينيات أخذ اليهود يهجرونها إلى

دول أخرى، ولم يبق في شنغهاي عام 1953، أي بعد تأسيس الصين الجديدة بأربع سنوات، سوى 440 يهوديا تقلص عددهم إلى 84 عام 1958، معظمهم من المرضى وكبار السن وتولى رعايتهم مجلس الجالية اليهودية في شنغهاي. وبعد ذلك اختفى الوجود اليهودي تماما من المدينة، بينما ودع آخر يهودي في مدينة هاربين الحياة عام 1985.

ومع مغادرة اليهود للصين بدفعات كبيرة، اغلقت كل المؤسسات اليهودية الاقتصادية والمالية والإعلامية في هاربين وشنغهاي.

لقد عاش اليهود الذين مروا، حسب الروايات المختلفة في الصين، حياة منعزلة. فهم لم يختلطوا ولم يتزاوجوا مع السكان الأصليين، ولم يأكلوا من طعامهم، ولذلك، لم يتركوا أي اثر لهم. وقد نشرت صحيفة تشاينا ديلي الصينية الصادرة في حزيران عام 2004 مقابلة مع ياكوف ليبرمان اليهودي الذي عاش في هاربين قوله: إننا عشنا ثلاثة أجيال في أرض فسيحة تسمى الصين، لا مندمجين ولا منعزلين مع أهل هذه الأرض، وإذا كان هذا يبدو كأنه غيتو، تأكد أنه لم يكن، فنحن؛ يهود الصين، كان مسموحاً لنا كل شيء، ولم نكن مجبرين من مضيفينا الكرماء أن نعيش حياتنا الخاصة. وياكوف ليبرمان هذا ولد في هاربين عام 1938 ثم انتقل إلى شنغهاي حتى غادرها عام 1948 إلى حيفا في فلسطين، شأنه شأن، كل يهود الصين الذين تنكروا للرعاية التي وفرها لهم الشعب الصيني، ولبوا نداء الصهيونية العالمية وتركوا الأرض التي عاشوا فيها وهاجروا إلى فلسطين.

وفي الآونة الأخيرة صارت تظهر نغمة جديدة في الأوساط اليهودية مفادها، ان اليهود هم من بنى الاهرامات التي اكتشفت أخيراً في الصين، وأنهم ساهموا في بناء الحضارة الصينية، وانهم بنوا مدنا كبيرة هناك مثل شيان عاصمة الصين القديمة، ويدللون على صحة ادعاءاتهم هذه بالقول، ان اسم شيان أو سيان مشتق من كلمة سيون (الصهيونية)!. وهذه الادعاءات وردت في كتاب "الهروب إلى شنغهاي" الذي ألفه اليهودي الأميركي جيمس روس. وكثير من المواقع اليهودية تبنى هذه الادعاءات وبدأ ينشرها على نطاق واسع. ولن

ندهش إن يظهر قريباً كتاب يهود آخرون يدّعون أن لهم حقاً تاريخياً في الصين، وهم يبنون اكاذيبهم هذه على ما جاء في كتاب روس هذا. بالمناسبة هكذا بدأت كل الأساطير اليهودية التي لفقتها الصهيونية في فلسطين.

بعد هذا كله، فإن حديث الأوساط الصهيونية عن التقارب التاريخي بين اليهود والصين، وعن القرابة الروحية بين الأمتين الصينية واليهودية والصداقة الابدية بين الجانبين - وهو ما كتبته الموسوعة اليهودية التي صدرت في الصين وفي دول أخرى- ما هو في حقيقة الأمر سوى تزوير للوقائع وافتئات على التاريخ. لقد أظهرت الوقائع أن الدخول الفعلي لليهود إلى الصين إنما تم تحت عباءة الاستعمار الغربي. ففي أواسط القرن التاسع عشر دخل التجار اليهود كجزء من جحافل الغزو الغربي التي حضرت من أجل نهب خيرات الصين ومصادرة حرية الشعب الصيني وسيادته وأشعلت حروب الأفيون. لا بل انهم روجوا الأفيون داخل الصين وبذلك أسهموا بشكل مباشر في موت ملايين الصينيين إثر تعاطي الأفيون. كما شارك التجار اليهود كذلك في نهب مخزون الفضة الصينية الذي كان الأكبر في العالم، وحولوا هذا المخزون إلى البنوك البريطانية في كل من هونغ كونغ ولندن.

وفي بداية القرن العشرين هاجر اليهود من روسيا إلى الصين طلبا للامان ومن أوروبا هرباً من النازية، ومع ذلك فهم قد أنكروا جميل الشعب الصيني، وتحالفوا مع قوات الاحتلال الياباني في منشوريا ونهبوا خيرات الصين عندما نظموا أكبر عمليات للتهريب آنذاك عبر خط السكة الحديدية التي كانوا يشرفون جزئياً عليها، وقد هربوا الأفيون وكل المحظورات. وبالمقابل، كان همهم الأساسي ضخ الفضة والاثار الصينية القيمة إلى خارج الصين. وعندما ساءت الأحوال في الصين إثر نشوب الحرب الأهلية، سارع اليهود للهروب من هذه البلاد حاملين معهم كل الثروات التي كدسوها، ولم يقاسموا الشعب الصيني السراء والضراء.

رابعاً: سبب الاعتراف الإسرائيلي بالصين

اتسمت علاقات اليهود مع الصين طوال القرنين التاسع عشر والعشرين بالانتهازية والرغبة في استثمار الظروف إما لنهب الصين وإما للتقرب منها. وبعد تأسيس إسرائيل عام 1948، لم تتغير طبيعة هذه العلاقة. لقد أدرك قادة إسرائيل أن قيام جمهورية الصين الشعبية في الأول من تشرين الأول عام 1949 قد وضع حداً لفترة الضعف والتجزئة التي عانتها الصين طوال القرنين الماضيين، ودشن أساسا متينا لبناء دولة كبيرة قوية سيكون لها شأن كبير في السياسة الدولية. وقد ادرك اليهود الذين استغلوا، في القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، ضعف الدولة الصينية والتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية لتكديس ثرواتهم وتعزيز مواقعهم، ان الأسلوب الذي مارسوه سابقاً مع الصينيين لم يعد صالحاً في الظروف الجديدة، وان الامور تشير إلى ميلاد دولة قوية عظمى لا بد من الاسراع في كسب ودها. ولذلك سارعت الحكومة الإسرائيلية في 9 يناير 1950 إلى الاعتراف بالسلطة الجديدة في بكين.

وقصة الاعتراف هذه لها خلفيات كثيرة. منها ما جاء في كتاب المؤلف الروسي سيرغي غروسكوب الصادر عام 2003 في موسكو بعنوان: تنفس التنين. يقول الكتاب: ان اسرة صينية اعتقدت أنها من أصل يهود كايفينغ قررت تكرار ما جاء في التوراة من استخدام النساء اليهوديات لتحقيق غايات سياسية، حين أوقعت امرأة يهودية ملك الفرس في حبها. ونتيجة لذلك اصبحت هذه المراة ملكة على الفرس وعينت عمها كبيراً للوزراء. وهكذا- والرواية للكتاب - فعلت اسرة سو الصينية. حيث تزوجت احدى نساء الاسرة وهي سونغ تشينغ لينغ (1893-1981) الدكتور صون يات سين الذي قاد الثورة الديمقراطية في

الصين، وتمكن من إسقاط الحكم الامبراطوري وتأسيس أول جمهورية في تاريخ هذا البلد عام 1911. وقد أصبح صون أول رئيس لجمهورية الصين. اما اخت هذه المراة، - حسب الكتاب المذكور - فقد تزوجت الجنرال شان كاي شيك الذي شغل منصب رئيس حزب الكومندان وبات فيما بعد رئيساً للصين. ويضيف الكتاب، إن أرملة صون يات سين باتت مسؤولة كبيرة في عهد الرئيس ماو. وفي عام 1982 اسست هذه المرأة مجلة "بناء الصين" باللغة الانكليزية وعينت اليهودي إسرائيل ابشتاين رئيساً للتحرير طوال ثلاثين عاماً. ومعروف ان هذا الشحص قد عمل صحفيا في ظل ماو، وخلال عمله في مجلة بناء الصين حرص ابشتاين على تطوير العلاقات بين الصين وإسرائيل، لابل انه لعب دورا كبيرا في فتح اقنية سرية للاتصال بين القيادة الصينية والحكومة الإسرائيلية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وحظي نشاطه هذا بدعم كامل من جانب أرملة صون يات سين. وحول شقيقتها زوجة شان كاي شيك، واسمها سون ميلين، يقول الكتاب: إنها نفذت عدداً من المهمات السياسية الحساسة بتكليف من زوجها، اهمها بتاريخ 22 شباط عام 1943، حينما قابلت الرئيس الأميركي روزفلت وطلبت منه زيادة حجم السلاح الأميركي المقدم إلى قوات زوجها. وقد نالت هذه المراة قبل توجهها إلى البيت الابيض دعم اللوبي اليهودي الأميركي. وقد لبى الرئيس الأميركي طلب شان كاي شيك. كما نظمت هذه المراة عدة لقاءات لقادة يهود مع زوجها. ويقول الكتاب، وهنا بيت القصيد، ان زوجة شان قد حثت زوجها على الاعتراف بدولة إسرائيل حال قيامها عام 1948. وهذا ما حدث في الواقع حيث كانت الصين في ظل شان أول دولة اسيوية تعترف بإسرائيل بعد قيامها بفترة وجيزة. ويبدو أن قادة إسرائيل أرادوا رد الجميل للصين وتشجيع القيادة الشيوعية الصينية على الاستمرار في منهاج التعاون مع اليهود ولذلك، كانت إسرائيل أول طرف في الشرق الأوسط أعلن اعترافه بالنظام الشيوعي الجديد في بكين. على كل حال لقد اوردنا رواية الكاتب الروسي حول تأثير النساء اليهوديات في بعض الساسة الصينيين ولم نتأكد من صحة هذه الرواية، لكن جلّ الوقائع المذكورة فيها صحيحة.

وفي تفاصيل الاعتراف، فقد أرسل موشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، برقية تهنئة عام 1950 لشو ان لاي رئيس وزراء الصين جاء فيها: " بكل غبطة وسرور أود إحاطة سيادتكم بأن الحكومة الإسرائيلية قد قررت الاعتراف بحكومة بلادكم حكومة شرعية للصين، ويسعدني اغتنام هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن اصدق تمنيات الحكومة الإسرائيلية وازدهار الامة الصينية، وأجمل تمنياتي لشخصكم الكريم ". وكانت إسرائيل الطرف الأول في الشرق الأوسط الذي يقدم على هذه الخطوة، ولا تزال إسرائيل تستغل قرارها هذا من أجل ابتزاز الحكومة الصينية. وبعد اسبوع من تسلم البرقية التي أرسلها شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي، قامت الحكومة الصينية باسم شو ان لاي بالرد عليها، معربة عن شكر الصين لإسرائيل على اعترافها بالصين الجديدة. وكانت إسرائيل تعرف أن الشرط الأساسي لاقامة علاقات مع بكين هو عدم الاعتراف بتايوان. لقد أثارت هذه الخطوة الإسرائيلية غضب واشنطن. فأمريكا كانت آنذاك تعتبر الحكومة التايوانية هي الممثل الوحيد لكل الصينيين، وهي لم تعترف بعد بالنظام الشيوعي الذي أسس في بكين، واضطرت إسرائيل لإعطاء تفسير لواشنطن يتسم بالغموض مفاده، ان برقية الوزير الإسرائيلي لا تعني الاعتراف الكامل بالصين الشعبية وصولا إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها، وانها لم تقطع اتصالاتها مع تايوان، وأنها ملتزمة بالخطوط العامة للسياسة الأمريكية إزاء الصين. إذاً كان لا بد من كسب ود النظام الجديد في الصين. وهذا هو السبب الأول لاسراع إسرائيل في الاعتراف ببكين.

وهناك أسباب أخرى لهذه الخطوة الإسرائيلية يمكن اجمالها بما يلي:

أولاً: إن معظم الأحزاب السياسية التي كانت في إسرائيل بما فيها حزب العمل الحاكم بما فيها حزب العمل الحاكم، قدمت نفسها آنذاك لكل من الصين والاتحاد السوفياتي على انها أحزاب اشتراكية تسعى لبناء نظام اشتراكي في إسرائيل. حتى أن بن غوريون قد استدعى آنذاك السفير السوفياتي في إسرائيل ليعلن احتجاجه على ما كتبته بعض الصحف في موسكو، من أن إسرائيل هي جزء من النظام الرأسمالي العالمي.وفي اللقاء الذي جرى بداية حزيران 1967

ادعى بن غوريون، بان حكومته تبني قواعد الاقتصاد الاشتراكي، وضرب مثلاً على ذلك الكيبوتسات (المزارع الصهيونية) التي تطبق أسلوباً اشتراكياً من حيث الملكية العامة للأرض والعمل الجماعي فيها. وأضاف بن غوريون: هذا مثيل للسوفخوزات (المزارع الجماعية) السوفياتية. في واقع الأمر إن الأمور لم تكن كذلك، بل استخدمت إسرائيل هذه الذريعة من أجل الحصول على دعم الدول الاشتراكية. وبالمناسبة، فإن القيادة الإسرائيلية كانت تقدم نفسها للغرب آنذاك كحصن من حصون الرأسمالية والديمقراطية في المنطقة التي يسودها الاستبداد والأصولية الإسلامية والهمجية. ولذلك تولت الاحزاب التي لها واجهات يسارية وشيوعية - وكانت في السلطة- الاتصال بالصين ووجهت رسالة الاعتراف لبكين. وقد عارضت الاحزاب اليمينية برئاسة حزب حيروت القرار واعتبرت انه مسيء إلى علاقات إسرائيل مع الغرب. لقد أرادت الأوساط السياسية الإسرائيلية الحاكمة آنذاك، إعطاء انطباع، أن إسرائيل دولة تقدمية ثورية فيها ملامح اشتراكية، تستحق الدعم والتأييد من "قوى الاشتراكية والتحرر في العالم". وقد انطلت هذه الخديعة على معظم دول المعسكر الاشتراكي آنذاك، التي سارعت للاعتراف بإسرائيل "كدولة اشتراكية ديمقراطية في بحر من الرجعية العربية"!

ثانياً: ادركت إسرائيل أهمية تنويع علاقاتها وتحالفاتها مع القوى الكبرى، وليس وضع بيضها في سلة واحدة. وكانت هذه هي استراتيجية الأوساط الصهيونية منذ بداية القرن العشرين. فالصهاينة رأوا أهمية تمتين العلاقات بين الحركة الصهيونية والقوى الكبرى الموجودة في العالم، أو التي يمكن أن تصبح في المستقبل قوى عظمى. وانطلاقاً من ذلك حاولوا إقامة علاقات مع الدولة العثمانية، ثم بدأوا التوجه نحو بريطانيا العظمى، واثمر ذلك صدور وعد بلفور عام 1917، ، مروراً باستقطاب فرنسا عام 1956 الذي ادى إلى العدوان الثلاثي والحصول على التقنية النووية، وصولاً إلى توثيق التحالف الإسرائيلي - الاميركي الذي جنت إسرائيل ثماره الأولى في حرب 1967.

لقد اقتنعت الأوساط الحاكمة في إسرائيل آنذاك، أن نشاطها الذي يقتصر على أوروبا وأمريكا، ليس كافياً، ولذلك اعتقدت، أن خطوة الاعتراف

بجمهورية الصين الشعبية، ستوفر لها ظروفاً أفضل للعمل في آسيا. ولم يخف بن غوريون هذه النقطة عندما أشار إلى أهمية الصين الشعبية في مخططات الصهيونية العالمية.

ثالثاً: ثم إن الاعتراف بالصين الشعبية - لا يعني بالنسبة إلى الأوساط الإسرائيلية- الموافقة على النظام الشيوعي الحاكم في بكين، أو تبني الأيديولوجية الشيوعية، ولا يتعارض -آنذاك- مع العلاقات الوطيدة التي أقامتها إسرائيل مع تايوان. بكلمات أوضح، أرادت إسرائيل التقارب مع الأمة الصينية بشقيها الشيوعي والرأسمالي آنذاك -تايوان-، لتأمين ظروف سياسية أفضل للتحرك الإسرائيلي المستقبلي في آسيا.

وكما أشرنا، فإن إسرائيل، حتى اليوم، تستثمر قرار الاعتراف بالصين الشعبية، وهي تشير في كل أنشطتها الإعلامية والسياسية، وعبر زيارات وفودها إلى الصين، إلى أن إسرائيل كانت أول دولة شرق أوسطية تعترف بالنظام الجديد في بكين. وكلمة "أول" لها وقع خاص لدى الصينيين بحكم ثقافتهم الكونفوشية.

الفصل الثاني

أولاً: الاتصالات السرية

سعت الحكومة الإسرائيلية لرفع علاقاتها بجمهورية الصين الشعبية إلى مرحلة إقامة علاقات دبلوماسية. وفي عام 1950 اوعزت الخارجية الإسرائيلية إلى سفاراتها في كل من السويد وهنغاريا وسويسرا والدانيمارك، للبدء بالاتصالات مع السفارات الصينية في تلك الدول وإبلاغها الرغبة الشديدة للحكومة الإسرائيلية في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين. وفيما بعد حصرت وزارة الخارجية الإسرائيلية هذه الاتصالات بالسفارة الإسرائيلية في موسكو. ولتنفيذ ذلك أرسلت تعليمات إلى سفارتها لدى الاتحاد السوفياتي بالقيام باتصالات مكثفة مع السفارة الصينية هناك. وقد جاء في التعليمات: "إن الحكومة الإسرائيلية قد قررت من حيث المبدأ اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، إلا أنها لن تتخذ إجراءات في هذا الصدد قبل ان تنجلي الأوضاع وتتضح في الشرق الأقصى". ولكن اندلاع الحرب الكورية في 20 حزيران عام 1950، أربك الخطط الإسرائيلية. وكان على إسرائيل ان تختار بين الانحياز إلى الولايات المتحدة التي أسهمت في توفير كل الظروف المادية والمعنوية لانشاء إسرائيل، وهي الآن الطرف الدولي الوحيد القادر على ضمان بقائها، وبين الرهان على الصين الشعبية وهي دولة كبرى ناهضة لكن ليست مضمونة. كان الخيار بين حاضر معروف ومحدد المعالم وبين مستقبل غير واضح، ولذلك اختارت الحكومة الإسرائيلية التحالف مع واشنطن في وجه الصين التي دخلت الحرب الكورية. في الواقع كان الإسرائيليون ومثلهم الأمريكيون يعتقدون ان بكين غير جادة في موقفها إزاء الوضع في كوريا، وأن الموقف الصيني لن يذهب أبعد من التهديدات اللفظية، وان الأزمة سرعان ما تنتهي وتعود المياه

إلى مجاريها مع الصين. ولم يأخذ الرئيس الأميركي ترومان على محمل الجد التحذيرات الصينية بدخول الحرب. ثم ان تقديرات السي اي ايه كانت تقول إن التدخل الصيني في الحرب غير محتمل. وساندها في ذلك القائد العسكري الأميركي ماك آرثر الذي صرح بان الصين لا تملك وسائل نقل جوية لحشد قواتها في الحرب. وبخلاف الحسابات الأمريكية والإسرائيلية كلها، فقد أصدر ماو تسي تونغ في 8 أكتوبر 1950 - أي بعد يوم من عبور القوات الأمريكية خط عرض 38 – الأمر بتكوين جيش الشعب التطوعي، والذي كان 70% من أعضائه جنوداً نظاميين، وأسماه جيش التحرير الشعبي، ثم أمره بالتحرك إلى نهر يالو والاستعداد للعبور والقتال إلى جانب كوريا الديمقراطية.

وفي خريف عام 1950م، تقدمت القوات الأميركية المؤلفة من عدة دول بما فيها إسرائيل إلى داخل كوريا الشمالية، واستولت في شهر أكتوبر على بيونغ يانغ. وبتقدم هذه القوات صوب الحدود الصينية، اصطدمت القوات الأمريكية بالقوات الصينية، وأساء قائد القوات الأميركية، الجنرال دوغلاس ماك آرثر، تقدير حجم الجيوش الصينية، وظن أن تفوق قواته في البحر والجو سينهي الحرب سريعًا.

ومن ناحية أخرى، أرسلت الصين في شهر نوفمبر، قوات ضخمة وأجبرت الحلفاء على التراجع إلى داخل كوريا الجنوبية. وفي يناير 1951م، استولى الشيوعيون على سيؤول وقاوموا الحلفاء. ولكن بحلول ربيع عام 1951م كانت الحرب قد تغيرت. وصمد الجانبان بعناد، وواصلا القتال على طول خط المعركة شمالي الخط 38. وبالرغم من المعارك الضارية، لم يتقدم أي من الجانبين.

واستمرت المعارك الضارية واستخدمت فيها الأسلحة الأرضية والجوية كافة. وفي شهر فبراير، تمكنت القوات الأميركية من الوصول إلى نهر الهان واجبار القوات الصينية والكورية على الانسحاب إلى ما وراء النهر. وبالرغم من سلسلة الهجمات المضادة التي قامت بها القوات الأميركية، إلا أن الصينيين بدأوا الاستعداد لهجوم جديد في إبريل 1951. وكان القتال يجري بين أكثر من

700.000 جندي. إلا أن الهجوم توقف عند شمال سيؤول نظراً لصمود القوات الأميركية. وظل الوضع عبارة عن هجوم وتراجع بين القوات المتحاربة، لكن لم يتوقف القتال بين الاطراف حتى بعد بدء مفاوضات السلام نظراً لمحاولة كل طرف الاحتفاظ بأكبر رقعة أرض ممكنة. وانحصرت الحرب في معارك صغيرة حول بعض المدن. وانتهى القتال بتحديد منطقة منزوعة السلاح تفصل بين الكوريتين واستمر الصراع الأميركي الصيني في كوريا عدة سنوات، انحازت خلالها إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة في عدوانها على كوريا الديمقراطية. ثم ان تل أبيب تقيدت بالعقوبات العسكرية والاقتصادية التي فرضتها أميركا على الصين. وبات واضحاً للعيان، أن الجلد "الاشتراكي التحرري" الذي لبسته إسرائيل، ما هو في الواقع سوى قناع لخداع قوى التحرر والاشتراكية في العالم. لقد الحقت الحرب الكورية ضربات موجعة بالمحاولات الإسرائيلية للتقرب من الصين، ولكن هذه الضربات لم تكن مميتة.وأدى هذا كله إلى تجميد- وليس الغاء – الخطط الإسرائيلية الرامية لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية.

حاولت تل أبيب شرح موقفها ذاك، من خلال اختلاق ذريعة -لا تزال دارجة في الدبلوماسية الإسرائيلية إزاء الصين حتى اليوم- وهي أن إسرائيل كانت مجبرة على اتخاذ موقف معاد للصين الشعبية بسبب الضغوط الأمريكية لكن هذه المحاولات لم تلق قبولاً كاملاً في بكين.

ومع ذلك، لم تستسلم إسرائيل لليأس حيال العلاقة مع الصين.ولجأت في هذا المجال إلى أسلوبها المحبب وهو الدبلوماسية السرية.واستخدمت العلاقات الوطيدة التي كانت قائمة بين بعض اليهود وماو تسي تونغ وخصوصاً أولئك الذين رافقوا ماو اثناء مسيرته النضالية الطويلة والحروب ضد شان كاي شيك، ومنهما أبشتاين وشابيرو اللذان بقيا في الصين ومنحا الجنسية الصينية. وكان هؤلاء عبارة عن مفاتيح لفتح أبواب الصين المغلقة في وجه الإسرائيليين.

وقد نقلت الاتصالات السرية بين إسرائيل والصين إلى مدينة رانجون (بورما آنذاك) لتكون بعيدة عن الاضواء وخصوصاً الأميركية. وتولى السفير الإسرائيلي

هناك -ديفيد هاكهان الذي استلم منصبه في ديسمبر 1953 - هذا الأمر. وتركزت الاتصالات على شرح مواقف الحكومة الإسرائيلية في الأزمة الكورية، وضرورة تحسين العلاقات بين الجانبين. وقدم الجانب الإسرائيلي اقتراحات محددة للبدء بالتعاون في المجال الاقتصادي.

ومرة أخرى، أجبرت الأحداث إسرائيل على الاختيار بين جوهرها الحقيقي وتحالفاتها الحقيقية، وبين ما تدعيه وتروج له من تلفيقات اشتراكية تحررية. ففي 21 أيلول عام 1954، طرحت الولايات المتحدة في الدورة التاسعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار ينص على عدم تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة واعتبار تايوان ممثلا للصين!. وقد تبنت الحكومة الإسرائيلية القرار الأميركي وصوت المندوب الإسرائيلي إلى جانب القرار. وقد اثار هذا الموقف غضب الصين، وأدى ذلك إلى انهيار الاتصالات السرية.

ومع ذلك، لم تتراجع إسرائيل عن خططها للتقارب مع الصين الشعبية. وحاولـت هذه المرة الدخول عبر البوابة الاقتصادية. وبعد الاتصالات التي اجراها كوهين سكرتير السفير الإسرائيلي في رانغون، قام الجنرال ياو جونغ مينغ السفير الصيني لدى بورما بارسال برقية إلى خارجيته يقول فيها: لقد قامت الحكومة الإسرائيلية بارسال تعليمات خاصة لسفيرها بالابقاء على علاقات ودية وصادقة مع البعثة الدبلوماسية الصينية لدى بورما، واعرب السفير الإسرائيلي عن رغبته في دراسة امكانية اقامة علاقات تجارية بين البلدين، كما قام الجانب الإسرائيلي بتقديم طلب رسمي للسفارة الصينية لدى بورما يقول: نرغب في ارسال وفد تجاري لزيارة بكين. في الوقت نفسه، عمدت الممثلية الإسرائيلية لدى فنلندا إلى ابلاغ الخارجية الصينية بالتالي: تأمل الحكومة الإسرائيلية اجراء مفاوضات تجارية مع الصين قبل اقامة العلاقات الدبلوماسية رسميا بين البلدين، كما ألمحت لامكانية ايفاد وفد إسرائيلي لزيارة الصين. وفي آب 1954 وافق شو ان لاي رئيس الوزراء الصيني على استقبال وفد تجاري إسرائيلي لزيارة الصين.

وفي السابع عشر من نوفمبر، اشعرت السفارة الإسرائيلية لدى رانغون

نظيرتها الصينية بان الوفد التجاري الإسرائيلي سيصل إلى بكين في غضون الشهرين القادمين، اما حول تشكيلة الوفد فقد افادت الحكومة الإسرائيلية بأن ديفيد هاكهان السفير الإسرائيلي لدى بورما سيترأس هذا الوفد، وبأن شخصيتين من أعضاء الوفد لم يتم تحديد هويتهما بعد. وبعد أكثر من ثلاثة أسابيع كشفت إسرائيل عن ورقتها الأخيرة وهي ان الشخصيتين هما، لوين المدير العام للدائرة الآسيوية في الخارجية الإسرائيلية، وهليس نائب مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وفي السابع والعشرين من يناير 1955، غادر الوفد الإسرائيلي رانغون متوجهاً إلى الصين، إلا ان هليس نائب مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يصل بصحبة الوفد لأسباب طارئة، بينما السفير هاكهان وسكرتيره كوهين وصلا برفقة الوفد. قبل تحرك الوفد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد قام شخصياً باعطاء تعليمات إلى هاكهان وكوهين، مفادها انه يمكن مناقشة قضايا أخرى مع الجانب الصيني إضافة إلى المسائل التجارية بما في ذلك موضوع اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. هذا وقد أعرب الجانب الإسرائيلي عن أمله في امكانية التقاء الوفد رئيس الوزراء الصيني شو ان لاي.

خلال الزيارة، التقى السفير هاكهان كلاً من جانغ خان فو نائب وزير الخارجية الصيني، وتشان جيا كنغ مساعد وزير الخارجية. كما اجرى الوفد محادثات منفردة مع تشان جيا كنغ حول موضوع اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حيث اعرب عن رغبة الحكومة الإسرائيلية في معرفة موقف الحكومة الصينية من اقامة العلاقات الدبلوماسية ومدى استعدادها للاقدام على ذلك، وفي حال تقدمت الحكومة الإسرائيلية بمثل هذا المقترح، فهل ستوافق الحكومة الصينية عليه؟ وهل ستقوم الحكومة الصينية بارسال سفير أو وزير مفوض إليها؟. هذا وقد أعرب الجانب الإسرائيلي عن رغبته في ان تكون السفارة الصينية في مدينة القدس المحتلة. اجاب مساعد الوزير الصيني تشان جيا كنغ، بان السير في موضوع إقامة العلاقات الدبلوماسية ينبغي ان يتم على خطوتين: أولاً البدء باتصالات غير رسمية، وبعد الوصول إلى توافق حول كل

الموضوعات، القيام بتبادل الوثائق حول اقامة العلاقات الدبلوماسية. أما فيما يتعلق بمستوى التمثيل الدبلوماسي وموعد افتتاح السفارة وغيرهما من المسائل التفصيلية، فيمكن مناقشتها وتحديدها فيما بعد. أعرب الوفد الإسرائيلي عن موافقته على هذا الاقتراح مؤكدا على أهمية مثل هذه الآراء المشتركة التي تمثل خطوة كبيرة نحو إقامة العلاقات الدبلوماسية، كما اقترح المحافظة على سرية الاتصالات، والانتظار إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي للتفكير في اقامة العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي وتحديدها. هذا وقد زار الوفد الإسرائيلي مدينة تيانجين وشان يانغ وشنغهاي وغيرها من المناطق الصينية الداخلية، وقد غادر الوفد بكين في العشرين من شباط 1955. وقد أسفر هذا الجهد عن التوقيع في 18 شباط عام 1955 على أول بروتوكول للتعاون التجاري بين إسرائيل وجمهورية الصين الشعبية. وقد أشار هذا الاتفاق إلى رغبة الجانبين في إقامة علاقات تجارية بينهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. وهكذا أنجزت أول خطوة ملموسة لتطوير العلاقات الصينية الإسرائيلية.

لكن أجواء التحسن هذه لم تدم طويلاً. فقد أصيبت المحاولات الإسرائيلية للتقارب مع الصين بنكسة جديدة عقب مؤتمر باندونغ (النواة الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز)، والذي عقد في إندونيسيا في 18 أبريل 1955، بحضور وفود من 29 دولة إفريقية وآسيوية، وشارك فيه من الجانب العربي الرئيس جمال عبدالناصر. وقد عكس المؤتمر أجواء النضال التحرري ضد الاستعمار التي كانت سائدة في العالم آنذاك. وارتأت الصين أن تقدم نفسها منذ ذلك التاريخ دولة محايدة تحافظ على المسافة نفسها من القوتين العظميين في ذلك الوقت: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وذلك رغم التشابه العقائدي بين الحزبين الحاكمين في بكين وموسكو. ويمكن تفسير المشاركة الصينية في ذلك المؤتمر على أنها تعكس بداية الخلاف مع الاتحاد السوفياتي، هذا الخلاف الذي تطور فيما بعد وبات احد عناصر التقارب بين الصين وإسرائيل. وبصرف النظر عن الدوافع الصينية للمشاركة في مؤتمر باندونغ، فإن الحضور الصيني كان علامة فارقة في علاقات بكين مع الدول النامية، ثم إن الوفد الصيني برئاسة شو ان

لاي رئيس الوزراء، أعلن التزام بلاده بمناصرة القضايا العربية، وطرح قراراً يساند حقوق الشعب الفلسطيني، كما وافق على مجموعة من القرارات التي تدين إسرائيل، وأعربت بكين أيضاً عن تضامنها مع الفلسطينيين. لم تستطع القيادة الصينية نسيان الموقف الإسرائيلي العدائي ضدها في الحرب الكورية، ولذلك ردت على ذلك في باندونغ. تبنى الصينيون بعد ذلك توجهاً أكثر عدائية نحو إسرائيل، كما وطدت الصين علاقاتها مع الدول العربية ووقفت إلى جوار القضية الفلسطينية وتزايد نقدها لإسرائيل. وازدادت العلاقات الصينية الإسرائيلية سوءا عقب العدوان الثلاثي الذي شاركت فيه إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا ضد مصر عام 1956. ولم تيأس إسرائيل، فقد كلفت سفيرها في موسكو، افيدار القيام بزيارة شخصية إلى الصين استمرت حوالى الأسبوع. فبعد ظهر يوم الثالث من تموز 1956، وصل السفير افيدار وزوجته إلى بكين، وبسبب عدم تسلم مستقبليه من الصينيين البرقية حول ساعة الوصول أو رقم الرحلة، اضطر السفير الإسرائيلي إلى الانتظار في المطار حتى وصل الوفد الرسمي الصيني الذي استقبله.

خلال الزيارة، التقى افيدار كلاً من جانغ شي را رئيس الجمعية الدبلوماسية الشعبية الصينية ونائبه تشياو كوان خوا. وخلال المحادثات، كرر افيدار الطلب من السيدين جانغ وخوا العمل على تعبيد الطريق أمامه لاجراء اتصالات مع المسؤولين الصينيين الكبار. وبعد تلقيه اجوبة غامضة ومبهمة سارع هذا السفير -الجنرال ذو الخلفية العسكرية الذي لا يعرف المراوغة، في الاعراب عن رغبته في لقاء أي مسؤول معني بشؤون الشرق الادنى في الخارجية الصينية، إلا أنه أيضاً لم يحصل على اي رد تأكيدي في هذا الصدد.

بعد عدة أيام من الانتظار، استقبل جانغ خان فو نائب وزير الخارجية الصيني السفير افيدار. وفي اللقاء ابلغه نائب الوزير بشكل مباشر وصريح بأن "الوقت في ظل الأوضاع الراهنة غير ناضج لاقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين". ان هذه الجملة أصبحت بالنسبة إلى السفير افيدار هي الجملة الوحيدة

التي تلقاها بشكل صريح من الجانب الصيني خلال فترة زيارته للصين. لقد بات واضحا لبكين، أن إسرائيل ليست رأس حربة للقوى الاستعمارية فحسب، بل هي جزء أساسي من هذه القوى، لها مخططاتها الخاصة. فضلاً عن ذلك، فقد نظرت الصين بعين من الريبة إلى التعاون المتنامي بين الهند- الخصم التاريخي اللدود لبكين- وإسرائيل، خصوصاً في المجال العسكري، وفي حقيقة الأمر فإن السياسة الهندية بدأت تتغير منذ اغتيال غاندي عام 1950. فقد بدات نيودلهي تشعر بأن حجمها الكبير وموقعها الستراتيجي في اسيا، يحتم عليها ان يكون لها نفوذ كبير في تلك المنطقة. وقد اصطدمت هذه التطلعات الهندية بالسياسة الناهضة للصين.ولذلك بدأت الهند تبحث عن وسائل لتقوية نفسها في كل المجالات، وقد وجدت في التعاون مع إسرائيل ضالتها. ولذلك تراجعت السياسة الهندية عن كثير من مواقفها المؤيدة للعرب إرضاء لإسرائيل. واعترف نهرو نتيجة الضغوط الخارجية والداخلية بإسرائيل وفتح لها مكتبا تجارياً في بومباي ما لبث أن تحول إلى قنصلية في شهر حزيران-يونيو عام 1953.

وشرعت الهند منذ عام 1952 بمناقشة الخطوات المطلوبة لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، إلّا أن المتغيرات الإقليمية والدولية حالت دون ذلك، وخصوصاً مشاركة الهند مع مصر ويوغوسلافيا في حركة عدم الانحياز، والصداقة الشخصية التي ربطت نهرو بعبد الناصر، وحالة الانقسام الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، والعلاقات الطيبة بين الهند والاتحاد السوفياتي. ثم ان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 الذي ندّدت به الهند، لم يجعل الظرف مناسباً لتطور علني للعلاقات الهندية الإسرائيلية. ومع ذلك فإن هذه الوقائع لم تحل دون وجود تعاون سري بين البلدين في المجالات الأمنية والدفاعية، وعقدت نيودلهي صفقات سلاح مع إسرائيل. وسنعود إلى التعاون الإسرائيلي العسكري مع الهند لاحقاً.

وتأثرت العلاقات الصينية الإسرائيلية بمشاركة الأخيرة في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. فقد شجبت بكين هذا العدوان، وفي ظل هذه الظروف،

لم يكن مناسباً قط العمل على تلبية الرغبات الإسرائيلية في تطوير العلاقات الثنائية وصولا إلى التبادل الدبلوماسي. ولذلك دخلت هذه العلاقات مرة أخرى ثلاجة انتظار أحوال أفضل.

وكعادتها، لم تيأس إسرائيل المتلهفة لإحداث ثغرة في سور الصين، واستمرت في محاولاتها للتقرب من بكين وكأن شيئا لم يحدث. ولكن هذه المحاولات اصطدمت مرة أخرى بوقائع جارحة اثر اكتشاف القيادة الصينية ان الهند قد استخدمت أسلحة إسرائيلية في المعارك التي جرت على الحدود الهندية الصينية عام 1962، وحدث هذا إثر انكشاف أمر صفقات السلاح التي قدمتها إسرائيل للهند في ستينيات القرن الماضي. فقد أدركت بكين خلال المعارك التي اندلعت بين قواتها والجيش الهندي أن إسرائيل زودت الهند بكميات كبيرة من الأسلحة وكانت هذه الواقعة كافية لتحد من الرغبة في التقارب مع إسرائيل التي ساورت بعض أوساط القيادة الصينية. إضافة إلى ذلك، فإن غرق الصين آنذاك في مشكلاتها الداخلية قد جعلها تنطوي على نفسها وتقلص كثيراً من علاقاتها الخارجية. ولابد من الإشارة إلى أن انفجار الثورة الثقافية في الصين عام 1965 قد قلب الامور راسا على عقب في كل مجالات الحياة في الصين بما في ذلك السياسة الخارجية. فقد باتت الأوضاع الداخلية تستحوذ على كل اهتمام القيادة الصينية. ونتيجة لذلك، قلصت بكين وجودها الخارجي وأغلقت كثيراً من بعثاتها الدبلوماسية في دول العالم، وطغى الصراع الداخلي على السلطة على كل شيء، وبات الهاجس الأساسي للرئيس ماو هو تمتين سلطته والتخلص من معارضيه الأقوياء داخل الحزب والحكومة. ويمكن القول، ان ستينيات القرن الماضي شهدت جموداً شبه كامل في المحاولات الإسرائيلية للدخول إلى الصين لأسباب عدة منها، كما أسلفنا، الدور الإسرائيلي في الحرب الهندية الصينية، وكذلك تعمق نظرة الصين إلى إسرائيل كقاعدة للغرب الاستعماري. ثم ان الثورة الثقافية في الصين قد عززت الخط اليساري المتشدد المعادي للاستعمار والامبريالية. وفي تلك الفترة ظهرت مقولات ماو حول حتمية الحرب مع الامبريالية وانها نمر من ورق، وحول ضرورة تحالف قوى التحرر في وجه

الاستعمار. ولذلك لم يكن ممكناً قط أن تصغي بكين آنذاك إلى الاصوات الداعية إلى الحوار مع إسرائيل. وعلى النقيض من ذلك، طرأت تغييرات كبيرة على الموقف الصيني إزاء القضايا العربية. فقد اعترفت بكين بمنظمة التحرير الفلسطينية واقامت لها مكتباً تمثيلياً في بكين، وقد سبقت الصين في ذلك دول العالم غير العربية. واعتبر الرئيس ماو إسرائيل قاعدة للامبريالية لا بد من ازالتها، وزودت الصين فصائل المقاومة الفلسطينية بالسلاح ودربت كثيراً من قادتها وحثتهم على ممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل.و تعمقت الادانة الصينية لإسرائيل عقب عدوانها على الدول العربية في حزيران عام 1967، ورفضت الصين كل الجهود الدولية لايقاف الحرب ودعت العرب إلى الاستمرار في قتال إسرائيل، كما رفضت بكين القرارات الصادرة عن مجلس الامن بهذا الخصوص واعتبرتها مؤامرة أميركية سوفياتية ضد العرب. ولا يمكن فهم هذا الموقف الصيني المتشدد كردة فعل على انحياز إسرائيل إلى الغرب فحسب، بل كانت هناك اعتبارات أخرى منها اشتداد الصراع الصيني مع الاتحاد السوفياتي ولاسيما بعد اندلاع الثورة الثقافية عام 1965، فموسكو باتت العدو رقم واحد للصين، ولذلك حرصت بكين على إضعاف الوجود السوفياتي في الشرق الأوسط وجر الدول العربية بعيداً عن الاتحاد السوفياتي. لهذا السبب، اتخذت بكين موقفها المعارض لكل الجهود السلمية التي بذلها الاتحاد السوفياتي لايقاف العدوان الإسرائيلي، واعتبرت الصين ان الخطط السوفياتية انما كانت مؤامرة على العرب ومشاركة في ترسيخ نتائج العدوان الإسرائيلي في حزيران عام 1967. ومن سخرية القدر ان عامل العداء للاتحاد السوفياتي صار فيما بعد الجسر الذي عبرته إسرائيل للدخول إلى الصين!

ثانياً: "هدايا" السبعينيات

شهد عقد الستينيات من القرن الماضي تراجعاً ملحوظاً في العلاقات الصينية الإسرائيلية. لكن الامور اختلفت جذرياً في سبعينيات القرن الماضي. فقد جرت في تلك الفترة تطورات سياسية كبرى، كانت في معظمها تصب في المصلحة الإسرائيلية وتخدم رغبة تل أبيب في التقارب مع بكين.

ففي بداية السبعينيات، قام هنري كيسنجر مستشار شؤون الأمن القومي الأميركي آنذاك بعدة زيارات سرية إلى بكين من أجل إزالة الخلافات بين الصين وأميركا وفتح الطريق لتطوير العلاقات بينهما. وقد تمكن كيسنجر من اقناع القيادة الصينية بتجاوز العقبة العقائدية التي كانت تتحكم في مجمل سياسة الصين الخارجية. فقد كانت بكين تنظر إلى أميركا كعدو طبقي لا يمكن التهادن معه. وتراجعت بكين عن ذلك عندما عرض عليها كيسنجر مجموعة من الحوافز، منها تعهد واشنطن بعدم المس بالنظام القائم بالصين، والاستعداد لاتخاذ موقف ايجابي إزاء المسألة التايوانية، والاهم من ذلك هو العرض الذي قدمه كيسنجر حول استعداد أميركا للتحالف مع بكين في وجه الاتحاد السوفياتي. وقد لاقت هذه الأفكار قبولاً من القيادة الصينية الأمر الذي مهد لأول زيارة يقوم بها رئيس أميركي إلى الصين.

وقام الرئيس ريتشارد نيكسون يرافقه هنري كيسنجر مستشاره لشؤون الأمن القومي، بأول زيارة لرئيس أمريكي إلى الصين في الفترة ما بين 21-28 شباط عام 1972. وتمخضت هذه الزيارة عن التوقيع على إعلان شنغهاي، الذي يعتبر أهم وثيقة مرشدة في العلاقات بين البلدين ارتفعت بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين بكين وواشنطن نهاية السبعينيات. جاء في الإعلان ما يلي:

"إن الجانب الأمريكي يعلن أن الولايات المتحدة تعترف بأن جميع الصينيين على أي جانب من جانبي مضيق تايوان، يرون أن هناك صيناً واحدة فقط، وان تايوان جزء من الصين. وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لا تتحدى هذا الموقف".

لقد كان هذا اعترافاً مباشراً من قبل الإدارة الأمريكية، بدور الصين الشعبية في آسيا. إضافة إلى أن بيان شنغهاي، مثل بداية تراجع سياسة العزل والاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة إزاء بكين، وفتح الباب أمام خروج علاقات البلدين من حقبة الحرب الباردة.

وبذلك ازيلت أول عقبة من طريق تطبيع العلاقات بين البلدين. إضافة إلى ذلك، فقد تفاهم البلدان على عدد من الاجراءات الموجهة ضد العدو المشترك - الاتحاد السوفياتي، الذي كان آنذاك غارقا في المستنقع الافغاني. واتفقت كل من بكين وواشنطن على البدء بخطوات جدية للتقارب وصولاً إلى اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي تمت بعد عدة سنوات. لقد فتح التحسن في العلاقات الصينية الأميركية الباب على مصراعيه أمام إسرائيل للدخول إلى الصين، وأزيلت العقبة الأميركية الكأداء من وجه إسرائيل.

والعامل الثاني الذي اسهم في خلق تربة مناسبة لتطور التعاون بين الصين وإسرائيل كان الموقف المشترك بينهما إزاء الاتحاد السوفياتي.

ولأول مرة تلتقي المصالح الإسرائيلية - الصينية حول كبح جماح الاتحاد السوفياتي، الذي رأت فيه الصين خطراً على مصالحها، فيما أرادت إسرائيل التخلص منه لانه يؤيد ويساعد الدول العربية.

فبكين لم تغفر للحزب الشيوعي السوفياتي الذي استغل وفاة ستالين وانقلب على قيم الستالينية. لقد رأى ماو في ستالين الرفيق الوفي لمبادئ الشيوعية، والصديق المخلص الذي ساعد الصين والحزب الشيوعي الصيني في وقت النضال ضد الرجعية وفي بناء الصين الجديدة بعد عام 1949. وحاول ماو ثني موسكو عن تراجعها عن تراث ستالين ونهجه، لكن خروشوف دان الزعيم السوفياتي السابق واعتبره ديكتاتوراً ومرتداً عن مبادىء الماركسية اللينينية. وبكين

لم تنس موقف خروشوف الذي رفض مساعدة الصين على امتلاك القنبلة النووية، ولن تغفر له قراره سحب الخبراء السوفيات من الصين بداية الستينيات، وفرض حظر على توريد السلاح والتكنولوجيا المتقدمة إلى الصين. لقد اعتقدت بكين ان الاتحاد السوفياتي بات عدوها الأول، وتعمقت هذه القناعة عقب الصدامات العسكرية التي جرت بين الجيشين الصيني والسوفياتي في جزيرة دامانسك نهاية الستينيات. وكانت بكين مستعدة للتحالف مع الشيطان ضد موسكو.

أما إسرائيل، فقد جسدت حقد اليهود التاريخي على الروس منذ القياصرة، وتعمق هذا الحقد بعد اتهام السلطات السوفياتية لعدد من الأطباء اليهود بمحاولة اغتيال ستالين، وفي اعقاب العدوان الذي شنته إسرائيل في حزيران عام 1967 ضد مصر وسورية والاردن، بادرت موسكو لإعادة ما دمرته إسرائيل من أسلحة لدى الجيوش العربية، واتخذت موسكو موقفا حازما في ادانة العدوان الإسرائيلي، وضغطت من أجل وقف إطلاق النار وحذرت إسرائيل من الاستمرار في التقدم باتجاه دمشق، ورابط اندريه غروميكو في نيويورك من أجل إصدار قرار عن مجلس الأمن يطالب بسحب القوات الإسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة. وفي حرب اكتوبر من عام 1973، اقامت موسكو جسوراً جوية لنقل العتاد العسكري إلى الجيشين السوري والمصري.

خلاصة القول كان لدى كل من الصين وإسرائيل الكثير من الأسباب لكراهية الاتحاد السوفياتي، وتمتين التحالف المشترك ضده. فضلاً عن ذلك، فقد اعتقدت بكين ان إسرائيل هي القاعدة المتقدمة لاضعاف الوجود السوفياتي في الشرق الأوسط، وان السياسة الإسرائيلية المعادية لموسكو ستكمل الجهود التي بذلتها بكين لدى الدول العربية من أجل الابتعاد عن موسكو.

لكن التغيير الأهم الذي حدث في الصين عقب وفاة كل من ماوتسي تونغ وشو ان لاي، تجلى في اعتماد سياسة الاصلاح والانفتاح عام 1978. لقد تضمنت هذه السياسة التخلي نهائياً عن مبادىء الصراع الطبقي الذي سيطر على سياسة الصين لا سيما في عهد الثورة الثقافية. وهذا يعني أن الصين لم تعد

تقسم العالم إلى معسكرين أساسيين: رأسمالي ورجعي لابد من إطاحته، وعمال وفلاحين وحركات تحرر لابد من ان تناضل حتى تقضي على خصمها الطبقي(هناك أيضاً المعسكر السوفياتي المنحرف الذي لا بد من الوقوف في وجهه).وفي التطبيق العملي لذلك، تخلت بكين عن عدائها للغرب وللرأسمالية، وانفتحت عليهما وفتحت الأبواب أمام الاستثمارات والشركات الغربية الكبرى بما فيها اليهودية. لقد ادرك دنغ شياو بينغ الاب الروحي لهذه السياسة الجديدة أن المفتاح لتقدم الصين يكمن في التعاون مع الغرب حيث المال والتكنولوجيا، وليس في السعي لتكوين معسكر من الدول النامية يقف في وجه المعسكرين الأميركي والسوفياتي.

فهذه الخطط لبناء قوة ثالثة لم تعط النتائج المرجوة، نظرا لان عددا كبيرا من الدول النامية كان لا يزال تحت الاستعمار، والعدد الآخر كان مثقلا بجراح حروب الاستقلال، والجزء الثالث رفض التعامل مع الصين الشيوعية تحت ضغوط أمريكية أو لاعتبارات دينية (أحد أسباب عدم اعتراف معظم دول الخليج العربي بالصين الشعبية يتجلى في ان الصين كان يحكمها نظام شيوعي ملحد)، ثم إن اغلب هذه الدول كان فقيراً وبحاجة إلى مساعدة. بكلمات أخرى، فإن طموح الصين الماوية لإقامة حلف دولي تتزعمه لتصحيح الخلل في ميزان العلاقات الدولية لم ينجح. وبات واضحاً لصناع القرار الجدد في بكين، الوجهة الأساسية لسياستهم المستقبلية. فبما أن الدول النامية لا تستطيع أن تقدم الكثير لهم، وبما أن الكتلة السوفياتية مغلقة أمامهم. لذلك ذهبوا إلى دول الغرب حيث الثروات الأسطورية التي تحتاج إليها الصين، والتقنية العالية التي يسيل لها لعاب الاقتصاد الصيني.

والتطور الآخر المهم الذي أثر في سياسة بكين إزاء إسرائيل كان بداية الصلح بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

ففي نهاية السبعينيات، بدأ التدهور في الموقف العربي المعادي لإسرائيل، حيث تم التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، التي أفضت إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل. ثم انطلقت مسيرة السلام في مؤتمر مدريد، والتي

مثلت أول حوار جماعي مباشر بين العرب وإسرائيل، وتبع ذلك اتفاقيات اوسلو ووادي عربة، وإقامة علاقات كاملة بين كل من السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية وإسرائيل. وشعرت بكين، أنه ما دام بعض العرب قرر الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، فلم لا تقتدي الصين بالعرب، فهي ليست ملكية أكثر من الملك، ثم إن أصحاب القضية اختاروا المفاوضات والسلام مع إسرائيل والاعتراف بها.

لقد ازال هذا التغيير في الموقف العربي الحرج الكبير الذي اعترى السياسة الصينية إزاء إسرائيل التي اعتقدت ان الطريق إلى بكين بات ممهدا.

وتحدثنا في بداية الكتاب عن ظرف آخر هو الحرب التي نشأت بين الصين وفيتنام نهاية السبعينيات، وكيف ان هذه الحرب كشفت تخلف الجيش الصيني ودفعته إلى اعتماد خطط هائلة لشراء الأسلحة الجديدة. وكانت إسرائيل جاهزة لذلك.

ولم تفوت إسرائيل هذه الفرص التاريخية التي حملتها التطورات التي حدثت في سبعينيات القرن الماضي. وبدأت باتخاذ خطوات عملية للتقرب من بكين، منها تصويتها لمصلحة قبول الصين بالأمم المتحدة عام 1971 (اللافت ان واشنطن قد غضت النظر عن هذا الموقف الإسرائيلي)، كما بادرت إسرائيل لفتح قنصلية اقتصادية في هونغ كونغ وكلفتها بالاشراف على كل الجهود والأنشطة المتعلقة بالصين، وطلبت من كل الزعماء الأوروبيين الذين زاروا الصين آنذاك، وكذلك الرئيسين الأميركيين نيكسون وفورد، ان يحثوا القادة الصينيين على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والصين. لابل ان كيسينجر اقترح على الصينيين شراء أسلحة من إسرائيل لمواجهة الاتحاد السوفياتي وحلفائه، وخاطب القادة الصينيين قائلاً: ان الأسلحة الإسرائيلية لا تقل جودة عن الأسلحة الأميركية، وان الولايات المتحدة لا تعارض شراء الصين لمعدات عسكرية من إسرائيل!

ولكن، ورغم كل هذه التطورات الايجابية بالنسبة إلى إسرائيل، فإن الخطوات الصينية تجاه تل أبيب قد اتسمت بالحذر الشديد. فبكين لم ترغب في

ان تفضي علاقاتها مع إسرائيل إلى فقدان صداقتها التقليدية مع الدول العربية. فسياسة الصين البراغماتية كانت تحسب مقدار الربح من كل خطوة، واذا وجدت ان نسبة الربح تفوق الخسارة سارت إلى الأمام، اما اذا كان العكس.. احجمت.

ولذلك، رفضت بكين بكياسة برقية التهنئة، التي أرسلها، أبا إيبان السفير الإسرائيلي إلى زميله الصيني في الامم المتحدة، بعد قبول الصين كعضو في الأمم المتحدة عام 1971 بسبب القناعة التي كانت سائدة في بكين، من ان إسرائيل دولة معتدية وهي تقضم حقوق الشعب الفلسطيني. ثم ان شو ان لاي ـ رئيس الوزراء الصيني ـ أعلن أن بلاده لن تقيم علاقة مع إسرائيل إلا بعد أن يفعل الفلسطينيون ذلك.

أما موقف الصّين من القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي في هذه المرحلة، فقد عبر عنه تشياوكوان هوا وزير خارجية الصّين (في أول خطاب له في الأمم المتحدة في 10 كانون الأول 1971)، وذلك بقوله: "إن على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلّة، كما أنه يجب أن يُردَّ للشعب الفلسطيني وطنه، وتُردَّ إليه حقوقه في الوجود الوطني.

واستمرت الصين في مواقفها المؤيدة للعرب بعد حرب اكتوبر عام 1973، وصوتت لمصلحة تعيين مراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية بالأمم المتحدة، وكذلك صوتت في عام 1975 لقرار الجمعية العامة بمساواة الحركة الصهيونية بالعنصرية، مما جعل إسرائيل تغلق القنصلية في هونغ كونغ احتجاجاً على مواقف بكين.

وساندت الصين مصر وسورية وحركة المقاومة الفلسطينية في حرب اكتوبر العام 1973 ضد إسرائيل، وانعكس ذلك التأييد في الدعوة التي قدمتها الحكومة الصينية، في 8 تشرين الأول 1973م، لوفد ضم مبعوثي كل من مصر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية لزيارة الصين، حيث أعلنت بكين عن استعدادها للوقوف بثبات إلى جانب نضال الشعب العربي ضد العدوان الإسرائيلي.

واتخذت الصين موقفاً متشدداً في الامم المتحدة. فقد عارض مندوبها الدائم لدى الهيئة الدولية قرار وقف إطلاق النار في حرب 1967، كما عارض القرار 242 لأنه لم يستنكر العدوان الإسرائيلي، وكذلك القرار 338 لأن الصّين كانت ترفض الدخول في مباحثات بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، وعن منظمته الشرعية، وكانت تريد المباحثات بين أطراف الصراع على إيقاعات الحرب، وليس بعد وقف الحرب، لكون استمرار الحرب يشكل استنزافاً للقدرة العسكرية الإسرائيلية، وورقة ضاغطة ترغمها على الانصياع للقرارات الدولية والالتزام بتنفيذها.

ولم تغير الصين مواقفها حيال إسرائيل بعد رحيل ماوتسي تونج وشو ان لاي في عام 1976، ووضعت شروطاً لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كان أهمها: ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة وإعادة حقوق الفلسطينيين، والتراجع عن السياسة العدوانية التوسعية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

لكن الأمور بدأت تتغير في نهاية السبعينيات، منذ انتهاج الصين لسياسة الاصلاح والانفتاح بقيادة دينغ شياوبينغ. وقد ارست هذه السياسة لنهج جديد، اتسم بالتخلي عن سياسة التشدد والتطرف على الصعيد الخارجي، وتعميق البراغماتية ورفع شعار "مصالح الصين قبل كل شيء". ولذلك تم في العام 1978 أول لقاء رسمي علني بين مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة ووكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية، وطغت نغمة جديدة على الإعلام الصيني عكسها تعليق لصحيفة الشعب اليومية الصينية نشر في الثامن من آذار عام 1978، جاء فيه: "على بيغن وأمثاله أن يفهموا أنه بعد أن تغير إسرائيل مجراها، وتتخلى عن سياسة العدوان والتوسع فقط يمكنها أن تعيش جنباً إلى جنب مع الدولة العربية، وتُقْبَل كدولةٍ مسؤولة في العالم...".

وتواصلت نغمة الاعتدال في مواقف بكين، وظهر ذلك في تعاطيها مع اتفاقات كامب ديفيد وزيارة السادات إلى القدس، ففي الوقت الذي انتقد هوانغ هوا وزير خارجية الصين في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في

الثامن والعشرين من أيلول1978 سياسة كامب ديفيد والطريقة التي تمت فيها التسوية، استقبلت الصين بحفاوة بالغة موفد السادات إليها، حيث التقى الموفد المصري مع وزير الخارجية هوانغ هوا، ونائب رئيس مجلس الوزراء لي هسيان نيان، ونشرت وكالة شينخوا الصينية ما أعلنه لي هسيان نيان أثناء المأدبة التي أقيمت على شرف الضيف المصري، من اشادة بالموقف المصري.

والواقع أن الموقف الصيني هذا عكس ارتياح بكين العميق وتقديرها لسياسة السادات المعادية للاتحاد السوفياتي، ولخطوته بطرد الخبراء السوفيات من مصر أكثر من تاييد اتفاقات كامب ديفيد.

ثالثاً: العلاقات الدبلوماسية: المقدمات

يمكن القول، ان التطورات الايجابية بالنسبة إلى إسرائيل التي حدثت في السبعينيات، والتي أتينا على ذكرها، بدات تعطي اكلها في عقد الثمانينيات.

وشرعت بكين في اتخاذ خطوات صغيرة لتطبيع العلاقات. وكانت البداية بالموافقة على طلب تل أبيب إعادة فتح القنصلية في هونغ كونغ في عام 1983، وتم افتتاحها فعليا في عام 1958، كخطوة نحو اقامة العلاقات الدبلوماسية.

ثم تسارعت وتيرة التحسن في العلاقات بين الدولتين، حيث تم الاتفاق على السماح لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية بدخول الصين، كما بدات الجهات العلمية الصينية بدعوة نظائرها الإسرائيلية لحضور مؤتمرات وندوات علمية في الصين، وفتحت الصين قسما للغة العبرية بجامعة بكين، وبدأت اللقاءات بين ممثلي الإسرائيليين ونظرائهم الصينيين في الأمم المتحدة.وكتأكيد على نيتها في دفع العلاقات الثنائية، رفضت بكين مشروع قرار عربي لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة. وفي عام 1987 تم التوقيع على اتفاق تبادل وتعاون بين وكالة الانباء الإسرائيلية ووكالة الأنباء الصينية "شينخوا"، وأقيمت جمعية اقتصادية لتنمية التجارة بين إسرائيل والصين. وفي عام 1988 عقد لقاء آخر غير رسمي بين وزيري خارجية إسرائيل والصين، ووافقت الصين على فتح مكتب إسرائيلي في بكين للدراسات الأكاديمية وتبادل المعلومات. وبدورها، وافقت إسرائيل على أن تقوم الصين بفتح مكتب سياحي صيني في تل أبيب لمساعدة السياح الإسرائيليين الذين يأتون إلى الصين، وكلاهما عمل كمكتب اتصال غير رسمي بين الدولتين. وقد ادى هذا التحسن في العلاقات إلى تسريع وتائر

التعاون العسكري بينهما، الذي بدأ ـ كما أشرنا ـ في نهاية السبعينيات. وبغياب المعطيات الصينية الرسمية عن هذا التعاون، فاننا سنقتصر على المصادر الإسرائيلية والغربية.

في تموز من عام 2008، كتب المعلق العسكري الإسرائيلي زئيف شيف مقالة في صحيفة يديعوت احرانوت عن تاريخ التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل. وجاء في المقال أن صفقة السلاح الأولى بين البلدين قد تمت في ديسمبر 1979، وكانت قيمة الصفقة (265) مليون دولار، وركزت على تحسين مئات الدبابات من الطراز الروسي. وادعى زئيف، ان بكين باعت بعد سنوات هذه الدبابات المرممة لإيران. واشار الكاتب الإسرائيلي إلى ان الصفقة الثانية الضخمة جرت في 1983 وكانت عبارة عن صواريخ جو- جو، وكانت ذروة الصفقات في العام 83-84، ولكنها ليست صفقات ضخمة كما تطرحها الصحف الأمريكية؛ حيث لا تربو قيمتها جميعًا كما يقول -زئيف-عن (1.5) مليار دولار. وأوردت مجلة "جينز" البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية في عام 1984، ان صفقات السلاح بين الصين وإسرائيل التي وقعت العام الماضي وبداية هذا العام بلغت 3.5 مليارات دولار. وحتى نهاية الثمانينيات وصل معدل مبيعات السلاح "الإسرائيلي" للصين ضعف ذلك.

وفي آب عام 1980 نشرت وكالة تاس السوفياتية، تفاصيل بنود صفقة ادعت، بأن الصين تسعى إلى إبرامها مع "إسرائيل" وذلك للحصول على 54 مقاتلة من طراز كفير ومئات من دبابات ميركافا، بالإضافة إلى مدافع ذاتية الحركة، وعربات مدرعة، وصواريخ جبريئيل المضادة للسفن، إلى جانب معدات وأجهزة الكترونية متنوعة وتقدر قيمة الصفقة بحوالى بليون دولار، ولقد ايدت تلك الرواية مجلتا "الايكونومست" البريطانية و"نيوزويك" الأميركية.

ويؤكد الصحفي الإسرائيلي آمنون بارزيلاي في كتابه" قصة العلاقات الدفاعية لإسرائيل مع الصين":ان المؤسسة العسكرية الصينية ركزت في بداية التعاون على تحديث ترسانة الجيش الصيني القديمة من الأسلحة السوفياتية الصنع، وهي كانت مستعدة لانفاق مئات ملايين الدولارات على عملية تحديث

الجيش. ويشير بارزيلاي إلى الصفقة التي تحدثت عنها وكالة تاس، والتي لم تتم لسببين، أولهما كشف تفاصيلها للإعلام الخارجي، وهو ما اغضب الصين. وثانيهما واقع صناعة السلاح في إسرائيل، فمثلا في العام 1980، لم يكن لدى الجيش الإسرائيلي نفسه، حسب تقديرات عديدة من دبابات ميركافا ما يتجاوز 100-150 دبابة، مما يشير منطقياً إلى صعوبة توريد عدة مئات منها إلى الصين. وينطبق ذلك بدرجة اقل إلى حد ما على الصواريخ جبريئيل والطائرات. لكنه تم تأجيل الصفقة وليس الغاءها.

ويؤكد الكاتب أن الصفقة الأخرى كانت في العام 1985، حينما باعت إسرائيل أسلحة ومعدات للصين. وتضمنت الصفقة الدبابات الميدانية من طراز T-62 السوفياتية الصنع. وفي ذلك الحين أضاف الصينيون إلى تلك الدبابات مدافع إسرائيلية من عيار 105 ميليمترات، كما شملت الصفقة أجهزة اتصال رادارية، ونظما دفاعية خاصة بالصواريخ جو ـ جو وأجهزة إطفاء الحرائق، وأجهزة الليزر والأشعة فوق الحمراء للرؤية الليلية، وكذلك الأنظمة الباليستيكية التي تعمل بالكمبيوتر لتحديد الهدف. ليس هذا فحسب بل يقال إن الفنيين الإسرائيليين وفروا، فيما بعد التقنية اللازمة لقذائف الدروع القادرة على اختراق الواجهة الأمامية للدبابة السوفياتية T-72.

وفي اواخر العام 1987، ذكرت مجلة جينز العسكرية الأسبوعية البريطانية، أن الصين وإسرائيل توصلتا إلى اتفاق حول صفقة ضخمة بمليارات الدولارات، تقوم إسرائيل بمقتضاها بتزويد الصين بكميات كبيرة من العتاد الحربي وتقنية صناعة السلاح، مقابل حصولها على الفحم والحرير الصيني، وأضافت، ان الصفقة الجديدة عبارة عن اتفاقية لمدة تراوح بين سنتين وخمس سنوات. وأشارت المجلة أيضاً إلى أن الصين تعتقد بأن إسرائيل هي انسب دولة لمساعدتها على تحديث جيشها، وعلى إقامة صناعة حربية دون ان تكتسب إسرائيل نفوذاً في السياسة الداخلية الصينية. وأكدت المجلة أن ظهور مدافع الدبابة الإسرائيلية من عيار 105 ميليمترات على الدبابة السوفياتية من طراز T-62 في أحد العروض العسكرية في بكين، هو الذي تسبب بكشف التعاون العسكري

بين الجانبين، وأوضحت "جينز" ان التعاون بين الصين و"إسرائيل" في مجال التسليح، يعود إلى ما بعد انتصار "إسرائيل" في حرب يونيو 1967، حيث اشترى الصينيون كميات كبيرة من غنائم الجيش الإسرائيلي من أسلحة الجيوش العربية سوفياتية الصنع، وأنه يوجد في الصين عدد كبير من رجال الأعمال الإسرائيليين، وان البعثة العسكرية في سنغافورة هي التي تتولى مهام تنسيق العلاقات العسكرية بين بكين وتل أبيب، بل إن حكومة سنغافورة تقوم بدور الوسيط التجاري بين الجانبين الصيني والإسرائيلي في هذه الصفقات.

وفي الوقت نفسه قامت مجموعة من الخبراء العسكريين الإسرائيليين تتألف من 24 شخصاً بالتناوب لفترة كل ثلاثة شهور بالتوجه إلى الصين للمساهمة في تطوير نموذج حديث للدبابات السوفياتية من طراز T-54 & T-62 & T-55. كما حصلت الصين على أسلحة ومعدات عسكرية متطورة من الشركات الإسرائيلية لإنتاج الأسلحة، مثل شركة الصناعة الجوية وشركة رفائيل وشركة تطوير القتال وشركات أخرى، وصدّرت الصين، مقابل هذه المعدات الإسرائيلية كميات من مواد الفاناديوم والتيتان والحديد والصلب التي تحتاج إليها إسرائيل في صناعتها العسكرية. غير أن التعاون الصيني الإسرائيلي في إنتاج الأسلحة لم يخل من المشاكل حيث احتجت إسرائيل في اواخر العام 1987 على عرض الرشاش الصيني الذي تنتجه شركة "نورينوكو" في أسواق الولايات المتحدة الأميركية لأن هذا الرشاش يعد صورة مطابقة لأصل الرشاش عوزي الإسرائيلي.

وأشار الكاتب الإسرائيلي بارزيلاي، إلى أن إسرائيل ساعدت الصين بشكل سري على بناء خط دفاعي على طول حدودها مع الاتحاد السوفياتي، البالغ 6679 كيلومتراً، حيث قام مئات من الخبراء الإسرائيليين بالعمل في هذا المشروع، الذي تبلغ تكاليفه عدة مليارات من الدولارات وهو يهدف إلى حماية الحدود الشمالية للصين، ويشمل المشروع عدداً من إجراءات المراقبة المتقدمة إضافة إلى معدات الكترونية حديثة جداً. إضافة إلى ذلك فإن هؤلاء الخبراء الإسرائيليين يساعدون الصينيين كذلك على تحديث التقنية المتعلقة بالصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، وأنهم بدأوا في تعزيز النظام الدفاعي الصيني على

الحدود مع الاتحاد السوفياتي منذ العام 1985، وأن انظار الصينيين اتجهت إلى إسرائيل في هذا المجال اعتباراً من العام 1982 بعد أن قام الإسرائيليون بتدمير نظام الصواريخ السورية المضادة للطائرات في وادي البقاع اللبناني، وأن إسرائيل ادعت أن هذه التقنية التي تبيعها للصين لا ترتكز على تلك التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأميركية.

وفي سنة 1986 أنتجت الصين الصاروخ المضاد للدبابات "إس - إل 8" بفضل التقنية الإسرائيلية، وأشير في السنة نفسها إلى قيام إسرائيل بتطوير المقاتلة الصينية "ف - 8"، كما تم الاتفاق على تحديث الدبابة الصينية "تي - 59" بالاستفادة من تقنية الدبابة "ميركافا"، وكذلك قيام إسرائيل بمساعدة الصين في بناء غواصة تقليدية من طراز "سونغ" وتطويرها. وفي أواخر سنة 1987، ذكرت مجلة "جينز ديفنس ويكلي"، المتخصصة بالشؤون الدفاعية، أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية قامت بتجديد 9000 دبابة صينية، بموجب عقد تبلغ قيمته مئات الملايين من الدولارات، كما أكدت أن الصين حصلت على تكنولوجيا صاروخ إسرائيلي جو-جو من طراز "بايثون" ليشكل أساساً في نظامها الدفاعي الجديد. وحصلت الصين بموجب صفقة عسكرية قيمتها مليار دولار على 54 طائرة "كفير" ودبابات "ميركافا" وصواريخ "جبريئيل"، إضافة إلى أجهزة الاتصال والمراقبة والكومبيوتر.

في سنة 1988 أكدت مجلة "يو. إس. نيوز" الأميركية الأسبوعية، أن إسرائيل تساعد الصين سراً على بناء سياج إلكتروني على امتداد الحدود مع الاتحاد السوفياتي، التي يبلغ طولها أكثر من 6500 كم. كما كشفت مصادر دبلوماسية غربية في العاصمة اليابانية، طوكيو، أن وفداً عسكرياً إسرائيلياً رفيع المستوى، يضم رؤساء الصناعات العسكرية والجوية الإسرائيلية، قام بزيارة سرية للصين، في أواخر تشرين الأول 1988، استمرت عشرة أيام، وذلك تلبية لدعوة رسمية ضمن إطار التعاون العسكري والأمني بين الجانبين. وقام الوفد العسكري الإسرائيلي، الذي وصل إلى بكين عبر طوكيو، بزيارة عدد من المصانع العسكرية الصينية الكبرى، كما التقى عدداً من القادة العسكريين

الصينيين، وأجرى محادثات مطولة معهم تركّزت على التعاون العسكري، وتبادل الخبرات في مجال التصنيع الحربي. وأكدت مصادر إسرائيلية أن إسرائيل باعت الصين، في أواخر سنة 1989، معدات خاصة بقمع التظاهرات والاضطرابات، استخدمتها إسرائيل في قمع الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

وفي عام 1987 كشفت صحيفة "الصنداي تايمز" اللندنية أكبر عملية لبيع تقنية صاروخية متقدمة إلى الصين، حيث جرى- وفي ظروف من السرية التامة- إبرام صفقة لتزويد القوات المسلحة الصينية برؤوس حربية جديدة للصواريخ. وبأسلحة خارقة لدروع الدبابات صنعتها إسرائيل. وأشارت وثائق "الصنداي تايمز" إلى أنه في نوفمبر 1987، توصلت إسرائيل إلى اتفاقية عسكرية سرية مع الصين، وإلى إرسال فريق من كبار الخبراء العسكريين الإسرائيليين إلى العاصمة بكين، وقد سافر أعضاء هذا الفريق إلى الصين باستعمال جوازات سفر فلبينية مزورة (تل أبيب - كوبنهاغن - بانكوك - هونغ كونغ - بكين). وقد أشرف قنصل عام إسرائيل في هونغ كونغ، رؤوفين مير حاف، على هذه المهمة بكل جوانبها. وقد اعترف بذلك أحد أعضاء الفريق العسكري الإسرائيلي الذي زار الصين ضمن هذه البعثة لـ"الصنداي تايمز"، وأضافت وثائق الصحيفة، أن نطاق السرية المضروب حول هذه الصفقة والاتصالات بين الجانبين، قد بدأ بالانهيار بحلول نوفمبر 1987 عندما فصلت وزارة الخارجية الفلبينية خمسين موظفا لديها، بعد أن اكتشف المسؤولون في الوزارة اختفاء أكثر من 1500 جواز سفر، وترددت شائعات تفيد بان الجوازات المسروقة هي ذاتها التي استخدمها الخبراء العسكريون الإسرائيليون في سفرهم إلى الصين. وقد تأكدت هذه الشائعات في ديسمبر من العام نفسه حينما قامت شرطة هونغ كونغ باعتقال رجل الأعمال الإسرائيلي تسفي جافني، ووجد بحوزته جوازات السفر المزورة التي استعملها الفريق العسكري الإسرائيلي الذي زار الصين وعقد محادثات لمدة خمسة أيام مع مسؤولين في مؤسسة صناعات شمال الصين، كما اكتشفت السلطات أن جافني ساعد القنصل الإسرائيلي في هونغ كونغ في البداية، على ترتيب هذه الصفقة.

واختيار ميرحاف ليرأس القنصلية الإسرائيلية في هونغ كونغ لم يات مصادفة. فهذا الشخص عمل في الموساد، وقد جاء بدعم قوي من دافيد كميحي الذي كان في ذلك الوقت مديراً عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية (وهو عضو سابق في الموساد). وأرسلت وزارة الخارجية الإسرائيلية العميد بحري بيني تيليم، الذي تقاعد مؤخراً من منصب قائد البحرية الإسرائيلية إلى هونغ كونغ بعد فترة قصيرة من وصول ميرحاف، ورأس تيليم شركة "باليدنت". وقد اكدت "الصنداي تايمز"، أن هذه الشركة كانت تعمل كذراع لشركة الصناعات العسكرية "الإسرائيلية" التي تملكها الدولة من أجل تسويق السلاح الإسرائيلي في آسيا. كما أكدت أن تيليم نفسه هو نائب رئيس شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية لشؤون التسويق. وبمجرد أن شغل ميرحاف وتيليم مركزيهما، تم إدخال تسفي جافني في الصفقة كوسيط، وهو يملك شركة "ليريك انترناشونال" التي كانت لها علاقات بصفقات أسلحة دولية، خصوصاً إلى الفلبين وتايلاند.

وقد بدأت المرحلة الحاسمة في صفقة السلاح الإسرائيلية إلى الصين في العام 1987، اثر مبادرة قام بها مسؤولون شيوعيون صينيون في هونغ كونغ للوساطة بين ميرحاف وجافني من جانب، وشركة "نورينكو" من جانب آخر لإبرام صفقة أسلحة بين "إسرائيل" والصين. وقد تعرفت صحيفة الصنداي تايمز على أعضاء البعثة العسكرية الإسرائيلية الخمسة الذين اعترف أحدهم بأن البعثة السرية التي سافرت إلى الصين في الفترة ما بين 22-27 نوفمبر 1987، قد تمت الموافقة عليها من أعلى المستويات في الحكومة الإسرائيلية، وأن الخبراء العسكريين الإسرائيليين قد استعملوا جوازات سفر فلبينية مزورة، التزاما برغبة الصينيين في تنفيذ المهمة في ظروف السرية المطلقة.

ويمكن الربط بين هذه المعلومات وبين التقارير التي اكدت ان الخبراء الغربيين قد شاهدوا، في عرض عسكري أجرى في بكين العام 1984 صاروخا يطلق من البحر يشبه صاروخ جبرئيل الإسرائيلي. وفي الشهور الأخيرة من عام 1988، كانت هناك تقارير عن وجود فنيين إسرائيليين يعملون في مركز الطيران العسكري الصيني في "تشنغده". ووجد الخبراء العسكريون الغربيون شبهاً في

التصميم بين طائرة "لافي" المقاتلة الإسرائيلية متعددة الأغراض، والطائرة الصينية من طراز J. وبعد إلغاء مشروع "لافي" ذهب الفنيون الاسرئيليون العاملون في هذا المشروع إلى الصين. ووفقاً للمعلومات التي كشفت عنها شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، فإن الشركة فازت بعقد تبلغ قيمته نحو مليار دولار سيتم بموجبه تطوير وتصنيع الأنظمة الالكترونية الجوية لحساب" طرف خارجي" لم تحدد هويته.

وتروي وسائل الإعلام الروسية المختصة بالتاريخ العسكري، ومنها موقع التاريخ ومعهد الشرق الأوسط وغيرها، القصة الكاملة حول مساهمة إسرائيل في تاسيس الطائرة المقاتلة الصينية j-10. وحسب هذه المصادر، فإن التعاون الصيني الإسرائيلي لانتاج هذه الطائرة بدا عندما واجه مشروع بناء الطائرة العسكرية الإسرائيلية من طراز لافي مشكلات فنية ومالية. ففي عام 1983 عبرت الولايات المتحدة عن امتعاضها من الخطة الإسرائيلية لبناء طائرة إسرائيلية مقاتلة تشبه طائرة اف الأميركية. وثار نقاش في البنتاغون حول الغاية الحقيقية من بناء هذه الطائرة، وطرح السؤال التالي: ما دامت أميركا تزود إسرائيل بأحدث انتاج من طائرات اف، فلماذا تصر إسرائيل على انتاج لافي؟ وقد ساورت الحكومة الأميركية شكوك في وجود خطط إسرائيلية لمزاحمة الأسلحة الأميركية في الاسواق العالمية. ولذلك صرح واينبرغ وزير الدفاع الأميركي عام 1983، بان إسرائيل ليست بحاجة إلى انتاج طائرة لافي، لان أميركا تزود تل أبيب بطائرات مماثلة أحدث من طراز إف15 وإف16. وتبع هذا التصريح قرار للحكومة الأميركية بالتوقف عن الدعم المالي والفني لمشروع بناء طائرة لافي الإسرائيلية. وقد اضطرت إسرائيل للرضوخ وجمدت المشروع. ووجد مئات المهندسين والفنيين الإسرائيليين انفسهم بلا عمل، كما ظهر خطر ضياع مخططات بناء طائرة لافي التي انفق الإسرائيليون عليها سنوات عمل عديدة وأموالاً طائلة. وقد صادف في تلك الفترة وجود تعاون عسكري مكثف بين الصين وإسرائيل. وعرضت تل أبيب على بكين إمكانية التعاون في إنتاج طائرة مقاتلة. ووافقت بكين على العرض الإسرائيلي. وقد بدأ العمل فوراً. فقد افتتحت شركة iai

الإسرائيلية صاحبة مشروع لافي مكتباً لها في الصين. ثم تم نقل جميع تصاميم لافي إلى الجانب الصيني، ووصل إلى بكين في الوقت نفسه عشرات من المهندسين الإسرائيليين العاملين في مشروع لافي. وبدا العمل المشترك بين الجانبين. وتؤكد المصادر الروسية أن الصين دفعت للجانب الإسرائيلي 500 مليون دولار لقاء هذه العملية. وبدأ المهندسون الصينيون والإسرائيليون العمل على انتاج طائرة جديدة مستفيدين من مشروع لافي، واطلق على الطائرة الجديدة اسم ج-10. وفي نهاية عام 1990 تم انتاج أول نموذج للطائرة الجديدة تحت رقم 8810، وفي السنوات اللاحقة، انتجت عدة موديلات أخرى، ولم تحقق النجاح المطلوب، ثم دخلت روسيا على المشروع ووردت إلى الصين محركاً جديداً. ومنذ ذلك التاريخ تم انتاج هذه الطائرة التي تعتبر الأحدث في سلاح الجو الصيني. وقد وردت الصين هذه الطائرة إلى الباكستان.

وفي الوقت نفسه، أبرم اتفاق بين مسؤولين إسرائيليين ومسؤولين عن شركة نورينكو نص على ان الجانبين توصلا إلى فكرة جديدة لإنتاج صواريخ مضادة للدروع، يتم تصحيح مسارها آلياً وذات تصميم غير محدد توجه بأشعة الليزر، وتحمل رؤوساً حربية ثاقبة لدروع الدبابات وإنتاج قذائف للمدفعية توضع على الدبابات من عيارات 155 ميليمتراً، 130 ميليمتراً، و12 ميليمتراً. وقد وقع الاتفاق عن الجانب الصيني مدير إدارة التسويق في شركة "نورينكو" ياومينغ دوان، ومدير إدارة التطوير التجاري في الشركة دانغ دي ها.ووقع الاتفاق عن شركة "دوبيا" مديرها هنري لاي ومستشارها بي بلومنتال. وأكدت "الصنداي تايمز- التي اوردت هذه المعلومات - أن اسم بلومنتال هو لقب يستخدمه العقيد بحري تيليم الذي رافق الفريق الإسرائيلي، الذي زار الصين. وقيل ان الفريق الصيني المفاوض قد أظهر اهتماماً كبيراً بتكنولوجيا الأسلحة المتقدمة والمتطورة في شركة دوبيا.

باختصار، لقد استغلت إسرائيل حاجة الصين في ثمانينيات القرن الماضي لتحديث قواتها المسلحة.وقررت الحكومة الإسرائيلية فتح كل الأبواب أمام الصين.

وفي مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وبالتزامن مع مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية في مؤتمر مدريد، زادت الزيارات المتبادلة واللقاءات العلنية بين المسؤولين الصينيين والإسرائيليين، وشهدت سنة 1991 اتصالات مكثفة بين الحكومتين لوضع اللمسات الأخيرة على تحسين العلاقات وبناء جسور الثقة وتعميق التفاهم من أجل إقامة علاقاتهما الدبلوماسية. وفي اتجاه مواز، استمر التعاون العسكري بين البلدين، وإن ظل محتفظاً بطابعه السري لأسباب مفهومة، ففي أيار/مايو 1991 نشرت وكالة "يونايتد برس" تقريراً من بكين عن زيارة سرية قام بها وفد عسكري صيني لإسرائيل. وبناء على أقوال الوكالة، أجرى الصينيون محادثات لشراء تكنولوجيا إسرائيلية جوية متقدمة لسلاح الجو الصيني. وفي خطوة مماثلة، قام وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه أرنس، بزيارة سرية للصين، في تشرين الثاني/نوفمبر 1991، بحث خلالها، بحسب صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، في بيع أسلحة إسرائيلية للصين بمئات الملايين من الدولارات، وبحث أيضاً في مخاوف إسرائيل من نقل تكنولوجيا صينية في مجال الصواريخ والفضاء إلى دول عربية.

وبعد مضي أسبوع على زيارة أرنس، زار الصين أول وفد إسرائيلي رسمي ترأسه رئيس مكتب التجارة دافي غليرمان. وضم الوفد شخصيات كبيرة من قطاعي الاقتصاد العام والخاص في إسرائيل، بينهم: الجنرال (احتياط) داني شومرون رئيس المجلس الإداري للصناعات العسكرية، ورافي هارلب المدير العام لشركة الطيران الإسرائيلية "العال". وقد استقبل الصينيون الوفد، وفق ما ذكرت الصحافة الإسرائيلية، بحفاوة بالغة واستضافوه في قصر الضيافة الفخم لحكومة الصين المخصص بصورة عامة لكبار الضيوف.

وفي صبيحة 24 كانون الثاني/يناير 1992 كُرست العلاقات بصورة رسمية بين الصين وإسرائيل، عندما حل وزير الخارجية الإسرائيلية، دافيد ليفي، ضيفاً رسمياً على بكين، ووقع هناك مع نظيره الصيني، تشيان تشي تشنغ، بياناً مشتركاً يقر إقامة علاقات بين الصين وإسرائيل على مستوى السفراء. وفيما يلي نص البيان لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية وإسرائيل:

"بيان مشترك حول إقامة العلاقات الدبلوماسية

إن حكومة جمهورية الصين الشعبية ودولة إسرائيل، قررتا تأسيس علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء اعتباراً من 24 كانون الثاني/يناير عام 1992.

إن حكومة دولة إسرائيل تعترف، بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين كلها، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية الصين الشعبية.

اتفقت الحكومتان على تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين والشعبين على قاعدة الاعتراف الشامل بمبادئ الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكليهما، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

حرر هذا البيان في 24 كانون الثاني/يناير عام 1992 باللغات الصينية والعبرية والإنكليزية، ولكل من هذه اللغات الصلاحية القانونية المتساوية. وفي حال وجود أي خلاف يعتمد النص الإنكليزي".

ومنذ ذلك التاريخ، دخلت العلاقات الصينية الإسرائيلية مرحلة جديدة، من التعاون والتطور العلني على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية، اما في المجال العسكري، فقد اتفق الطرفان على ابقاء التعاون طي الكتمان وتعود أسباب حرص الجانبين الصيني والإسرائيلي على إبقاء التعاون العسكري بعيداً عن الأنظار إلى ما يلي:

أولاً: المعارضة الأمريكية لتزويد الصين بالأسلحة المتقدمة، وبالتقنية العالية. وموقف واشنطن هذا، كان - ولا يزال- مستمرا، ومبعثه القلق الأمريكي من أن تصبح الصين دولة عسكرية كبرى. وقد تعمق الحظر الأمريكي على تصدير السلاح إلى بكين منذ أحداث تيان آن مين في حزيران عام 1989. والشيء المثير فعلا، هو عدم تقيد إسرائيل بالموقف الأمريكي بهذا الخصوص. إذ تتسرب بين الفينة والأخرى أخبار عن تعاون عسكري صيني إسرائيلي. ونعرف عن ذلك من خلال الاحتجاج الأمريكي على إسرائيل. وبالمناسبة، فإن واشنطن

تبدي امتعاضها واحتجاجها على قيام إسرائيل بتصدير أسلحة إلى الصين من صنع أمريكي أو فيها مكونات أمريكية (سنعرض لاحقاً بالتفصيل لمضمون هذه الاعتراضات الأميركية) - لكن لسبب ما- لا تعارض واشنطن تصدير أسلحة إسرائيلية الصنع إلى بكين، رغم أن البنتاغون يمنع قيام الأوروبيين بذلك. وحتى الآن، - أي حتى عام 2010- فإن الاتحاد الأوروبي، لم يجرؤ على رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى الصين، رغم التعهدات التي قدمها كل الرؤساء الأوروبيين الذين زاروا بكين!! ويبدو أن مفاصل الحزم الأمريكي تتراخى إزاء كل ما يتعلق بإسرائيل.

ثانياً: خشية بكين من أن تتأثر علاقاتها مع الدول العربية، إذا ما تسربت أنباء تعاونها العسكري مع إسرائيل، خصوصاً، وان أجهزة الإعلام الصيني، تتحدث يوميا عن الفظائع التي يرتكبها السلاح الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين.

ثالثاً: إن من طبيعة السياسة الصينية، عدم الإعلان عن تعاونها العسكري مع الدول الأخرى، فهذا يجنبها إحراجات كثيرة.

بما أننا ندرس علاقات الصين مع إسرائيل في المجال العسكري، لا بد من التطرق إلى مسألتين: أولاهما علاقات التعاون النووي بين الجانبين، والثانية، موقف الصين من السلاح النووي الإسرائيلي. وأعتقد، ان التعاون النووي الصيني الإسرائيلي - اذا كان موجودا، ولم يعلن عنه بين بكين وتل أبيب- فهو يبقى محدوداً للأسباب التالية:

أولاً، ان الصين قد تمكنت من تطوير اسلحتها النووية بشكل مستقل اعتبارا من منتصف ستينيات القرن الماضي. ولذلك فهي ليست بحاجة ماسة للخبرة الإسرائيلية. ثانياً، تعتبر الصين أن مجال التسلح النووي هو من المجالات الاستراتيجية، التي لايجوز السماح لأية جهة أجنبية بالدخول إليها. والحذر الصيني من التعاون النووي مع إسرائيل له ما يبرره. فالصناعات النووية الإسرائيلية موجودة عملياً تحت الرقابة الأميركية وهي تعمل بأموال أميركية. وهذا يعني انه من الصعوبة بمكان على إسرائيل إخفاء تعاونها بالكامل مع

الصين عن أعين الأميركيين، الذين سيعارضون حتماً نقل التقانة النووية الأميركية من إسرائيل إلى الصين. ثم ان وجود نسبة كبيرة من المختصين الإسرائيليين في المجال النووي الذين يحملون الجنسيتين الإسرائيلية والأميركية، يدفع الصين إلى الحذر الشديد من التعامل النووي مع إسرائيل، إذ لا توجد ضمانات بعدم تسريب تفصيلات البرنامج النووي الصيني إلى الولايات المتحدة على يد هؤلاء المختصين.

ثالثاً، تنطلق إسرائيل في تعاونها النووي مع الأطراف الأجنبية الأخرى من مقولة أساسية وهي، ان هذا التعاون لا يمكن ان يتم إلا مع حلفاء استراتيجيين مقربين ـ كما كانت الحال مع النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا ـ أو مع دول تتجه نحو التحالف مع إسرائيل، كما هو الوضع الان مع الهند.

وقد بات معروفاً الآن من خلال الوثائق التي نشرت أخيراً، الحجم الكبير للتعاون النووي بين تل أبيب وجوهانسبيرغ.فقد تضمن كتاب (الحلف غير المعلن والعلاقة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا) لمحرر صحيفة فورن أفيرز" ساشا بولاكوف سارانسكي" حديثا مسهبا عن التعاون بين إسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا في كل المجالات، بما في ذلك المجال النووي.

وقد نشرت صحيفة الغارديان البريطانية في أيار العام 2010 عرضاً للكتاب المذكور، ولاسيما نص الاتفاق العسكري السري الذي وقعه شمعون بيريز، رئيس إسرائيل الحالي، ووزير دفاع جنوب افريقيا "ب. دبليو. بوثا" في العام 1975.

ووفق هذا الاتفاق، فإن إسرائيل قد عرضت في الاجتماع المصنف "سري جداً" الذي تم بين مسؤولين رفيعي المستوى من كلا البلدين في 31 آذار/ مارس من العام 1975، بيع رؤوس حربية نووية لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

ويقول الكتاب، ان شمعون بيريز الذي كان حينذاك وزيراً لدفاع إسرائيل، عرض على نظيره جنوب الافريقي بشكل رسمي بيع جنوب إفريقيا بعض الصواريخ ذات القدرات النووية من طراز (أريحا) المتوافرة في ترسانة إسرائيل.

ومن بين أولئك الذين حضروا الاجتماع، كان رئيس هيئة أركان جنوب إفريقيا، الفريق ر. ف. آرمسترونغ الذي أعد مذكرة أوضح فيها الفوائد التي ستجنيها جنوب إفريقيا من امتلاك صواريخ أريحا، ولكن إذا كانت مزودة بأسلحة نووية فقط. وقد صنفت المذكرة "سري جداً"، وكانت مؤرخة في اليوم ذاته الذي جرى فيه الاجتماع مع الإسرائيليين. وتسجل تفاصيل الاجتماع السري، أن الوزير بوثا عبر عن اهتمامه بشراء عدد غير محدود من الصواريخ الإسرائيلية ذات الرؤوس النووية، ولجأ الطرفان إلى ترميز الصفقة باسم "الحمولة الصحيحة"، الأمر الذي يعكس حساسية إسرائيل إزاء الاعلان عن المسألة النووية.

وفيما بعد، قامت جنوب إفريقيا ببناء قنابلها النووية الخاصة، بمساعدة إسرائيلية. كما قدمت جنوب إفريقيا لإسرائيل الكثير من اليورانيوم الأصفر، الذي كانت الصناعات النووية الإسرائيلية في حاجة ماسة إليه.

وتؤكد روايات كان قد صرح بها ديتر غيرهارد قائد بحرية سابق في جنوب إفريقيا، الذي سجن في العام 1983 بتهمة التجسس لمصلحة الاتحاد السوفياتي، صحة ما جاء في هذه الوثائق. فقد اعترف غيرهارد بوجود اتفاق بين إسرائيل وجنوب إفريقيا يدعى "تشاليت"، تضمن عرضاً قدمته إسرائيل بتسليح ثمانية صواريخ من طراز أريحا "برؤوس حربية خاصة". وقال غيرهارد إن تلك كانت قنابل نووية. وفيما يخص الهند، ولأن إسرائيل تعتبرها حليفاً استراتيجياً في المستقبل، فإن تل أبيب لم تدخر وسعاً - وبتشجيع أميركي - في تقديم خبراتها النووية للهند، واستخدام الأراضي والبحار الهندية من أجل إجراء تجارب على أسلحة نووية من جيل جديد، والتوقيع على اتفاقات لانتاج قنابل نووية تكتيكية ذات حجم صغير.

وليس لدينا معلومات ان مثل هذا التعاون يحدث مع الصين.كذلك لم تشر الاتفاقيات العلمية الموقعة بين الصين وإسرائيل إلى التعاون في المجال النووي.

هذا في جانب التعاون. أما فيما يتعلق بنظرة الصين إلى امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، فإن بكين لم تعلن مباشرة رفضها لذلك، باعتبار ان إسرائيل

لم تصرح علانية أنها تملك أسلحة نووية. لكن استعراض الموقف الصيني إزاء هذه المسألة، يشير إلى ان بكين قد عبرت عن رفضها لانتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بشكل غير مباشر. فباعتبارها احد الأعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي، فقد صوتت الصين إلى جانب قرار صدر عام 1995 يطالب بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. كما تعهدت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ومن بينها الصين، في بيان مشترك صدر في ايار عام 2010 على هامش مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي المنعقد في الامم المتحدة، «بالتنفيذ الكامل للقرار الصادر في العام 1995 حول الشرق الأوسط، ودعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك»، وهو ما يعني تخلي إسرائيل عن اي أسلحة نووية لديها.

وقال البيان: «نحن على استعداد للنظر في كل المقترحات ذات الصلة أثناء مؤتمر المراجعة من أجل الخروج بقرار متفق عليه هدفه اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه».وتضمن البيان المشترك 20 فقرة، مثّلت مواقف الدول الخمس من شتى المسائل المطروحة في المؤتمر.

وهكذا، فإن بكين تساند الجهود الدولية من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. وهذا يشمل الأسلحة النووية الإسرائيلية. ثم ان الصين تنتقد ازدواجية الغرب حيال المسألة النووية، ففي الوقت الذي تركز فيه الدول الغربية على البرنامج النووي الإيراني، تغفل هذه الدول ـ حسب بكين ـ أي حديث عن الأسلحة النووية الهندية وتباعاً الإسرائيلية، علماً أن دلهي ـ كما إسرائيل ـ ترفض التوقيع على اتفاقية وضع منشأتها النووية العسكرية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن بكين لا تشير صراحة إلى إسرائيل، إلا أن إسرائيل تدخل أيضاً في مجال ازدواجية المعايير التي يمارسها الغرب بشأن الملف النووي في الشرق الأوسط، وهي ترى في هذا نفاقا، لاسيما وأن الغرب ـ وأميركا خصوصاً ـ يركز على البرناج النووي الإيراني وهو للاغراض السلمية، وعلى المسألة النووية الكورية، بينما يغفل تماماً توجيه أي نقد لإسرائيل التي تمتلك نحو 200 من الرؤوس الحربية النووية.

وتختلف الصين عن إسرائيل كذلك في الموقف إزاء البرنامج النووي الإيراني.فالصين لا تعتبر هذا البرنامج تهديداً مباشراً لأحد. وأكثرية المحللين الصينيين يرون، أن إيران لن تكون قادرة على تأمين ما يكفي من اليورانيوم المخصب إلى حد كاف لتصنيع القنبلة النووية في القريب العاجل، رغم تصريحاتها العلنية عن ذلك. كما ان إيران تفتقر إلى تقنية صنع القنبلة من اليورانيوم عالي التخصيب. ويشير البروفسور الصيني جانغ جاوزنغ من جامعة الدفاع الوطني، إلى أن تقنية التخصيب الإيرانية بدائية، وإيران ماتزال بعيدة عن تصنيع المواد النووية لتكوين قنبلة نووية حقيقية، فهي لاتملك المنشآت النووية ولا الأجهزة أو التقنيات اللازمة لذلك. ويشير المحللون الصينيون إلى أن سماح إيران للوكالة الدولية بالدخول إلى مواقعها النووية يعني، أن المسألة سياسية وليست فنية، وأن الغرب وإسرائيل يضغطان على الصين لاتخاذ موقف أكثر صلابة ضد إيران دون تقديم أي دليل يثبت تورط إيران في برنامج تسلح نووي.

الصين لا توافق أيضاً على الموقف الإسرائيلي المعارض لقيام إيران باعادة تصنيع وتخصيب مخزونها من اليورانيوم بموجب المادة الرابعة من اتفاقية وكالة الطاقة الذرية حول البرنامج النووي السلمي. ومن هنا نفهم إلى حد ما لماذا تستمر الصين في الدفاع عن حق إيران في تخصيب المواد النووية لأغراض سلمية، لكن ليس لصنع أسلحة نووية. والصين - بعكس إسرائيل - تؤكد ان العقوبات المفروضة على إيران، ستنعكس سلباً على المواطنين الإيرانيين، وهي ستؤدي إلى تعقيد المفاوضات، وان التلويح بها أكثر نجاعة من تطبيقها فعلياً. ويعتقد الصينيون أن الاكثار من العقوبات قد ينطوي على خطر ارتدادي يتمثل في مزيد من التشدد في الموقف الإيراني. وهذا لايعني ان الصين لم تنضم إلى العقوبات على إيران، فإن الصين وافقت على عقوبات الأمم المتحدة ضد إيران في الاعوام 2006 - 2008 و2010، وهي فعلت ذلك ـ كما يقول الصينيون ـ لان إيران تجاوزت التزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن الدولي، ولان معارضة العقوبات سيلحق ضرراً بعلاقات بكين مع أميركا.

وتقول الصين، بانها تمكنت من تخفيف العقوبات على إيران بحيث لا تمس هذه العقوبات الشعب الإيراني.

وواضح كذلك أن الصين تستفيد من مواقفها المستقلة إزاء المسألة النووية الإيرانية. فبكين استطاعت الحصول على امتيازات في مجال الطاقة الإيراني، ووقعت عقودا ضخمة مع الإيرانيين بعشرات المليارات من الدولارات. وفي الوقت نفسه، حاولت الولايات المتحدة رشوة الصين من خلال تشجيع الدول العربية النفطية على زيادة صادراتها من النفط للصين لتخفيف اعتمادها -اي الصين -على النفط الإيراني، وتأمين موافقتها على العقوبات الغربية. وفي بداية 2009 روّج احد مستشاري اوباما حول الملف الإيراني، دينس روس، فكرة زيادة حصة النفط التي تشتريها الصين من المملكة السعودية، إلا أن الصين لم تسر في هذا المخطط لأسباب فنية، لكن الصين وافقت على وساطة أميركية في اكتوبر 2009 لزيادة صادرات الامارات العربية من النفط من 50 ألف برميل إلى 150 ألفاً يومياً أو حتى مئتي ألف برميل عند منتصف 2010، ووافق كل من العراق والكويت والسعودية على زيادة الصادرات النفطية للصين بنسبة مئة في المئة و50 في المئة و12 في المئة على التوالي. ولا يمكن تفسير الموقف الصيني من إيران بالحصول على مزايا مادية فحسب من الجانبين. فهذا يعكس نصف الحقيقة فقط. أما النصف الاخر، فيتمثل في حسابات الاستراتيجية الصينية بعيدة الأمد. فإيران بالنسبة إلى الصين قوة اقليمية معادية لأميركا، وهي بعكس بقية دول الخليج، غير واقعة تحت الهيمنة الأميركية. إضافة إلى ذلك، فإن إيران لا تسعى لاستعمال العامل الديني للتدخل في الشؤون الداخلية الصينية خصوصاً في المقاطعات الصينية ذات الأغلبية المسلمة، ولإيران نفوذ لا يستهان به في وسط اسيا. باختصار، إن بكين ترى ان تقاربها مع طهران يقوم على اسس ومصالح أمتن وأصلب من تلك العوامل التي يقوم عليها التعاون الصيني مع بعض الدول العربية في الخليج العربي، التي تأتمر بنهاية المطاف ـ بنظر بكين ـ بما يملى عليها من الادارة الأميركية، هذه الدول لن تكون قادرة على الالتزام بمصالحها فقط حتى النهاية.

على كل حال، ليس هذا الأمر موضوعنا الآن، وإنما أردنا التعريف بالفروق بين الموقفين الصيني والإسرائيلي في موضوع عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ما يهمنا فعلا، ألا يحصل تطابق بين الموقفين الصيني والإسرائيلي، وهو ما تعمل عليه إسرائيل من خلال ممارسة الضغوط على بكين. وما يهمنا كذلك، ألّا تتمكن تل أبيب من اقامة تعاون نووي واسع مع الصين، لان ذلك سيشكل رئة إضافية للمخططات التوسعية الإسرائيلية ضد العرب.

الفصل الثالث

أولاً: الصين واللوبي اليهودي

رأينا أن أحد أهم الأسباب التي دفعت الصين للتقارب مع إسرائيل، كان الاستفادة من التقنية العسكرية المتقدمة التي تمتلكها الصناعات الإسرائيلية من أجل تطوير القدرات القتالية للجيش الصيني. لكن هذا المجال لا يعكس كل الركائز التي تستند اليها الان العلاقات الصينية الإسرائيلية. فهناك ركيزة أخرى لهذه العلاقات، تتمثل في استفادة الصين من التأثير الإسرائيلي المتنامي في سياسة الولايات المتحدة الأميركية. لقد ادركت الحكومة الصينية أهمية اقامة علاقات وطيدة مع واشنطن، وان هذه العلاقات عرضة لكثير من التقلبات والازمات. فبالرغم من حجم التبادل التجاري الضخم بين البلدين، إلا ان السياسة الأميركية لا تزال تنظر إلى الصين كخصم محتمل، ولذلك تعمل الجهات الرسمية الأميركية على إثارة كثير من المشكلات للصين. وهنا برزت حاجة ماسة لوجود جهة قادرة على التأثير الايجابي في سياسات أميركا وتخفيض نسبة العداء في هذه السياسات إزاء الصين. وقد استغلت إسرائيل حاجة الصين هذه مرة أخرى، وعرضت خدماتها في هذا المجال من خلال تسخير اللوبي اليهودي الأميركي لمساعدة بكين، على تبريد مواقف الرؤوس الحامية في مواقع القرار الأميركي تجاه الصين. كما لمست الصين الموقع القوي لإسرائيل والمنظمات التابعة لها داخل أميركا، واطلعت مراكز القرار الصينية المعنية بالعلاقات مع أميركا على حجم الاهتمام والرعاية التي تتمتع بهما إسرائيل من جانب الولايات المتحدة. لقد ادرك الصينيون أهمية العمل من داخل أميركا، واقتنعوا بان هذا الأمر ممكن خصوصاً من خلال وجود تشريعات أميركية تضمن حرية العمل لجماعات الضغط الموالية للحكومات الأجنبية. فهناك

مثلا اللوبي ـ أو جماعات الضغط ـ التي تدعم مواقف تايوان وتحث الادارة الأميركية على اتخاذ مواقف مساندة لتايبيه ومعارضة للسياسة الصينية في المسألة التايوانية. ولا بد من القول إن هذا اللوبي قد تمكن من تمرير كثير من القرارات الأميركية الداعمة لتايوان. وكان لابد من السير خطوة باتجاه التصدي للوبي التايواني داخل أميركا باستخدام الوسيلة ذاتها ـ أي اللجوء إلى سياسة اللوبيات ـ أما بتاسيس جماعات ضغط صينية موازية، وهذا عمليا غير ممكن، لان معظم المهاجرين الصينيين كانوا حرفيين وطالبين للعمل، واما باستخدام اداة جاهزة ومدربة وتملك خبرة كبيرة في العمل داخل أميركا، وهي التنظيمات اليهودية. فاليهود الاميركان قد تجذروا في هذا البلد بشكل مبكر وعميق. فمنذ عام 1654 وقبل استقلال أميركا، بدأ يهود أوروبا الذين عانوا الاهانة يهاجرون إلى العالم الجديد، وعند استقلال أميركا كان عدد اليهود فيها 2500 يهودي، وخلال الحرب الاميركية الاهلية ازداد عدد اليهود ليصل إلى 150 ألفاً، أما الآن فيبلغ عددهم تقريباً ستة ملايين يهودي يشكلون نسبة 4 .2% من اجمالي سكان الولايات المتحدة، و38% من جميع يهود العالم، وباتت أميركا أكبر دولة يقطن فيها اليهود.

ثم ان نفوذ اليهود في أميركا قد امتد إلى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ولهم دور كبير مؤثر في المجتمع الأميركي. ففي سبعينيات القرن العشرين كان يهود أميركا قد سيطروا على 25% من صناعة الحديد؛ وعلى 90% من صناعة الفرو والجلود؛ وعلى 60% من صناعة تصنيع الاغذية؛ وعلى 50% من المسالخ والمطاعم والبارات ودور اللهو والترفيه؛ وعلى 40% من صناعة الأفلام الروائية. في عام 1985 كان ربع أثرياء أميركا من اليهود. إضافة إلى ذلك، يسيطر اليهود عل اهم المؤسسات الإعلامية الأميركية.

إن مكانة اليهود الاجتماعية وأموالهم الضخمة وحسن تنظيمهم، قد جعلت منهم قوة كبيرة مؤثرة في السياسة الأميركية. وقد استغلت الحركة الصهيونية هذه الظروف وبدات العمل بشكل فعال لتنظيم يهود أميركا. واسست لجنة الشؤون

العامة الأمريكية الإسرائيلية ـ ايباك ـ وهي اهم اداة يهودية لممارسة الضغوط على المؤسسات الأميركية.

تأسست ايباك في العام 1950، على يد سي كينين وكان اسمها في مرحلة التأسيس لجنة العلاقات الأمريكية - الصهيونية، وتعنى بالدرجة الأولى برعاية المصالح الإسرائيلية.

في الثمانينيات تطورت إيباك بسرعة قياسية فارتفع عدد أعضائها من ثمانية آلاف إلى خمسين ألف عضو بين عامي 1981 و1993 وزادت ميزانيتها السنوية من مليون دولار إلى 15 مليون دولار في الفترة نفسها. ويقال إن إيباك لعبت دوراً كبيراً في الثمانينيات في إقناع أعضاء الكونغرس في الموافقة على مساعدة سنوية لإسرائيل قيمتها 3 مليارات دولار. كما دعمت إيباك إنشاء معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عام 1985 وهدفه نشر الأبحاث المؤيدة للموقف الإسرائيلي والداعمة للكيان الغاصب.

في التسعينيات، تحولت "إيباك" إلى أسطورة جماعات الضغط الأمريكي. فقد بلغت موازنتها في أواخر التسعينيات أربعين مليون دولار وضمت في صفوفها مئة ألف عضو وأجرت حوالى ألفي مقابلة في السنة الواحدة مع أعضاء الكونغرس وساهمت في إصدار مئة تشريع سنوياً لمصلحة إسرائيل. وينتشر ثلاثمائة ناشط في مكاتبها الثمانية عشر في واشنطن ويتواصلون بقوة مع وزارة الخارجية والبنتاغون وينسقون مع مجموعة من لجان العمل السياسي والمتبرعين وذوي النفوذ. وترتبط "إيباك" بإحدى وثلاثين لجنة عمل سياسي مستقلة تتبرع للمرشحين المؤيدين لإسرائيل وقدمت هذه اللجان حوالى 22 مليون دولار كمساهمات في الحملات الانتخابية الأخيرة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية. طريقة العمل هذه بدقتها وتنظيمها أشاعت انطباعاً قوياً على أكثر من مستوى في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم بأن "إيباك" قادرة على الحصول على ما تريده.

هكذا تألقت "إيباك" وسطع نجمها خصوصاً في مرحلة المحافظين الجدد.

فقد ربطت "إيباك" نفسها بقوة باليمين الجمهوري والتبشيري المؤيد لإسرائيل وبالرئيس جورج بوش الابن الذي كان يشاطرها آراءها حول ملف الصراع العربي الإسرائيلي وحول إيران.

وسنتوقف سريعاً عند بعض المؤلفات التي صدرت في أميركا وتتحدث عن قوة ايباك واللوبي اليهودي.

في العام 2007 صدر كتاب لأستاذي العلوم السياسية "جون ميرنشايمار" و"ستيفن والت" حول اللوبي الصهيوني. يصف الكتاب اللوبي اليهودي ومنظمة ايباك بأنهما تحالف واسع بين الأفراد والمنظمات التي تعمل بنشاط لتوجيه السياسة الأمريكية الخارجية إلى اتجاه مؤيد لإسرائيل. ويركز الكتاب بشكل رئيسي على تأثير اللوبي في السياسة الأمريكية الخارجية وتأثيرها السلبي في مصالح أمريكا، ويؤكد الكاتبان أنه بالرغم من صعوبة تحديد حدود اللوبي الإسرائيلي بشكل واضح إلا أن له نواة تتكون من منظمات تهدف إلى تشجيع الحكومة الأمريكية والرأي العام الأمريكي على تزويد إسرائيل بالمساعدات المادية ودعم سياسات حكومتها، وكذلك الشخصيات المؤثرة التي تتخذ من هذه الأهداف أولويات لها. ويشير الكاتبان إلى تحالف اللوبي اليهودي مع المسيحيين الصهيونيين، ويؤكدان أن مجموعات مهمة في اللوبي انجرفت إلى اليمين وتداخلت مع المحافظين الجدد.

وقد فضح الكاتبان ما اعتُبِر لسنوات طويلة محرمات في الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحدثا عن دور الإيباك في إقناع المحافظين الجدد وعلى رأسهم بوش الابن بشن حرب على العراق بغية حماية إسرائيل وجاء في الكتاب: "صلب الموضوع هو أن منظمة إيباك عميلة بحكم الأمر الواقع لحكومة أجنبية تحكم قبضتها الخانقة على الكونغرس والنتيجة هي أنه لا تتم مناقشة السياسة الأمريكية هناك على الرغم مما لتلك السياسة من تداعيات مهمة على العالم برمته".

وتعرض الكتاب لتأثير الايباك وبقية المنظمات اليهودية في الكونغرس الأمريكي، حيث تتمتع إسرائيل عمليا بحصانة ضد النقد. ويعد أحد أسباب

نجاح اللوبي مع الكونغرس هو أن بعض الأعضاء الرئيسيين في الكونغرس من المسيحيين الصهاينة، مثل ديك أرمي الذي قال عام 2002: "إن أولويتي رقم (1) في السياسة الخارجية هي حماية (إسرائيل)"، رغم أن المرء قد يعتقد أن الأولوية رقم (1) لأي عضو في الكونغرس يجب أن تكون "حماية أمريكا".

وفي الكتاب الذي اصدره بول فين دلي عام 1985 بعنوان "لقد تجرؤوا على الكلام"، وصف المؤلف -وهو العضو في الكونغرس الصهيوني الأمريكي لمدة 22 سنة ـ النشاط الحالي للوبي الصهيوني قائلاً: "هذا فرع للحكومة الإسرائيلية يراقب الكونغرس ومجلس الشيوخ ورئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية والبنتاغون (وزارة الدفاع) ووسائل الإعلام نفسها، إضافة إلى التأثير الذي يمارسه على الجامعات والكنائس".

ويقول "دوغ بلومفيلد" الذي عمل مديراً تنفيذياً لإيباك في الثمانينيات في كتاب أصدره عن تجربته في العمل في ايباك: "لم تجد إيباك والمجموعات الأخرى ما يستدعي الانتقاد لدى الرئيس بوش- الابن الذي كان أفضل رئيس يمكن أن تطمح اليه قيادة الليكود في إسرائيل أو المجموعات اليهودية الأساسية في أميركا".

وقد حاول اليهود في البداية الضغط على السلطة التنفيذية الأميركية لاتخاذ قرارات محابية لإسرائيل، لكنهم جوبهوا بموقف غير متعاون من جانب الحكومة، ولاسيما وزارة الخارجية، ولذلك حول اليهود مركز الثقل في نشاطهم باتجاه الكونغرس الأميركي. وهم حققوا نجاحاً باهراً.

ونجحت إيباك والمنظمات المماثلة في إقناع السياسيين الأمريكيين بأن إسرائيل خير حليف للولايات المتحدة بالمنطقة نظراً لقوتها العسكرية ولممارستها سياسة "ديمقراطية " على نقيض معظم الأنظمة الأخرى بالمنطقة.

وقد سلط ستيفن شتاينلايت المدير السابق للشؤون القومية باللجنة اليهودية الأمريكية الايباك، الضوء على المجالات الأساسية التي يلجأ اليها اللوبي اليهودي من أجل التأثير في صنع القرار داخل الولايات المتحدة.يقول شتاينلايت في دراسة اصدرها حول أنشطة الايباك: "بات لليهود قوة سياسية لا تتناسب

مع عددهم"، وهي أعظم من قوة أي مجموعة عرقية أو ثقافية في أمريكا" ويمضي ليشرح أن النفوذ الاقتصادي لليهود وقوتهم يتركزان بصورة غير متناسبة في هوليوود والتلفاز وفي مجال الأخبار.

من هذه الوسائل: التلاعب بالإعلام عبر السيطرة على الصحف والمجلات الرئيسية في أمريكا وعلى الكتاب والمحللين، ومن هذه الصحف "الوول ستريت جورنال"، "الشيكاغو صن تايمز" و"الواشنطن تايمز"، ومن المجلات "كومينتاري"، "ذا نيو ريبابليك"، و"الويكلي ستاندارد". واستغلال السيطرة على مراكز الدراسات الأمريكية حيث لم يقتصر تأثير اللوبي اليهودي على إنشاء مركز دراسات خاص به وانما تمكن من التأثير في المؤسسات البحثية الأخرى مثل معهد "أميريكان انتربرايز"ومعهد "بروكينجز" ومركز "سيكيوريتي بوليسي" ومعهد "فورين بوليسي ريسيرتش" ومركز "هارتدج فاوندايشن"و معهد "هادسون" ومعهد "فورين بوليسي اناليسيز" و"جوويش انستيتيوت فور ناشينال سيكيورتي أفيرز". كل هذه المراكز داعمة لإسرائيل وقلما نجد فيها انتقادا للدعم الأمريكي للدولة اليهودية أو قد لا نجد إطلاقاً. وبغية إحكام القبضة على المراكز الفكرية والجامعات، لجأت الايباك إلى مضاعفة المخصصات المتعلقة بمراقبة النشاطات الجامعية وتدريب الشباب المخلصين لإسرائيل ليكونوا سندا لها داخل المجمعات الأكاديمية بحدود ثلاث مرات فيها، وقام اللوبي اليهودي أيضاً بمراقبة كل ما يقوله ويكتبه الأساتذة. ففي أيلول من العام 2002 على سبيل المثال، قام مارتن كرامر ودانييل بايبس، وهما من الداعمين لأقصى حد لجماعة المحافظين الجدد الإسرائيليين، بتأسيس موقع على الانترنت مهمته مراقبة الأنشطة الأكاديمية، ووضعا فيه دعوة لحث الطلاب على تقديم تقارير لأي من التصرفات أو الكتابات التي قد يقوم بها أي أستاذ يرون فيها معاداة لإسرائيل. والوسيلة التي تلجأ اليها الايباك لاسكات صوت المنتقدين لإسرائيل هي استخدام سلاح "معاداة السامية". وبحسب الدراسة الآنفة الذكر، فإن اللوبي الإسرائيلي يعتمد على عدد من استراتيجيات للتأثير واكتساب القوة، ومنها التأثير في الكونغرس من خلال المسيحيين الصهاينة داخل الكونغرس،

ممن يعتبرون الأولوية المطلقة في السياسة الخارجية الأمريكية "حماية إسرائيل"، وأيضاً عبر دعم الآخرين بما يحتاجون إليه من مال في حملاتهم الانتخابية أو لشخصهم، والاقتصاص من المعادين بطرق مختلفة.

ان قدرة اليهود الأميركيين تكمن في عاملين، الأول الورقة الانتخابية والثانية الورقة المالية. في الورقة الانتخابية مثلًا: إن ما يميز اليهود في أميركا هو توزع اماكن اقامتهم في مجموعات صغيرة بمدن نيويورك وواشنطن ولوس انجلوس وغيرها من المدن الكبرى. ودائماً يختار اليهود مناطق محددة لسكنهم وإقامتهم يكون فيها عدد الأصوات عالياً جداً. يمثل اليهود عادة نسبة 5% من اصوات الناخبين الأميركيين إلا ان هذا الرقم يفوق حجمه من حيث التأثير بسبب حسن التنظيم والقدرة على المناورة.

ويولي الحزبان الكبيران، الديمقراطي والجمهوري، اهتماماً بالغاً بأصوات اليهود في الانتخابات الرئاسية العامة في أميركا. لا بل انهما يتنافسان للحصول على الاصوات اليهودية عبر الاعلان عن مزيد من البرامج الانتخابية المساندة لإسرائيل.

أما الورقة المالية، فهي بالغة التأثير في سير العملية الانتخابية الأميركية، حيث بات الشغل الشاغل للمرشحين البحث عن جهة ما تمول حملاتهم الانتخابية.

واستغلت جماعات الضغط هذا الظرف وبدات نشاطها لشراء المرشحين. ذكرت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا المجال في العام 1974 أن هناك أكثر من 20 جماعة ضغط أو لوبي لكل عضو كونغرس تنفق أكثر من مليون دولار في السنة للتأثير في صانعي القرار في البيت الأبيض.

وقد حاولت الادارة الأميركية الحد من تأثير جماعات الضغط عبر اقرار قانون في العام نفسه، يضع حدوداً للمبالغ التي يمكن أن تساهم بها لدعم مرشح أو حزب. وقد نص القانون على عدم السماح لنقابات العمال ومؤسسات الأعمال بالمساهمة بالمال في الحملات الانتخابية. لذلك لجأت هذه المنظمات لدعم لجان الضغط كي تقوم نيابة عنها بتقديم المساهمات المالية للمرشحين أو

للأحزاب، على اعتبار أن تلك الأموال تأتي من تبرعات طوعية من أفراد متعاطفين، وليست أموالاً مقطوعة مباشرة من أموال تلك النقابات والمؤسسات.

في الوقت الحالي يتوجب على كل جماعة ضغط أن تسجل نفسها لدى مفوضية الانتخابات الفيدرالية، وأن تبلغ في مواعيد معينة عن كل ما تتلقاه من أموال (عمن يساهم معها ومقدار المساهمة) وعن نفقاتها، ومن هم المرشحون الذين قدمت لهم هذه المساهمات وما مقدارها، وكم أنفقت على الحملة الانتخابية.

حسب القانون، يسمح للأفراد بالمساهمة بمبلغ لا يزيد عن 5000 دولار كل سنه للمرشح الواحد، وليس أكثر من 25 ألف دولار في السنة لجميع المرشحين. لكن كل هذه التحديدات بقيت على الورق، اما في الواقع، فإن انفاق جماعات الضغط وعلى رأسها الايباك على المرشحين بات غير محدود.ومن باب الاطلاع، فقد أنفقت الحملات الانتخابية الأميركية 13 بليون دولار خلال السنوات (يناير/ 1998 حتى ديسمبر/ 2003) من بينها 4 . 2 بليون دولار خلال عام 2003 وحده، وقد ارتفع هذا الرقم في انتخابات عام 2000 إلى نحو ستة مليارات دولار.

وبعيدا عن البخل الذي يتصف به اليهود عادة، إلا انهم كرماء في الاستثمار العاطفي والمعنوي لمصلحة الحزبين الأميركيين. ففي عام 1974 قدموا للحزب الديمقراطي 60% من النفقات الانتخابية و40% للحزب الجمهوري. وتفيد المعلومات ان 25% من المساعدين المتخصصين لنيكسون كانوا من اليهود، وبلغت هذه النسبة بين مساعدي الرئيس كارتر 40%. و في عام 1994 صرف كل حزب من الحزبين أكثر من خمسين مليون دولار في انتخابات مجلس الشيوخ، وبات من الصعب على المتنافسين في الانتخابات ان يصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ أو رؤساء للدولة دون استمالة اليهود الاميركان.

إضافة إلى التأثير في المرشحين عبر الرشى المالية، فإن ايباك تلجأ كذلك إلى وسائل أخرى لتغيير قناعات الراى العام وحشده وراء الاقتراحات والافكار

التي تخدم إسرائيل. بكلمات أخرى، قد تمكنت إسرائيل من الهيمنة شبه الكاملة على الأوساط اليهودية الأميركية، كما استطاعت ترسيخ مقولة ان كل يهودي هو موال لها. وهنا لابد من توضيح نقطة جوهرية متعلقة بالتعاون القائم بين اللوبي اليهودي الأميركي وبعض الجهات الصينية. يبدو ان الجانبين متفقان على ابقاء هذا التعاون الذي نلمس نتائجه، طي الكتمان. هناك حديث كثير عن العلاقات الصينية الإسرائيلية، لكن لا أحد يذكر بالتفصيل الصلات التي تتم بين الصين واللوبي اليهودي الأميركي. وفي تقديري، فإن ذلك يعود إلى السبب التالي:

عادة ما تتساهل الادارة الأميركية حيال أنشطة المنظمات اليهودية الداعمة لإسرائيل بسبب العلاقات الخاصة القائمة بين واشنطن وتل أبيب. ولكن السلطات الأميركية لا تقبل ان يتحول اللوبي اليهودي إلى اداة مساندة لدولة تنافس الولايات المتحدة وهي الصين التي يعتبرها كثير من الأميركيين عدواً محتملا.واقدام اللوبي اليهودي على الاعلان عن تعاونه مع الصين سيرقى - بنظر عدة جهات أميركية - إلى مستوى الخيانة الوطنية ودعم نظام شيوعي. ومعروفة هي التبعات والاشكالات التي يمكن ان تنتج عن ذلك.(وينبغي ان نتذكر كيف ردت السلطات الأميركية بحملة شعواء سميت بالمكارثية على محاولات الاتحاد السوفياتي في خمسينيات القرن الماضي، تاسيس لوبي يسعى إلى التاثير في السياسة الأميركية إزاء موسكو، والسبب هو المنافسة الحادة بين الدولتين. ولا يريد اللوبي اليهودي الدخول في تجربة مماثلة قد تكلفه وجوده في أميركا والتعرض لحملة غضب الادارة الأميركية). ولذلك يلجأ اللوبي اليهودي إلى طرق غير مباشرة في الدفاع عن وجهة النظر الصينية إزاء بعض القضايا الخلافية في العلاقات بين أميركا والصين، ولاسيما في المجال التجاري. وهنا تستغل الايباك صلاتها القوية مع جماعات الضغط الأميركية، وتنسق مع الشركات الأميركية التي لها مصالح في الصين من أجل تنظيم حملات تظهر على أنها صادرة عن الراي العام الأميركي حيال هذه المسألة أو تلك.اذن هي خدمات غير مباشرة وغير مرئية لكن لها نتائج تقدمها إسرائيل إلى الحكومة الصينية وتقبض ثمنها.

نقطة أخرى لا بد من توضيحها في هذا المجال أيضاً. ينبغي ألا يسود اعتقاد بأن اللوبي اليهودي يتحكم كليا في القرار الأميركي، وأن إسرائيل هي التي تصنع السياسة الأميركية حيال الصين. يمكن ان يكون هذا الأمر صحيحاً إزاء السياسة الأميركية في الشرق الأوسط حيث تتبنى واشنطن بشكل اعمى مواقف إسرائيل وتعتبر ان المصالح الإسرائيلية لها الأولوية حتى على المصالح الأميركية. لكن فيما يتعلق بالصين، فالامور مختلفة تماماً. بكلمات أوضح، فاللوبي اليهودي لايستطيع المجاهرة بدعمه للصين، إضافة إلى انه لايتحكم في مفاصل القرار الأميركي كلها إزاء بكين. وهذا ما يفسر استمرار النقد للسياسة الصينية من قبل بعض المؤسسات الأميركية ولاسيما الكونغرس، الذي يعتبر في الاطار العام مركزاً للحملات المعادية للصين رغم النفوذ الهائل الذي يتمتع به اللوبي اليهودي على المشرعين الأميركيين. ونقطة ثالثة لا بد من الوقوف عندها كي تصبح الامور كلها أكثر وضوحاً، وهي طبيعة العلاقات بين جماعات الضغط اليهودية والصين. فهذه العلاقة غير مرئية ولكن الوقائع تشير إلى وجودها في كل مكان تقريباً يمس العلاقات مع الصين.فاللوبي اليهودي لا يشارك في الحملات التي تنظمها بعض الجهات الأميركية ضد الصين، ولم نسمع أو نقرأ ان هذا اللوبي قام بأنشطة معادية للصين، كما يفعل إزاء العرب وإيران وحتى روسيا وبعض القوى الأخرى المعادية لإسرائيل. ثم ان جماعات الضغط الصهيونية تتعامل بسماحة حتى مع الشخصيات الصينية أو من اصل صيني والتي تنتقد إسرائيل وسياساتها. والأخطبوط اليهودي المتعدد الاذرع والحساس جدا إزاء اية كلمة نقد تقال بحق إسرائيل، لم يحرك ساكنا تقريباً عندما نشر سنوغ هونغبينغ الباحث الأميركي من اصل صيني كتاب " حرب العملات" الذي يشير فيه صراحة إلى وجود مؤامرة يهودية يقودها الأثرياء اليهود لتدمير المعجزة الصينية، واقتصر الأمر على بعض التصريحات التي اتهمت المؤلف بالعداء للسامية ولم يتبع ذلك أي اجراء عملي بحقه.

كما تتوقف أجهزة الإعلام اليهودية عند مواقف الصين المؤيدة للعرب دون ادانة صريحة لبكين أو شن هجوم عليها.كل ذلك لان هناك توجيها إسرائيليا

لجميع فروع اللوبي اليهودي الأميركي بعدم التعرض للصين أو انتقادها، نظرا للعلاقة الخاصة القائمة بين بكين وتل أبيب.

وهكذا، فإن أنشطة اللوبي اليهودي الداعمة للصين غير مرئية، ولكننا نشعر بوجودها. فكلما تحتدم الخلافات بين الصين وأميركا، تتحرك القوى الخفية لتبريد سخونة الخلافات أو إبعادها عن الأضواء تمهيداً لحلها. وهذه القوى الخفية ما هي في حقيقة الأمر سوى تحالف قوي موجود بين الشركات الأميركية التي تعمل في الصين(عددها نحو 1200) مثل جنرال موترز وموتورولا وجنرال إلكتريك وبوينغ وغيرها، مع أثرياء الصين في أميركا (الذين يزداد عددهم باطراد)، والجهات المستفيدة من الاستثمارات الصينية في أميركا (نحو الف مليار دولار) والشركات التجارية التي تحصل على السلع الصينية، ومنها بالطبع شركات يهودية مرتبطة باللوبي اليهودي.وهناك امثلة كثيرة على فعالية هذا التحالف في التأثير في السياسة الأميركية تجاه الصين والحد من تطرفها وتقليل عدائها لبكين إلى الحدود الدنيا.

عندما انتخب جورج بوش الابن رئيساً لأميركا، كان على راس أولوياته ممارسة سياسة احتواء الصين والحد من نفوذها المتنامي. لا بل انه اعتبر الصين دولة معادية لاميركا، وأمر باعادة توجيه الصواريخ الاستراتيجية الأميركية صوب المدن والمؤسسات الاقتصادية الصينية. وأصيبت جماعات الضغط وإسرائيل بالهلع الحقيقي. فتدهور العلاقات بين أميركا والصين يعني بداية النهاية للتعاون القائم بين إسرائيل والصين في كل المجالات، لا سيما العسكري منها.وقد جاءت الغارة على برجي التجارة الدولية في نيويورك في 11 أيلول عام 2001، كهدية من السماء بالنسبة إلى إسرائيل والعلاقات الصينية الأميركية. فقد سارعت بكين للاعلان عن تضامنها مع أميركا، واستعدادها للدخول في تحالف معها في وجه الإرهاب. وشعرت الادارة الأميركية بحاجة ماسة لايجاد تحالفات من دول كبرى أخرى مثل الصين تساندها في استراتيجيتها الجديدة. ولذلك انتقل ثقل الاهتمام الأميركي من العداء للصين إلى البحث عن صيغ للتعاون معها.ولم يتم هذا التحول الكبير في السياسة الأميركية بمعزل عن جهود كبيرة بذلتها جماعات

الضغط وعلى راسها اللوبي اليهودي. وفيما بعد، بات الرئيس بوش الشخصية المفضلة في بكين. فهو بحكم انشغاله بما يسمى بالحرب على الإرهاب، ترك لمستشاريه مسألة البت في موضوعات العلاقة مع الصين، إضافة لذلك، فإن طبيعة الرجل - واعني بوش- الذي لم يكن قادرا على الدخول في مماحكات فكرية وتاريخية عميقة ومعقدة، قد سهلت المهمة أمام جماعات الضغط التي تمكنت من إزالة معظم عوامل التوتر في العلاقات الصينية الأميركية. وعندما بدات انتخابات الرئاسة الأميركية وترشح بوش لفترة أخرى، اسهمت جماعات الضغط اليهودية بالتعاون مع الجهات المحسوبة على الصين داخل أميركا في انجاح الحملة الانتخابية للمرشح جورج بوش واعادته إلى البيت الابيض.

وتبرز أهمية عمل جماعات الضغط كذلك في مجال معالجة المشكلات التجارية التي لا حصر لها بين البلدين. فبحكم الاختلاف في الانظمة السياسية الاقتصادية السائدة في كل من الصين والولايات المتحدة، تحدث خلافات قد تصل إلى حد الحروب التجارية بين الاقتصادين العملاقين. ولا يجد المسؤولون الصينيون كبير عناء في معالجة هذه المشكلات، خصوصاً الفائض في حجم التبادل التجاري وقيمة العملة الصينية اليوان، والسبب في ذلك يعود إلى القوة الخفية للوبي التي تحول دون تحول الخلافات التجارية إلى حروب باردة أو ساخنة بين بكين وواشنطن. ان المهمة الأساسية لجماعات اللوبي اليهودي في أميركا تتمثل في تنفيس اجواء الاحتقان التي تحدث في العلاقات الأميركية الصينية وتشجيع التعاون بين البلدين على غرار التعاون القائم بين إسرائيل والصين.وهذه خدمة كبرى مأجورة تسديها إسرائيل للصين.

ثانياً: "الجزرة الاقتصادية"

العامل الثالث الذي دفع الصين باتجاه التعاون مع إسرائيل، هو الجانب الاقتصادي.فعندما بدأ دينغ شياوبينغ سياسة الاصلاح والانفتاح نهاية سبعينيات القرن الماضي، وطرح عام 1988 نظريته المشهورة وهي " العلوم والتكنولوجيا يمثلان قوة الانتاج الأولي "، كان الاقتصاد الصيني بحاجة ماسة إلى التقانة المتقدمة والاستثمارات الأجنبية لتحقيق النهضة الاقتصادية. وقد ادركت القيادة الصينية ان جزءا كبيرا من مفاتيح النهوض الاقتصادي موجود في خزائن الغرب ومختبراته، فهناك التقانة والمال. وباعتبار ان راس المال اليهودي موجود بقوة في المجال المالي في أميركا ودول أوروبا الغربية، فقد اعتقدت بكين ان بناء علاقات متطورة مع إسرائيل سيساعد على تشجيع الشركات الغربية على القدوم إلى الصين، وسيحسن فرص الحكومة الصينية في الحصول على القروض والاستثمارات من البنوك العالمية عموماً، لاسيما من تلك التي تعود إلى الطغمة المالية اليهودية. وكانت البداية بالنسبة إلى بكين، من بناء علاقات اقتصادية متطورة مع إسرائيل.فبعد اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل في عام 1992، بدأ الجانبان بتوفير الأساس القانوني للتعاون الاقتصادي من خلال التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات المتنوعة أهمها:

- اتفاق الدولة الأولى بالرعاية (أكتوبر 1992): أعطت الصين لإسرائيل في هذا الاتفاق مكانة الدولة الأولى بالرعاية، بحيث تُحصل من إسرائيل أقل نسب جمارك ممكنة مقارنة بجميع الدول الأخرى التي وقعت معها على اتفاقات مماثلة.
- اتفاق التجارة (أكتوبر 1992): وهو اتفاق الاعتراف المتبادل

بالمواصفات والجودة بين مركز مراقبة المواصفات الإسرائيلي ومركزي مواصفات صينيين، هما SACI (The State Administration of Import and Commodity CSBTS (Technical Supervision The Chinese State و Inspection Export) Bureau of).

- اتفاقية الملاحة البحرية (مارس 1994): يتيح هذا الاتفاق لشركتي الملاحة في الدولتين (شركتا الملاحة الإسرائيلية "تسيم"، والصينية COSCO) العمل في مجال نظيرتيهما، وفتح مكاتب، وإدارة أعمال الملاحة دون الحاجة إلى إشراك جهة محلية. وفي عام 2001 حصلت شركة تسيم على موافقة لتوفير خدمات لوجيستية.
- اتفاق الملاحة الجوية (مارس 1994): في إطار هذا الاتفاق يعمل الخط المنتظم لشركة العال الإسرائيلية بين تل أبيب وبكين.
- اتفاق منع ازدواج الضريبة (أبريل 1995): يمنع هذا الاتفاق دفع ضريبة مزدوجة للأفراد والشركات على أرباحهم في الصين وإسرائيل.
- اتفاقية تشجيع وتأمين الاستثمارات (أبريل 1995): يهدف الاتفاق إلى حماية استثمارات الشركات التجارية بين الدولتين، وتسوية النزاعات، وتوفير العملة الصعبة.
- اتفاقية التعاون المالي "البروتوكول المالي" (أبريل 1995): الهدف من تلك الاتفاقية هو الدفع بعجلة التجارة بين الدولتين عن طريق السماح لشركات صينية بالحصول على قروض طويلة الأجل عند عقد صفقات مع مصدرين إسرائيليين في مجالات رؤوس الأموال وإقامة البنى التحتية. ويمنح البروتوكول شركات إسرائيلية إمكانية المشاركة في مشروعات وصفقات مع هيئات وشركات حكومية تريد التصدير للصين. وينص اتفاق الإطار على حصول الشركة الصينية على اعتماد بنكي لـ 10 سنوات بفائدة مدعومة بنسبة 5 .2% مع إمكانية التمويل لخمس سنوات.

يضاف إلى ذلك:

اتفاقية للتعاون الثقافي (1993)، اتفاقية للتعاون السياحي (تموز 1994).

اتفاقية تقوم بموجبها إسرائيل بتأسيس قنصلية عامة في مدينة شنغهاي، وعندما استعادت الصين هونغ كونغ في الأول من تموز عام 1997، تم التوقيع على اتفاقية مع إسرائيل لتأسيس قنصلية عامة لها في مدينة هونغ كونغ، وهناك اتفاقيات للتعاون في مجال التقانة، وغيرها.

وقد مهدت هذه الاتفاقيات، الطريق أمام الشركات الإسرائيلية لتدخل الصين، وتمارس أنشطتها المختلفة في السوق الصينية، خصوصاً في مجالات الاتصالات، والتقنية، والري، والخدمات، والاستثمارات، والبيئة، والطب، والصناعات الخفيفة، والأمن. وبلغ عدد الشركات الإسرائيلية التي افتتحت فروعاً ومكاتب لها في الصين حتى عام 2004 / 133/ شركة، وارتفع العدد الان إلى نحو200 شركة.

وتراهن الان الشركات الإسرائيلية التي تواجه أزمة اقتصادية في القارة الأوروبية، بشكل متزايد على الصين، باعتبارها أسواقاً بديلة لصادراتها في قطاع التكنولوجيا المتطورة. وقال وزير المال الإسرائيلي يوفال ستاينيتز خلال زيارة أخيرة إلى الصين ان "الضعف الاقتصادي لأوروبا يحملنا على التطلع نحو الشرق والصين خصوصاً". والمخاوف من تفشي عدوى "الازمة اليونانية" التي ادت حتى الان إلى تراجع بلغ 12،5% لليورو حيال الشيكل الإسرائيلي منذ بداية 2010، تثير قلقاً متزايداً لدى المصدرين الإسرائيليين. واكد داني تسيدون المسؤول في بنك ليومي الذي يعد الثاني في إسرائيل، ان "الصادرات إلى أوروبا قد لا تبقى رابحة على المدى البعيد، لذلك من الضروري ان نبحث عن أسواق جديدة خصوصا في جنوب شرق آسيا، لأن الانكماش في أوروبا يمكن أن يكون طويلاً ومؤلماً. وقد بدأ هذا التغير خصوصا بالنسبة إلى الشركات الإسرائيلية المتخصصة في قطاعات مثل الاتصالات والمعلوماتية وتكنولوجيا الماء والتكنولوجيا الحيوية. وفي غضون 20 عاماً، انتقلت حصة آسيا في التجارة الخارجية لإسرائيل (باستثناء المبادلات العسكرية)، من 11 إلى 20%، فيما تراجعت حصة أوروبا من 46 إلى 29%. وفي الفترة نفسها سجل حجم الصادرات إلى آسيا ارتفاعاً بنسبة 764%. وقد أعلنت تل أبيب عن انشاء

"مراكز اينشتاين" في عدد من كبرى المدن الصينية. وستقدم هذه المراكز مساعدة الخبراء المختصين والمترجمين خصوصا إلى رؤساء الشركات الإسرائيلية الذين يرغبون في بدء أعمال في الصين.

وركزت الصين علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل- كما رأينا - على الجانب العلمي التقني. وللتذكير، فإن التعاون التقني كان احد الجسور التي عبر عليها التعاون بين الصين وإسرائيل. وقد امتد التعاون التقني لاحقا إلى مجالين جديدين هما الاتصالات والزراعة، وقدمت نفسها للصين على انها دولة متقدمة في مجالات البحوث العلمية والتقانة العالية، خصوصاً في مجالات الاتصالات. والاقتصاد الصيني الذي ينمو بسرعة كبيرة كان متعطشاً للتقانة، ولذلك اقدمت الشركات الصينية على التعاون مع نظيراتها الإسرائيلية التي سارعت وافتتحت عشرات المكاتب لها في مختلف المدن الصينية، كما أوجدت الاتفاقات الحكومية بين الجانبين الأرضية المناسبة لمثل هذا التعاون.

فحتى أواخر عام 2000 تم توقيع أربع اتفاقيات في مجال التعاون العلمي والفني على مستوى الحكومتين، وإحدى عشرة اتفاقية مماثلة على مستوى الأجهزة، وتم إنشاء صندوقين ماليين لتطوير التعاون العلمي والفني لتمويل خمسة عشر مشروعاً علمياً. وفي السنوات الأخيرة تقوم الصين سنويا بإيفاد ما معدله 200-250 من العلماء والفنيين إلى إسرائيل للمشاركة في دورات تدريبية متنوعة، بينما توفد إسرائيل سنوياً بمعدل 100-130 خبيراً من خبرائها إلى الصين لتقديم مختلف أنواع الخدمات الفنية.وبالإضافة إلى الاتفاقات بين الحكومتين، سار التعاون العلمي في الاتجاهات التالية.

- انشاء صناديق للتعاون العلمي والفني بين الحكومتين:

ففي 22/ 01/ 1995 تم التوقيع على اتفاقية حول انشاء صندوق للبحوث العلمية والاستراتيجية بين اللجنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا لجمهورية الصين الشعبية ووزارة العلوم والفنون الإسرائيلية. وتنص الاتفاقية على إنشاء صندوق برأس مال قدره خمسون مليون دولار اميركي، يمول مناصفة من قبل

الحكومتين، وقد شكل ذلك الدعائم المتينة لتعاون علمي عميق ومستديم وجوهري.

- انشاء صندوق التعاون العلمي في المجال الزراعي:

في ابريل 2000 تم التوقيع على " مذكرة التفاهم حول قيام صندوق للبحوث العلمية في المجال الزراعي بين وزارتي الزراعة الصينية والإسرائيلية.

وفي اكتوبر 1993 تم انشاء " المركز الدولى الصيني ـ الإسرائيلي للتأهيل الزراعي " بدعم من وزارتي الزراعة والخارجية الإسرائيليتين ووزارة الزراعة الصينية، تم إنجاز مبنى المركز عام 1998. وحتى أواخر عام 2000 تم تأهيل أكثر من 1000 متدرب جاءوا من أنحاء الصين. وفي آب 1994 تم توقيع مذكرة تفاهم حول انشاء مزرعة "نموذجية صينية ـ إسرائيلية"، تم بموجبها انشاء مزرعة نموذجية لتربية الابقار الحلوب في لونغ لي ديان الواقعة في ضواحى بكين - عادة يتقصد قادة إسرائيل زيارة هذه المزرعة، وقد خصصت لتقديم مثال صالح لـ " للمزارع الصناعية وتقنية تقنين المياه الزراعية ". وفي الفترة نفسها تم بناء مزرعة تجريبية صينية ـ إسرائيلية في مدينة وي فينغ بمقاطعة شاندونغ ذات طابع تجاري.

في عام 1998 تم تحديد ستة مشاريع تعاونية للبحث المشترك في تقنين المياه الزراعية في المناطق الجافة وشبه الجافة بمقاطعة شانشي.

في عام 1999 تم إقرار مشروع "استغلال موارد الزهور البرية" للبحث المشترك بين معهد يوننان للعلوم الزراعية والمنظمة الوطنية الإسرائيلية للبحوث الزراعية.

وفي مارس 2000 تم تدشين "مركز التأهيل الصيني ـ الإسرائيلي لفنون زراعة الزهور بمقاطعة يوننان"، وباشر أعماله بشكل رسمي.

وسار التعاون الثنائي في مجال تدريب الأطر والكفاءات العلمية.ففي اكتوبر 1996 تم توقيع " مذكرة تفاهم حول تأهيل الكفاءات في حقل العلوم والتكنولوجيا بين المصلحة الوطنية العامة للخبراء الاجانب الصينية، ومركز التعاون الدولي لوزارة الخارجية الإسرائيلية. ومن ثم تمت اقامة علاقات تعاون

في مجال تبادل زيارة الخبراء والتأهيل العلمي والتكنولوجي بين الجمعية الصينية لتبادل وتعاون الكفاءات العالمية من جهة وبين منظمة الخبراء المتطوعين الإسرائيلية والصندوق الإسرائيلي لإنقاذ الأطفال المصابين بالأمراض القلبية من جهة أخرى.

وشجعت الحكومتان المؤسسات الرسمية والعلمية على توقيع اتفاقات تعاون مباشر بينها. ففي حزيران 1991 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين اكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية والاكاديمية الإسرائيلية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. وفي نوفمبر 1992 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين شركة سور الصين الصناعية وشركة صناعة الطائرات الإسرائيلية. وفي نوفمبر 1993 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارتي الزراعة الصينية والإسرائيلية. وفي نيسان 1994 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة صناعة الطاقة الكهربائية الصينية ووزارة الطاقة الكهربائية والبنية الأساسية الإسرائيلية في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء.

في حزيران 1995 تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الري الصينية ووزارة الزراعة الإسرائيلية في مجال توفير مياه الري. وفي اكتوبر 1999 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة الري الصينية وبين وزارة البنية الأساسية الإسرائيلية في مجال توفير مياه الري وادارة الموارد المائية.

في اكتوبر 1999 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين المصلحة الوطنية للطب التقليدي والعقاقير وبين جمعية الطب التقليدي الإسرائيلية. وفي أكتوبر 2007، تم التوقيع على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون السياحي، وبموجب هذا الاتفاق، أدخلت الصين إسرائيل في قائمة المقاصد السياحية للشركات السياحية الصينية، كما تم التوقيع على اتفاقية لتنظيم العمالة الصينية في إسرائيل. وقد ادت هذه الاتفاقيات إلى رفع التبادل التجاري بين الجانبين بوتائر كبيرة.

ووفقاً للاحصاء الوارد من الجمارك الصينية وصل إجمالي الحجم التجاري الصينى الإسرائيلي إلى 5 . 307 مليارات دولار أميركي في العام 2007، وصدّرت الصين إلى إسرائيل بضائع بقيمة 3 . 656 مليارات دولار أميركي،

وذكرت مصلحة الاحصاء المركزية الإسرائيلية في تقرير لها ان بين المنتجات الصينية التي استوردتها إسرائيل، 24 بالمائة منها تم نقلها من بلد ثالث إلى إسرائيل. ويخطط الجانبان إلى رفع هذا الرقم إلى نحو عشرة مليارات دولار أميركي.وباتت إسرائيل الشريك التجاري الثالث للصين في غربي اسيا، كما اصبحت الصين الشريك التجاري الثاني لإسرائيل بعد الولايات المتحدة.

كما رأينا، فإن تعاون الصين مع إسرائيل يركز على مجالات التقانة والاتصالات والزراعة وخصوصاً في قطاع الالكترونيات، وأنظمة الأمن، والأنظمة الملاحية وتجهيزاتها، والمختبرات الزراعية، وأنظمة الاتصالات.فقد انشأت شركات الاتصالات الإسرائيلية الأساسية فروعاً لها في المدن الصينية الأساسية مثل بكين وشنغهاي وكوانجو وشينجين، وفي الوقت نفسه، بدات شركات صينية كبيرة مثل هواوي وز ت اي وغيرهما في اقامة مشروعات مشتركة مع شركات إسرائيلية مماثلة لانتاج أجيال جديدة من أجهزة الاتصالات والبرمجيات.وفي مجال الزراعة، حيث تحتاج الصين إلى التقانة ورؤوس الأموال، بادرت الشركات الإسرائيلية إلى تقديم أنظمة الري الحديثة وانواع جديدة من المحاصيل الزراعية. ويطلق على بعض أصناف البندورة والخيار التي تباع الآن في الاسواق الصينية لقب "الإسرائيلية" لأن إسرائيل ادخلت هذه الاصناف إلى الزراعة الصينية. كما أقامت إسرائيل مزارع انموذجية في بعض المناطق الصينة. ففي عام 2002 وقعت الصين والحكومة الإسرائيلية على مذكرة تفاهم حول إقامة مركز تدريب وتأهيل صيني إسرائيلي ومزرعة نموذجية في منطقة شينجيان. ويعد هذا المشروع ثالث أكبر مشروع تعاوني زراعي بين الصين وإسرائيل بعد مشروع المزارع النموذجية والمشروع النموذجي للالبان بالقرب من مدينة بكين، ويبلغ رأس مال المشروع خمسة ملايين وستمائة وعشرين ألف دولار أميركي، من بينها ثلاثة ملايين وسبعمائة وأربعون ألف دولار اميركي راس مال إسرائيلي.

وأقيمت المزرعة النموذجية في مدينة تشان جي في شينجيان، وقد جاء هذا المشروع بناء على اقتراح تقدم به شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي خلال

زيارته للصين في اب 2000. وبالمناسبة، فقد أصبحت هذه المشروعات الزراعية بنداً دائماً في زيارات الوفود الإسرائيلية إلى الصين، وفي كل مرة يرافق الضيف الإسرائيلي حشد كبير من الإعلاميين الصينيين والإسرائيليين الذين يتحدثون عن فائدة التعاون الصيني الإسرائيلي. واللافت ان هذه المشروعات الزراعية - على تواضعها - لاتغادر شاشات التلفزة وصفحات الصحف الصينية.

وامتد التعاون بين الجانبين إلى قطاع الاستثمار. وهو ذو شقين: الأول ويتمثل في الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الشركات اليهودية في العالم بتشجيع إسرائيلي في الصين. وتفيد بعض المصادر ان حجم رؤوس الأموال التي استثمرتها هذه الشركات يصل إلى عشرات المليارات من الدولارات من حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين التي تبلغ ألف مليار دولار. والشق الثاني هو الاستثمار المباشر التي تقوم به شركات إسرائيلية. وتفيد بعض الإحصاءات، أن حجم الاستثمارات الإسرائيلية في الصين بلغ نحو ثلاثة مليارات دولار.

وفي السنوات الأخيرة سجلت حركة الاستثمارات الإسرائيلية في الصين تطوراً كبيراً وسريعاً، فحتى أواخر عام 2006 بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الإسرائيلية في الصين 229 مشروعاً، في حين بلغ اجمالي الاستثمار الفعلي منها 151 مليون دولار أميركي، وتتوزع تلك المشاريع على أنحاء الصين ومن اهمها قطاع الأجهزة الالكترونية والآلات والماكينات والتقنيات الزراعية والتقنيات البيولوجية والطب وتحلية المياه. وفي عام 2006 وحده أقيم 25 من المشاريع الاستثمارية الإسرائيلية في الصين برأسمال قدره 12.03 مليون دولار، وقيمة الاستثمارات التي تم توظيفها 8.03 ملايين دولار مسجلة زيادة قدرها 86.26% عما كانت عليه في العام 2005. ويعد الصندوق الذي أنشأته شركة "كلال" للصناعات والاستثمارات الإسرائيلية من مجموعة بنك التنمية الصناعية، واحداً من الصناديق الإسرائيلية الرائدة التي تقوم بإدارة ما يزيد عن 600 مليون دولار ومحافظ استثمارية أخرى تابعة لـ45 شركة. ومنذ يونيو 2005 حقق الصندوق 14 عملية استثمارية ناجحة.

كما أعلن صندوق انفينيتي للاستثمار الإسرائيلي الصيني انه يستثمر 73

مليون دولار أميركي بالتعاون مع شركة في منطقة سوجو الصناعية بالقرب من شنغهاي بالتعاون مع شركة تكنولوجيا المعلومات الرقمية الصينية.

وقال افيشاي سيلفرشاتز الشريك الإداري في صندوق الاستثمار الصيني اللامحدود: "ان شركة تكنولوجيا المعلومات الرقمية الصينية تعد من أكبر وأبرز الشركات التي استثمر فيها صندوق انفينيتي. وأضاف: "إن استثماراتنا في الشركة تجعلنا شركاء في هذه الشركة الكبيرة، وان هذه الصفقة بمثابة معلم كبير من حيث تطبيق الصندوق استراتيجيته الأساسية، وهي الاستثمار بشكل أساسي في الشركات الصينية الكبرى التي بإمكانها أن تساعد إسرائيل وشركات أجنبية أخرى على التغلغل داخل الاسواق الصينية". وقال افي فيشر نائب رئيس مجموعة بنك التنمية الصناعية ورئيس مجلس ادارة صندوق انفينيتي للاستثمار: "ان الاستثمار يمثل خطوة كبيرة على طريق بناء وجودنا في الصين ودفع التعاون بين الشركات الإسرائيلية والصينية".

وفي حزيران/يونيو من 2004، اصطحب ايهود أولمرت نائب رئيس الوزراء – وزير الاقتصاد والتجارة الإسرائيلي الذي زار الصين آنذاك ـ نحو 200 من رجال الأعمال الإسرائيليين، الذين جاؤوا باقتراحات محددة للاستثمار في مجالات الخدمة والأمن في الألعاب الأولمبية التي جرت في بكين عام 2008. وقد تم اضفاء لمسة عاطفية على زيارة أولمرت إلى الصين، عندما صرح لوكالة الانباء الصينية قائلاً: "هناك علاقات قرابة عميقة بين عائلتي ومدينة هاربين الصينية، حيث ترعرع جدي ووالدي فيها وانتهلا منها العلوم والمعارف الممتازة. وقد أحسا إحساساً عميقاً بالمودة والاخاء ومشاعر الصداقة التي يكنها الشعب الصيني تجاههما، ومن هاربين خطت اقدامهما، مع معاصريهما من اليهود، على طريق انبعاث الدولة اليهودية. كان والدي يحدثنا دائماً عن تلك الايام الحلوة التي قضاها في هاربين، وهو يفتخر بتلك التجربة التي عاشها في هذه المدينة، ويتذكر بكل اعتزاز تدريسه الطلبة مادة اللغة الصينية في احدى مدارس هاربين. وقبيل لفظ أنفاسه الأخيرة وهو في الثامنة والثمانين من عمره،

كان يتمتم بكلمات صينية لا نفهمها، إلا أنني مدرك كل الإدراك مدى تعلقه بالصين وبمدينة هاربين - مسقط رأسه الثاني!".

وقال عامورا الشقيق الأكبر لـ أولمرت الذي عمل كمستشار برتبة وزير مفوض في السفارة الإسرائيلية لدى الصين: "لقد ظل يراودنا الحنين والشوق، انا واخوتي، نحو هاربين وحلم زيارة الاماكن التي عاش والدانا فيها. ها هي المرة الخامسة التي ازور فيها هاربين، ومن حسن الحظ ان اكون برفقة اخي في هذه المرة".

وامعانا في مزيد من التأثير العاطفي، زار أولمرت ضريح جده في هاربين ووضع على الضريح قطعة حجر جلبها من إسرائيل. وخلال الزيارة قال أولمرت: ان المئات من اليهود رقدوا هنا إلى الابد على حلم اقامة دولتهم، واليوم فإنني كنائب لرئيس وزراء الدولة اليهودية اتيت إلى هنا لابلاغهم ان حلمهم قد تحقق. وفي صباح يوم التاسع من يناير 2009، زار أولمرت- وكان رئيساً للوزراء- المزرعة النموذجية الصينية الإسرائيلية لتربية الابقار، وسط تغطية إعلامية صينية إسرائيلية مكثفة، حيث ازاح بصحبة جانغ بين مدير شركة سانيوان الصينية للالبان الستار عن " مركز التعاون التقني للالبان الصيني الإسرائيلي "، وقام بتفقد المزرعة مرتدياً الافرهول الأبيض والقبعة البيضاء، وشارك في حلب احدى الابقار وشرب من البانها المصنعة أمام عدسات الكاميرات. وقبيل مغادرته، وبينما هو يهم بخلع الافرهول الابيض، توجه للعاملين في المزرعة سائلا: "هل يمكنني الاحتفاظ بهذا الافرهول كذكرى؟".

وهكذا استغل أولمرت وجود قبر جده في مدينة هاربين الصينية، للترويج لعلاقات اقتصادية متطورة مع الصين. وكشف أولمرت اثناء مؤتمر التعاون التجاري الصيني الإسرائيلي الذي عقد في بكين عن انتهائه تواً من مراسم التوقيع على اتفاقية انشاء صندوق مالي، تقوم بموجبها، مؤسسة مالية إسرائيلية باستثمار 150 مليون دولار أميركي للتعاون مع إحدى الجامعات الصينية بغية دفع تطور القطاعات الإسرائيلية المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا، على ان تستخدم هذه التكنولوجيا في الاسواق الصينية. إضافة إلى ذلك، هناك اتفاقية

بقيمة 75 مليون دولار أميركي تم توقيعها بعد الاجتماع بين شركة إسرائيلية للاعتمادات المالية ومؤسسة صينية شريكة. وسرب أولمرت لوسائل الإعلام الصينية، بان إسرائيل قد حددت مهمة فتح الأسواق الصينية كأول هدف لها خلال عام 2004، كما انتهت من وضع خطة عمل للتعاون التجاري مع الصين للسنوات الأربع القادمة تهدف إلى رفع إجمالي صادراتها إلى الصين من 600 مليون دولار عام 2003 إلى ملياري دولار.

كما امتد التعاون بين الجانبين إلى صناعة الالماس. وتشكو إسرائيل من ندرة المناجم المعدنية المحلية حيث ان كل ما تحتاج اليه من منتجات شبه المصنعة من الالماس مستورد من الخارج. وحسب المصادر الإسرائيلية، بات الالماس على رأس الصادرات الإسرائيلية. فخلال عام 2003 بلغت قيمة صادرات إسرائيل من الالماس 5530 مليون دولار أميركي، مشكلة 8، 21 بالمائة من القيمة الاجمالية لصادراتها في العام نفسه. وأما خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2010 فقد بلغت قيمة صادراتها من الالماس 2148 مليون دولار مسجلة زيادة قدرها 21 بالمائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. وقد اسهمت التطورات التي يشهدها قطاع الألماس الإسرائيلي في تنمية القطاعات المرافقة له حَيث ان إجمالي العائدات الاقتصادية الناتجة عن قطاع تصنيع الألماس بلغ 15000 مليون دولار خلال عام 2003.

وقد أعلن سيمحا لوستينغ رئيس البورصة الإسرائيلية للألماس أثناء زيارته العام 2003 مدينة شنغهاي الصينية، ان العديد من الشركات الإسرائيلية قد بدأت أو تستعد لتستثمر داخل الصين، في حين ان عدداً كبيراً من الشركات الإسرائيلية قد أصبح أعضاء في بورصة شنغهاي للالماس. وان تجارة الالماس الجارية بين البلدين اتخذت منحى متصاعدا، اذ ان قيمة الصادرات الإسرائيلية من منتجات الألماس للصين قد وصلت إلى 90.80 مليون دولار أميركي خلال عام 2003. وباتت الصين من اهم مصدري خامات الألماس إلى إسرائيل. واوضح سيمحا أن أهم الأسواق للصادرات الإسرائيلية من الألماس هي الولايات المتحدة التي تستوعب نحو 67 بالمائة من الحجم الإجمالي

لصادراتها، وتليها هونغ كونغ الصينية التي تستحوذ على 12 بالمائة منها بينما المناطق الداخلية من الصين لم تستورد إلا ما يشكل نحو 1 بالمائة فقط من القيمة الإجمالية للصادرات الإسرائيلية من الألماس.

ومن المتوقع ان تصبح الصين من اهم الدول المستوردة للمنتجات الإسرائيلية من الألماس خلال الخمس عشرة سنة القادمة. وأعلن شمويل شينتزير الذي أنشأ شركة في الصين منذ مدة طويلة أن شركته التي تعمل في شنغهاي حققت نجاحات كبيرة.وهي قد اقامت مصنعا محليا لتصنيع الألماس في الصين.

وقال اسهير دالومي المدير التنفيذي لشركة إسرائيلية تحمل الاسم ذاته، بان شركته انشأت شركة دالومي المحدودة في شنغهاي باستثمارها الخاص، والتي تقدمت عام 2001 بطلب الانضمام إلى عضوية بورصة شنغهاي للألماس، وبالفعل كانت من ضمن الدفعة الأولى التي قبلت عضويتها في البورصة. فضلاً عن ذلك، انشأت الشركة معملاً لتصنيع المجوهرات في مدينة شينجين، ومكتب اتصال في مدينة شنغهاي وآخر في قواندونغ. ويبلغ عدد المستخدمين الصينيين لديها أكثر من 120 شخصاً علماً بان أهم منتجاتها هي "خواتم الزواج".

ويشمل التعاون الاقتصادي بنداً حول تصدير اليد العاملة الصينية إلى إسرائيل. وقد لجأت إسرائيل إلى هذا الخيار لتعويض النقص الحاصل هناك جراء المقاطعة الفلسطينية. وقد شهد النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي تصاعداً ملحوظاً في عدد الايدي العاملة المصدرة إلى إسرائيل بحيث وصل عدد العمال الصينيين في إسرائيل إلى عشرة آلاف عامل. إلا انه في النصف الثانى من عام 2002، وبسبب تطبيق إسرائيل لسياسة ما يسمى بـ"إغلاق الفضاء" الداعية إلى الحد من العمالة الأجنبية، تراجع عدد العمال الصينيين في إسرائيل ليصل اواخر 2004 إلى 5587 عاملا فقط. وفي عام 2006 بلغ اجمالي عقود تصدير العمالة الصينية إلى إسرائيل 89 . 66 مليون دولار، نفذ منها 23 . 30 مليون دولار، بينما بلغ عدد العمال الصينيين في إسرائيل 8943 شخصاً. ويصل عدد العمال الصينيين في إسرائيل الآن إلى نحو 15000 عامل. وبالمناسبة، فقد

تم الكشف عن وجود العمال الصينيين في إسرائيل عندما توفي بعضهم في التفجيرات التي شهدتها بعض المدن الإسرائيلية. وقد استغلت إسرائيل موت هؤلاء العمال لتنفيذ حملة في الصين تندد بما يسمى بـ"الإرهاب العربي والإسلامي " وتركز على المصالح المشتركة مع الصين في محاربة هذا الإرهاب. (تعاني الصين من أنشطة بعض الحركات الإسلامية المتطرفة التي تنادي بفصل اقليم شينجيان ذي الاغلبية المسلمة عن الصين).

الفصل الرابع

كوابح العلاقة بين الصين وإسرائيل

على الرغم من تلاقي بعض المصالح بين إسرائيل والصين، وحرص الجانبين على تطوير التعاون بينهما في كل المجالات، لاسيما العسكرية منها، إلا ان ظروفا دولية حالت دون وصول هذا التعاون إلى مستوى التحالف الاستراتيجي بين الطرفين.وبالمناسبة، فإن هذا غالباً ما يحدث في العلاقات الدولية. فالقيادات تخطط لتقارب كامل يصل إلى حد الاندماج، لكن ظروفا موضوعية تبرز وتعترض هذه الرغبات وتحد منها. وفي حالة العلاقات الصينية الإسرائيلية، فانه يمكن القول، ان إسرائيل لم تتمكن من الحصول على كل ما تريده من الصين لقاء الخدمات الجلى التي قدمتها لها، وكذلك بكين لم تستطع توفير كل ما تحتاج إليه من إسرائيل رغم التراجعات الملموسة في الموقف الصيني.. والسبب لايكمن في عدم رغبة الأطراف المعنية، وإنما - كما قلنا - في بروز عقبات قد تكون خارجة عن إرادة الطرفين. قد يكون الجانب الإسرائيلي أراد تكرار صيغة التحالف القائمة الآن بينه وبين الولايات المتحدة في علاقاته مع الصين، أو على الأقل مع الدول الغربية، حيث تهيمن الصهيونية على مواقف أوروبا إزاء الوضع في الشرق الأوسط، وقد تكون أطراف صينية متحمسة جداً قد سعت لبناء تعاون شامل مع إسرائيل، لكن حسابات الربح والخسارة كانت أيضاً عاملاً من العوامل التي اصطدمت بها رغبات الجانبين. والصينيون، وكذلك الإسرائيليون، مهرة في حساب الخسائر والأرباح من كل خطوة أو صفقة.

وهذا يدفعنا للحديث عن العوامل الدولية التي حدت من امكانية تطوير العلاقات الصينية الإسرائيلية إلى مستوى التحالف القائم بين تل أبيب وواشنطن.

أولاً: العامل الأميركي

رأينا أن تحسن العلاقات بين بكين وواشنطن في سبعينيات القرن الماضي، قد وفر الظروف المناسبة لتطور التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل. لكن مع تطور هذا التعاون ووصوله إلى مراحل متقدمة، بدأت الولايات المتحدة تشعر بخطورته وبأنه بات يهدد مصالحها ووجود قواتها في آسيا والمحيط الهادي. إضافة إلى ذلك فإن السياسة الأميركية باتت تنظر إلى الصين من منطلق المنافس وليس الشريك. وهذا يعني أن أوساطاً نافذة في البيت الابيض والكونغرس تحرص على عدم تخطي الصين لحدود معينة في نمو القدرات العسكرية. ومن هذا المنطلق استغلت واشنطن أحداث ساحة تيان ان مين في بكين عام 1989 لفرض حظر على توريد السلاح إلى بكين. كما ضغطت على الدول الأوروبية للتقيد بهذا الحظر. كما نظم اللوبي المساند لتايوان في أميركا حملة واسعة ضد التعاون العسكري الصيني الإسرائيلي واعتبر ان هذا التعاون يهدد وجود تايوان واستقلالها. ولذلك اصيبت الأوساط الرسمية الأميركية بالاحباط والحيرة عندما اكتشفت ان إسرائيل قد خالفت الحظر الأميركي وأمدت الصين بتقانة عسكرية أميركية متقدمة. وتطور الانزعاج الأميركي إلى غضب اثر حادثة الطائرة الأميركية التي ارغمتها الصين على الهبوط في مطاراتها. ففي نيسان 2001م، أقلعت طائرة من طراز ادريون تابعة للأسطول الأميركي في جولة استطلاعية روتينية على طول المضيق الواقع بين الصين وتايوان وتم اعتراضها من قِبل طائرات مقاتلة صينية شرسة، بل إن أحد الطيارين الصينيين كان جريئاً جداً، إذ اقترب إلى حد ملامسة الطائرة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى وفاته. وقد أرغمت طائرات الاعتراض الصينية طائرة التجسس الأمريكية ذات المحركات الأربعة

على الهبوط في إحدى القواعد العسكرية الصينية في جزيرة هاينان. وبعد وقوع الحادث بمدة قصيرة كشفت صحيفة إسرائيلية عن خبر مفاجئ مفاده أن الطائرات الصينية التي هاجمت الطائرة الأميركية كانت مزودة بصاروخ جو-جو من نوع "بيتون3". ونشرت عدة صحف أمريكية صوراً تكشف أن الطائرة المقاتلة الصينية التي اصطدمت بالطائرة الأمريكية كانت مسلحة بصواريخ أميركية جو - جو من طراز "بيتون -3" قدمتها إسرائيل للصين. وقد تسربت هذه الصور عن طريق وزارة الدفاع الأمريكية، التي قالت مصادر من داخلها إن هذه الصور التقطت قبل ذلك بواسطة طيارين أمريكيين خلال مناورة في بحر الصين الجنوبي.وقد أثار نشر هذه الصور الجدل داخل الإدارة الأمريكية حول صفقات الأسلحة الإسرائيلية للصين، ومنها صفقة "صواريخ بيتون -3"، التي أنكرتها تل أبيب.

ثارت ثائرة المسؤولين الأميركيين، فقد وصل السكين - كما يقال إلى الرقبة -، وباتت الأسلحة الإسرائيلية التي تباع إلى الصين تمثل تهديداً مباشراً لحياة الجنود الأميركيين. واسقط بيد أصدقاء إسرائيل داخل البنتاغون مثل بول ولفيتز نائب وزير الدفاع، الذي اضطر إلى الوقوف علناً ضد التعاون العسكري الصيني الأميركي. ومن الشواهد على ان أميركا تلعب دور الكابح في العلاقات الأمنية بين بكين وتل أبيب، ما سمي آنذاك بازمة الفالكون.

ففي عام 1996 تم الاتفاق بين إسرائيل والصين على صفقة تجارية سميت فيما بعد بصفقة طائرات الفالكون لنظام الإنذار والتحكم المبكر، وهو نظام أميركي للتجسس والرصد يمكن تركيبه على الكثير من المنصات الطائرة، مثل طائرات البوينغ 707، 747، 767، ومجموعة الإيرباص، ومجموعة طائرات الشحن ذات المحرك القوي C-130 الخ من الطائرات. وبعد تركيب هذا النظام على طائرات النقل، تتحول هذه الطائرات إلى مراكز استطلاع جوي وترشيد راداري للمعارك الجوية، أي مقر القيادة الجوية. هذا النظام ذو فاعلية كبيرة في الاستطلاع وكشف الأهداف عن بعد 400 كلم على مدى الساعة وفي أي طقس جوي، ويمكن تكييف هذا النظام للاستشعار والكشف عن بعد أكبر، ورصد

أكثر من ستين هدفاً، وتوجيه اثني عشر سرباً طائرات مقاتلة في آن واحد. وان القدرة التي يبرزها هذا النظام في الفضاء من شأنها تجميد الأنظمة الأرضية المعادية. كما تستطيع الطائرات الحاملة لهذا النظام التحليق لمدة 12 ساعة متواصلة. وقامت إسرائيل بوضع هذا النظام على طائرة روسية من طراز "إليوشين 76" وقد تم تركيب هذه المنظومات في صحن متحرك وضع فوق غرفة شحن الطائرة، وبادر مهندسو شركة "ألتا" الإسرائيلية بمواءمتها للتركيب في الطائرة الروسية. وقد وصل حجم المشروع إلى حوالى مليار دولار. وبذلك يكون قد شكل صفقة تشجيع اقتصادية هامة خلال المراحل الصعبة التي كانت تمر بها الصناعات العسكرية الإسرائيلية آنذاك. وتفيد المصادر الإسرائيلية، ان تل أبيب اعلمت واشنطن بأمر هذه الصفقة آنذاك، لكن المعلومات التي قدمتها إسرائيل لأميركا لم تكن كاملة. ولما اكتشف الأميركيون الأمر، طلبوا من إسرائيل الغاء الصفقة فوراً. وكان الاعتراض الأميركي على الصفقة ينطوي على اعتبارات اهمها الخوف من أن يخل نظام الإنذار المبكر بالتوازن العسكري بين الصين وتايوان مع تصاعد الحرب الكلامية بين الجانبين آنذاك في ظل الازمة التي نشات بين الصين وتايوان أواسط تسعينيات القرن الماضي، التي كانت مرشحة للانتقال إلى اشتباكات عسكرية. ثم ان الصفقة - برأي واشنطن - ستخل بالتوازن القائم في شرق آسيا وخصوصاً في ظل شروع واشنطن في إنشاء منظومة من الصواريخ الدفاعية في المنطقة، وبالتالي فإن الصفقة الصينية ستصبح نداً للمنظومة الأميركية التي تهدف إلى بسط النفوذ الأميركي هناك.

ثم إن إقدام إسرائيل على بيع أسلحة من هذا الطراز إلى بكين، يثير الشكوك في واشنطن من امكانية وصول الصين في المستقبل، عن طريق إسرائيل، إلى نوعية أكثر خطورة من الأسلحة أو المعدات العسكرية مثل أجهزة السوبر كمبيوتر التي تنفذ معادلات الانشطار النووي، والتي لا يوجد منها في العالم سوى نسخ قليلة في الولايات المتحدة وإسرائيل (أميركا فرضت حظراً صارماً على بيع هذا الكمبيوتر إلى الصين). كما أثارت لهجة التحدي التي طبعت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين آنذاك، واللعب على وتر استقلالية

المؤسسات الإسرائيلية، وخصوصاً مؤسسة الصناعات العسكرية لاتمام الصفقة، وحرية إسرائيل في اختيار اصدقائها، قلقاً في واشنطن من امكانية تمرد إسرائيل على الارادة الأميركية والاندفاع إلى تحالف خطير مع الصين. وقرأ الأميركيون بتمعن ما قاله رئيس الكنيست الإسرائيلي آنذاك، وبحضور الرئيس الصيني جيانغ زيمين خلال زيارته لإسرائيل، من ان لتل أبيب الحق في تطوير علاقاتها بالصين مثلما تسعى إلى ذلك الولايات المتحدة حالياً.

وماطلت إسرائيل وجندت كل نفوذها في أميركا من أجل ثني البنتاغون عن موقفه. لكن الجهود الإسرائيلية ووجهت بتصميم قوي من جانب العسكريين الأميركيين الذين انضم اليهم البيت الابيض. واضطرت إسرائيل إلى الغاء الصفقة قبيل زيارة كوهين وزير الدفاع الأميركي إلى بكين في الثاني عشر من تموز عام 2000. وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية أن مثل هذه الطائرات ذات نظام الإنذار المبكر من المحتمل جداً أن تشكل خطراً مباشراً على حاملات الطائرات والقوات البحرية الاميركية المنتشرة في المحيط الهادي، وتهدد مباشرة " دفاع الولايات المتحدة عن تايوان " وهددت بالغاء زيارة الوزير الأميركي إلى إسرائيل في حال استمرت الصفقة. ووقعت الحكومة الإسرائيلية في حيص بيص. فهي كانت قد اكدت قبل فترة وجيزة للرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين الذي زار إسرائيل ما بين 11-17/ 4/ 2000، وبقي هناك لمدة ستة أيام، تمسكها بالصفقة وحرصها على استمرار التعاون مع الصين في كل المجالات. وأجبرت إسرائيل في النهاية على الغاء صفقة طائرات الفالكون.

أثار الموقف الإسرائيلي سخط بكين، وكادت العلاقات الثنائية أن تصاب بشرخ كبير. ولتلافي ذلك، حاول الإسرائيليون استرضاء الصين بأي شكل. فقد بذلت الحكومة الإسرائيلية جهوداً مكثفة من أجل تطويق الغضب الصيني، وأرسلت عدداً من الوزراء بينهم شمعون بيريز - وزير الخارجية آنذاك- لهذه الغاية. وقد صرح بيريز في بكين عام 2002: "إنني أعرب عن أسفي واعتذاري بالنسبة إلى مسألة طائرات الفالكون. لقد مرت علاقاتنا مع الصين بفترة عصيبة بسبب هذه المسألة وأنا كلي أمل في فتح مرحلة جديدة من هذه العلاقات".

وأكد بيريز، أن إسرائيل أقدمت على إلغاء الصفقة تحت الضغط الأمريكي، وأن الحكومة الإسرائيلية ترغب في تطوير العلاقة مع الصين، وهي مستعدة لدفع التعويضات المالية المناسبة. وأدركت بكين، أن سبب الإلغاء هو الضغط الأمريكي فعلاً، هذا فضلاً عن أنها لا تريد تدهوراً في العلاقات مع تل أبيب. وخلال زيارة بيريز، وكما أشارت وكالة أنباء شينخوا، فإن الجانبين توصلا إلى اتفاق لحل هذه المسألة، عبر القبول بمبدأ التعويضات.وتشير المصادر الإسرائيلية، إلى أن إسرائيل دفعت مبلغ 350 مليوناً للصين و100 مليون للشركة الوسيطة كتعويض عن إلغاء الصفقة.وهدأ الغضب الصيني. الذي مالبث ان ثار مجدداً بعد ان علمت بكين أن تل أبيب باعت الصفقة نفسها إلى الهند - الخصم السياسي للصين- وبموافقة الإدارة الأمريكية!

وقد وقعت إسرائيل في مأزق حقيقي عبرت عنه صحيفة يديعوت احرونوت في تلك الفترة، بقولها: "مطلوب الآن من إسرائيل أن تهجر الصين لمصلحة الولايات المتحدة، وليس السبب هو العدل أو الأخلاق، وإنما حساب موضوعي للحاجات القومية. فإسرائيل بحاجة إلى تسويق صناعاتها العسكرية، وبحاجة أيضاً إلى علاقات سياسية جيدة بالصين، لكنها أكثر احتياجاً إلى الولايات المتحدة". ولم تكن الصحيفة وحدها في موقفها هذا، ففي تقرير يتناول هذه القضية صدر سنة 2001 عن معهد جافي للدراسات الاستراتيجية، التابع لجامعة تل أبيب، نصح معدّوه القيادة الإسرائيلية أن تركز على علاقاتها بالولايات المتحدة حتى لو أدى ذلك إلى اضطرارها إلى تقليص علاقتها بدول عظمى أُخرى، وخصوصاً الصين. وفي هذا الصدد يرى التقرير، ان على إسرائيل أن تكون حذرة في الأمور الخاصة ببيع السلاح للصين ونقل تكنولوجيا السلاح إليها، لأن حالة التوتر التي تظهر بين حين وآخر في العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية، وإمكان سقوط جنود أميركيين في أي حرب بين الصين والولايات المتحدة، يفرضان على إسرائيل الامتناع عن بيع الأسلحة المتطورة للصين. كما ان على إسرائيل أن تقوم بجهد واضح للحدّ من سوء التفاهم بين واشنطن وبكين. وعلى إسرائيل، في المقابل، أن تتأكد من أن الصين توقفت

عن نقل الصواريخ الباليستية وتكنولوجيا الأسلحة غير التقليدية إلى الدول شرق الأوسطية، ولاسيما سورية وإيران.

ويضيف التقرير:على الرغم من حاجة الصناعة العسكرية الإسرائيلية إلى أسواق خارجية لتصريف منتوجاتها في وقت تعاني هذه الصناعة نقصاً في التمويل وإمكان إغلاق بعض مشاريعها، فإن ذلك يجب ألاّ يدفع إسرائيل إلى التهور ببيع أسلحة متطورة لتايوان - التي طلبت فعلاً صفقات كبيرة - خشية إغضاب الصين.

وبغية ترطيب الاجواء مع بكين، أجرى يهودا حاييم السفير الإسرائيلي في الصين لقاء مع مجلة هيرالد القرن -21 الصينية عام2003، اكد فيه حرص الحكومة الإسرائيلية على استمرار التعاون مع الصين، واشار إلى أن صفقة الفالكون تم إلغاؤها بسبب الضغوط الأمريكية. وانه يتحتم علينا الالتزام بالاتفاقية التي تم ابرامها بيننا وبين الإدارة الأمريكية التي تنص على عدم بيع الأسلحة أو نقل التكنولوجيا ذات العلاقة بالولايات المتحدة لاي جهة ثالثة دون اذن مسبق منها. إلا ان هناك مجالات عسكرية كثيرة ومتنوعة يمكننا التعاون فيها، فقد أوضحنا لكبار المسؤولين الصينيين بعد حادثة طائرات الفالكون، بأنه يمكننا القيام بالتعاون العسكري في مجالات كثيرة ليس لها علاقة مع الولايات المتحدة. وأضاف حاييم: لم تطلب منا الولايات المتحدة سوى عدم تقديم الأشياء التي تقدمها لنا لأي دولة ثالثة إلا باذنها، ولأمريكا الحق أن تطلب منا ذلك لأن هناك اتفاقية بين الطرفين بهذا الخصوص، ولأنه لا يوجد في العالم أي دولة توافق أو ترغب أن تؤثر الأسلحة التي تبيعها في مصالحها الخاصة. وان العبر التي استخلصتها إسرائيل والصين تفيد بضرورة نسيان ما ينتجه الأمريكان، والشروع في تعاون عسكري بالمعدات والتقنيات التي ننتجها ونصنعها بأنفسنا.

وحول ما اذا كان هناك مشاريع تعاون في الأسلحة بين الصين وإسرائيل بعد حادثة الفالكون، قال السفير حاييم: "إن هذا من الأسرار ولا أرغب في الدخول في أي تفاصيل حوله، إلا انني استطيع القول بأن الطرفين راغبان في

استمرار التعاون. وأريد القول كذلك، بأن علينا أن ننسى إمكانية تصدير التقانة الأميركية من إسرائيل إلى الصين".

لكن كلام الدبلوماسي الإسرائيلي لم يصمد طويلاً أمام الوقائع. فقد ظهرت قضية جديدة أخطر من سابقاتها متعلقة باعادة بيع التقانة العسكرية الأميركية من إسرائيل إلى الصين، وهي صفقة الطائرات دون طيار. فقد اشترت الصين من إسرائيل عدداً من طائرات دون طيار من طراز هاربي، مخصصة لشن هجمات على محطات الرادار.والطائرة مزودة بجهاز مضاد لاستشعار الرادارات وبمواد متفجرة يمكنها التحليق لمدة ساعتين حول الرادارات المستهدفة، ومتى ما التقطت الموجات الكهربائية سرعان ما يجذبها ذلك نحو الهدف حيث تتفجر هذه المواد. ويبلغ طول جناحي هذا النوع من الطائرات بدون الطيار مترين، وطول جسمها 2.3 مترين، وتستطيع قطع مسافة 210 ميل بحري محملة بمتفجرات ذات تأثير عال تزن 48 رطلاً انجليزياً. والطائرة بدون طيار من هذا النوع مزودة بكمبيوتر متقدم، قادرة على الاحتساب و"تقرير الفعل" في الوقت المناسب، يمكنها التحليق سبع ساعات متتالية، وهي قادرة على المبادرة في الهجوم.

وإحدى المهام الرئيسية للطائرة بدون طيار من هذا النوع، هي اكتشاف صواريخ العدو على أرضه وتدميرها، أي عدم اعطاء العدو فرصة اطلاق صواريخه وتدميرها في أرضها.

وبموجب العقد، تقوم إسرائيل بتحديث هذه الطائرات دورياً. وقد بدأت إسرائيل بتحديث هذه الطائرات في نهاية عام 2004، وتزويدها بمكونات الكترونية جديدة، بقيمة 50 مليون دولار. واكتشفت الولايات المتحدة أمر الصفقة لدى تحديث الطائرات، وأعلن البنتاغون، أن الطائرات تتضمن مكونات أمريكية، ولذلك فهو يعارض بيع هذه الطائرات، لأنها تهدد المصالح الأمنية الأمريكية. وتحرك اللوبي المعادي للصين في الكونغرس الأمريكي وشُكّلت لجنة خاصة لبحث الأمر، وأصدرت توصيات جاء فيها: إن مثل هذه الأسلحة المتطورة المبيعة من قبل إسرائيل إلى الصين قد تتسرب أو تجد طريقها إلى

الدول "المارقة"، وتحديداً كل من إيران وكوريا الشمالية، كما أنها قد تصيب بخطرها الجنود الأمريكيين المدافعين عن تايوان في حالة وقوع "عدوان" صيني محتمل عليها. ويزيد التقرير فيقول: إن ضرر تلك الطائرات الخمس من دون طيار، في حالة إعادتها إلى الصين، قد يلحق أيضاً بالسفن الأمريكية التابعة للأساطيل الموجودة في المحيطات والبحار المجاورة. وطالب أحد مسؤولي البنتاغون بإقالة وزير الدفاع الإسرائيلي، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك! ولكن البنتاغون، عاد وصحح تصريحه، وقال بأنه لم يطالب بإقالة وزير الدفاع الإسرائيلي. من جهتهم، قال المسؤولون الإسرائيليون، إن هذه الطائرات لا تتضمن أي مركب أمريكي المنشأ، وأن الدولة العبرية حرة في تصديرها دون الإذن من واشنطن. وصادف أن كان في الفترة نفسها في إسرائيل، مستشار الدولة الصيني للشؤون الخارجية تانغ جيا شوان، الذي أعلن في 29/ 12/ 2004، أنه لا يحق للولايات المتحدة أن تتدخل في هذه المسائل. وصرح تانغ "إن أي تدخل من قبل بعض الدول غير مبرر ويخالف المنطق السليم". وأضاف "إننا نتعاون في مختلف المجالات -مع إسرائيل- وهذا لا يسيء إلى مصالح طرف ثالث".

وحاول الإسرائيليون التقليل من الغضب الأميركي وسعوا لعدم تأثيره في العلاقات بين البلدين، وحصر الخلاف بين وزارتي الحرب لدى الطرفين، وسعوا جاهدين إلى عدم إعطاء هذا الخلاف بعداً سياسياً، وبذلوا ما استطاعوا من جهد للالتفاف على ذيول الموضوع وتداعياته ما أمكن، بل عمدوا حتى إلى تصوير الأمر برمته وكأنه نزاع شخصي بين دوغلاس فيث نائب وزير الدفاع الأمريكي ومدير عام وزارة الحرب الإسرائيلية عاموس يارون.

لكن هذه الجهود الإسرائيلية لم تخفف من الغضب الأميركي. وقررت واشنطن اتخاذ اجراءات عملية لمعاقبة إسرائيل. فقد الغى رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي آنذاك، زيارة كانت مقررة لإسرائيل تعبيراً عن انزعاج واشنطن.وأعلن شلوين كوين محامي المنظمات اليهودية الأميركية في تقرير من 37 صفحة عن العلاقة بين اليهود والبنتاغون، ان الأخير اتخذ اجراءات تحظّر على اليهود

الأميركيين التوظف في وزارة الدفاع الأميركية ومؤسساتها. وأشار التقرير إلى اخفاق محاولات 50 يهودياً للتوظف هناك. واكد المحامي إلى انه قبل الكشف عن التعاون الصيني الإسرائيلي في المجال العسكري فإن هذه المشكلة لم تكن موجودة. كما خفضت السلطات الأميركية إلى الحد الأدنى مساهمة إسرائيل في تصميم القاذفة الجديدة من طراز اف- 35. وهو من أكبر المشروعات العسكرية الأميركية التي تبلغ تكاليفه الأولية نحو 245 مليار دولار. وكانت المشاركة الإسرائيلية في هذا المشروع قد بدأت في 14 شباط عام 2003.

كما تم تجميد تبادل المعلومات بين المؤسسات العسكرية الأميركية والإسرائيلية حول المقاتلة هنتر-2. وأوقف البنتاغون عقوداً وقعت سابقاً مع إسرائيل لشراء كمية كبيرة من المناظير العسكرية الليلية. وفي 12 حزيران/ يونيو 2005، طلبت الولايات المتحدة معلومات عن ستين صفقة من صفقات بيع السلاح الإسرائيلي للصين، إضافة إلى تقرير مفصل عن صادرات السلاح الإسرائيلية بصورة عامة .

وشعرت إسرائيل بأن خطراً حقيقياً بات يحدق بتعاونها العسكري مع أميركا، وبأن الجهود التي يبذلها اللوبي الصهيوني لتطويق الخلاف لم تسفر عن نتائج تذكر.ولذلك تحركت القيادة الإسرائيلية لانقاذ علاقاتها مع الحليف الستراتيجي الأول. وأول خطوة كانت الغاء عقد طائرات دون طيار مع الصين، كما حدث في مسألة طائرات الفالكون. واعتقدت تل أبيب ان هذا الاجراء سينهي المشكلة مع البنتاغون.لكن الأخير أصر على مزيد من الخطوات، أولها معاقبة شركة يامي الإسرائيلية التي وردت الطائرات، ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين الذين منحوا الاذن بذلك، والزام إسرائيل بالتوقيع على تعهد يتضمن الحصول على موافقة أميركية مسبقة لدى التفكير في بيع طرف آخر أسلحة فيها مكونات أميركية.وشعر رئيس الوزراء الاسرئيلي شارون أن لا مخرج من هذه الازمة إلا بالرضوخ للمطالب الأميركية. ولذلك منح الاذن للشرطة الإسرائيلية للدخول إلى شركة يامي وتفتيش كل الوثائق المتعلقة بالصفقة بحضور محققين أميركيين، حصلوا على هذه الوثائق. كما أرسل في حزيران من العام 2005

وفداً عسكرياً برئاسة الجنرال هرتزل بودينغر لمناقشة بنود الاتفاق مع الجانب الأميركي. وأعلن دانييل ايالون السفير الإسرائيلي في واشنطن، ان الوفدين الإسرائيلي والأميركي قد انجزا مشروع اتفاق، يسمح بعودة الامور إلى طبيعتها ويلغي الاجراءات الأميركية التي منعت إسرائيل من المشاركة في مشروعي طائرتي اف-15 وهنتر-2، وينهي الحظر الذي فرض على تبادل المعلومات بين المؤسسات العسكرية في البلدين، واكد السفير الإسرائيلي ان شاؤول موفاز وزير الدفاع سيصل إلى واشنطن الشهر القادم - تموز- من أجل التوقيع على الاتفاق.وبالفعل وقع رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي مع نظيره الإسرائيلي اتفاقاً بعنوان: "بيان حول التفاهم في مجال تصدير التقانة". وقد تضمن الاتفاق حرص الجانبين على التاكيد على الطابع الاستراتيجي للتعاون بينهما، وشدد على ضرورة تبادل المعلومات حول صفقات السلاح التي تعقد مع أطراف ثالثة. وأشار إلى أهمية الشفافية في هذا المجال.وطالب البيان باتخاذ اجراءات صارمة تحول دون تصدير التقانة العسكرية دون اذن مسبق.

وبالفعل وجه شارون رسائل رسمية إلى الوزراء في حكومته الضالعين في هذه القضية، وهم وزير الدفاع شاؤول موفاز ونائب رئيس الوزراء ايهود أولمرت ووزير الخارجية سيلفان شالوم. وأمر شارون الوزراء الثلاثة من خلال الرسالة التي جاءت تحت عنوان "اصلاحات في مجال مراقبة التصدير الأمني والثنائي الاستخدام"، أن يعدوا مشروع قانون "ينظم مراقبة تصدير المعدات الأمنية والثنائية الاستخدام".وتقضي حيثيات مشروع القانون المقترح ان تكون هناك رقابة من جانب الحكومة الإسرائيلية على تصدير العتاد والتكنولوجيا العسكرية. ولاحقاً عممت الحكومة الإسرائيلية على جميع مؤسسات انتاج وتوزيع التجهيزات العسكرية أمراً بعدم إجراء أية صفقة مع طرف خارجي دون الرجوع إلى الحكومة. كما تمت إقالة الجنرال عاموس يارون المدير العام لوزارة الحرب الإسرائيلية الذي حملته الحكومة مسؤولية الصفقة مع الصين.

إن قراءة أولية لهذا الاتفاق بين وزارتي الدفاع في كل من أميركا وإسرائيل، توحي بأن إسرائيل لاتزال تراوغ في مسألة تصدير السلاح. فعقود

التصدير كانت بالأساس تتم بين الحكومتين الإسرائيلية والصينية، ولذلك فإن الطلب إلى الشركات الإسرائيلية عدم تصدير السلاح إلا بعد العودة إلى الحكومة، يبدو مضحكاً حقاً. ثم ان طرد عاموس من منصبه بحد ذاته يؤكد مسؤولية الحكومة الإسرائيلية. فالجنرال المقال لم يكن يتخذ أي قرار إلا بعد العودة إلى رؤسائه في وزارة الدفاع والحكومة. على كل حال، ورغم ان قرارات الحكومة الإسرائيلية بفرض رقابة على تصدير السلاح جاءت شكلية ومن باب إرضاء الحليف الأميركي لا أكثر، فإن القراءة السياسية لهذه القرارات تعني جملة أمور، في طليعتها ان إسرائيل ليست حرة في تطوير علاقاتها مع الصين، وان على تل أبيب أن تأخذ في الاعتبار المخاوف الأمنية الأميركية التي تتعارض على الدوام مع طموح الصين للبروز كقوة عسكرية مهيبة الجانب. وهذا العامل يحد كثيرا من تطوير التعاون العسكري بين إسرائيل والصين. ثم ان بكين لم تعد بحاجة إلى صنوف قديمة من الأسلحة بل إلى أحدث التقنيات في التصنيع العسكري. وهذه التقنيات ليست إسرائيلية مائة بالمائة. فهي اما مأخوذة من مصدر أميركي أو بامتياز من شركات أميركية أو تتم بتمويل من واشنطن. إضافة إلى ذلك، فإن الازمات المتتالية التي حدثت في العلاقات العسكرية بين الصين وإسرائيل، قد دفعت بكين إلى اتخاذ مواقف متحفظة إزاء التعاون المستقبلي في مجال التسليح بين البلدين.فمن غير اللائق لدولة كبرى مثل الصين ان تضع مستقبل تطوير صناعاتها العسكرية تحت رحمة واشنطن. ثم ان ذلك ينطوي على خطورة كبيرة باعتبار ان الأميركيين ينظرون إلى الصينيين كطرف منافس أو خصم في المستقبل.

والأمر الثاني الذي تظهره الوقائع التي أشرنا إليها في التعاون العسكري الصيني الإسرائيلي هو، ان أميركا على علم بكل معطيات هذا التعاون. بكلمات اوضح، إن البنتاغون مطلع على كل أسرار هذا التعاون. فواشنطن طلبت من إسرائيل معلومات مفصلة عن ستين عقداً في مجال التسليح وقعت بين إسرائيل والصين، وحصلت على هذه المعلومات. ثم ان هناك جانباً آخر للمسألة. تاريخياً وعملياً يعتبر الموساد الإسرائيلي جزءاً مكملاً لوكالة المخابرات المركزية

الأميركية. والتطبيق العملي لهذه العلاقة العضوية يعني، أنه لا توجد أسرار بين الجهازين. ثم ان معظم شركات انتاج السلاح الإسرائيلية تم تاسيسها اما بأموال وخبرات أميركية وإما بمشاركة مباشرة من جانب الولايات المتحدة. وبعض الشركات الإسرائيلية التي تعاملت مع الصين في تجارة السلاح، تخضع لهيمنة شبه كاملة من جانب المؤسسات الأمنية الأميركية. والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذا الوضع: هل هناك ضمانة بأن لا تستغل أميركا وجودها المباشر أو غير المرئي في الشركات الإسرائيلية من أجل ممارسة أعمال التجسس في الصين؟ بالتأكيد لا. ثم ان معظم الإسرائيليين العاملين في هذه الشركات يحملون جنسية أميركية إسرائيلية مشتركة. إضافة إلى ان هناك بعض الشواهد على وجود هذا الأمر. فالمعطيات التي تنشرها واشنطن عن الوضع في الصين تشير إلى عمق متابعتها للامور العسكرية والسياسية هناك. صحيح ان هناك وجوداً للمؤسسات الأمنية الأميركية في الصين، ولكن الصحيح هو أنه ينبغي عدم استبعاد فرضية ان جزءا من العاملين في الشركات العسكرية الإسرائيلية في الصين يمارسون أعمال التجسس إما لمصلحة أميركا وإما لمصلحة إسرائيل نفسها. فتل أبيب معنية بمعرفة كل تفصيلات التعاون العسكري والاقتصادي والعلمي بين بكين وكل من طهران ودمشق. ثم ان إسرائيل ترصد بدقة العلاقات بين الصين والفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، فإن السفارة الإسرائيلية في بكين مكلفة بجمع المعلومات عن الجار الشمالي للصين، واقصد كوريا الديمقراطية، ورصد علاقات بيونغ يانغ مع الدول العربية وإيران. وهذه المهمة تلزم السفارة بممارسة كل أنواع الأنشطة من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بكوريا الشمالية.

والنقطة الأخيرة التي أظهرتها الاشكالات التي برزت في التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل، تكمن في ان هذه الأخيرة ليست طرفاً يمكن الاعتماد عليه دائماً لتطوير صناعة السلاح في الصين. فالغاء عقدي الفالكون والطائرات دون طيار أحدث ارباكات عسكرية كبيرة للصين، لأن الأجهزة التي تتضمنها هذه العقود تدخل في الاطار الهيكلي للجيش الصيني، وليست مجرد إضافات

بسيطة في البرنامج العسكري الصيني. ولعل هذا الأمر نفسه هو الذي دفع بكين إلى البحث عن شريك آخر أكثر ثقة وقدرة على تحمل الضغوط الخارجية وهو روسيا الاتحادية.وهكذا نرى، ان علاقات التحالف القائمة بين تل أبيب وواشنطن، باتت أحد الكوابح لتطوير العلاقات الصينية الإسرائيلية في المجالات العسكرية والتقنية العالية.

ثانياً: العامل العربي

تمثل العلاقات العربية الصينية أحد أهم العوامل التي تكبح التعاون بين الصين وإسرائيل. فالصين، بحكم علاقاتها التاريخية الطويلة مع العرب ومصالحها الهائلة والمتشعبة معهم، لا تستطيع تجاهل تأثير تعاونها مع إسرائيل في صلاتها مع العرب، التي تمتد إلى فترة طويلة، وتضرب جذورها عميقا في التاريخ. لقد ارتكزت العلاقات بين الصين والعرب على اسس تجارية وثقافية متينة، كما ان دخول الإسلام إلى الصين عن طريق التجارة لا الغزو العسكري، قد عزز الصلات القديمة بين العرب والصينيين. وسنفصل قليلاً في ذلك. إذ تفيد المصادر الصينية، انه في نهاية القرن السادس الميلادي تجاوز عدد التجار العرب في بعض المدن الصينية الكبرى عشرات الآلاف، حيث تكونت الأحياء الإسلامية فيها، وكان لهؤلاء التجار نظام إداري خاص بهم بمعرفة حكومة الصين التي كانت تختار من بينهم رجلاً صالحاً لتعينه رئيساً عليهم، يتولى شؤون الرقابة والقضاء والأمن داخل الحي، ويساعد الحكومة على جباية الضرائب التي كانت تشكل إيراداً كبيراً لخزانة الصين، وكان التجار المسلمون يبنون مساجد في أحيائهم، لذلك نجد اليوم أقدم المساجد التي بنيت في الصين هي تلك التي شيّدت في المدن التجارية الكبيرة. وكان هؤلاء التجار يتمتعون بالثراء الواسع حتى عينوا في المناصب الرسمية المرموقة بسبب ثروتهم الضخمة.

وكان التجار العرب يتحدثون اللغة العربية في البيوت وفي أداء الفرائض الدينية بالمساجد، ويتكلمون اللغة الصينية في السوق والمجتمع، وأولادهم يدرسون اللغة العربية وعلوم الدين الإسلامي في البيت أو في المدرسة الصغيرة

الملحقة بالمسجد، ويتعلمون اللغة الصينية وعلومها وثقافتها في المدارس الرسمية، وأصبحوا هم الأوائل الذين مزجوا الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الصينية التي قوامها المذهب الكونفوشيوسي. وقد تعزز التعاون الكبير بين الصين والعرب عبر طريق الحرير بشقيه البري والبحري وبلغ هذا التعاون اوجه خلال فترة أسرة تانغ الملكية (618 - 907 م). حيث بلغ عدد التجار العرب في الصين ما يزيد عن 100 ألف شخص، بعضهم في مدينة تشانغ آن (مدينة شيآن حاليا وهي عاصمة أسرة تانغ الملكية في ذلك الوقت) وبعضهم الاخر في مدينة لويانغ وغيرها.

وفي عهد أسرة مينغ الملكية (1368- 1644م)، تم ايفاد امير البحر المسلم تنشغ خه، للقيام بسبع زيارات ودية للمنطقة العربية دامت 28 سنة متواصلة من عام 1405 إلى عام 1433 م. قاد تشنغ خه أسطولاً مكوناً من أكثر من مائة سفينة مع 28 ألف بحار في كل رحلة. وتجدر الاشارة إلى ان عدداً كبيرا من التجار العرب قد استوطن في الصين. وهناك الآن قوميات صينية كاملة تعتز بانحدارها من أصل عربي، بالإضافة إلى قوميات أخرى تفاخر بانتمائها الإسلامي وثقافتها العربية. ما أريد قوله، أن الوجود العربي في الصين لم يكن طارئاً ولفترة زمنية محدودة، بل كان حقيقياً وهو مستمر باشكال ثقافية ودينية وعبر التبادل الحضاري دون انقطاع حتى الآن. والتجار العرب الذين استوطنوا الصين وباتوا جزءا من الشعب الصيني، لم يدخلوا الصين مع القوات الاستعمارية الغازية ولم يتحالفوا مع الدول التي احتلت هذه البلاد، ولم يشاركوا في حروب الأفيون وتهريب ثروات الشعب الصيني- كما فعل اليهود-، بل كانوا على الدوام جزءا من المجتمع المحلي.

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، شهدت العلاقات بين الصين والدول العربية مرحلة جديدة، وبدأت بالانتعاش في المجالات كافة. وتعترف كل الدول العربية بالصين ولا تقيم علاقات مع تايوان.وفي الخمسينيات من القرن الماضي رفعت الصين شعارات النضال ضد الامبريالية والاستعمار وعبرت عن دعمها اللامحدود للمقاومة الفلسطينية المسلحة ضد إسرائيل، وقدمت السلاح

والخبرات للفصائل العسكرية الفلسطينية، ونظمت الدورات للمقاتلين الفلسطينيين، واعتبر ماو إسرائيل امتداداً سرطانياً لقوى الاستعمار لابد من القضاء عليه. لابل ان ادبيات الحزب الشيوعي الصيني في ستينيات القرن الماضي اعتبرت دعم النضال الفلسطيني جزءا من واجب الثورة العالمية ضد الامبريالية. وأعلن شو ان لاي خلال زيارته إلى القاهرة في ستينيات القرن الماضي تضامن الصين الكامل مع الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في وجه الطغمة الاستعمارية الحاكمة في إسرائيل. والصين كانت في طليعة الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1965 واقامت لهل مكتبا في بكين، ولابد من القول ان الدول العربية قد بادلت الصين آنذاك دعما كاملا لقضاياها. بدأ الدعم العربي لدولة الصين الفتية عندما اعترفت ثلاث دول عربية هي مصر وسوريا واليمن بجمهورية الصين الشعبية عام 1956. إضافة إلى ذلك، فقد طرح عدد من الدول العربية اقتراحاً على الأمم المتحدة يقضي بطرد تايوان من عضويتها وإحلال الصين الشعبية مكانها.

وفي ضوء ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1971 مشروع قرار تضمن ما يلي:

- الاعتراف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة وبأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.
- إعادة جميع حقوق جمهورية الصين الشعبية، وطرد ممثلي تشيان كاي شيك من المكان الذي ظل مشغولاً بطريقة غير شرعية في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

كما وقفت الدول العربية كلها إلى جانب الصين في المسألة التايوانية، وأيدت اقتراحاتها الداعية لحل هذه المشكلة على أساس التمسك بمبدأ دولة واحدة للصين.

ولا بد من الاعتراف بان تطور العلاقات مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة، قد أثر في مواقف الصين إزاء القضية الفلسطينية. فقد اوصى دينغ

شياو بينغ بضرورة تفادي أي صراع مع الولايات المتحدة، والسعي إلى تبريد القضايا الساخنة معها. وباعتبار ان واشنطن منحازة إلى إسرائيل، فإن بكين قد خففت كثيراً من خطابها السياسي المؤيد للعرب حتى لا تغضب الأميركيين. وفي الوقت ذاته، تنامت العلاقات الصينية الإسرائيلية في مجالات كثيرة اهمها المجال العسكري. ولم تشأ القيادة الصينية افساد علاقاتها مع إسرائيل.

ثم ان جنوح بعض الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، نهاية سبعينيات القرن الماضي قد عزز رأي بعض القيادة الصينية من ان الصين ينبغي ألا تتمسك بالحقوق العربية أكثر من العرب انفسهم. ولذلك رحبت بكين باتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وشجعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على سلوك خيار المفاوضات، وابدت رغبة في حضور مؤتمر مدريد للسلام بداية تسعينيات القرن الماضي. وقد حال دون ذلك اشتراط إسرائيل على الصين اقامة علاقات دبلوماسية، لكن بكين رفضت الشرط الإسرائيلي.وبالمناسبة، فإن الصين لم تقدم على اقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلا عام 1992 أي بعد أن اعترفت مصر بإسرائيل ووقعت معها معاهدة سلام، وبعد ان وافق الفلسطينيون على الاعتراف بإسرائيل أيضاً والدخول في مفاوضات معها.

وحاولت القيادة الصينية اتخاذ موقف وسط إزاء الصراع في الشرق الأوسط وتبنت بشكل عام خط المعتدلين العرب وابتعدت عن نهج المتشددين منهم.وقررت الحكومة الصينية عام 2002 تعيين السفير وانغ شي جي مبعوثاً خاصاً لها إلى الشرق الأوسط. ورغم أن الناطق الرسمي الصيني آنذاك علل القرار بالقول انه جاء بطلب من الحكومات العربية، إلا ان هذه الخطوة تعكس بداية اهتمام الصين بالوضع في الشرق الأوسط.

لكن في الوقت نفسه، اقدمت الصين على خطوة هامة تجلت في الموافقة- بعد تردد استمر عدة سنوات - على اقتراح لاقامة منتدى التعاون العربي الصيني عام 2004. وقد تضمنت وثائق المنتدى تأسيس آلية وزارية للاجتماعات الدورية كل سنتين، وتنظيم فعاليات مختلفة في المجالات كافة، كما تم اقرار برنامج

عمل للمنتدى يحدد التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي بين الدول العربية والصين ويجدد كل سنتين. وبعد مفاوضات مضنية تم الاتفاق على بيان سياسي مشترك للمنتدى أيضاً يتحدث عن دعم الصين للحقوق العربية المشروعة في إطار القانون الدولي، ويشير إلى دعم العرب لقضايا الصين في تايوان وحقوق الإنسان. لقد كان تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني تعبيراً عن توجه صيني جديد للاهتمام بالدول العربية. وقد لعبت هذه الخطوة دوراً في تقريب الصين من العرب.

وبات لزاماً على السياسة الصينية ان تحدد موقفها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي. وقد انعكس ذلك جلياً في الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية بتاريخ 30/ 03/ 2004، حيث صاغت بكين موقفها من الأحداث في المنطقة بالنقاط الخمس التالية:

1 - تعبر الصين عن ترحيبها ودعمها لاعلان الأطراف الأربعة رسميا خطة "خارطة الطريق لسلام الشرق الأوسط" وترى أن محتويات "خارطة الطريق" ايجابية ووضعت أساساً جيداً لاعادة المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، وتأمل أن ينتهز الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني الفرصة ويتخذا اجراءات مناسبة للتعاون مع جهود المجتمع الدولي لدفع مفاوضات السلام حتى تحل القضية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن.

2 - ان الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ينبغى لهما أن يعلنا رسميا وفي أقرب وقت ممكن قبولهما وتنفيذهما لخطة " خارطة الطريق "، والأمر الشديد الإلحاح أن يوقف الطرفان فوراً تبادل التعسف بتعسف آخر وتبديل الظلم بظلم، حتى يجدا ظروفاً مؤاتية لاعادة المفاوضات والتوصل إلى الاتفاق. ويجب أن تتوقف إسرائيل عن الضربات العسكرية لفلسطين وتترك اجراءات العزل السياسي والحصار الاقتصادي وسياسة "الإزالة في المكان المحدد" وتجمد بناء المستوطنات وتخفف حدة توتر الأزمة الإنسانية الفلسطينية. ومن الواجب أن تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية اجراءات فعالة لوقف أعمال العنف المتطرفة. ان

الصين تؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة في أقرب وقت وترحب باجراء انتخابات ديمقراطية في فلسطين، وباجراء الاصلاح في السياسة والشؤون المالية والاقتصادية والقضائية والإدارية وغيرها من النواحي.

3- يجب انشاء آلية للرقابة الدولية العادلة والموثوقة والفعالة في أقرب وقت ممكن، لضمان تحقيق خطة " خارطة الطريق ".

4- على أساس القرارات المعنية للأمم المتحدة ومبدأ " الأرض مقابل السلام" الذى أرساه مؤتمر مدريد للسلام والاتفاقيات والتوافقات المشتركة التي توصلت اليها جميع الأطراف المعنية، يجب إعادة المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ولبنان للتوصل إلى مشروع الحل الآخير الذى تقبله جميع الأطراف حتى يتحقق السلام الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

5- ان دفع تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مسؤولية المجتمع الدولي المشتركة وواجبه المشترك، فيجب عليه أن يركز أكثر اهتماماته بقضية الشرق الأوسط، ويجب على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً أكبر. وتدعو الصين إلى عقد المؤتمر الدولي لحل قضية الشرق الأوسط، الذي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية لمجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية، وتريد أن تشترك بنشاط في الجهود الدولية لدفع مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا أعلنت الصين دعمها لخارطة الطريق ولخيار المفاوضات وللجنة الرباعية الدولية. وبالمناسبة، فإن كلاً من أميركا وإسرائيل ترفضان عضوية الصين في اللجنة الرباعية!

ورغم ان بكين قد خففت كثيراً من لهجتها المؤيدة للنضال الفلسطيني نتيجة العوامل التي أتينا على ذكرها، فإن الموقف الصيني العام لم يتجه إلى الانحياز إلى جانب إسرائيل، وأعلن تمسكه بالحقوق العربية المشروعة وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بتسوية الصراع في الشرق الأوسط.فالصين لا يمكن أن تضحي بعلاقاتها الواسعة ومصالحها المتعددة السياسية والاقتصادية مع العرب إرضاء لإسرائيل وأميركا. وسنعرض بالتفصيل لأهم المصالح الصينية مع العرب، وهي:

أولاً: في الجانب السياسي

إن القضية الوطنية الأولى بالنسبة إلى الصين هي استعادة تايوان. وقد حدث نوع من المقايضة السياسية بين العرب والصين. فبكين تؤيد الحقوق العربية بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، مقابل أن يتمسك العرب بسياسة الصين الواحدة وعدم الاعتراف بانفصال جزيرة تايوان.وفي الاطار العام يراعي الجانبان الخطوط العامة لهذه المعادلة، مع بعض الاستثناءات الناتجة عن جهود تبذلها إسرائيل لتغيير هذه المعادلة خصوصاً في الجانب الصيني. وهناك أمثلة على ذلك، منها الموقف الصيني من مدينة القدس وبعض الاراضي العربية المحتلة. وتبذل الحكومة الإسرائيلية محاولات متكررة لحمل الصين على الاعتراف بالقدس عاصمة رسمية لإسرائيل.ومن هذه المحاولات مثلاً، نشر إسرائيل اعلانات سياحية مدفوعة في الإعلام الصيني تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل، علمًا بأن قانون الدعاية والإعلان الصيني الصادر عام 1996 يمنع في فقرته الرابعة الإعلانات التي تقدم معلومات مغلوطة وتساهم في تضليل المستهلك. ومع ذلك فهذه الاعلانات تنشر بكثافة في الصحف الصينية. إضافة إلى ذلك، فقد دأب كثير من وسائل الإعلام الصينية خلال الفترة الأخيرة على استخدام مصطلح "الدولة اليهودية" عند الحديث عن إسرائيل. كما أن بعض أجهزة الإعلام الصينية تتجنب وصف تل أبيب بأنها العاصمة، وتكتفي بتعريفها بأنها "مدينة ساحلية إسرائيلية".

وخلال أحد البرامج الحوارية في إحدى الإذاعات الصينية عام 2003، انبرى أحد الضيوف الصينيين لتصحيح ما أسماه بخطأ صيني شائع "يعتبر أن تل أبيب هي عاصمة إسرائيل، بينما في حقيقة الأمر فإن القدس هي العاصمة الحقيقية". كما أن حديقة العالم بمحاذاة العاصمة الصينية التي تضم مجسمات كبيرة لأهم المواقع الأثرية في العالم ومن ضمنها مسجد قبة الصخرة، اكتفت بتحديد تاريخ إنشاء المسجد وتجاهلت تحديد مكانه، بخلاف المواقع الأخرى، في حين يضم مدخل الحديقة أعلام جميع الدول صاحبة المجسمات والمواقع

داخل الحديقة، يرفرف بينها أيضاً العلم الإسرائيلي، في إشارة إلى أن القدس هي عاصمة لإسرائيل. وفي عام 2001، وخلال استراحة في الحفل الكبير الذي احياه مغني الأوبرا الإيطالي لوتشيانو بافاروتي في المدينة المحرمة في بكين، بثت التلفزة الصينية - وبشكل فجائي - مقطوعات موسيقية إسرائيلية تمجد الجيش الإسرائيلي وتعتبر أن القدس عاصمة لإسرائيل.

وقد بذلت محاولات عربية لتصحيح هذه الأخطاء، لكن الاستجابة الصينية كانت غير كافية. والسبب ان الحكومة الصينية تكتفي الآن باعتماد موقف يقول ان القدس هي من المسائل الخلافية التي ينبغي حلها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، علماً أن ممثل الصين في الأمم المتحدة قد صوت مع القرار الذي أقره مجلس الامن الدولي الذي يعتبر ان القدس هي مدينة تحتلها إسرائيل. وفي هذا الاطار، ينبغي النظر إلى الموقف الذي اتخذته الخارجية الصينية اثناء الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في مدينة تيانجين الصينية عام 2010، حيث رفض الجانب الصيني القبول بفقرة في البيان الختامي تشير صراحة إلى ان القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

وعادة يكتفي الرسميون الصينيون بالاشارة إلى تمسك الصين بقرارات مجلس الامن الدولي والشرعية الدولية دون الدخول في التفاصيل.

فضلا عن ذلك، فإن الدول العربية كلها تعارض المحاولات الغربية المستمرة لاستغلال مسألة حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية الصينية، ويدعم المندوبون العرب الموقف الصيني في منظمة حقوق الإنسان الدولية. ويعارض العرب كذلك كل الحركات الانفصالية في الصين، وفي طليعتها الحركة التي يتزعمها الدالاي لاما في التيبت.واللافت ان ممثلي الدالاي لاما ينشطون في إسرائيل دون مساءلة.

ثانياً: المصالح الاقتصادية، وهي الاهم بالنسبة إلى الصينيين

فقد شهدت التسعينيات تزايداً مستمراً في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومختلف البلاد العربية، وقد تجلى هذا في زيادة عدد

الدول العربية التي تجاوز حجم تجارتها مع الصين مائة مليون دولار من ست دول عام 1988 إلى كل الدول العربية الآن، كما ارتفع حجم التبادل التجاري من عدة مليارات أواسط تسعينيات القرن الماضي إلى أكثر من 80 مليار دولار عام 2008، وقد تجاوز هذا الرقم 130 مليار دولار عام 2010.

وأصبحت البلدان العربية أكبر مورد للنفط الخام بالنسبة إلى الصين، حيث وصلت الواردات الصينية من النفط الخام التي تم استيرادها من الدول العربية في عام 2005 (56 مليون طن بنسبة 7 .43 في المائة من إجمالي واردات الصين من النفط). وهذا الأمر مهم جدا بالنسبة إلى بلد مثل الصين التي تعتبر حالياً ثاني أكبر دول العالم استهلاكاً للطاقة، وما تزال مطالبها من الطاقة والموارد في ازدياد، (تفيد اخر المعلومات بان الصين باتت المستورد الأول الآن للنفط في العالم متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية).

ومع الخطى السريعة لإعادة الهيكلة الاقتصادية الداخلية الصينية، فإن المزيد والمزيد من الشركات الصينية تتطلع إلى الدول العربية. وقد استثمرت الصين حتى نهاية يونيو 2006 أكثر من 6 مليارات دولار أميركي في الدول العربية، وفي مصر وحدها كان هناك 352 شركة ذات استثمار صيني.

وشاركت الشركات الصينية، ومن بينها بترو تشاينا، وهي أكبر شركات الصين في انتاج البترول، وصينوبيك أكبر شركاتها في تكرير البترول، في سلسلة من مشروعات استكشاف وانتاج وتصنيع البترول والغاز بالمملكة العربية السعودية وعمان ودولة الامارات والجزائر والسودان ومصر وسورية.

وافتتحت مجموعة هايير الصينية مصانع لها في الاردن وتونس وسوريا. كما أقامت شركة شيرى الصينية للسيارات مصنعا مشتركا لتجميع السيارات في الاردن. ووقع معهد تيانجين لتصميم وبحوث صناعة الاسمنت عقد خط انتاج للاسمنت قيمته 370 مليون دولار أميركي في مصر في يونيو عام 2009. وفي المقابل، استثمر العالم العربى عشرة مليارات دولار أميركي في الصين حتى الآن، تركزت على قطاعات البتروكيماويات، والصناعات الخفيفة، ومواد البناء، والعقارات.

كما بدأت شركة تشينغداو ليدونغ للكيماويات، وهي مشروع عماني - صيني - كوري مشترك في مقاطعة شاندونغ شرق الصين بإجمالي استثمارات 600 مليون دولار تقريباً، الإنتاج في مايو العام 2010.

ووقعت صينوبيك وارامكو السعودية وايكسون موبيل الأميركية عقد مشروع مشترك في فبراير عام 2006 لتصنيع البترول الخام في مقاطعة فوجيان جنوب شرقي الصين، الذى بدأ التشغيل عام 2009 بإنتاج يومي يصل الى240 ألف برميل.

ويشمل التعاون في مجال الطاقة مبادرة بعض الدول العربية بالاستثمار في مجال إنشاء المصافي في الصين، فقد بدأت المملكة العربية السعودية بالاشتراك في مشروعين لبناء مصفاتين في الصين برأس مال مشترك، الأول بين شركة آرامكو السعودية وشركة سانج ينج الكورية الجنوبية التي تمتلك آرامكو 30% من أسهمها، وشركة سينوكيم الصينية، لبناء مصفاة جديدة تراوح طاقتها بين 200-300 ألف برميل يوميا، على أن تستخدم النفط السعودي وتقع في الشمالي الشرقي لميناء مدينة تشينغ داو. وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بين 1.5- 2 مليار دولار أمريكي تساهم آرامكو السعودية بنسبة 45% من أسهمها وسانج ينج بحوالى 15% من أسهمها ويمول الباقي وقدره 40% شركة سينوكيم وبعض المستثمرين الصينيين. أما المشروع الثاني فيتضمن زيادة طاقة مصفاة صينوبيك المملوكة من الحكومة الصينية التي تبلغ طاقتها الحالية 170 ألف برميل يومياً بحوالى 100 ألف برميل، وتقع في ماو مينج التابعة لمقاطعة قواندونغ وتقدر تكلفتها الاستثمارية بحوالى مليار دولار أمريكي.

كما ساهمت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية في مشروعات تقع في حقل ياشينغ لإنتاج الغاز والواقع في بحر الصين الجنوبي الذي تبلغ تكلفته 1.12 مليار دولار، أي بنسبة 14.7% من رأسمال المشروع الذي يعتبر من مشاريع الطاقة الضخمة في الصين. وزادت الاستثمارات العربية في الصين والمشروعات الصينية العربية المشتركة. فقد بدأت الدول العربية ومن خلال الصناديق العربية المختلفة، تقديم بعض القروض والمشاركة في بعض

المشروعات الصينية العربية المشتركة، حيث تم توقيع بروتوكول حول إنشاء الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان في منطقة نينغشيا الصينية بالاستثمارات المشتركة بين الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان لنينغشيا في الصين وبنك فيصل الإسلامي، كما قامت الشركة الشرقية المصرية الصينية للتعاون التقني باستثمارات مشتركة وأعمالها الرئيسية المتمثلة في مقاولة مختلف المشاريع المعمارية وبناء مساكن ومدن وبلدان جديدة وتعبيد طرق إلخ.

كذلك نشط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في جمهورية الصين الشعبية، حيث قدم 40 قرضا للصين منذ تأسيس الصندوق في عام 1961 وحتى عام 2008 بمبلغ إجمالي حوالى 900 مليون دولار أمريكي ويتوزع على النحو التالي: النقل والاتصالات والكهرباء والصناعة والتنمية الريفية ومصانع ومطارات وموانئ وطرق سريعة.

كما ساهمت كل من الكويت وتونس في إنشاء أكبر شركة للأسمدة الكيماوية في الصين عام 1985 والبالغ رأسمالها 58 مليون دولار سيتم زيادته فيما بعد، والمشروع مملوك من قبل شركة صناعات الكيماويات البترولية الكويتية التي تملك 30%، وشركة سياب والمجمع الكيماوي التونسي ولها نسبة 30% من رأسمال الشركة، والصين بنسبة 40% وتمثلها الشركة الصينية للكيماويات. ويعتبر هذا المشروع نموذجا للتعاون بين الصين والدول العربية حيث يغطي إنتاجه معظم الاحتياجات الصينية من الاسمدة.

كما تم إنشاء الشركة العربية الليبية الصينية لصناعة الغزل والنسيج في عام 1994 في مدينة نينغبو. ويتم تسويق إنتاجها إلى مصانع النسيج في ليبيا.

وابتداء من سنة 1988 قامت الصين والمغرب بتجربة التعاون في مجال صيد الأسماك في أعالي البحار بالاستثمار المشترك، الذي شارك فيه الطرفان بنسبة 50%. وأسس الطرفان شركة مشتركة في الاستثمار. وصنع الطرف الصيني لهذه الشركة السفينة البراد وتقوم بالصيد في المجال البحري المغربي، ويدير الطرفان معاً شركة صيد الأسماك. وأسست 5 شركات من شركة الصين العامة للمنتجات البحرية وشركة السمك في أعالي البحار بشنغهاي وغيرها 16 شركة

لصيد السمك، وشركة مواد وسلع السمك بأسلوب الاستثمار المشترك نفسه، وقدمت الصين 64 سفينة لصيد السمك. ووقعت الصين اتفاقاً مع اليمن في سنة 1990 بحيث ترسل الصين سفناً إلى المجال البحري اليمني للصيد وكذلك تساعد اليمن على صنع سفن الصيد والشباك وأدوات الصيد.

ووقعت شركة الصين لاستيراد التكنولوجيا وتصديرها اتفاقاً مع المملكة العربية السعودية عام 1994 لإنشاء مصنع السماد بالاستثمار المشترك في الجبيل في العربية السعودية، ويحتل الاستثمار الصيني 49% في الشركة. وتوصلت الشركة الصينية مع سورية إلى الاتفاق لإقامة بعض المعامل والشركات المشتركة، لاسيما في مجالات الطاقة والري والنسيج.

وفي مجال القروض الميسرة، وقعت الحكومة الصينية مع السودان والمغرب وتونس وسوريا اتفاقات لاقامة مشاريع مختلفة منها مشروع النفط السوداني وهو أول مشروع قام بنك صيني بتقديم قروض ميسرة له.

وتستعين جميع الدول العربية بأعمال المقاولات الصينية حيث وصلت قيمة العقود المبرمة بين الصين والدول العربية إلى 11 مليار دولار عام 1998 تغطي 6 آلاف مشروع وارتفع هذا الرقم الآن إلى نحو 20 مليار دولار. يعمل فيها الآلاف من الأيدي العاملة الصينية الماهرة وتشمل ميادين متعددة أهمها الطرق والجسور والسدود في الحقول والمباني الضخمة والجسور وكابلات الاتصالات ومنشآت المصانع وإنتاجها وآبار البترول والصيد البحري والشحن والتفريغ.

كما قامت الصين بإنشاء محطة لتجميع البترول في الكويت واستخراج الغاز في السعودية ومشروع الاتصالات بالموجات الدقيقة في السعودية أيضاً ومشروع مد خطوط الأنابيب البترولية في السودان الذي بلغت قيمته 560 مليون دولار. كما تشارك في أعمال المنطقة الحرة بخليج السويس في مصر.

ولكن يبقى النفط هو المجال الاهم للتعاون بالنسبة إلى الصينيين. فقد نشرت مجلة العالم العربي الصينية -عدد 76 عام 2004- مقالا بقلم شوي خوي شي الخبير الاقتصادي الصيني، يعبر بدقة عن السياسة الصينية إزاء ما بات يعرف بأمن الطاقة. جاء في المقال:

"أصبحت مسألة التزود بالبترول بشكل مستقر وطويل الأمد من المسائل الكبرى التي لا مفر للصين من مواجهتها لضمان امن اقتصادنا الوطني لكونها تتعلق بمسألة استمرار تطوره بشكل صحي ومستقر. ان دول الشرق الأوسط تنتمي كالصين إلى دول العالم الثالث، وتربطنا بها مصالح استراتيجية مشتركة، ولديها الرغبة الشديدة في دفع وتطوير التعاون معنا في مجال التجارة البترولية. وبالمقابل لدى الصين ما يكفي من احتياطي العملة الصعبة وتتمتع بسوق استهلاكية للبترول كبيرة وعظيمة، وهذا ما يشكل ظروفاً مؤاتية لإقامة تعاون واسع وفعال بيننا وبين دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول". ويضيف الكاتب: باعتبار أن البترول هو الشريان الأساسي لاقتصادنا، فإن حجم الإنتاج المحلي لم يعد كافياً لسد متطلبات الاستهلاك. لذلك سيزداد الاعتماد على المصادر الخارجية. وليس البترول هو الطاقة المحركة للاقتصاد الوطني فحسب، بل هو طاقة استراتيجية للدفاع الوطني، وهو في الوقت نفسه من الموارد النادرة في بلادنا. ان المعدل الفردي للاحتياطات البترولية العادية القابلة للاستخراج على نطاق العالم يبلغ 53 طناً، ولكنه لم يبلغ في بلادنا أكثر من عشرة اطنان، أي خمس المعدل الفردي العالمي، لقد ازداد حجم استهلاك البترول في البلاد منذ الخطة الخمسية الثامنة بنسبة 9.4% سنويا، غير أن ازدياد إنتاج البترول الخام في الفترة نفسها لم يبلغ إلا 1.7% سنويا. وتحولت بلادنا منذ عام 1993 من دولة مصدرة للبترول إلى دولة مستوردة. فبلغ حجم استيراد البترول الخام والمنتجات البترولية 40 مليون طن عام 1999 وشغل ذلك 20% من استهلاك البترول في العام ذاته. ومن المتوقع أن يبلغ معدل سرعة الازدياد السنوي لاستهلاك البترول قبل عام 2010 حوالى 3.5% ويبلغ حوالى 3% في الفترة ما بين عامي 2010 و2020. بينما ستبلغ الكمية المطلوبة من البترول عام 2010 حوالى 290 مليون طن، وعام 2020 حوالى 390 مليون طن. إن الفجوة بين الكمية المزودة من البترول والكمية المطلوبة له ستبلغ عام 2010 حوالى 120 مليون طن وعام 2020 حوالى 210 ملايين طن. وسيرتفع مدى

اعتماد بلادنا على البترول المستورد من 20% حالياً إلى أكثر من 40% عام 2010 وأكثر من 50% عام 2020.

ومن حيث انتشار الموارد البترولية فإن 3 .82 % من حجم البترول العالمي القابل للاستخراج موزع في مناطق ثلاث، أي الشرق الأوسط - شمالي افريقيا وآسيا الوسطى - روسيا وأمريكا الشمالية. وفيما بين المناطق الثلاث يشغل حجم البترول القابل للاستخراج في الشرق الأوسط 64% من الحجم العالمي وسيعتمد تزويد البترول العالمي على الشرق الأوسط أكبر اعتماد.

ويؤكد الكاتب: لقد أصبح البترول عاملاً هاماً في العلاقات السياسية والعسكرية والدبلوماسية بين الدول. فلم يتوقف التنافس في الموارد البترولية قط في الخمسين سنة الماضية. وكانت الاشتباكات والحروب في مناطق كثيرة ذات صلة وثيقة بالبترول، وقد تخطت المنافسات في مجال البترول مدى التجارة العادية. وظلت الولايات المتحدة تحتفظ بوجود عسكري قوي لها في منطقة الشرق الأوسط من أجل السيطرة على موارده البترولية وضمان نقل البترول بلا انقطاع ولا قيود. وكذلك أنشأت اليابان علاقات تعاون ومساندة مع الشرق الأوسط وسائر الدول المنتجة للبترول، وأعلنت القارة الأوروبية خطة دبلوماسية تستهدف بترول الشرق الأوسط. ان الشرق الأوسط أغنى مناطق العالم في الموارد البترولية حيث يطلق عليه "خزان بترول العالم" و"بحر بترولي" وهو أهم وأكبر وأكثر إمكانية بين قواعد تزويد البترول في العالم. ويتميز بترول الشرق الأوسط بنوعيته الجيدة والإنتاج العالي ورخص تكلفة استخراجه. لذا فإن استغلال الموارد البترولية والغازية الغنية في منطقة الشرق الأوسط بفعالية يجب أن يشكل بالنسبة إلينا الوسيلة الأنجع والطريقة الاصح لحل التناقض بين عرض وطلب الطاقة في بلادنا.

ولا يمتاز بترول الشرق الأوسط بغنى احتياطه فحسب، بل هو سهل الاستخراج ونسبة الآبار الارتوازية فيه كبيرة وحجم الإنتاج للبئر الواحدة عال. أولاً، الحقول البترولية كبيرة والطبقات البترولية سميكة حيث تراوح سماكتها الاعتيادية بين 300 و400 متر. ثانياً، ان ضغط التجمع البترولي كبير وقدرة

التدفق قوية، فـ 85% أو أكثر من آبار الشرق الأوسط ارتوازية. فآبار السعودية والكويت مثلاً ارتوازية مائة بالمائة و98% من آبار إيران والعراق ارتوازية. ثالثا، الحقول البترولية مجمعة في مناطق قريبة بعضها من بعض ومحاذية للبحر وسهلة النقل والشحن. لذا تكون تكلفة بترول الشرق الأوسط منخفضة وسرعة تطوره كبيرة وقدرته التنافسية قوية وعائداته الاقتصادية رائعة. يتعلق تعزيزالتعاون مع الدول المنتجة الرئيسية في الشرق الأوسط باستراتيجية الامن البترولي لبلادنا مباشرة. يجب ان ننتهز فرصة الخمس عشرة سنة القادمة للخروج بإقدام وشجاعة للمشاركة في استكشاف واستثمار الموارد البترولية والغازية في الشرق الأوسط، ومشاطرة الموارد البترولية والغازية الدولية، ووضع السياسات الصحيحة والفعالة لاقامة التعاون مع الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط بما يكفل ويضمن الامن البترولي لبلادنا بالطرق والوسائل التالية:

1) تقليل المجابهات ونشدان التعاون بالطرق السياسية والدبلوماسية لخلق بيئة دولية صالحة لأمن التزويد البترولي. يجب علينا العمل على تحسين ودفع العلاقات الودية مع الدول المصدرة الرئيسية للبترول في الشرق الأوسط بصورة افضل واعمق، ولاسيما مع السعودية والامارات وإيران والعراق وغيرها من الدول، بغية التوصل إلى اتفاقات مستقرة وطويلة الأمد مع حكوماتها في مجال التعاون لاستكشاف البترول واستثماره.

2) يجب علينا فتح تجارة استيراد البترول الخام تماشيا مع عملية انضمام بلادنا إلى منظمة التجارة العالمية. ثم لابد من جهة، استغلال موارد الشرق الأوسط بفعالية لسد الحاجات المحلية، ومن جهة أخرى تقييد إنتاج البترول المحلي عالي النفقات والحفاظ على الموارد المحلية عن طريق الربط بين السوق المحلية والخارجية.

3) تعميق التبادلات والتعاون مع حكومات الدول المنتجة للبترول في المنطقة والشركات البترولية الضخمة، عن طريق تعزيز التجارة والتعاون في مجال البترول بغية انشاء علاقات تعاون مستقرة ذات منافع ومصالح مشتركة،

عن طرق اتحاد وتكامل الموارد والأسواق مما يدعم ويعزز من مكانة بلادنا السياسية والدبلوماسية في الشؤون الدولية.

4) يجب تشجيع الشركات البترولية المحلية المتمكنة على المشاركة في المنافسات الدولية واجراء التعاون في مجال الاستكشاف والاستثمار في البترول على أساس تلخيص تجارب وخبرات " الخروج للعالم " من أجل إقامة قواعد منتجة للبترول ذات حجم معين في هذه المنطقة، والعمل على الرقي بها ليصل حجم إنتاجها عام 2020 إلى 50 مليون طن.

5) يجب انتهاز فرصة تغيير دول الشرق الأوسط لاستراتيجيتها في أعمال البترول وتوسيعها للأسواق في آسيا الشرقية، ويجب تركيز القوة المتفوقة للتقدم نحو الأسواق البترولية في الشرق الأوسط. وقد علم ان السعودية والكويت وعمان وغيرها من الدول المنتجة للبترول منذ عام 1999، وسعت سياساتها النفطية فسمحت للشركات البترولية الخارجية ان توظف أموالاً في استكشاف واستخراج بترولها. وقد زار الصين في آب من السنة 2009 الشيخ مبارك رئيس شركة عسويت للتجارة والمقاولات، أكبر كتلة مشاريع وتجارة في السعودية للمشاورات بشأن المشاريع الصينية التعاونية في مجال الصناعات البترولية في السعودية. وكذلك تضع الكويت حالياً خطة لاستثمار الحقول البترولية في مناطقها الشمالية المتاخمة للعراق. وتقضي الخطة بتوظيف 7 مليارات دولار أميركي للارتقاء بقدرة إنتاج هذه المناطق خلال خمس سنوات إلى 900 الف برميل يومياً. وقد طرحت عدة من الشركات البترولية الضخمة على نطاق العالم رغباتها في المشاركة في توظيف الأموال. وقد اعدت إيران 20 مشروعا في مجال البترول والغاز الطبيعي للاستثمار الأجنبي. وقد اجرت شركة الكتلة الصينية للبترول والغاز الطبيعي استثمار الحقول البترولية في السودان وانشاء قنوات نقل البترول. كما وقعت مع إيران والعراق على عقود التنقيب والاستكشاف عن البترول.

بكلمات أخرى، أصبحت منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية هامة لعمل بلادنا في مجال البترول خارج حدودها. ان دول الشرق الأوسط شأن بلادنا من

العالم الثالث لها مصالح استراتيجية مشتركة معنا ولديها الرغبة في التعاون مع بلادنا في مجال البترول. ان بلادنا تملك احتياطيات كافية من العملة الصعبة وهي سوق كامنة كبيرة لاستهلاك البترول مما يوفر لها فرصاً كبيرة لتوسيع الاستثمارات التعاونية مع الدول المنتجة للبترول من الشرق الأوسط.

وكانت صحيفة الشعب الصينية في عددها الصادر في تموز 2010 أكثر وضوحاً في الافصاح عن سياسة الصين إزاء استيراد النفط من منطقة الشرق الأوسط. فالصين حريصة على توفير الاستقرار السياسي لمنطقة الشرق الأوسط من أجل ضمان وجود مصادر مستقرة للنفط، وهي -أي الصين - تعمل من أجل امن ممرات النفط إليها. وتضيف الصحيفة:

لقد اعتمدت الصين طويلاً وكلياً على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص المحافظة على الاستقرار في الشرق الأوسط، غير أن بكين فقدت ثقتها بإمكانية واشنطن توفير الامن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط حالياً، ولا سيما بعد الحرب العراقية. إذ يراود أذهان الصينيين سؤال مهم وهو، هل السياسة الأمريكية نفسها تكون تهديدا لاستقرار المنطقة؟ وعليه فإن تنامي الشكوك الصينية بشأن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط جعل ضرورة مشاركتها أكثر في شؤون المنطقة ومتابعة الأعمال الأميركية "الأحادية" في الشرق الأوسط. ثم إن الكتاب الصيني الأبيض عن الطاقة، الصادر في 2007، قد اكد أن حماية البيئة السياسية السليمة الآمنة والمستقرة، وحماية السلم العالمي والاستقرار الإقليمي، هما الشرط المسبق لتحقيق أمن الطاقة العالمية، وأنه على المجتمع الدولى أن يعمل على حماية استقرار الأوضاع في الدول المنتجة للطاقة والدول المسؤولة عن نقل الطاقة، وعلى وجه الخصوص الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط، وضمان أمن وسلامة ممرات الطاقة الدولية، وتفادي تشويشات الخلافات السياسية الإقليمية على إمدادات الطاقة العالمية، وإلا فسيحدث تسييس لمسألة الطاقة.

وتقول الصحيفة:

باتت الصين من أكبر الدول المستوردة لنفط الشرق الأوسط، وتشتري

1/10 من اجمالي النفط المصدر من دول الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن تزداد واردات الصين النفطية 500 ألف برميل يومياً خلال الخمس سنوات المقبلة. وبناءً على هذه الزيادة الكبيرة، سوف تتجاوز الصين الولايات المتحدة في عام 2030 من حيث واردات نفط الشرق الأوسط. كما يلقى التعاون الصيني الشرق أوسطي ترحيباً كبيراً من قبل حكومات دول الشرق الأوسط، وذلك لعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لتلك الدول. فقد اقتصر التعاون الصيني مع دول المنطقة على الأعمال التجارية فقط، في حين اعتمدت أمريكا على قوة السلاح لتنفيذ إصلاحاتها في المنطقة. وتذهب الصحيفة إلى طرح مسألة جديدة في التعاون مع دول الشرق الأوسط، وهي جذب الاستثمارات من الدول الغنية هناك وتقول: إن زيادة الصين من وارداتها النفطية من الشرق الأوسط يعني زيادة تدفق دولار النفط من الصين إلى البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط. ووفقاً للتقاليد، فإن غالبية الإيرادات النفطية في الشرق الأوسط موجودة في البنوك الغربية وتحول إلى رؤوس أموال للقروض، والجزء الآخر يسخر لإعادة استثمارات صناديق الثروة السيادية. وعليه يجب على الصين ان تولي أهمية لمشكلة إعادة تدوير دولار النفط من أجل تعزيز التعاون مع الدول الرئيسية المصدرة للنفط في الشرق الأوسط. وبسبب قلق هذه الدول حول أمن الطلب على النفط، فهي تأمل تعزيز التعاون في التجهيز النهائي مع الدول الاسيوية بما فيها الصين، وهذا من شأنه توفير الأمن في أسواقها، كما يوفر للصين منصة جديدة للتعاون. كما أن تعزيز استثمارات دولار النفط في الصين هو تنمية التعاون الصيني والشرق أوسطي مستقبلاً، بالإضافة إلى تبادل الضمانات في المجالات الهامة لأمن العرض والطلب.

وهكذا، وحسب النظرة الصينية، فإن منطقة الشرق الأوسط أصبحت الخزان الأساسي لتوفير النفط الرخيص للاقتصاد الصيني خلال المائة سنة القادمة، وهي يمكن ان تكون المورد الأساسي للاستثمارات إلى الصين. وباعتبار ان النفط والاستثمارات الخارجية هما عماد التنمية الصينية، فإن العلاقة بين بكين ودول الشرق الأوسط طويلة الامد وتحمل الصفة الاستراتيجية.وواضح

ان الصين تركز في علاقاتها مع الشرق الأوسط على الدول الغنية بالنفط.وهي السعودية وإيران والامارات والكويت وليبيا والسودان وقطر.

وتعد السعودية القطب الأول الآن في الشرق الأوسط في مجال توريد النفط للصين، وتحتل الصين الصدارة في قائمة مستوردي النفط السعودي، وهي قد تفوقت على أميركا الحليف التقليدي للرياض. كما قد وقع الطرفان اتفاقاً عام 2005 للتنقيب المشترك عن الغاز في صحراء الربع الخالي بقيمة 300 مليون دولار، في حين تقوم شركة آرامكو السعودية باستثمار 3.5 مليارات دولار في بناء مصفاة للنفط في مقاطعة فوجيان، ومصفاة أخرى بتكلفة 1.2 مليار دولار في مقاطعة تشينجداو بالاشتراك مع شركة النفط الصينية الوطنية. إضافة إلى مشروعات أخرى تنفذها شركة آرامكو السعودية في الصين.

وتمثل إيران حالياً ثاني أكبر مصدر للنفط للصين، إذ تؤمن طهران 14% من النفط الصيني المستورد من الخارج. ثم ان البلدين وقعا في أكتوبر 2004، اتفاق طاقة عملاقاً يمتد لمدة 25 عاماً، بقيمة 70 مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال، والنفط، وتتولى مجموعة صينوبيك الصينية ثانى أكبر شركة صينية في صناعة النفط تطوير حقل "يداوران" الإيرانى العملاق للنفط جنوب غربي البلاد، الذى تقدر احتياطياته بنحو ثلاثة مليارات برميل، على أن تشتري الشركة الصينية، بموجب مذكرة التفاهم، 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى 25 و30 سنة من إيران، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة بندر عباس، جنوب إيران، في غضون السنوات الثلاث القادمة.

وتطور الصين أيضاً حقولاً نفطية أخرى في إيران في مقدمتها حقل أزاديجان وحقل بارس الجنوبي. وتعمل الصين في إيران إما من خلال شركات نفطية صينية، وإما من خلال شركات نفطية صينية مشتركة مع دول أخرى مثل شركة سوناغول المشتركة بين الصين وأنغولا التي وقعت عقداً مع إيران بـ7.5 مليارات دولار لتطوير حقلي أزاديجان وبارس الجنوبي.

وقد أصبحت الصين بدورها مصدراً رئيساً للسلع المصنعة والآلات

الإلكترونية والسيارات والمعدات المنزلية لإيران. كما أن الصين مصدر رئيس للأسلحة لإيران وزودتها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات عام 2004 على عدد من الشركات الصينية العامة في مجال السلاح.

وجميع الدول النفطية العربية وإيران تتبنى سياسات معادية لإسرائيل. والحكومة الصينية التي تضع توفير النفط الآن في مصاف أمنها الوطني، مضطرة لمراعاة مواقف هذه الدول إزاء الصراع في المنطقة وعدم الانجراف أكثر باتجاه إسرائيل واتباع سياسة إمساك العصا من الوسط لإرضاء جميع الأطراف. وإذا ما أضفنا إلى ذلك المصالح السياسية والتجارية التي تربط الصين بالدول العربية، لغدا مفهوماً أكثر الموقف الصيني المعتدل وغير المنحاز إزاء قضية الشرق الأوسط.

ثالثاً: العامل الهندي

قد يكون مفاجئاً للقارئ طرح موضوع الهند في العلاقات الصينية الإسرائيلية، إذ قد يبرز سؤال مشروع هنا: وما دخل الهند بالأمر، ثم كيف يمكن أن تؤثر دلهي في التعاون بين بكين وتل أبيب؟

الاجابة عن هذا السؤال تتطلب الوقوف عند طبيعة العلاقات بين الصين والهند، وهي علاقات بدأت ودية عندما كانت الحكومة الهندية في طليعة من اعترف بقيام الصين الشعبية عام 1949، على امل ان يشكل البلدان حلفا قويا يضم نصف سكان العالم، ويكون قادرا على الوقوف في وجه الاطماع الاستعمارية الغربية التي عانى منها الشعبان الصيني والهندي. لكن تداخل الحسابات السياسية الإقليمية والدولية، وتضارب المصالح بين البلدين وتنافسهما على النفوذ في آسيا، فضلاً عن وجود المشكلات الحدودية ومسألة التيبت، أدت إلى إحلال مشاعر الريبة وعدم الثقة بدل الصداقة والرغبة في التحالف. وقد انفجرت هذه المشاعر على شكل اشتباكات عسكرية عنيفة عام 1962، اسفرت عن هزيمة مرة تعرضت لها القوات الهندية. ورغم أن الصدامات الهندية-الصينية كانت حربا خاطفة ومحدودة من الناحية العسكرية، ولم تنجح الصين نتيجتها في حسم النزاع الحدودي بينها وبين الهند لمصلحتها، فإن هذه الحرب تركت بصمات سلبية عميقة الأثر على العلاقات بين البلدين. فقد مثلت نتيجة هذه الحرب صفعة قوية لهيبة الهند، ومست في الصميم كرامتها وكبرياءها ومكانتها الدولية والإقليمية. فضلاً عن ذلك، فقد ولدت سباقاً للتسلح وحرباً باردة بين البلدين الجارين، وأعادت تشكيل الخارطة السياسية في المنطقة باكملها. فقد تحالفت بكين مع الباكستان- العدو اللدود للهند، كما استغل

الاتحاد السوفياتي الظروف وقرر تصفية حساباته العقائدية مع ثورة ماو الثقافية من خلال مساندة الهند. ولم تبق أميركا بعيدة عما يجري في شبه القارة الهندية الصينية، بل وهنا بيت القصيد- اوعزت لإسرائيل للبدء بتعاون مكثف مع الهند نكاية بموسكو ولاحتواء الموجة الشيوعية التي فجرها ماو. فعندما اشتعلت الحرب بين الهند والصين، طلب رئيس وزراء الهند نهرو من بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل مساعدات عسكرية تمثلت في نوعيات محددة من الأسلحة الإنجليزية الصنع التي كان يستخدمها الجيش الهندي، مثل الهاون81 مم و120 مم ومدافع الميدان 25 رطلًا وذخائرها، وغيرها من صنوف الأسلحة. وقد استجابت إسرائيل- بتشجيع أميركي- بسرعة للمطالب الهندية. وتبع ذلك إعلان من إسرائيل بالاستعداد لمساعدة الهند في كل المجالات العسكرية. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال: لماذا لجأت واشنطن إلى إسرائيل ولم تقم بتسليح الهند مباشرة؟ والجواب متعلق بالظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك. ففي بداية ستينيات القرن الماضي انفجر صراع شديد بين بكين وموسكو لأسباب عقائدية وسياسية وعسكرية. واعتقد الساسة الأميركيون، بانه وفي ظل هذا الصراع، فإن قيام واشنطن بمد يد العون العسكري علناً إلى الهند، يمكن ان يدفع النظامين الشيوعيين المتخاصمين إلى التوحد في وجه "الخطر الأميركي الامبريالي"، ولذلك طلبت واشنطن من إسرائيل القيام بهذه المهمة على أن يبقى الأمر طي الكتمان.

وتفيد دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي أعدها يفتاح شابير الخبير الاستراتيجي عام 2009 بعنوان "الصادرات الأمنية الإسرائيلية للهند... التحديات والمخاوف"، أن الصفقات العسكرية التي قدمتها إسرائيل عام 1962، قد انقذت الجيش الهندي من الانهيار أمام الضربات القوية التي تعرض لها من جانب الصينيين، وفتحت المجال لتعاون عسكري لا يزال مستمراً حتى الآن بين تل أبيب ودلهي. ووفق الدراسة المشار إليها، قام في العام 1962 د. أرنست برغمان رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية بزيارة للهند ووقع اتفاقاً للتعاون يشمل تبادل الخبرات والاحتياجات النووية من المواد

والمعدات. وبموجب الاتفاق انشأت إسرائيل مفاعلاً نووياً صغيراً بمنطقة وثارابور (كالباكام) الهندية مقابل حصولها على المواد الخام لليورانيوم اللازمة لمفاعلاتها النووية.

وقد برز التكامل في البرنامجين النوويين الهندي والإسرائيلي عندما سدت الهند حاجة إسرائيل من المواد الخام النووية، إذ كان لدى الهند احتياطات كبيرة من اليورانيوم والثوريوم، ولكن تنقصها التقنيات التي تملكها إسرائيل. وقد أثمر هذا التعاون بأن أجرت إسرائيل أول تجربة نووية لها تحت الأرض في صحراء النقب بتاريخ 3-10-1966. لكن التعاون العسكري بين الجانبين بقي شبه مجمد حتى العام 1992، حيث اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الهند وإسرائيل.

- وفي مايو عام 1993م، قام شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي بزيارة رسمية للهند، وأجرى خلالها مباحثات رسمية للتعاون الصناعي في المجال العسكري ومجال الأسلحة الاستراتيجية، والنووية، ومجال الاقتصاد والثقافة. ورافق بيريز وفد من خبراء في شركات تصنيع السلاح، ونتيجة الزيارة تم الاتفاق على البدء بإنتاج مشترك لبعض انواع القذائف الذكية ومدافع الهاون.

- وفي عام 1997م زار عزرا وايزمان (رئيس إسرائيل) الهند، وأجرى مباحثات رسمية تم بموجبها إمداد إسرائيل للهند بالخبرة، والتقنية لإقامة مصنع لصناعة الطائرات الإسرائيلية المقاتلة في ولاية (أندرابراديش) الهندية شرق هضبة الدكن، وأيضاً تزويد الهند بطائرات استطلاعية واستكشافية تطير من غير طيار، وفي الوقت نفسه مزودة بأجهزة كاميرات الكترونية متطورة تستطيع تصوير المواقع الأرضية والعسكرية.

وجاء وصول حزب بهارتيا جاناتا إلى الحكم عام 1998 ليشكل بداية جديدة للتعاون بين نيودلهي وتل أبيب، وسرعان ما تطورت إلى علاقات تعاون إستراتيجي في بعض المجالات وخصوصاً الدفاع. ومنذ ذلك الحين أصبحت إسرائيل أكبر مورد أسلحة للجيش الهندي.

ويوم 29 مايو 2000 نشرت مجلة ديفينس نيوز الأميركية مقالاً جاء فيه أن

الهند تسعى لشراء أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ من إسرائيل، وأن سلاح البحرية الهندي يتفاوض على شراء أنظمة مضادة للصواريخ من مؤسسة الصناعة الحربية الإسرائيلية روفائيل، كما أن وزارة الدفاع الهندية مهتمة بشراء سبعة أنظمة من طراز باراك المضادة للصواريخ بتكلفة 25 مليون دولار لكل منها على أن يتم تسليمها خلال ثلاث سنوات.

واشتملت العلاقات العسكرية بين إسرائيل والهند على عدة جوانب أهمها الإمداد بالسلاح، ومنها تزويد إسرائيل مقاتلات ميغ/ 27 الهندية بتجهيزات إلكترونية جديدة. وفي نهاية التسعينيات وقعت تل أبيب ودلهي اتفاقية لتجديد الأسلحة السوفياتية الموجودة في ترسانة الجيش الهندي، وخصوصاً تحسين قدرات 125 طائرة ميغ/ 21 و30 قاذفة سوخوي/ 30 من مروحيات مي/ 35 ومي/ 8، وتحسين نظم إدارة النيران للدبابات "ت/ 72 "، و30 صاروخاً مضاداً للسفن من طراز "باراك"، وتحسين قدرات 180 مدفعاً عيار 155 ملم وبيع دانات مدفعية عيار 155 ملم، ورادارات ونظم مساحية، وأجهزة رصد ومراقبة الحدود بما فيها مستشعرات شديدة الحساسية للمساعدة على تشغيل خط السيطرة على الحدود الهندية الباكستانية، وبنادق قناصة، وأجهزة رؤية ليلية، وأجهزة تقدير المسافات وتحسين إمكانيات المعدات السوفياتية المدرعة والطائرات. وتشتمل قيمة العقود على ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار من المعدات العسكرية.

وحسب الدراسة الإسرائيلية الآنفة الذكر، فعقب إلغاء عقد طائرات الرادار من نوع فالكون مع الصين بسبب الضغوط الأميركية، تحرك اللوبي الهندي في أميركا من أجل الضغط على الحكومة الأميركية للسماح لإسرائيل باعادة بيع هذه الطائرات إلى الهند. في البداية عارضت الحكومة الأميركية، ولكنها وافقت فيما بعد على ذلك وتم التوقيع على تلك الصفقة عام 2004 وبلغت قيمتها 1.1 مليار دولار، وعلى الرغم من العراقيل والعقبات التي واجهتها الصفقة، لأن هذا النوع من الطائرات يحتوي على تكنولوجيا أمريكية، إلا أنها خرجت للنور،

وتسلم سلاح الطيران الهندي أول طائرة من هذا الطراز العام 2008. وهناك طائرتان أخريان من الطراز نفسه سوف تتسلمها الهند قريباً. وتشير المصادر إلى أن دلهي أبدت اهتماماً أكبر بهذا النوع من الطائرات، لذا ستطالب تل أبيب بثلاث طائرات جديدة من هذا الطراز.

كما قامت الهند مؤخرا بشراء أربعة رادارات من طراز EL-M2083 من شركة ألتا للأنظمة العسكرية الإسرائيلية، وتم وضعها على الحدود الهندية الباكستانية وعلى الحدود الصينية الهندية. ومهمة تلك الرادارات هو رصد الاختراقات الجوية من جانب الطيران المعادي، وقدرت قيمة تلك الصفقة بنحو 600 مليون دولار. وهنا تؤكد الدراسة على أن تفجيرات بومباي دفعت الحكومة الهندية في الفترة الأخيرة لشراء مزيد من هذه الرادارات لحماية مجالها الجوي من اية اختراقات، وكان هذا احد الدروس المستفادة من تلك التفجيرات- حسب مؤلف الدراسة الإسرائيلية.

كما كشفت الدراسة الاسرئيلية النقاب أيضاً عن شراء الهند لأنظمة دفاع جوية من إسرائيل خلال العامين الماضيين تقدر بأكثر من مليار دولار. وفي هذا الاطار أبرم البلدان صفقتين ضخمتين الأولى، صفقة صواريخ "باراك8" وهي صواريخ بحرية مضادة للطائرات يصل مداها لنحو70 كيلو متراً. وتقدر قيمة هذه الصفقة بنحو 1.4 مليار دولار. أما الصفقة الثانية فهي شراء الجيش الهندي لأنظمة سبايدر الإسرائيلية وهي منظومة جوية دفاعية متنقلة. وفي الوقت نفسه انتقل التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل إلى المجال الفضائي، ولاسيما في العامين الماضيين، حيث نجحت الهند بالتعاون السري مع إسرائيل في اطلاق قمر التجسس RISAT-2. وقد ادعت نيو دلهي في البداية بانه مخصص للأغراض المدنية، لكنه اتضح بأنه يحمل جهاز رادار إسرائيلي عسكري من طراز سار. وكشفت الدراسة بأن القمر العسكري الهندي يشبه كثيراً قمر التجسس الإسرائيلي الشهير تيك سار الذي اطلقته تل أبيب إلى الفضاء في يناير 2008 من قاعدة صواريخ هندية. وتذكر الدراسة ان إسرائيل قد زودت الجيش الهندي بطائرات هجومية دون طيار من طراز هاربون. وفي مجال الوحدات البحرية

اشتملت مبيعات السلاح الإسرائيلي للهند على لنشين سريعين من طراز "دفورا" مسلحين بنظم مساحة حديثة ونظام مدافع معقد، وصواريخ مضادة للسفن.

وفي مجال المشروعات المشتركة، سبق أن أعلن مسؤول أميركي من البنتاغون في ديسمبر/ كانون الأول 2002 أن الهند وإسرائيل تخططان لإنتاج مشترك لمروحية خفيفة متقدمة. وقد تعاونت شركة "هندوستان إيرونوتكس ليمتد" مع شركة للصناعات الجوية الإسرائيلية لتسويق مشترك للمروحية الخفيفة المتقدمة من صنع الشركة الهندية المذكورة.وقد أعلن مسؤولون من شركة هندوستان المذكورة في فبراير/ شباط 2003 عن اتفاق تكامل إلكترونيات الطيران من إنتاج شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية في المروحية الخفيفة المتقدمة، وفي تسويق هذه المروحية عالمياً. كما اتفقت الهند وإسرائيل على إنتاج مشترك للنشات السريعة من طراز "دفورا".

وكنا قد أشرنا إلى أن البلدين وقعا عام 1992 اتفاقية للتعاون النووي. وقد صرح وزير الداخلية الهندية لال كريشنا أوفاتي أثناء زيارته لتل أبيب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1999، بأنه يؤيد تعاوناً كاملاً مع إسرائيل في جميع المجالات، بما فيها المجال النووي الذي ينبغي تعزيزه.وتؤكد الدراسة الإسرائيلية التي أشرنا اليها، أن إسرائيل والهند أقامتا مشروعات مشتركة لإنتاج أسلحة نووية تكتيكية على الشكل التالي:

1 ـ تصغير الأسلحة النووية

وهذا يعني إنتاج أسلحة نووية من أعيرة صغيرة (من 1 إلى 15 كيلوطن) يمكن إطلاقها من رؤوس صواريخ تكتيكية وتعبوية استراتيجية ومواسير مدافع وراجمات صواريخ متعددة الفوهات. وقد حصلت إسرائيل على النتائج الجاهزة لمئات التجارب التي أجرتها الولايات المتحدة وفرنسا بالإضافة إلى التجارب المعملية التي اجرتها بمساعدة السوبر كومبيوتر الذي حصلت عليه من أميركا في مطلع التسعينيات.

2 ـ تطوير القنبلة الاندماجية (الهيدروجينية)

وهو ما نجحت فيه إسرائيل خلال الثمانينيات طبقاً لشهادة الخبير النووي الإسرائيلي فانونو في 15-10-1986 لصحيفة صاندي تايمز. كما أن التجربة النووية الهندية التي أجريت يوم 13-5-1998 كانت هيدروجينية. ولأن إسرائيل لم تستطع أن تجري تجربة ميدانية لهذا السلاح الاندماجي في أراضيها، فقد سعت إلى الاستفادة من هذه التجارب الهندية بأن خصصت لنفسها تجربتين لمصلحتها حضرهما مسؤولون إسرائيليون، وكانت صحيفة معاريف قد ذكرت أن عالم الطبيعة النووية الهندي أي.بي.جي. رئيس المؤسسة الهندية للبحوث والتطوير الدفاعية DRDO والذي يعد أباً للبرنامج النووي الهندي، قد قام بزيارة إسرائيل عدة مرات أبرزها زيارتان في عامي 1996 و1998،، وكانت هذه الأخيرة تمهيداً لهذه التجارب النووية. وكان وزير خارجية باكستان آنذاك جوهر أيوب خان، قد صرح في الوقت نفسه أن حكومته لديها معلومات عن تزويد إسرائيل للهند بأجهزة سوبر كومبيوتر المستخدمة في إجراء التجارب النووية المعملية. وذكرت نشرة لطلبة جامعة بن غوريون أن نحو 20 عالماً هندياً موجودون في مركز الأبحاث النووية في النقب.

3 ـ تطوير الصواريخ الباليستية حاملة الرؤوس النووية

استفادت الهند من التقدم الذي أحرزته إسرائيل في برنامجها لإنتاج صواريخ (أريحا) الذي بدأته في الستينيات على أساس تكنولوجيا الصواريخ الفرنسية MD 620 وMD 660 الذي مكنها من تطوير الصواريخ أريحا واحد واثنين وثلاثة، التي وصل أقصى مداها إلى 2700 كلم والصاروخ شافيت الذي وصل مداه إلى 4500-7500 كلم، واستخدمته إسرائيل في إطلاق أقمارها التجسسية من نوع أوفيك إلى الفضاء، بالإضافة إلى مشروع سري تجريه إسرائيل لتطوير صاروخ كروز يصل مداه إلى 3000 كلم ذي أربعة رؤوس. لذلك حرصت الهند على اكتساب الخبرات الإسرائيلية لتطوير برنامجها لإنتاج صواريخ

بالستية متوسطة المدى I R B M الذي دخلته نيودلهي متأخرة عشر سنوات عن إسرائيل. وقد أثمرالتعاون مع إسرائيل في التسعينيات إنتاج الصاروخ (برثفي)-250 كلم، والصاروخ (أجني 1) 1500 كلم، والصاروخ (أجني 2) 2500 كلم، والصاروخ(ساجاريكا) ويطلق من الغواصات. وشملت ميادين التعاون بين البلدين تكنولوجيا تحميل الصواريخ البالستية في الغواصات، الأمر الذي يمنح إسرائيل عمقاً جيوستراتيجياً حيوياً في المياه الدولية. ولم يكن غريباً أن تجري إسرائيل تجربة لاطلاق الصاروخ (أريحا-3) من غواصتها الألمانية الصنع دولفين في شهر أيار/مايو 2000 في منطقة المحيط الهندي القريبة من السواحل الهندية، وأصابت هدفاً على مسافة 1584 كلم. وتشترك الهند وإسرائيل في موقف سياسي واحد من اتفاقيات الحد من الانتشار النوويN P T ووقف التجارب النوويةC T B T، إذ ترفضان التوقيع عليها، كما ترفضان اجراء أي تفتيش على منشآتهما النووية. وبذلك تكون الهند قد حلت محل جنوب أفريقيا في التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل لا سيما في المجالين النووي والصاروخي بعد زوال الحكم العنصري هناك. وبعد ان أوقفت حكومة مانديلا الوطنية كل مجالات التعاون العسكري مع إسرائيل.

وانتقل التعاون الهندي الإسرائيلي إلى مجال جديد، وهو السماح للغواصات الإسرائيلية باستخدام المجال البحري الهندي لاجراء تجارب على أسلحة جديدة.

وفي هذا المجال قامت الغواصات الإسرائيلية عام 2000 باختبار وتجربة صاروخ "كروز" قادر على حمل رأس نووية في مياه المحيط الهندي أمام شاطئ سريلانكا. وتكررت التقارير عن مثل هذه التجارب بعد ذلك. وهناك تقارير عن رغبة مشتركة بين الجانبين في التعاون في مجال تطوير نظام مضاد للصواريخ على أساس النظام "آرو" باعتبار أن كليهما يتعرض لاحتمال التهديد باستخدام الصواريخ ضده.

من استعراضنا للتعاون العسكري القائم بين إسرائيل والهند نخلص إلى الملاحظات التالية:

1- حرص الجانبان على إعطاء هذا التعاون صفة الديمومة من خلال اقامة مشروعات مشتركة لإنتاج أسلحة جديدة مثل الصواريخ والحوامات والمدفعية والذخائر الذكية، وإنتاج هذه المشروعات ليس مخصصاً لسد حاجة الهند فحسب بل سيطرح في أسواق السلاح الدولية.

2- يشمل هذا التعاون العمل معاً في مجالات ذات طبيعة استراتيجية مستقبلية مثل المجال النووي والفضائي، وهي قطاعات يتطلب تنفيذها قدراً عالياً من الثقة المتبادلة وإزالة كل الحوجز أمام الحصول على الاسرار التقنية.

3- الملاحظ، أن الولايات المتحدة قد شجعت منذ البداية التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل.ورغم العقوبات التي فرضتها واشنطن على دلهي العام 1998 اثر التجارب النووية الهندية، إلا أن الإدارة الأميركية سمحت لإسرائيل ببيع طائرات الرادار من نوع فالكون إلى الهند، وهي الطائرات نفسها التي عارضت بيعها للصين. كما أن واشنطن سمحت لتل أبيب أيضاً ببيع الهند الكمبيوتر العملاق الذي انتجته المصانع الأميركية، والذي يستخدم لإجراء التجارب النووية المخبرية، وهو أمر خطرته على الصين لا بل إن واشنطن فرضت حظراً تقنياً شاملاً على بكين. وللتذكير فقط، فإن واشنطن قد ألغت كل قراراتها السابقة بحظر التعاون النووي مع الهند، وسمحت للشركات الأميركية المختصة في هذا المجال بالعمل بحرية مع الجهات الهندية.

باختصار، إن التعاون العسكري بين إسرائيل والهند لا يهدف إلى تزويد الأخيرة بحاجتها من بعض أنواع السلاح، وإنما - وهذا هو الأساس - يرمي إلى تمكين الهند من امتلاك ناصية التقدم التقني وبناء صناعات نووية وفضائية متقدمة، وإنتاج أسلحة صواريخ عابرة للقارات وبناء غواصات وسفن حاملة لهذه الصواريخ. أي إنه يهدف إلى تعزيز وضع الهند كقوة إقليمية كبيرة.

وقد لخص الكاتب الهندي باتوونت سينخ في مقال نشر في صحيفة هندوستان تايمز في أكتوبر من العام 2005 أهداف الهند القومية من خلال تعاونها العميق مع إسرائيل بقوله: "إن الروابط الوثيقة مع إسرائيل مهيأة لأن

تثمر خدمات وفوائد جمة، منها مساعدة الهند للحصول على حاجتها من الأسلحة، واقامة علاقات مع اليهودية العالمية وخصوصاً اليهودية الأميركية ذات النفوذ الكبير في البنوك والأوساط المالية في الولايات المتحدة الأميركية، وحملها على تبني مواقف ودية متعاطفة مع القضايا الهندية. كل ذلك بالإضافة إلى ما تستطيع إسرائيل تقديمه من مساعدات في مجال العلم والتكنولوجيا والمهارات الزراعية. وهناك شيء آخر هام، وهو أنه بالتقرب الوثيق من إسرائيل، باستطاعة الهند عندئذ أن تعزز وجودها ودورها وأن تحتل مركزاً مرموقاً بين الأمم".

هكذا إذاً، كلما اقتربت الهند من إسرائيل أكثر ازداد وزن نيودلهي! وبالمناسبة، هذا الراي موجود لدى عدد كبير من القيادات السياسية الهندية، التي بدات تتخلى عن دور بلادها كنصير لحركات التحرر ولاستقلال الشعوب.

لقد ركزنا في علاقات الهند واسرائيل على التعاون العسكري فقط، مع ان المجالات الأخرى في العلاقات متطورة جداً. لكن يبقى للتعاون العسكري بعض الخصوصية. فهو لا يهدف إلى تحقيق أرباح تجارية بقدر السعي إلى تعزيز القدرات الدفاعية والهجومية للجهة المستوردة للسلاح، وهي هنا الهند. وإسرائيل اقدمت - بدعم أميركي كامل - على مساعدة دلهي وهي - إسرائيل - تدرك عمق الخلافات القائمة بين الهند والصين.فالهند غير مرتاحة لنمو الصين الهائل واحتلالها المركز الثاني في الاقتصاد العالمي، لان ذلك سيزيد من قوة الصين وتأثيرها في اسيا والعالم، وسيحد من الطموحات الهندية لتكون دولة عظمى مقررة على الأقل في المجال الآسيوي. وتدرك بكين حقيقة المشاعر الهندية إزاءها، ولذلك تتخذ اجراءات وقائية حيال جارها العملاق. من هذه الاجراءات التحالف المستمر مع الباكستان - العدو اللدود للهند - بغض النظر عن طبيعة النظام أو الاشخاص الذين يحكمون هذا البلد.وكذلك موقف الصين الثابت والمعارض لدخول الهند العضوية الدائمة لمجلس الامن الدولي، اذ تعتقد بكين ان مثل هذا التطور سيغير كثيراً من الأوضاع السياسية والتحالفات القائمة الآن

في آسيا، وهي أوضاع مريحة الآن بالنسبة إلى بكين. ثم إن الجارين العملاقين قد خاضا حرباً ضروساً في ستينيات القرن الماضي، وأسباب هذه الحرب- وهي الخلافات الحدودية - لا تزال قائمة حتى الآن. إضافة إلى ذلك، فإن بكين لن تغفر ابدا لدلهي تبنيها الدائم لحركة انفصال إقليم التيبت منذ خمسينيات القرن الماضي. ففي عام 1959 انتقل الدالاي لاما تينزن غياتسو كلاجئ إلى الهند، واستقبله رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو مع أتباعه التيبتيين وضمن لهم الإقامة الآمنة في بلاده. وقد استقر حينها الدالاي لاما في دهارامسالا في ولاية خسماتشال براديش في شمال الهند حيث أسس هناك إدارة التيبت المركزية (حكومة التيبت في المنفى). والأنكى من ذلك ان ما يسمى بحكومة التيبت التي تقود حركة الانفصال عن الصين لا تزال حتى الآن موجودة في الهند.

وبالمناسبة، فإن الدعم الأميركي للانفصاليين التيبتيين قديم ولايزال مستمرا حتى الآن. وقدم الرئيس الأميركي السابق جورج بوش للدالاي لاما الميدالية الذهبية للكونغرس الأميركي، وهي أعلى وسام شرف مدني أميركي في احتفال رسمي في 17/ 10/ 2007. كما استقبله أوباما رغم معارضة بكين لذلك. ولم توفر هوليود الأميركية جهودها من أجل دعم الانفصال في التيبت، فقد أنتجت أفلاماً سينمائية كثيرة لتمجيد نضال الدالاي لاما، واستخدمت نجوم الغناء والفن ووسائل الإعلام التي جعلت من الدالاي لاما «ايقونة دينية مقدسة» حتى بات ثمن تذكرة حضور أي خطاب له تقدر بألف دولار. ودخلت إسرائيل على الخط عندما استقبلت الدالاي لاما في الكيان الصهيوني مرتين مرة عام 1999 ومرة في 15/ 2/ 2006، وتظاهر الإسرائيليون في الشوارع شاجبين "القمع الصيني" ومطالبين "بالحرية " للتيبت.

و لم تتردد إسرائيل في تعزيز تحالفها مع الهند. ولم تراعِ ما تدعيه من صداقة مع الصين. وما يثير الشك في النيات الإسرائيلية حيال الصين الوقائع التالية:

عندما الغت تل أبيب صفقة طائرات الرادار من نوع فالكون إلى الصين، لم تتردد قط في اعادة بيع هذه التجهيزات الاستراتيجية إلى خصم الصين -اي إلى الهند. ولو كانت إسرائيل مخلصة للصداقة مع الصين لما اقدمت على ذلك، ولكانت اتخذت موقفاً آخر تمثل في عدم تقديم الصفقة نفسها التي تخل بموازيين القوى لمصلحة الهند. وبالمناسبة، فإن هذا الأمر تكرر ولو بشكل آخر في صفقة الطائرات دون طيار. فعندما ألغت الحكومة الإسرائيلية عقد تحديث هذه الطائرات التي اشترتها الصين من إسرائيل، بادرت تل أبيب إلى تزويد الهند بنوع مماثل لكن أحدث من هذه الطائرات. ثم ان السلطات الإسرائيلية التي امتنعت عن بيع الصين السوبر كمبيوتر، قامت بعد ذلك ببيع الهند الجهاز نفسه الذي يمكن نيودلهي من اختصار سنوات من العمل ومبالغ طائلة من الأموال لتطوير برامجها النووية. هذه وقائع وليست افتراضات ولا تحليلات.والصينيون يعرفونها. لكن المؤسسات الرسمية الصينية تفضل عدم الحديث عنها لاعتبارات أمنية ولحرص بكين البراغماتية على الاستمرار في الحصول على فوائد من التعاون مع إسرائيل. لكن هذا الموقف الرسمي الصيني لم يمنع مواقع الكترونية صينية من الحديث صراحة عن التحالف الإسرائيلي مع الهند، وعن نكران الجميل الذي طبع السياسة الإسرائيلية إزاء الصين. فاليهود - حسب تعليقات كتبت في هذه المواقع - لم يقدروا كرم الشعب الصيني الذي وفر ملجأ آمناً لهم وحماهم في وقت الشدة، وهم الآن يعملون على تعزيز خصم الصين- الهند. وهذا الرأي ليس مقتصراً على أوساط شعبية، بل أخذ يشق طريقه إلى جهات سياسية عليا، باتت مقتنعة ان إسرائيل شريك غير مخلص، وبأنه لا يمكن رسم مستقبل الصناعات العسكرية الصينية بالتعاون مع طرف متحالف مع عدو الصين - الولايات المتحدة، وأخل بعقوده وعهوده مع بكين وانحاز إلى جانب الهند المنافس اللدود والمباشر للصين في اسيا. ومثل هذه المشاعر والتوجهات كانت وراء القرار الصيني الاستراتيجي بتنويع تعاونها العسكري وعدم الاعتماد على إسرائيل. باختصار، إن تنامي التعاون الإسرائيلي الهندي

ولاسيما في المجال العسكري، يدفع القيادة الصينية إلى ان تعد - كما يقال- حتى العشرة قبل اتخاذ قرارات جديدة في الدخول بمشروعات عسكرية ذات طابع استراتيجي مع إسرائيل. فدعم إسرائيل للهند يثير مشاعر القلق في الأوساط الصينية، ويدفعها إلى التفكير في بدائل للتعاون مع إسرائيل.وكلما ازداد التقارب الهندي الإسرائيلي توهجت مشاعر الريبة وعدم الثقة تجاه إسرائيل في بكين.

الفصل الخامس

أولاً: ماذا تريد إسرائيل من الصين؟

لقد توقفنا عند الأسباب التي دفعت وتدفع الصين، إلى الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل والسعي لتطوير التعاون معها، وهذه الأسباب هي حاجة الصين لتحديث قواتها المسلحة والنهوض باقتصادها عبر الاستفادة من التقانة ورؤوس الأموال اليهودية، واستغلال وجود اللوبي اليهودي في أميركا من أجل التخفيف من مستوى العداء للصين في السياسة الأميركية، والدفع باتجاه تخفيف الاحتقان وتبريد المشكلات في العلاقات بين بكين وواشنطن. وفي الجانب الإسرائيلي هناك عوامل تحفز تل أبيب على السعي الدائم لبناء افضل صيغ التعاون والتقارب مع بكين. وقد لامسنا بعض هذه العوامل سابقا، ونتوقف الآن عندها بشيء من التفصيل.

من المعروف أن شايلوك اليهودي الذي يجسد الشخصية اليهودية البخيلة منذ شكسبير حتى يومنا هذا، لا يمنح شيئاً دون مقابل. وفي ظل هذه المقولة، ينبغي ان نبحث عن الثمن الذي تحصل عليه إسرائيل من كرمها اللامعهود إزاء الصين. فإسرائيل لم تخاطر بفقدان علاقاتها وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة عندما سربت التقانة العسكرية الأميركية إلى خصم واشنطن الأول - الجيش الصيني، كرمى - كما يقال- لسواد عيون الصينيين. وتل أبيب لم تبذل جهوداً كبيرة من أجل إقناع أثرياء اليهود في العالم بالقدوم إلى الصين، حباً بالصينيين واعترافاً بفضلهم في انقاذ اليهود اثناء المحن التي مروا بها في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي. وقد رأينا السلوك الإسرائيلي في تجلياته الحقيقية إزاء الصينيين عندما تحالف اليهود مع الاحتلال الياباني للصين، وعندما كونوا ثرواتهم على حساب تعاسة الشعب الصيني باغراقه بالأفيون. وتل

أبيب لم تحث اللوبي اليهودي في أميركا على التعاون مع بكين دون مقابل. لم تقدم إسرائيل خدماتها للصينيين مجانا، بل سعت إلى الحصول على ثمن كبير من الصينيين. لكن هذا الأمر لم يتم بسلاسة ويسر، بل مر بالتواءات حادة كادت تطيح أحياناً كل الجهود الإسرائيلية للتقرب من الصين نظرا للتعقيدات الدولية التي رافقت عملية ولادة العلاقات بين الجانبين. وثمة مشكلة أخرى لإسرائيل في تعاملها مع بكين، وهي ان المكر والخبث والشعور بالتفوق -وهي صفات يعتقد اليهود انهم متفردون بها - اصطدمت بالدهاء التاريخي للصينيين. ونحن نشهد لهم، انهم من القليلين في العالم الذين تمكنوا من تسخير الجشع والطمع اليهوديين الجامحين، وعدم الاستسلام لوهم الجبروت اليهودي المنتفخ حتى التورم، بل وضعوا مصالحهم بالدرجة الأولى، ودفعوا أثماناً يعتقد الصينيون، أنها لا تطال جوهر مواقفهم. ومع ذلك تبقى الحقيقة ساطعة وهي ان إسرائيل لم تخرج من هرولتها باتجاه الصين خالية الوفاض. والمسألة التي تناقش اليوم: هل ما دفعته الصين لإسرائيل يرقى إلى مستوى المطالب اليهودية. وهذا يدفعنا للحديث عن السؤال المركزي: ماذا ارادت إسرائيل بالأصل من الصين، وهل حققت كل ما تريده؟

إذا كان السياسيون الإسرائيليون يخفون رغباتهم الحقيقية تجاه الصين ويغلفونها بجمل طنانة جميلة مثل الصداقة التاريخية والتعاون النزيه، فإن مراكز الدراسات الإسرائيلية كانت أكثر صراحة في التعبير عما يبتغيه الإسرائيليون من الصين. وسنعرض لما تقوله هذه المراكز.

بقي هاجس الوجود والخوف من المستقبل، الشغل الشاغل للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام1948، ويعود سبب هذا القلق إلى الظروف التي أحاطت بتأسيس إسرائيل التي استولت على حقوق شعب اخر وطردته من أرضه. وشعور عدم الاطمئنان لدى الإسرائيليين يماثل تماماً شعور اللص الذي سرق من اخرين وهو يخشى انتقام أولئك الذين تعرضوا للسلب، إضافة إلى القناعة التي تسيطر على كل الإسرائيليين انهم بقوا جسماً غريباً في المنطقة، ولم يتمكنوا من الانصهار في نسيجها السياسي والاجتماعي. هذه المشاعر بالخوف

والغربة دفعت إسرائيل إلى البحث الدائم عن حليف أو حلفاء أقوياء تستعين بهم في أوقات الشدة. وللتذكير فقط، فقد استعان اليهود ببريطانيا من أجل تأسيس إسرائيل، ولما بدأ نجم لندن بالافول، توجهت الأنظار اليهودية صوب أميركا- القوة الفتية الصاعدة والقادرة على توفير مقومات بناء إسرائيل. واليوم، وحسب استنتاجات المؤتمرات المتعاقبة التي يعقدها خبراء من الحركة الصهيونية في مدينة هرتسليا الإسرائيلية منذ عدة سنوات، ولاسيما المؤتمر السابع بشأن "ميزان المناعة والأمن القوميّ الإسرائيليّ" (2007)، فإن استمرار حالة الضعف والانكفاء في مكانة الولايات المتحدة كزعيمة للعالم، فضلاً عن التراجع المستمر في اهتمام واشنطن وقدرتها على تحمل عبء الدور القيادي في العالم، يفرض على إسرائيل التوجه نحو القوة الدولية الجديدة -وهي الصين، والتقرب منها بشتى الوسائل، لأن الصين - كما تقول توصيات المؤتمر - قد تتمكن بعد أعوام من ردم الفجوة التكنولوجية والعسكرية القائمة بينها وبين الولايات المتحدة، بل من تجاوزها أيضًا. وستحتل الصين المكانة الأولى بين الدول ذات التأثير الفعال في السياسة الدولية.

إذن هناك من يفكر في إسرائيل باستبدال الولايات المتحدة بالصين. وهذا يفسر سبب إصرار السياسة الإسرائيلية على التقارب مع الصين وتقديم الخدمات لها. وهذه النظرة تمثل الأرضية الفكرية لكل الخطوات التي تقوم بها إسرائيل نحو بكين. وبطبيعة الحال، فإن التقارب مع الصين يعني - كما ذكرت دراسة لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية بقلم يورام عفرون- طرح الأسئلة الرئيسية التي تتعلق بالمجالات التي يمكن للصين أن تساهم في دفع المصالح الإسرائيلية وكيفية تجنيدها لذلك.يقول الباحث الإسرائيلي:

إن الصين معنية بالبقاء خارج التصعيدات السياسية في الشرق الأوسط حيث تركز على الجدوى الاقتصادية، ومع ذلك فإن أهدافها الاقتصادية لا سيما في مجال الطاقة تلزمها باقامة علاقات قريبة من الأنظمة ذات الصلة وتعزيز وجودها في المنطقة، والسبب في ذلك هو أن الصين لاتكتفي بشراء النفط وإنما تستثمر في تطوير بنية تحتية ملائمة تضمن وصولها إلى الغاز والنفط لعشرات الأعوام.

ولذلك فإنها ستكون مطالبة باتخاذ موقف سياسي في السياسة الإقليمية، وضمن هذه الظروف فإن السياسة المستقبلية للصين في الشرق الأوسط ستكون مرهونة بتطورات خارجة عن سيطرتها اهمها:

أولاً: إن تفاقم التوتر مع الولايات المتحدة أو زيادة سيطرة واشنطن على مصادر النفط في الشرق الأوسط، قد تضطر الصين إلى تعميق تدخلها في السياسة الإقليمية.

ثانياً: زيادة حدة التوتر بين أنظمة إقليمية والولايات المتحدة قد تدفع هذه الأنظمة إلى الارتماء في أحضان الصين.

ثالثاً: ان محاولات روسيا استعادة مكانتها في الشرق الأوسط من شأنها التأثير في الصين، وفي ظل وضع كهذا ستحاول بكين ـ كما هو متبع في السياسة الصينية التقليدية- كسب هذا الوضع وقطف ثمار الخصام بين واشنطن وموسكو.

فيما يتعلق بإسرائيل فإن تأثيرها في هذه التطورات محدود، لذلك ينبغي لها التعود على أن الصين ستكون ضيفاً دائماً ثابتاً في بلاط الحكام المحليين. وفي وضع كهذا، لا سيما إذا كانت إسرائيل في أوج عملية سياسية في المنطقة، قد نطلب الاستعانة بالصين، بل إمكانية إيجاد قاعدة مشتركة معها ضد تيارات إسلامية متطرفة تهدد استقرار المنطقة وتهدد مصالح الصين أيضاً.

ويضيف الباحث: هناك على جدول الأعمال مسألة أخرى هي انتشار الأسلحة الصينية في منطقة الشرق الأوسط والعلاقات العسكرية بين إسرائيل والصين، ويُشار هنا إلى أن منطقة الشرق الأوسط التي كانت في الثمانينيات سوق التصدير الأساسية للصناعات الأمنية الصينية، طرأ عليها انخفاض تدريجي في التسعينيات، والسبب الرئيسي في ذلك هو الجودة المنخفضة للسلاح الصيني التقليدي، وبالتالي فإن تحسين وتطوير نوعية هذه الأسلحة قد يؤديان إلى زيادة التصدير مرة أخرى. ويضيف الباحث الإسرائيلي:

إن الأمر الذي ينبغي أن يقلق إسرائيل بشكل أساسي، هو انتشار الأسلحة غير التقليدية الصينية في الشرق الأوسط. فمنذ الثمانينيات والصين تبيع لعدد من

دول الشرق الأوسط مثل(إيران والسعودية وسوريا وليبيا ودول أخرى) منظومات أسلحة وتكنولوجيا عسكرية في مجال الصواريخ، حيث أن بعض هذه التقنيات تنزلق لتصل إلى كيانات سياسية أخرى في الشرق الأوسط ليتم استخدامها في ظروف ومناسبات مختلفة ضد إسرائيل(مثل إطلاق صاروخ ضد السفن من نوع c-802 من قبِل تنظيم حزب الله باتجاه سفينة حربية إسرائيلية إبان حرب لبنان الثانية).

وتمضي الدراسة قائلة: يمكن القول إن الدوافع الأساسية للتصدير الصيني للسلاح هي اقتصادية بالدرجة الأولى، وهنا يكمن المفتاح لوقف هذه الصادرات. وكما هو الحال في أي مجال آخر، فإن صادرات الأسلحة الصينية هي الأخرى مرتبطة بأهداف النمو الاقتصادي. وقد تعلمت الصين خلال العقدين الأخيرين، أن انخراطها في الساحة الدولية والانصياع لقواعد هذه الساحة، يخدمان بكين أفضل من تصدير الأسلحة، إذ إن هذا الإدراك الذي يرافقه ضغط دائم تمارسه الولايات المتحدة، يجعل الصين تحد من حجم صادراتها من الأسلحة غير التقليدية حتى لو كان رغماً عنها، فعلى سبيل المثال أصدرت الصين ثلاثة "كتب بيضاء" حول الرقابة على الأسلحة، ونزع التسلح وعدم انتشار الأسلحة، كما وقعت على معاهدات واتفاقات دولية مختلفة، وهذه خطوات جيدة، ولكن رغم ذلك، فإن الالتزام بالاتفاقات محدود حيث امتنعت عن المصادقة النهائية على بعضها، والتوقيع جزئياً على بعضها الآخر وتطبيق البعض الثالث من هذه الاتفاقيات بشكل انتقائي. ويؤكد الباحث ان إسرائيل معنية أيضاً بالملف النووي الإيراني، إذ يبدو لنا اليوم أن التوتر الإقليمي الذي يثيره المشروع النووي الإيراني والضغوط التي تمارسها واشنطن، دفعا الصين إلى التراجع عن تأييدها الشامل لإيران ودعم العقوبات الاقتصادية الدولية لديها، لكن الصين لا تقف في جبهة الصراع، كما تعارض استخدام القوة، ويمكن القول إن الصين في الواقع تبحث عن (الطريق الذهبي) بين إرضاء مطالب واشنطن وتقليص عداء محتمل من جانب إيران وضمان استمرار تدفق النفط. ضمن مجمل هذه المصالح الثقيلة الوزن، فإن على إسرائيل ان تتحرك

وتقنع القيادة الصينية، بأن مكاسب قصيرة المدى لا يمكن قياسها دائماً لقاء الكلفة المرتبطة بها. من هنا ينبغي ان تسعى القيادة الصينية إلى حالة من الاستقرار في الشرق الأوسط، كما يجب على إسرائيل استغلال التقدير السائد في الصين حيالها فيما يتعلق بمواجهتها لتحديات الشرق الأوسط والعمل مع مؤسسات السلطة المختلفة ومع أطراف شبه رسمية (مثل مراكز الأبحاث ذات العلاقة بالنظام والاتحادات) حيث إن تأثيرها السياسي في بعض الأحيان ظاهر للعيان.

ويمضي الباحث عفرون بالقول: إن الهدف من الاتصالات مع الصين ليس إدراك الجهات الصينية لمجمل الضرر الكامن في الوضع الراهن فحسب، وإنما التعرف على الدوافع والأسباب المختلفة لدى النظام الصيني حيال الشرق الأوسط. حيث سيكون بالإمكان تحديد نقاط ستلتقي عندها مصالح البلدين وربما دول أخرى تدمج في هذه العملية، إذ بواسطة حوافز ملموسة ومحددة سيكون بالإمكان دفع الصين نحو السياسة المطلوبة. ويقترح الباحث ان تاخذ الحكومة الإسرائيلية بالتوصيات التالية:

من الصعب التكهن بكيفية تطور التدخل الصيني في الشرق الأوسط، ولكن من الممكن الافتراض أن الصين معنية بزيادة استقرار المنطقة وزيادة نفوذها فيه، من هنا ينبغي لإسرائيل اعتبار الصين قوة كبرى لها تأثيرها في المنطقة وتوطيد علاقاتها معها، ولكن ليس على حساب العلاقات مع واشنطن، وهذا ليس بالأمر الهين، لأن التوجه الصيني يقوم على أساس نفعي ومنفعة بسيطة تجر أخرى من وجهة نظرها، وبالتالي يجب على إسرائيل تطوير قدرات بإمكانها المساومة بها مع بكين من خلال ما يلي:

- القيام بزيارات رسمية عالية المستوى ومتواصلة بين الدولتين تعالج المفاهيم الجوهرية، ولا سيما موضوع استقرار منطقة الشرق الأوسط، عدا عن ذلك ينبغي التوضيح للصين مدى أهمية إسرائيل في استقرار المنطقة وإجراء حوار مع الصين حول هذا الموضوع بشكل ثابت ضمن المستويات المهنية.

- تعيين أشخاص من ذوي المكانة السياسية الرفيعة سفراء في الصين كما

هو الحال مع الولايات المتحدة، وليس أشخاصاً من المستوى المهني، لأن هذا من شأنه إظهار الصين على أنها تقع ضمن دائرة الدول الهامة بالنسبة لإسرائيل.

وينبغي اختيار أشخاص كانوا على علاقة مستمرة مع الصين وتراكمت لديهم المعارف عن ذلك البلد، فالصينيون يولون أهمية كبرى للعلاقات الشخصية المستمرة.

- زيادة حجم التعاون التكنولوجي مع الصين (بما في ذلك جذب الاستثمارات)، لأن هذا من شأنه أن يساهم في دفع الاتفاقيات، كما يساعد على استخدام المجال الاقتصادي للحصول على أهداف سياسية. والمجالات ذات الصلة هي تكنولوجيا الاتصالات، واستغلال مصادر الطاقة لتحلية المياه، ووقف التصحر الزراعي. كما أن المطلوب أيضاً هو الانخراط في مشاريع البنى التحتية ومناقصات عامة في الصين بما في ذلك اتفاقات تجارية تعويضية.

- تعريف حدود التقنيات العسكرية الإسرائيلية الممنوحة للصين ضمن جهاز رقابة التصدير، واتخاذ توجه قاطع إزاء تراخيص التصدير الممنوحة للشركات الإسرائيلية، وبالتحديد منع سلب رخصة التصدير من شركات أثناء المفاوضات، لأن هذا من شأنه المس بقوة بالثقة بين الدولتين والعلاقات التجارية بينها.

- إيجاد السبل الكفيلة بزيادة التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل والصين لا سيما إذا ضاعفت الصين من مشاركتها في الجهود الدولية، ولكن إلى جانب ذلك ينبغي العمل بلطف وحماسة في حال وجود علاقة بين الأقلية المسلمة الصينية "والحركات الإسلامية المتطرفة الدولية".

- اتخاذ الحذر في التعاون الأمني في شرق آسيا وذلك للحيلولة دون المس بالمصالح الصينية، وبالتحديد ينبغي عدم إقامة أي علاقات عسكرية، مع تايوان، كما ينبغي أن تكون هناك دراسة جيدة لوضع العلاقات بين الصين والهند قبل التوقيع على أي اتفاقات أمنية على نطاق واسع مع الهند.

من جهة أخرى فإن عملية الكبح الذاتي هذه(باتجاه تايوان والهند) ينبغي ألا

تكون مطلقة، وإنما تفعيلها بشكل استفزازي حتى تشكل بيد إسرائيل وسيلة مقايضة في اتصالاتنا مع الصين بشأن انتشار الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط.

أما إسحاق سيحور أستاذ العلوم السياسية بجامعة حيفا، الذي كتب دراسة حملت عنوان "الصين وغرب آسيا" وصدرت عن مركز بيغين للدراسات في إسرائيل، فيعتقد، أن الشرق الأوسط، كان هامشياً بالنسبة إلى الصين، وفي أفضل الحالات كان يرتبط بشكل غير مباشر بالمخاطر التي تهدد الصين، فالشرق الأوسط كان يُعد دائماً حلقة صغيرة ضمن سلسلة تحيط بالصين، قد تؤثر في أمنها وربما استقرارها، فقد شعر الصينيون الشيوعيون بالقلق نتيجة التقدم الألماني في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية، والتحالفات التي أوجدتها مبادرة واشنطن (حلف بغداد، وتحالف الوسط CENTO)، ووجود جبهة سوفياتية في الشرق الأوسط وأفغانستان منذ نهاية الخمسينيات حتى حقبة الثمانينيات، وجبهة أميركية أخيراً في السعودية والعراق ووسط آسيا.

ويضيف الباحث، أما اليوم، فنجد أن بكين تعتزم العمل بشكل رسمي من أجل إخراج أي وجود أجنبي من منطقة الشرق الأوسط، رغم أنها ترى بشكل غير رسمي أن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة يضمن استقراراً نسبياً هناك، ولذلك نرى أن وجود علاقات طيبة بين بكين وواشنطن يُعد أكثر أهمية للصين من إقامة علاقات مع طهران، وعلى أي حال، فإن الصين لن تكون أبداً في وضع يتيح لها إبعاد التدخل الأجنبي عن الشرق الأوسط، كما أنها لا تعتبر نفسها بديلاً لهذا التدخل على أي حال من الأحوال.

ويقول سيحور: أقامت الصين خلال الـ25 عاماً الأخيرة علاقات دبلوماسية جيدة مع جميع حكومات الشرق الأوسط- حتى تلك التي يوجد بينها صراعات، وهذا الأمر ينطوي على فائدة وعيب في الوقت ذاته، مشيراً إلى أن الصين، حتى تتجنب الإضرار بطرف ما، تحاول عدم إعلان تضامنها الصريح مع أي طرف من الأطراف، وتتعمد عدم تبني أي سياسة واضحة فيما يتعلق بالقضايا المثيرة للجدل والصراعات التي تشهدها المنطقة، وهذا الأمر يُظهر

الصينيين، وربما هم يقصدون ذلك، وكأنهم لا يدركون المشاكل التي يعانيها الشرق الأوسط.

ونتيجة لذلك نجد أن نشاطات بكين في المنظمات الدولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، هي نشاطات حذرة جداً، تميل إلى التملص من الحسم وتقوم بأي شيء من أجل التهرب من اتخاذ قرار صريح، وهي تفعل ذلك ليس فقط لكي تحافظ على علاقات جيدة مع حكومات الدول المختلفة، مثل إيران والسودان، ولكن أيضاً-وربما هذا هو السبب الرئيس- لتجنب الصدام بالولايات المتحدة. فبكين تتفهم جيداً أن إمكاناتها السياسية لا تمكنها من فرض سيطرتها على الشرق الأوسط، ثم إن ممثلي الصين أكدوا أن بلادهم بعد أن تستجمع قواها، ستلعب دوراً أكبر في الشرق الأوسط.

ويحلل البروفيسور شي آيلون ـ المختص في مجال الدراسات والبحوث في شؤون شرق آسيا بجامعة تل أبيب في إسرائيل، والعميد السابق لكلية شؤون شرق آسيا في الجامعة ـ المشكلات التي تصطدم بها الصين وكيف يمكن لإسرائيل الاستفادة من ذلك، ويقول: إن مشكلة الصين الرئيسة تكمن في علاقاتها المضطربة مع الولايات المتحدة. وأخيراً بدأت أوساط أميركية ترى أن الصين هي الخصم الأساس للولايات المتحدة في الساحة الدولية. أما الصين فتعتقد من ناحيتها أن الولايات المتحدة تحاول كبح جماح تطورها وتقييد حدود نشاطها الدولي، ولذا فهي ترى فيها التهديد الأكبر لها. هذا الشعور يدفع بها نحو تعزيز علاقاتها مع دول نامية عديدة تتقاسم معها في الوقت نفسه العداء للولايات المتحدة، مثل إيران والسودان وفنزويلا. لكن العلاقات بين الدولتين العظميين هي أكثر تركيبًا من هذا التوصيف الأفقيّ، وتتميز في الوقت نفسه بالتعاون الاقتصادي الواسع النطاق (حوالى 10% من الإنتاج الصيني يتم تصديره إلى السوق الأميركية وتبلغ نسبة الاستثمارات الأميركية 5% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في الصين).

ينسحب الإشكال السالف في العلاقات الصينية- الأميركية على ساحة الشرق الأوسط. فالصين ترى أن الشرق الأوسط لا يزال عنوانًا رئيسًا لمصادر

الطاقة وسوقًا كبيرة لإنتاجها العسكري وللأيدي العاملة الصينية، كما أنه مصدر للاستثمارات والتكنولوجيا، ولذا فهي تعزّز علاقاتها مع دول مثل إيران والسعودية. وتنظر الصين إلى مركزية دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كخطر محتمل على حرية ملاحتها البحرية وعلى تزويدها بالمواد الخام ومصادر الطاقة. لكن لم يظهر إلى الآن ما يشير إلى أن الصين تسعى إلى ضعضعة مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بل إنها تضطر أحيانًا إلى مماشاة الإملاءات الأميركية (مثل التسليم بتجميد الولايات المتحدة لعائدات النفط الذي استوردته الصين من نظام صدام حسين، والموافقة على فرض عقوبات ضد إيران على خلفية برنامجها النووي). مع هذا فإن الصين لا تني تعمل على ترسيخ مكانتها في دول الخليج وتزيد حضورها السياسي في المنطقة بأسرها بصورة تدريجية (مثل تعزيز علاقاتها مع السعودية والتدخل الدبلوماسي في قضايا العراق وعلى هامش المشروع النووي الإيراني).

إنّ الاستنتاج المطلوب ممّا تقدّم، هو أنّ على إسرائيل أن تدخل على خط العلاقة بين بكين وواشنطن، وبذلك يمكن أن يكون لهل تأثير ما في مواقف الصين في الشرق الأوسط.

ويشير الباحث عمرون في دراسة أتينا على ذكرها، إلى ان تنامي المصالح الصينية في الشرق الأوسط، سيدفع بكين إلى السعي نحو ضمان حضور لها هناك. إنّ مجرّد ذلك يلزم إسرائيل، في رأي هذا الباحث، بأن ترى في الصين منذ الآن وفي الأحوال كافة، دولة عظمى مؤثرة في الشرق الأوسط، وأن تعمل على تعزيز علاقاتها معها في مختلف المجالات، لكن ليس على حساب "العلاقات الاستراتيجية" مع الولايات المتحدة.

ويبدو أن جهات أُخرى تشاطر الباحث الإسرائيلي هذا الرأي، ففي تقرير صدر سنة 2001 عن معهد جافي للدراسات الاستراتيجية، التابع لجامعة تل أبيب، نصح معدّوه القيادة الإسرائيلية بأن تركز على علاقاتها بالولايات المتحدة حتى لو أدى ذلك إلى اضطرارها إلى تقليص علاقتها بدول عظمى أُخرى، وخصوصاً الصين. وفي هذا الصدد يرى التقرير ما يلي:

1- على إسرائيل أن تكون حذرة في الأمور الخاصة ببيع السلاح للصين ونقل تكنولوجيا السلاح إليها، لأن حالة التوتر التي تظهر بين حين وآخر في العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، وإمكان سقوط جنود أميركيين في أي حرب بين الصين والولايات المتحدة، يفرضان على إسرائيل الامتناع عن بيع الأسلحة المتطورة للصين.

2- على إسرائيل أن تقوم بجهد واضح للحدّ من سوء التفاهم بين واشنطن وبكين. وعلى إسرائيل، في المقابل، أن تتأكد من أن الصين توقفت عن نقل الصواريخ الباليستية وتكنولوجيا الأسلحة غير التقليدية إلى الدول الشرق الأوسطية، ولا سيما سورية وإيران.

3- على الرغم من حاجة الصناعة العسكرية الإسرائيلية إلى أسواق خارجية لتصريف منتوجاتها في وقت تعاني هذه الصناعة نقصاً في التمويل وإمكان إغلاق بعض مشاريعها، فإن ذلك يجب ألاّ يدفع إسرائيل إلى التهور ببيع أسلحة متطورة لتايوان - التي طلبت فعلاً صفقات كبيرة - خشية إغضاب الصين.

وهكذا، ترى مراكز الابحاث الإسرائيلية، ان على إسرائيل ان تستخدم علاقاتها العسكرية والتقنية والتجارية والسياسية مع الصين من أجل الضغط على بكين لاتخاذ مواقف معتدلة إزاء القضايا الملتهبة في الشرق الأوسط، والتوقف عن تصدير أسلحة نوعية إلى الأطراف المعادية لإسرائيل، والتعاون مع الصين في مسألة مكافحة الإرهاب والتصدي لخطر الجماعات الأصولية الدينية في المنطقة ومنع حدوث تعاون بين هذه الجماعات مع الفئات الإسلامية الصينية التي تعارض النظام القائم هناك. بكلمات أخرى، تحاول إسرائيل دفع الصين لتبني الموقف الإسرائيلي من الصراع القائم في الشرق الأوسط. والسؤال الذي يفرض نفسه، ماذا حققت إسرائيل في هذا المجال؟

ثانياً: هل حققت إسرائيل ما تريد؟

من خلال رصد الموقف الصيني إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، نجد ان بكين قد تراجعت عن كثير من المقولات التي كانت تتمسك بها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. فقد اعتبر ماو إسرائيل امتداداً للامبريالية الأميركية وجسراً للقوى الاستعمارية، لا بل انه ذهب ابعد من ذلك عندما صور ذات مرة إسرائيل بالسرطان الذي ينبغي استئصاله. وقد ترجم هذا الكلام دعماً قوياً للنضال المسلح الذي خاضه الشعب الفلسطيني. ومن باب التذكير، فإن عدداً كبيراً من قادة المنظمات الفلسطينية المسلحة قد تلقوا تدريبات في الصين. ثم ان بكين كانت في طليعة الدول التي اعترفت أواسط ستينيات القرن الماضي بمنظمة التحرير الفلسطينية واقامت لها مكتباً دبلوماسياً في بكين، في الوقت الذي كانت ترفض الاعتراف بإسرائيل. وقد دانت الصين بقوة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وكذلك عدوان حزيران عام 1967 على الدول العربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بكين قد رفضت حتى الاعتراف بالقرار 242 الخاص بتسوية نتائج العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، وطالبت العرب بعدم وقف إطلاق النار والبدء بحرب شعبية لهزيمة إسرائيل. وايدت الصين كذلك الموقف العربي في حرب تشرين عام 1973، واستقبلت وفداً مشتركاً ضم ممثلي كل من سورية ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية في اشارة إلى التضامن معهم. كما دعم مندوب الصين في الأمم المتحدة القرار الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية.

هذا كان في السابق، أما الآن فنحن نلمس سياسة أخرى لبكين تتميز بالاعتدال والسعي إلى دور الوسيط بين العرب والإسرائيليين. صحيح أن الصين لا تزال تدعم الحقوق العربية المشروعة ومنها حق الشعب الفلسطيني في إقامة

دولته المستقلة، وتطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وتقدم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني وتقيم سنوياً احتفالاً في جمعية الصداقة للتضامن مع الفلسطينيين، ولكن الصحيح ان بكين باتت تأخذ في الاعتبار الموقفين الأميركي والإسرائيلي لدى رسم سياستها إزاء الشرق الأوسط. ورات الصين، أن عليها أن تمسك العصا من الوسط، وتطبق المعادلة الذهبية: عدم الانحياز إلى أي من أطراف الصراع في الشرق الأوسط. وفي الواقع فإن تطبيق هذه المعادلة جاء لمصلحة إسرائيل. فالصين تخلت عن مواقفها المعادية لتل أبيب، وهي قد تراجعت عن مواقفها السابقة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، واعتبرت جميع الأطراف في المنطقة أصدقاء لها. وفي الوقت نفسه، فإن مركز الثقل في علاقات الصين مع العرب قد انتقل إلى التعامل مع الأطراف العربية المعتدلة. فمثلاً بكين لا تقيم علاقات مع منظمات المقاومة الفلسطينية وعلى راسها حماس، وتكتفي بصلاتها مع السلطة الفلسطينية برئاسة عباس. وفي لبنان ترفض الصين إقامة أي اتصال علني مع حزب الله وبقية فصائل المقاومة هناك، والسبب ان بكين لا تريد استفزاز واشنطن وتل أبيب، وتفضل القيام - كما ذكرنا - بدور الوسيط في الشرق الأوسط. وبغية تأكيد ذلك اتخذت الحكومة الصينية قراراً بايجاد موفد دائم لها في الشرق الأوسط من أجل الاتصال بكل الأطراف، وحثهم على اعتماد سبيل المفاوضات طريقا لحل النزاعات.وقد عُين السفير وانغ شي جيه أول مبعوث صيني لقضية الشرق الأوسط في يوليو عام 2002، وشغل هذا المنصب أربع سنوات تقريباً، وفي عام 2006 شغل السفير سون بي قان المنصب لثلاث سنوات كاملة. وأعلنت الحكومة الصينية في التاسع عشر من شهر مارس 2009، تعيين السفير وو سي كه مبعوثاً خاصاً للصين لقضية الشرق الأوسط، خلفاً للسفير سون بي قان.

قال المبعوث الجديد في تصريح لمجلة الصين اليوم عام 2009: إن مسؤولية المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط يمكن تلخيصها بما يلي: "دعوة إلى الحوار ودفع المفاوضات"، أي ينبغي أن تبذل الصين جهوداً في الدعوة إلى الحوار ودفع المفاوضات بين الأطراف المعنية بالشرق الأوسط،

وكذلك إجراء اتصالات مكثفة مع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي والتشاور معها في سبيل ايجاد حل لقضايا الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن.

وأضاف المبعوث وو، أن الصين ظلت تبذل جهوداً دؤوبة لتحقيق الأمن والازدهار والتناغم في منطقة الشرق الأوسط، ولأنها تأمل وترغب في ذلك. وتعمل على الدعوة إلى الحوار والمفاوضات وملتزمة بأن الحوار أفضل الطرق لتسوية الخلاف وتحقيق السلام، وتشجع الأطراف المعنية بها على الاحترام المتبادل والتعايش المتناغم، وتدعو المجتمع الدولي إلى الاستماع إلى مخاوف الناس في الشرق الأوسط حتى تحقيق السلام العادل والمستمر.هـذا من جهة ومن جهة أخرى، تسعى الصين إلى التنمية المشتركة وتعزيز التعاون الفعلي مع دول الشرق الأوسط في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة والاستثمار والصيرفة والسياحة وإعداد الموارد البشرية وغيرها من المجالات في إطار مبدأ الاستفادة المشتركة وتحقيق المنفعة المتبادلة بين شعوب الجانبين، واعطاء قوة دافعة للتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة. وفضلاً عن ذلك، تدعو الصين المجتمع الدولي إلى تعميق معرفته بتاريخ الشرق الأوسط وثقافته ودعم التفاهم بين دول الشرق الأوسط من أجل تعايشها المتناغم.وأكد المبعوث الصيني، أنه ينبغي للأطراف المعنية توسيع صدرها وفعل ما ترغب فيه الشعوب وإبداء رغبتها الصادقة وحُسن نيتها حتى يتم استئناف محادثات السلام في أسرع وقت ممكن، من أجل تهيئة ظروف صالحة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة والتعايش السلمي بين "دولتي فلسطين وإسرائيل" على أساس القرارات المعنية للأمم المتحدة ومبدأ "الأرض مقابل السلام" و"المبادرة العربية للسلام" و"خارطة الطريق" وما إلى ذلك من الخطوات. وفي السنة الجديدة، ستتابع الصين نهجها العادل باعتبارها عضواً دائماً بمجلس الأمن الدولي وتعزز التبادل والتنسيق مع الأطراف المعنية لأداء دور بناء في سبيل دفع عملية السلام بالشرق الأوسط وتعزيز السلام الإقليمي وتحقيق التنمية.

وفي نوفمبر 2007 طرح وزير خارجية الصين اثناء حضوره مؤتمر السلام

في أنابوليس، رؤية صينية شاملة لما اعتبره تعزيز أسس السلام في الشرق الأوسط. وقد تضمنت خمسة مبادئ على النحو التالي:

1- احترام التاريخ. ونظراً لما يشهده الشرق الأوسط من تغيرات عميقة، يجب على الأطراف المعنية ان تواجه الواقع وتتخذ خطوات جريئة تتماشى مع تيار العصر. ومن ثم، فمن المهم الشروع في عقد مفاوضات حول قضية الوضع النهائي والعمل من أجل حل القضايا المتعلقة بالحدود واللاجئين وموارد المياه، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم على أساس خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

2- نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام، فالقوة لا يمكنها أن تحقق سلاماً دائماً.

3- دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازنة وتوفير البيئة المؤدية إلى محادثات سلام. وبما أن هناك ارتباطاً بين القضية الفلسطينية والقضايا الأخرى في الشرق الأوسط وأنهما تؤثران إحداهما بالأخرى، لذا ينبغي استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا، وبين إسرائيل ولبنان في الموعد المحدد، حتى يمكن لهذه المحادثات ولنظيرتها الفلسطينية - الإسرائيلية أن تساند كلتاهما وضع الأخرى.

4- إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات السلام. ومن هنا، تأتي أهمية قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية إلى فلسطين، وتأييد الخطة التي اقترحتها الأطراف المعنية من أجل تعاون اقتصادي إقليمي كمدخل لضمان الأمن الإقليمي.

5- بناء توافق وزيادة المساهمات وتعزيز مساندة عملية السلام، إذ ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ تعاوناً وثيقاً ويقيم آلية متعددة الأطراف ذات قاعدة عريضة ومتوازنة وفعالة لتسهيل ومساندة محادثات السلام، وأن الصين ترحب بجميع الجهود التي ستسهم في عملية السلام.

بالتأكيد، فإن أحد الأسباب لهذا "الاعتدال" في الموقف الصيني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، يكمن في وجود علاقات متطورة مع تل أبيب. لكن

وللأمانة، فإن الصين لم تقدم على هذا التحول في موقفها، إلا بعد ان اعترفت أطراف عربية ومنها مصر والفلسطينيون والاردن بإسرائيل ووقعت معها اتفاقيات كامب ديفيد واوسلو ووادي عربة، وأقرت نهاية الحروب واعتماد مبدأ المفاوضات معها.

وهناك جانب اخر لابد من النظر اليه لدى تقويم السياسة الصينية الحالية في الشرق الأوسط بشكل موضوعي، وهو ان إخفاق إسرائيل في تحقيق تحول جذري في السياسة الصينية إزاء الشرق الأوسط، يثير امتعاضاً مكتوماً لدى الأوساط الإسرائيلية تعبر عنه أحياناً مراكز الدراسات الإسرائيلية. يقول الباحث الإسرائيلي يورام عفرون: ان الانجاز الدبلوماسي الهام المتمثل بالعلاقات الدبلوماسية بين بكين وتل أبيب لم يفض إلى تحقيق أهداف إسرائيل كافة. فعلى سبيل المثال، لم تتوقف الصين عن بيع الأسلحة لأعداء إسرائيل، ورغم وعودها بعدم تسليح أعداء إسرائيل، فقد واصلت بكين تصدير تقنيات الصواريخ إلى بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط. وفي التسعينيات شاركت في مشروع إيران النووي. ورغم أن الصين لينت من تصريحاتها حيال النزاع الإسرائيلي العربي، إلا أنها لم تغير موقفها المؤيد للعرب، كما لم تتجه إلى التدخل في العملية السياسية، مع أن إسرائيل في المقابل تبنت الموقف الصيني حيال مسألتي تايوان والتيبت. وعلى الصعيد التكنولوجي، كانت الصين هي التي حظيت بشكل أساسي باستيعاب التقنيات والمعارف العلمية بمساعدة إسرائيل، أما في المجال الاقتصادي فلم يكن هناك سوى تقدم ضئيل.

أما سيحور الباحث الإسرائيلي الآخر، فيعبر عن انتقاده الشديد للموقف الصيني تجاه الأزمة النووية الإيرانية. فالصين- حسب الباحث - تحمي إيران الان من الغضب الدولي. ويضيف: صحيح أن قادة الصين- يتفهمون قلق تل أبيب من امتلاك إيران أسلحة نووية، ويعتقدون أن على طهران أن تكف عن مساعي امتلاك هذه الأسلحة التي تعارض بكين انتشارها، ولكنهم في الوقت نفسه يعارضون قبول أو تأييد أى نهج عسكري ضد إيران أو تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية عليها، وفي الآن نفسه، يساندون كل جهد سياسى لاحتواء

هذه الأزمة. ويبدو ان الموقف الصيني من أزمة البرنامج النووي الإيراني لا يزال متمسكاً بمبدأ الحوار واعتماد النهج السياسي السلمي، مع الابتعاد تماما عن كل ما يتصل بالتهديد العسكري لما له من تأثيرات سلبية في الاستقرار الإقليمي وتأمين مصادر النفط.

ويؤكد مركز بيغن- السادات في دراسة للموقف الصيني من عملية السلام في الشرق الأوسط، أن الصين تؤيد المبادرة العربية للسلام التي اقرت عام 2002 والتي ترفضها إسرائيل، كما تساند بكين مبدأ الأرض مقابل السلام وهو ما تتحفظ عليه تل أبيب، ثم ان الصين تدعو العرب إلى التوحد وتنسيق المواقف، وهو أمر يتعارض فعلياً مع المواقف الإسرائيلية. ثم ان الصين اتخذت موقف المعارض للحرب على لبنان وأرسلت إلى هناك نحو 1000 جندي في اطار مهمة لحفظ السلام. وفعلياً - يقول المركز في دراسته - فإن الجنود الصينيين يحمون حزب الله في تلك المنطقة.(ونحن لن نناقش اقوال مركز الدراسات الإسرائيلي هذه، لكننا نعتقد ان الجنود الصينيين لا يحمون - بالتأكيد - وجود حزب الله).

ويضيف المركز: عام 1967، انتقل موقف الصين المؤيد للعرب إلى أروقة الأمم المتحدة عندما عارض مندوبها الدائم لدى الهيئة الدولية قرار وقف إطلاق النار، كما عارض القرار 242 لأنه لم يستنكر العدوان الإسرائيلي، وكذلك القرار 338 بذريعة أن الصين كانت ترفض الدخول في مباحثات بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وعن منظمته الشرعية، وكانت تسعى إلى اجراء المباحثات بين أطراف الصراع على إيقاعات الحرب، وليس بعد وقف الحرب، لأن استمرار الحرب يشكل استنزافاً للقدرة العسكرية الإسرائيلية، وورقة ضاغطة ترغمها على الانصياع للقرارات الدولية والالتزام بها.

ويأخذ مركز جافي الإسرائيلي للدراسات على الصين أنها تدعو دائماً العرب إلى الأخذ بسياسة الاعتماد على الذات، وعدم الانحياز في المواقف الدولية، لأن في ذلك ما يقلل من شأنهم، ويضعف تأثيرهم في القرار الدولي.وهي- أي الصين - لا تعير اهتماماً في علاقاتها مع الدول العربية لطبيعة

نظام الحكم، ولا يعنيها ما إذا كان النظام الاقتصادي في تلك الدول اشتراكياً أو رأسمالياً، وإنما يعنيها في علاقاتها مع هذا النظام أو ذاك هو حجم المنفعة المتبادلة أو المردود الاقتصادي الذي يمكن أن تجنيه من تلك العلاقة، ومدى مساهمتها في تعزيز الدخل القومي للصين.وهي تغض بذلك النظر عن الطبيعة الديكتاتورية لعدد كبير من الأنظمة العربية.

ويرد الصينيون على هذه الانتقادات الإسرائيلية أيضاً بشكل غير مباشر وبعيدا عن الاقنية الرسمية. كما جاء في كتاب حرب العملات للكاتب الصيني المهاجر سنوغ هونغبينغ. صحيح أن المؤلف من اصل صيني، إلا أنه يحمل الجنسية الأميركية ويعيش في أميركا، وهذا لا يرتب اية مسؤولية على الحكومة الصينية.

يحذر الكتاب المذكور من تزايد احتمال تعرض ما يسميه "المعجزة الصينية" الاقتصادية للانهيار والدمار من خلال مؤامرة تدبرها البنوك الكبرى المملوكة لليهود منذ القرن التاسع عشر، حيث تمكنت عائلة روتشيلد اليهودية من تحقيق مكاسب هائلة حينذاك زادت عن ستة مليارات دولار، وهي ثروة تساوي مئات الأضعاف بل الاف الاضعاف لو قورنت بأسعار القرن الواحد والعشرين.

ويرى هونغبينغ أن تراجع سعر الدولار وارتفاع اسعار البترول والذهب سيكونان من العوامل التي ستستخدمها عائلة روتشيلد لتوجيه الضربة المنتظرة للاقتصاد الصيني.

واتهم هونغبينغ في كتابه عائلة روتشيلد وحلفاءها من العائلات اليهودية الكبرى بأنها تتحين الفرصة للنزول بسعر الدولار الأميركي إلى أدنى مستوى له (وهو ما يحدث حالياً) حتى تفقد الصين في ثوان معدودة كل ما تملكه من احتياطي من الدولار، محذراً من أن الأزمة التي يتم التخطيط لها لضرب الاقتصاد الصيني، ستكون اشد قسوة من الضربة التي تعرض لها الاقتصاد الآسيوي في التسعينيات.

ويعتقد المؤلف أنه لم يعد هناك شك في أن عائلة روتشيلد انتهت بالفعل

من وضع خطة لضرب الاقتصاد الصيني، مشيراً إلى ان الشيء الذي لم يعرف بعد هو متى سيتم توجيه هذه الضربة، وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذه الضربة. ويحذر الكتاب من أن الظروف أصبحت مهيأة لتنفيذ هذه الضربة ضد الاقتصاد الصيني بعد ان ارتفعت اسعار الاسهم والبورصة وارتفعت اسعار العقارات في الصين إلى مستويات غير مسبوقة. ويشير هونغبينغ إلى أن انسحاب عائلة روتشيلد منذ عام 2004 من نظام تثبيت سعر الذهب الذي يتخذ من العاصمة البريطانية لندن، هو مؤشر على قرب تنفيذ عملية تستهدف توجيه ضربة قوية للاقتصاد الصيني.

لذلك دعا هونغبينغ الصين لاتخاذ إجراءات وقائية من خلال شراء الذهب بكميات كبيرة من احتياطيها من الدولار مشيراً إلى أن الذهب هو العامل الوحيد القادر على مواجهة أي انهيار في اسعار العملات.

ويكشف كتاب "حرب العملات"، ان قوة عائلة روتشيلد المتحالفة مع عائلات يهودية أخرى مثل عائلة روكفيلر وعائلة مورغان، أطاحت حياة ستة رؤساء أميركيين، لا لشيء إلا لأنهم تجاسروا على الوقوف في وجه هذه القوة الجبارة لمنعها من الهيمنة على الاقتصاد الأميركي من خلال السيطرة على الجانب الأكبر من أسهم اهم مصرف أميركي وهو البنك المركزي الأميركي المعروف باسم "الاحتياط الفدرالي". وهم لن يتوانوا في توجيه الضربة للصين.

ويوضح الكتاب، ان وصول الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية إلى ارقام قياسية، تزيد عن الفي مليار دولار- وهو أكبر احتياطي من العملات الأجنبية تمتلكه دولة في العالم- فضلاً عن تواصل الاستثمارات والأموال السائلة تدفقها من جميع أنحاء العالم على الأسواق الصينية، وارتفاع التعاملات في البورصة الصينية إلى مستويات كبيرة وارتفاع أسعار العقارات ارتفاعات قياسية، قد وفر مزيدا من الظروف لليهود لتوجيه ضربة للصين.

ويقول هونغبينغ في معرض تحذيره للصينيين، إنه عندما تصل اسعار الأسهم والعقارات إلى ارتفاعات مفرطة بمعدلات تتخطى السقف المعقول

بسبب توافر السيولة المالية بكميات هائلة، فإنه يكفي للمتآمرين الاجانب ليلة واحدة فقط لتدمير اقتصاد البلاد بسحب استثماراتهم من البورصة وسوق العقارات ليحققوا أرباحاً طائلة بعد أن يكونوا قد تسببوا بخسائر فادحة للاقتصاد الصيني.

ويكشف الكتاب عن ان حكومة بكين لم تستطع، على عكس ما تتخيل، السيطرة بشكل كامل على دخول المليارات إلى السوق الصينية بسبب تسلل هذه المليارات من بوابة هونغ كونغ وشينجين المتاخمتين، ويرى أن وضع الصين الاقتصادي يقترب إلى حد كبير من الوضع الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا وهونغ كونغ عشية الأزمة الاقتصادية الكبرى للعام 1997، مشيراً إلى بوادر إشارات تلوح في الافق تؤكد أن الصين بدأت تتعرض بالفعل لبشائر ضربة مدمرة لاقتصادها الصاعد أهمها التراجع المتواصل لسعر الدولار والارتفاع الجنوني لأسعار النفط الذي تتزايد حاجة الصين إليه.

ويستعرض الكتاب بعد ذلك بقدر من التفصيل المؤامرة التي ادت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، مشيراً إلى ان تفتت هذه القوة العظمى، إلى جانب الانهيارات التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا واليابان، لم تكن على الاطلاق وليدة الصدفة بل هي انهيارات خطط لها بعناية من قبل عائلة روتشيلد والمتحالفين معها.

ويعتبر هونغبينغ ان حرب العملات الحقيقية بدأت في واقع الأمر على يد عائلة روتشيلد اليهودية وبالتحديد في 18 يونيو 1815 قبل ساعات قليلة من انتصار القوات البريطانية في معركة" ووترلو " الشهيرة على قوات امبراطور فرنسا نابليون بونابارت. ويوضح الكتاب ان " ناتان " الابن الثالث لروتشيلد استطاع بعد أن علم باقتراب القوات البريطانية من تحقيق فوز حاسم على نابليون استغلال هذه المعلومة العظيمة للترويج لشائعات كاذبة تفيد بانتصار قوات نابليون بونابارت على القوات البريطانية حتى قبل ان تعلم الحكومة البريطانية نفسها بهذا الانتصار بـ 24 ساعة، لتنهار بورصة لندن في ثوان معدودة ولتبادر عائلة روتشيلد إلى شراء جميع الاسهم المتداولة في البورصة

البريطانية بأسعار متدنية جداً لتحقق في ساعات قليلة مكاسب طائلة، بعد أن ارتفعت بعد ذلك الاسهم في البورصة إلى ارقام قياسية عقب إعلان هزيمة نابليون بونابارت على يد القوات البريطانية.

وقد حولت هذه المكاسب عائلة روتشيلد من عائلة تمتلك بنكا متواضعا في لندن، إلى امبراطورية تمتلك شبكة من المصارف والمعاملات المالية تمتد من لندن إلى باريس مرورا بفيينا ونابولى وانتهاءً ببرلين وبروكسل. وبعد أن تمكنت عائلة روتشيلد من تحقيق ثروة هائلة من جراء انهيار بورصة لندن التي تسببت بها، ارتدت نحو فرنسا لتحقيق مكاسب طائلة من الحكومة الفرنسية، حيث يكشف الكتاب كيفية نجاح الابن الأكبر جيمس روتشيلد في العام 1818 في تنمية ثروة عائلة روتشيلد من أموال الخزانة العامة الفرنسية، إذ إنه بعد هزيمة نابليون بونابارت أمام البريطانيين حاول ملك فرنسا الجديد لويس الثامن عشر الوقوف في وجه تصاعد نفوذ عائلة روتشيلد في فرنسا، فما كان من جيمس روتشيلد إلا أن قام بالمضاربة على الخزانة الفرنسية حتى اوشك الاقتصاد الفرنسي على الانهيار. وهنا لم يجد ملك فرنسا أمامه من سبيل آخر لإنقاذ الاقتصاد الفرنسي، سوى اللجوء إلى جيمس روتشيلد الذي لم يتأخر عن تقديم يد العون للملك لويس الثامن عشر لكن نظير ثمن باهظ وهو الاستيلاء على جانب كبير من سندات البنك المركزي الفرنسي واحتياطيه من العملات المحلية والأجنبية.

وبذلك تمكنت عائلة روتشيلد خلال السنوات الثلاث بين 1815 و1818 من جمع ثروة تزيد عن 6 مليارات دولار من بريطانيا وفرنسا، وهي ثروة جعلت العائلة تجلس اليوم، وفقاً للكتاب، على تلال من المليارات من مختلف العملات العالمية حتى لو لم يؤخذ في الاعتبار ان هذه الثروة كانت تزيد بمعدل 6 بالمئة مع مطلع كل عام.ويشير الكتاب إلى ان عائلة روتشيلد اعتبرت نفسها بأنها نجحت في إنجاز مهمتها على الوجه الاكمل في منتصف القرن التاسع عشر، بعد أن سيطرت على الجانب الأكبر من ثروات القوتين العظميين حينذاك وهما بريطانيا وفرنسا، وأنه لم يعد أمام أفراد العائلة للسيطرة على الاقتصاد

العالمى سوى عبور المحيط الاطلنطي حيث الولايات المتحدة التي تمتلك كل المقومات لتكون القوة العظمى الكبرى في العالم في القرن العشرين.

ويستشهد هونغبينغ في كتابه بمقولة مشهورة لناتان روتشيلد بعد أن احكمت العائلة قبضتها على ثروات بريطانيا مفادها: " لم يعد يعنيني من قريب أو بعيد من يجلس على عرش بريطانيا، لاننا منذ ان نجحنا في السيطرة على مصادر المال والثروة في الامبراطورية البريطانية، فاننا نكون قد نجحنا بالفعل في إخضاع السلطة الملكية البريطانية لسلطة المال التي نمتلكها ".

وقد اعتبرت عائلة روتشيلد بعد ذلك ومعها عدد من العائلات اليهودية الأخرى بالغة الثراء، أن المعركة الحقيقية في السيطرة على العالم تكمن في واقع الأمر في السيطرة على الولايات المتحدة. فبدأ مخطط آخر أكثر صعوبة لكنه حقق مآربه في النهاية.

فقد شهد يوم 23 ديسمبر عام 1913 منعطفاً مهماً في تاريخ الولايات المتحدة عندما أصدر الرئيس الأميركي ويدرو ويلسون قانوناً بانشاء البنك المركزى الأميركي (الاحتياطي الفدرالي)، لتكون الشرارة الأولى في إخضاع السلطة المنتخبة ديمقراطيا في أميركا المتمثلة في الرؤساء الأميركيين لسلطة المال المتمثلة في الأوساط المالية، وكبار رجال البنوك الخاضعة لليهود بعد حرب شرسة بين الطرفين استمرت مئة عام.

ولم تكن عائلة روتشيلد هي العائلة اليهودية الوحيدة التي شاركت في تحقيق الانتصار على رؤساء أميركا المنتخبين ديمقراطياً في حرب المائة عام، بل ساعدتها على ذلك خمس أو ست عائلات يهودية كبرى بالغة الثراء أشهرها قطعاً عائلتا روكفيلر ومورغان. وقد تمثلت هذه الهيمنة على البنك المركزى الأميركي في نجاحها في امتلاك أكبر نسبة في رأس ماله.

ويتناول "حرب العملات" بالتفصيل ظروف الحرب الشرسة التي دامت مئة عام بين رؤساء أميركا والأوساط المالية والمصرفية التي يسيطر عليها اليهود والتي انتهت بسقوط البنك المركزي الأميركي في براثن امبراطورية روتشيلد وإخوانها.

ويقول هونغبينغ إن رؤساء أميركا كانوا على قناعة تامة طوال حرب المئة عام، بأن الخطر الحقيقي الذي يتهدد أميركا يكمن في خضوع أميركا لرجال المصارف اليهود على أساس أنهم لا ينظرون إلا إلى تحقيق الثروات دون النظر إلى اى اعتبارات أخرى.

ويستشهد الكتاب في ذلك بالرئيس أبراهام لينكولن الذي حكم أميركا خلال الحرب الاهلية الأميركية. فقد أعلن لينكولن غير مرة أنه يواجه عدوين وليس عدواً واحداً. العدو الأول الذي وصفه لينكولن بأنه الأقل خطورة يكمن في قوات الجنوب التي تقف في وجهه، أما العدو الثاني الأشد خطورة فهو أصحاب البنوك الذين يقفون خلف ظهره على أهبة الاستعداد لطعنه في مقتل في أي وقت يشاء. اما الرئيس توماس جيفيرسون صاحب إعلان استقلال أميركا في العام 1776 فقد أكد أنه مقتنع تمام الاقتناع بان التهديد الذي يمثله النظام المصرفي يعد اشد خطورة بكثير على حرية الشعب الأميركي من خطورة جيوش الأعداء.

ويكشف هونغبينغ في كتابه أن حرب المئة عام بين رؤساء أميركا وأوساط المال والبنوك تسببت في مقتل ستة رؤساء أميركيين إضافة إلى عدد اخر من أعضاء الكونغرس.

فقد كان الرئيس وليام هنرى هيريسون الذي انتخب في العام 1841 أول ضحايا حرب المئة عام عندما عثر عليه مقتولاً، بعد مرور شهر واحد فقط على توليه مهام منصبه انتقاما من مواقفه المناهضة لتغلغل أوساط المال والبنوك في الاقتصاد الأميركي، أما الرئيس زيتشاري تايلور الذي مات في ظروف غامضة بعد خضوعه للعلاج من آلام في المعدة إثر وجبه عشاء، فقد أثبتت التحليلات التي جرت على عينة من شعره بعد استخراجها من قبره بعد مرور 150 عاما على وفاته (أي في العام 1991) أنها تحتوى على قدر من سم الزرنيخ.

وقد تسببت أيضاً حرب المائة عام بين رؤساء أميركا وأوساط المال والبنوك بقيادة عائلة روتشيلد، في مقتل الرئيس أبراهام لينكولن في العام 1841

بطلق ناري في رقبته فيما توفي الرئيس جيمس جارفيلد إثر تلوث جرحه بعد تعرضه لطلق ناري من مسدس أصابه في ظهره.

أما الرئيس الأميركي الذي أعطى الانطباع بأنه انتصر على رجال البنوك فهو الرئيس أندرو جاكسون (1867 ـ 1845) الذي استخدم مرتين حق الفيتو ضد إنشاء البنك المركزى الأميركي، ساعده في مقاومته الناجحة لأوساط المال والأعمال التي يسيطر عليهما اليهود الكاريزما التي كان يتمتع بها بين ابناء الشعب الأميركي.

وكان الرئيس جاكسون قد أوصى قبل وفاته بان يكتب على قبره عبارة "لقد نجحت في قتل لوردات المصارف رغم كل محاولاتهم للتخلص مني".

ويؤكد هونغبينغ أن البنك المركزى الأميركي يخضع لخمسة بنوك أمريكية خاصة على شاكلة سيتي بنك، وهي تخضع بالفعل لأثرياء اليهود الذين يحركون الحكومة الفيدرالية الأميركية من وراء الستار كيفما شاءوا، وبالتالى فهم يتحكمون في اقتصاد باقى دول العالم من خلال البنك المركزى الأميركي.

وقد حاولت بعض وسائل الإعلام الصينية التحقق من هذا الأمر باستضافة أحد الرؤساء السابقين للبنك المركزى الأميركي، وهو بول فولكر الذي رد في مقابلة على إحدى القنوات التلفزيونية الصينية على سؤال إن كان البنك المركزي الأمريكي يخضع بالفعل للبنوك الخاصة التي تمتلك الجانب الأكبر من اسهمه، رد معترفاً بأن البنك المركزى الأميركي ليس مملوكاً للحكومة الأميركية بنسبة 100 بالمئة نظراً لوجود مساهمين كبار في رأس المال.

وقد حقق الكتاب مبيعات قياسية منذ صدوره بلغت نحو مليون وربع مليون نسخة، إضافة إلى أن عرضه على شبكة الانترنيت قد وفر الفرصة لملايين الصينيين لقراءته ومن بينهم كبار رجال الدولة الصينية ورجال المال والأعمال والبنوك والصناعة.

وتعزو تقارير صحفية اهتمام الصينيين بهذا الكتاب إلى مخاوفهم من أن يتعرض اقتصادهم الذي ينمو بشكل حاد لخطر الانهيار في أي لحظة أو على الأقل أن يتعرض لضربة شديدة مشابهة لما تعرضت له اقتصادات دول جنوب

شرق آسيا المعروفة باسم النمور الثمانية في التسعينيات، ومن قبلها اليابان التي تخطت خسائرها من جراء هذه الضربة ما لحق بها من خسائر مادية الحقتها القنابل الذرية التي ألقتها الولايات المتحدة على اليابان اواخر الحرب العالمية الثانية.

ونورد أيضاً مقالة بعنوان: "إسرائيل تمد لسانها للعالم" نشرتها شبكة الصين للصحفي الصيني هواي تشنغ بو، الذي عمل مراسلا في إسرائيل حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وعن جدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة. جاء في المقالة:

عادت إسرائيل تتحدى المجتمع الدولي في قضيتي جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبناء الجدار الفاصل. وعلى مدى نصف قرن مضى، نشبت خمس حروب بين إسرائيل والدول العربية، كان من نتيجتها أن إسرائيل احتلت مساحات كبيرة من الأراضي العربية. وقد أجاز مجلس الأمن الدولى القرار 242 والقرار 338 الشهيرين، اللذين يطالبان إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ما قبل حرب "الخامس من يونيو" لعام 1967. لقد دأبت إسرائيل على مدى عشرات السنين الماضية على وضع هيئة الأمم المتحدة والمنابر الدولية الأخرى في قفص "الاتهام"، وعلى الرغم من ذلك، لم تلتزم تل أبيب على الاطلاق بالقرارات والأحكام الدولية. إسرائيل تتمادى في غيها تفعل ما تشاء متحدية قوانين الأرض والسماء، فلماذا تخرج إسرائيل لسانها للعالم بهذه الدرجة من الغطرسة والتعنت دون رادع؟

تطور إسرائيل ترسانتها النووية سراً، وتخدع العالم. والحقيقة التي لا تقبل الجدل، هي أن إسرائيل الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط، والغريب أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترفض التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي. ويضيف الصحفي الصيني:

لقد شرعت إسرائيل في تطوير قدراتها النووية منذ إنشائها كدولة؛ حيث أقامت في بدايات خمسينيات القرن الماضى أول مفاعل نووي بمساعدة فرنسا في ديمونة، وسط صحراء النقب، جنوبي إسرائيل. ديمونة هو مهد البرنامج

النووي الإسرائيلي. والحديث عن ديمونة من المحرمات في الشارع الإسرائيلي. وهذه المنطقة التي تبلغ مساحتها عشرات الكيلومترات محاطة بحراسة مشددة والطيران محظور في أجوائها، بل يصل الأمر إلى منع تركيب هوائيات الاستقبال التلفزيوني الموجهة نحوها على أسطح المباني العالية في مدينة القدس والمدن القريبة الأخرى. قبل عشر سنوات، أثناء عملي في إسرائيل، مررت بسيارتي بديمونة في طريق عودتي من مدينة إيلات الساحلية إلى القدس. ألقيت نظرة متفحصة متأملة عن قرب على تلك القاعدة النووية التي تكتنفها الأسرار، فوجدتها محاطة بسور عال لا ترى غيره مع الأسلاك الكهربائية المتشابكة التي تعلوه، والحراس المدججين بالسلاح والعتاد فوق أبراج المراقبة لا تكاد ترى المنشآت النووية البعيدة والمكشوفة فوق سطح الأرض، علماً بأن أكثر المعلومات الإسرائيلية سرية مختفية في باطن تلك القاعدة وبعمق عشرات الأمتار. في عام 1986 سرب الفني الإسرائيلي موردخاي فانونو بعض المعلومات المقروءة والمرئية، ليكشف لأول مرة حقيقة تطوير إسرائيل للأسلحة النووية، فقامت الدنيا ولم تقعد.

إن السبب الأساسي وراء إقدام إسرائيل على تطوير أسلحتها النووية والعربدة في منطقة الشرق الأوسط هو الموافقة الضمنية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة، حيث تشير تقارير إلى أن واشنطن وقعت مع تل أبيب عام 1969 اتفاقية سرية تعهدت الولايات المتحدة بموجبها بعدم إرغام إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ما دامت إسرائيل ملتزمة بعدم القيام بتجارب نووية. وعلى النقيض من ذلك، تفرض الولايات المتحدة ضغوطاً وعقوبات على أي دولة عربية تفكر في تطوير قدراتها النووية، بل وصل الأمر إلى شن حرب عدوانية واسعة النطاق ضد العراق بذريعة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. والدول العربية مستاءة من سياسة الكيل بمكيالين هذه.

ويمضي الكاتب: في إبريل 1995، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خصوصاً لمناقشة مسألة بناء إسرائيل للجدار الفاصل على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث أدان مندوبو أكثر من ثلاثين دولة استهتار إسرائيل

بالقانون الدولي والتعنت في بناء الجدار الفاصل. وبعد أن أنهى المندوب الإسرائيلي كلمته التي دافع بها عن موقف حكومته، بادر المندوب الأمريكي إلى شد أزر إسرائيل زاعماً بأنه ما كان لإسرائيل أن تبني هذا الجدار بعيداً عن الهجمات الفلسطينية الإرهابية، وعليه فإن الولايات المتحدة تعارض إجازة الجمعية العامة أي قرار يدين إسرائيل، وحدها.

وفي التاسع من يوليو عام 2004 أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاى حكماً بعدم شرعية الجدار الفاصل وطالبت بإزالته وضرورة دفع تعويضات للفلسطينيين الذين تضرروا من بنائه. وجاء في منطوق الحكم، أن سبب بناء الجدار الفاصل لا يعود كلياً إلى ضرورات أمنية كما تدعى إسرائيل، بل هو في حقيقة الأمر تصرف سياسي يستهدف ابتلاع المزيد من الأراضى الفلسطينية، فوفق الخطة الموضوعة حالياً لبناء الجدار ستلتهم إسرائيل 16% من مساحة الضفة الغربية، ثم إنه على الرغم من الوعود والضمانات التي قدمتها إسرائيل من أن الجدار ليس إلا إجراء مؤقتاً، من المحتمل أن يصبح واقعا مع مرور الزمن وبالتالى سيبقى قائما إلى الأبد مما يزيد من حدة معاناة الشعب الفلسطيني وصعوبة استعادته لأراضيه المحتلة. ومن جهة أخرى، إن إسرائيل ببنائها هذا الجدار الفاصل، تنتهك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك المساس بلوائح لاهاى لعام 1907، ومعاهدة جنيف الرابعة لعام 1949، والمعاهدة الدولية للحقوق الوطنية والسياسية، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعاهدة حقوق الأطفال لهيئة الأمم المتحدة، وغيرها من المعاهدات الدولية.

الجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية قررت في يونيو 2002 بناء جدار فاصل يمتد سبعمائة كيلو متر بالتوازي مع خط الحدود قبل حرب 1967 "الخط الأخضر". وحيث أن شارون أعلن في خطته أحادية الجانب بأن إسرائيل سوف تتمسك إلى الأبد بالمستوطنات "الاستراتيجية" ذات الكثافة السكانية في الضفة الغربية، لذا فإن الجدار الفاصل سيلتف حول تلك المستوطنات ويضمها إلى الأراضي الإسرائيلية، وهذا يعني تغلغل الجدار إلى شرقي الخط الأخضر داخل

الأراضي الفلسطينية المحتلة بمسافات تراوح ما بين مئات الأمتار في بعض المناطق إلى عشرات الكيلومترات في مناطق أخرى. لقد أنجزت إسرائيل حتى الآن بناء ثلث الجدار، ووفقا لإحصائيات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان فإن قرابة ستين ألف نسمة من السكان الفلسطينيين قد تشتتوا، ومع استكمال بناء الجدار سيعيش أكثر من مائة وستين ألف نسمة من الفلسطينيين في ظروف أشبه بالسجن الكبير.

منذ أن أعلنت إدارة بوش الأب خطة "نظام الشرق الأوسط الجديد بعد الحرب الباردة"، ظلت الولايات المتحدة تتخذ من "دفع المفاوضات غربا"، و"كبح واحتواء إيران والعراق شرقا"، دعامتين أساسيتين لسياستها في الشرق الأوسط. وبشكل عام نقول إن الولايات المتحدة، كراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، تنتهج سياسة "الانحياز لإسرائيل والضغط على الفلسطينيين" للحفاظ على مصالحها الكبرى في المنطقة.

وعلى الرغم من أن سياسة إدارة بوش الابن في الشرق الأوسط هي امتداد للسياسة التي كانت تنتهجها إدارة الرئيس كلينتون، فإن حادثة الحادي عشر من سبتمبر جعلتها تتغير كثيراً. إن إدارة الرئيس بوش وضعت مكافحة الإرهاب على قمة أولويات استراتيجية الأمن القومي وتعتبر منطقة الشرق الأوسط منبع الإرهاب. إن التعديلات التي أدخلتها إدارة بوش على سياستها في الشرق الأوسط تؤكد على "مكافحة الإرهاب" وضرب العراق. وهذه السياسة لم تقلل من مشاركتها في عملية "دفع المفاوضات" الإسرائيلية الفلسطينية فقط، بل عمدت إلى توظيف وإخضاع واتباع "دفع المفاوضات" لعملية "ضرب العراق". وفي التعامل مع العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، ذهبت إلى الانحياز الأكبر لإسرائيل والضغط أكثر على الفلسطينيين وخصوصاً عدم اعترافها بشرعية الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات على امتداد السنوات الماضية.

انطلاقاً من استراتيجية مكافحة الإرهاب أدخلت إدارة بوش علنا المنظمات الفلسطينية المسلحة في قائمة المنظمات الإرهابية، وعمدت إلى تقديم الدعم العلني للجانب العسكري الإسرائيلي في عمليات التصفية الميدانية ضد

الفلسطينيين، بزعم أن إسرائيل لها حق الدفاع عن نفسها كما أنها تعتبر مسألة تطوير إسرائيل لقدراتها النووية، وبنائها للجدار الفاصل تدخل في إطار "الدفاع عن النفس".

لكن تبقى هذه الاشتباكات الفكرية بين الصين وإسرائيل نادرة الحدوث، وهي لا تؤثر في تطور العلاقات بين الجانبين.

ثالثاً: إسرائيل والإعلام الصيني

وهذا يقودنا للحديث عن التأثير الذي تمارسه إسرائيل على بعض وسائل الإعلام الصينية. وتستخدم الحكومة الإسرائيلة وسائلها المجربة لاستمالة الإعلاميين الصينيين. وتنظم السفارة الإسرائيلية سنوياً رحلات للصحفيين الصينيين إلى إسرائيل، حيث يزور هؤلاء المستوطنات من أجل الاطلاع على التجربة " الاشتراكية" هناك. كما يتضمن برنامج الزيارة الاستمتاع بالمناظر الخلابة في مرتفعات الجولان، (تقدم هذه المنطقة السورية المحتلة على انها من المراكز السياحية الأولى في إسرائيل)، والذهاب إلى القدس، ولقاءات مع الرسميين الإسرائيليين الذين يتحدثون عن العلاقات الاخوية مع الصين وعن التطور الكبير في إسرائيل. وعادة تخلو مقالات هؤلاء الإعلاميين التي تنشر في أجهزة الإعلام الصيني من أية اشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي والى سياسة القمع التي تمارسها إسرائيل إزاء السكان العرب، وتكيل المديح لكرم الضيافة الإسرائيلية وتدعو المواطنين الصينيين لزيارة "إسرائيل الجميلة والهادئة والصديقة".

وهناك نفوذ إسرائيلي ملموس في بعض أجهزة الإعلام الصينية، التي تسخر أحياناً للترويج "للتاريخ الطويل" للعلاقات بين اليهود والصين، وبين إسرائيل والصين. وعلى الرغم من أن السياسة الإعلامية العامة في الصين لا تسمح لأجهزة الإعلام بنشر مواد تسيء إلى دول ترتبط بعلاقات صداقة مع الصين - كالدول العربية مثلاً ـ لكن تظهر بين الفينة والأخرى مواد، في التلفزيون الصيني، وفي بعض الصحف تسوغ أفعال إسرائيل، وتبيض جرائمها، وتلقي

باللوم على العرب لاستمرار حالة التوتر والعنف في الشرق الأوسط. ولدى مراجعة هذه الأجهزة لتصحيح الصورة، وتقديم الوقائع كما هي، تظهر عقبات وعقبات، ويحذف معظم ما يمس إسرائيل من الردود التي تقدمها بعض السفارات العربية. ومثال ذلك ما حدث مع صحيفة شباب الصين التي نشرت بتاريخ 8/ 6/ 2004 تقريراً إخبارياً بقلم الصحفي شي هونغ تاو، بعنوان: "إسرائيل على استعداد للتنازل المرير لتحقيق السلام "وفيه تجنٍّ على العرب وعلى دور السفارات العربية في بكين، وجهودها في تطوير علاقات التعاون والصداقة بين الصين والدول العربية.

وقد تضمن التقرير كذلك تشويهاً لبعض وقائع الوضع في الشرق الأوسط، حيث قدم التقرير الحكومة الإسرائيلية على أنها حكومة سلام، تسعى لتقديم تنازلات مؤلمة من أجل تحقيق السلام. وادعى التقرير كذلك أن إسرائيل لم تجد شريكاً مناسباً لإنجاز عملية السلام.وقام وفد من السفارت العربية في الصين بزيارة ادارة الصحيفة وسلمها مذكرة توضح دور إسرائيل في تخريب عملية السلام والجهود التي تقوم بها السفارات العربية في تطوير التعاون الصيني العربي. لكن الصحيفة اكتفت بنشر عدة أسطر تقول إن بعض السفراء العرب زار مبنى الصحيفة، دون الاشارة إلى ما حدث أثناء تلك الزيارة.

وهناك مثال آخر، فقد بث التلفزيون الصيني عام 2008 مقابلة مع سياسي إسرائيلي افترى فيها على العرب ونعتهم بالإرهابيين. وقد جرت محاولات مع إدارة التلفزيون لتصحيح الوقائع التي نشرت، لكن هذه المحاولات لم تعط نتيجة ملموسة، واكتفت ادارة التلفزيون بتقديم وعود بأن هذه الأمور لن تحدث في المستقبل. وهناك وسيلة معروفة في الصين وهي، ان معظم المقالات التي توضح سياسة الدول العربية والتقدم الحاصل فيها، تنشر في أجهزة الإعلام الصينية الناطقة باللغة العربية والموجهة إلى الجمهور العربي، بينما تحتفي بعض أجهزة الإعلام الناطقة بالصينية بكل نشاط تقوم به السفارة الإسرائيلية مهما كان صغيراً. وتنظم صحيفة شباب بكين لقاءات دورية مع مسؤولين إسرائيليين يقدمون

إسرائيل على انها واحة السلام والديمقراطية في الشرق الأوسط، كما يحدث مع شمعون بيريز وأولمرت اللذين تحولا إلى ضيفين دائمين في هذه الصحيفة.

وفي سابقة إعلامية غير معهودة بالصين، صدر في تموز عام 2005، العدد الأول من صحيفة "إسرائيلي داي" الإسرائيلية في مدينة شنيانغ عاصمة مقاطعة لياونينغ أقصى شمال شرق الصين، وفي احتفال أقيم بهذه المناسبة يوم 19-7-2005، قال يهودا حاييم سفير إسرائيل لدى الصين: إن الصحيفة ستضطلع بمهمة رئيسية في تعزيز العلاقات بين الجانبين، ودفع مسيرة التعاون طويل الأجل، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا الزراعية والحيوية والطبية والمعلوماتية والإلكترونيات واستكشاف الآفاق المستقبلية لتوثيق ذلك التعاون.وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة، أن الاحتفال بإصدار العدد الأول من الصحيفة الإسرائيلية جاء ضمن احتفال شمل افتتاح "منتدى شنيانغ - إسرائيل للتعاون التجاري". لكنها لم توضح دورية إصدار الصحيفة.

كما أقيم معرض تحت عنوان "ألبرت آينشتين - رجل القرن" على هامش الاحتفال الذي شارك في رعايته كل من الحكومة الشعبية لبلدية شنيانغ، وسفارة إسرائيل في بكين.

وفي الوقت نفسه ركزت إسرائيل على مراكز البحوث الصينية من أجل تقديم دراسات ومطبوعات فيها كثير من التزوير والتلفيق. كما اسهمت إسرائيل في تأسيس عدة مراكز للبحوث في الصين منها:

- كلية تعليم اللغة العبرية والآداب والتاريخ والديانات اليهودية في جامعة بكين التي افتتحت عام 1986. كما أسست إسرائيل مركزًا أكاديميًّا لها في بكين عام 1991، وقام المركز بترجمة بعض الكتب الصينية إلى العبرية والإسرائيلية إلى الصينية.

- مركز الدراسات اليهودية في جامعة نانجينغ، الذي أنشئ في أيار/مايو عام 1992، ويرأسه الباحث شوشين- وهو أستاذ في كلية الدراسات الأجنبية في الجامعة المذكورة ـ وهو من أنشط الشخصيات الصينية في مجال الدراسات والبحوث اليهودية. ينظم المركز دورات مستمرة حول تاريخ اليهود، ويستقطب

عدداً كبيراً من الباحثين والطلاب الصينيين، يقدر عددهم بنحو 200 شخص سنوياً. يتلقى المركز المذكور إعانات مستمرة من بيوت المال اليهودية في العالم بذريعة تكليف المركز القيام بدراسات مختلفة عن تاريخ الشرق الأوسط. ويقوم مدير المركز بجولات دورية سنوية على كل من إسرائيل والمراكز اليهودية في الولايات المتحدة. وتقديراً لجهوده في خدمة إسرائيل، واعترافاً بإسهاماته في الدراسات اليهودية في الصين، قلدته جامعة بار إيلان الإسرائيلية الدكتوراه الفخرية.

أصدر المركز عدداً من المنشورات، منها الموسوعة اليهودية، أساطير اليهود الصينيين (لاحظوا اليهود الصينيين)، اليهود في شنغهاي ومعاداة السامية. كيف ولماذا. وبغية الوقوف على مضمون هذه الكتب، نعرض لبعض ما جاء في الموسوعة اليهودية باللغة الصينية، للكاتب الصيني لي شي جي، التي صدرت في آب/أغسطس عام 1993 عن دار المطبعة الشعبية لإصدار الكتب في بكين. جاء في مقدمة الطبعة الثانية للموسوعة: "إن الأديان السماوية الثلاثة الكبرى مصدرها اليهودية، وإن إسرائيل هي مهد هذه الأديان". وتتحدث الموسوعة عن ممالك اليهود، وعن الاضطهاد الذي تعرض له اليهود في كل العصور، خصوصاً في العصر الإسلامي، وعن حقهم في العودة إلى أرض الميعاد!

- وهناك مركز آخر للدراسات هو مركز هاربين للدراسات اليهودية، تابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية في مقاطعة هيلونغ جيانغ. وقد تم افتتاح المركز عام 2000. وقد أصدر المركز كتباً حول حياة يهود هاربين خلال القرن الماضي، كما ينظم المركز دورات وندوات يشارك فيها باحثون إسرائيليون وصينيون.

ويقيم المركز علاقات متميزة مع إسرائيل، حيث تحول إلى رأس الجسر الذي يعبر من خلاله النفوذ الإسرائيلي إلى تلك المنطقة من الصين.

ومثال ذلك، الندوة التي أقامها المركز بالتعاون مع بعض الجهات الأخرى حول تاريخ اليهود وثقافتهم، والتي بثتها وكالة الأنباء الصينية الرسمية شينخوا في تموز/يوليو من العام 2004، على النحو التالي:

يجتمع حوالى 150 يهودياً وخبيراً في الثقافة اليهودية وشخصيات دولية في

هاربين عاصمة مقاطعة هيلونغ جيانغ شمال شرقي الصين لمناقشة تاريخ وثقافة اليهود خلال الفترة من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر.

يتبادل خبراء وباحثون من الصين وإسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا، ودبلوماسيون من السفارة الإسرائيلية في الصين وجهات النظر حول موضوعات تشمل حياة الطائفة اليهودية في الصين، والصهيونية في هاربين، واتجاه تدفق اليهود الروس إلى الصين، وحادثة كاسب، والمنظمة الاجتماعية والثقافية للطائفة اليهودية في ندوة دولية تستمر حوالى ثلاثة أيام حول تاريخ وثقافة اليهود. تعقد الندوة برعاية مركز الدراسات اليهودية، مع أكاديمية مقاطعة هيلونغ جيانغ للعلوم الاجتماعية، وجمعية السكان اليهود السابقين في الصين في إسرائيل، وجمعية الصداقة الإسرائيلية الصينية. وأعرب رعاة الندوة عن الأمل في أن يستخدم هذا الحدث كجسر لدفع التبادلات بين الشعوب في مختلف الدول.

ويضيف خبر شينخهوا، أن هاربين كانت أكبر مركز استيطان لليهود في الشرق الأقصى في العشرينيات، حيث عاش في ذروتها أكثر من 220 (؟)ألف شخص من ذوي الأصول اليهودية في هذه المدينة الواقعة في شمال شرقي الصين.

وسوف يزور المشاركون في الندوة معرضاً بعنوان "اليهود في هاربين"، وبعض المواقع التاريخية مثل المباني اليهودية السابقة، والمقابر اليهودية، والكنيس اليهودي العام في هاربين، والكنيس اليهودي الجديد والمدرسة اليهودية في هاربين"(انتهى الخبر).

- مركز شنغهاي للدراسات اليهودية، وهو ينشر عدداً كبيراً من الدراسات المتعلقة بتاريخ وجود اليهود في شنغهاي والعلاقات الإسرائيلية الصينية. ويرأس المركز بان قوانغ، وهو مؤرخ صيني حصل على جائزة الهولوكوست الاسترالية التذكارية في اكتوبر من عام 2006 عن بحوثه التي استغرقت عقدين من الزمان حول الشعب اليهودي في شنغهاي خلال الحرب العالمية الثانية. وفي 13 اكتوبر 2009 صرح بان لوكالة أنباء شينخوا، بأن الصداقة بين الشعبين الصيني

واليهودي التي تعتز بتاريخ يزيد على ألف عام(!) سوف تعكس هذا في معرض الصور الذي ينظمه المركز. وأضاف، بأن معرض "خبرة الصين في إسرائيل" الذي يقام الآن بالتعاون مع بعض الجهات الإسرائيلية في تل أبيب وينتهي يوم 25 اكتوبر سوف يذكر كلا من الشعبين الصيني واليهودى بخبراتهم المشتركة.

مما يذكر ان مركز الأبحاث كان مسؤولاً عن اختيار الصور للمعرض التي تركز على العلاقات الوثيقة بين الصين وإسرائيل كجزء من أكبر حملة تبادل ثقافي تقيمها الصين في إسرائيل. وقال بان: "على الرغم من ان الصينيين قد تأثروا بشدة بالكونفوشية وأن الشعب اليهودى يعتقد باليهودية، فإن الاثنين يشتركان في أوجه متشابهة كثيرة فيما يتعلق بالثقافة والقيم". وأضاف: وعلى سبيل المثال فإن كلا الشعبين يولى أهمية لوظائف الأسرة والتعليم وكلاهما مجتهد وجيد في الكفاح من أجل منهجه في الحياة. وقال بأن الذي يعد عضواً في مجموعة التحالف عالية المستوى بين الحضارات التابعة للأمم المتحدة، ان اليهود في كايفنغ قد استوعبوا الثقافة الصينية لأكثر من ألف عام وتمتعوا دائماً بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الجماعات العرقية والدينية الأخرى في المدينة. وأضاف: إن ما لا يقل عن 40 وثيقة حول خبرة اليهود في شنغهاي خلال الحرب العالمية الثانية قد صورت وتم إصدار كثير من الكتب في هذا الموضوع".

بطبيعة الحال، إن النفوذ الثقافي والإعلامي الإسرائيلي في الصين لا يقتصر على مراكز الدراسات. فهناك كثير من المطبوعات والكتب والدراسات التي تصدرها مراكز بحوث الشرق الأوسط في بكين، وشنغهاي، ودور نشر أخرى، تتبنى المواقف الإسرائيلية، وتعكس رؤية إسرائيل للتاريخ والحاضر. من هذه الكتب: "سلسلة السلام والتطور"، وهي عبارة عن عدة كتب، سلسلة الثقافة اليهودية (عشرون كتاباً)، كتاب "اليهود والمال"، كتاب "اليهود في التوراة"، كتاب "معارضة الصهيونية" للمؤلف شي شن، كتاب "روح اليهود" للمؤلف ليو هونغ أي من مدينة سوجو بالقرب من شنغهاي.

كما تولى إسرائيل أهمية بالغة للتخاطب مع الرأي العام الصيني عبر شبكة

الانترنت. وتم لهذه الغاية تأسيس عدة مواقع إسرائيلية ناطقة باللغة الصينية أهمها الموقع الالكتروني للسفارة الإسرائيلية لدى الصين، الذي يقدم معلومات مفصلة عن السياسة الإسرائيلية وما يسمى بنضال إسرائيل ضد الإرهاب العربي، ويتوقف الموقع عند " سعي إسرائيل إلى إقامة السلام في الشرق الأوسط، والى حرص الحكومة الإسرائيلية على تطوير العلاقات مع الصين" . أما الموقع المهم الاخر فهو يحمل عنوان "يهود الصين" إذ تتحدث مواد الموقع عن تاريخ وجود اليهود في الصين، وهنا يختلق الموقع كثيراً من الأساطير التي تقول ان الوجود اليهودي في الصين يعود إلى أكثر من ألف سنة، وان الدماء اليهودية قد امتزجت مع الدماء الصينية في عدد كبير من المدن الصينية وعلى رأسها مدينة كايفنغ . ويتحدث الموقع عن العلاقات التاريخية بين اليهود والصينيين، وعن تاريخ التجمعات اليهودية في كل من هاربين وشنغهاي وهونغ كونغ مشيراً إلى احتضان الشعب الصيني لليهود في أحلك الظروف. ويتجاهل الموقع كل خطوات التآمر التي أقدم عليها اليهود على الصين والشعب الصيني، ويركز على ما يسمى بالعبقرية اليهودية وأن مشاهير العالم الأساسيين من اليهود. وهناك مواقع أخرى تعيد نشر هذه المواد منها، الموقع التجاري الإسرائيلي وهو تابع للسفارة الإسرائيلية، وينشر كذلك معلومات عن العلاقات التجارية بين الصين وإسرائيل، وكذلك الموقع التابع لشركة العال الإسرائيلية للطيران، حيث يقدم معلومات سياحية ويدعي أن القدس والجولان جزء من إسرائيل. ومن المواقع المهمة الأخرى المركز الإسرائيلي للمعلومات الذي افتتح أخيراً، ومن أهم المواضيع السياسية البارزة التي يطرحها الموقع ويجيب عنها :

لماذا إسرائيل دولة يهودية؟

أهمية القدس بالنسبة إلى الدولة اليهودية.

كيف يمكن للسلام ان يتحقق؟

موقف إسرائيل من القضية الفلسطينية؟

ماذا تعني "عودة " اللاجئين الفلسطينيين؟

لماذا لم يكن عرفات شريك سلام؟

"الإرهاب الفلسطيني" جزء لا يتجزأ من الإرهاب الدولي.

وقد أدت هذه الجهود الإسرائيلية إلى إحداث نقلة في تفهم الراي العام الصيني للسياسة الإسرائيلية. ولمعرفة تأثير الحملات الإسرائيلية، مولت الجهات اليهودية استفتاء للرأي قامت به مؤسسة هاريزون الصينية عام 2009. ووفق الاحصاء الذي شمل نحو عشرة آلاف صيني يعيشون في مدن صينية مختلفة، فإن 40% من الصينيين باتوا أكثر فهماً للسياسة الإسرائيلية، وان نسبة من لا يعرفون شيئاً عن إسرائيل في الصين قد هبطت من 5 . 60 عام 2000 إلى 3 . 23% في الوقت الحاضر

وفي الوقت نفسه، قد تم تنظيم الجالية الإسرائيلية الموجودة الآن في الصين والمكونة من مئات الطلبة الإسرائيليين الذين يدرسون في الصين، ومئات رجال الأعمال الإسرائيليين، بالإضافة إلى السياح اليهود، في اندية وجمعيات أهمها الجمعية الصينية اليهودية ومطعم بار mitzvah في بكين، الذي يقدم خدمات دينية لليهود في العاصمة الصينية، و kehillah Beijing أي جالية بكين، وهو نادٍ يقيم عشاء وصلوات مساء كل جمعة لليهود.

الفصل السادس

بكين - تل أبيب إلى أين؟

بعد أن بحثنا في الدوافع التي تحفز كلاً من الصين وإسرائيل على بناء علاقات متطورة، وتوقفنا عند العوامل التي تكبح رغبة الجانبين في دفع هذه العلاقات إلى اعلى المراحل. يبرز الآن سؤال هام: ما هي افاق تطور التعاون بين الجانبين؟

وجدنا من خلال استعراض مسيرة التعاون الصيني الإسرائيلي، أن المصلحة المتبادلة، كانت الأساس التي بنيت عليه العلاقات، وان إسرائيل قد تمكنت من التسلل إلى داخل الصين عبر الخدمات التي قدمتها إلى بكين خصوصاً في المجال العسكري في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. وفي واقع الأمر، منذ ذلك التاريخ، تغيرت الأوضاع، وسالت مياه كثيرة في النهر الأصفر. فلم تعد الصين اليوم كما كانت قبل ثلاثين عاماً. فقد تمكنت بكين من التحول خلال هذه الفترة إلى قوة اقتصادية مهيبة الجانب تنافس الولايات المتحدة على عرش الريادة في الاقتصاد العالمي، كما نما وزن الصين السياسي على الصعيد الدولي. هذا التطور الكبير لم ياتِ من فراغ، بل كان نتيجة العمل الدؤوب للشعب الصيني في ظل وجود اجيال من قيادة تعرف ما تريد، وتخطط لبناء الصين ونهضتها، وتستغل كل العوامل الدولية - بما فيها العامل الإسرائيلي- من أجل خدمة هذه الأهداف. ويخطئ من يظن ان الصين يمكن ان تخرج من جلدها نتيجة تعاونها مع هذا البلد أو ذاك. وقد عبر ماو تسي تونغ عن ذلك بقوله: "إن آلاف الأنهار التي تصب في البحر لا تغير من ملوحته ولا تجعل مياهه حلوة عذبة". وأنهار التعاون الدولي التي صبت في الاقتصاد الصيني لم تغير كثيراً من الطبيعة الصينية لهذا الاقتصاد. قد يكون هذا التعاون قد أضفى

ملامح جديدة من الانفتاح والمزاوجة بين العناصر المختلفة، ولكن كانت النتيجة كما يقول الصينيون، ان ظهر شكل جديد من النظام الاقتصادي، هو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية التي تقوم على إدماج ميزات كل من الاشتراكية والرأسمالية في بوتقة واحدة، اطلق عليها فيما بعد اقتصاد السوق الاشتراكي ذي الخصائص الصينية! بكلمات أوضح، صحيح ان العوامل الخارجية تؤثر في الصين، ولكن الصحيح أيضاً ان كل ما يدخل عبر جدار الصين "يتصين" وياخذ سمات صينية، حتى لو احتفظ باشكال أخرى. فالصين في نظر قادتها تبقى فوق الجميع، وجميع اشكال التعاون مع دول العالم ينبغي ان تخدم الصين أولاً. والعلاقة الملتبسة القائمة الآن بين بكين وتل أبيب ليست استثناء. ويعتقد الصينيون، أن هذه العلاقة قد خدمت الصين وأدت دوراً ما في عملية تحديث هذا البلد وتخفيف الضغوط الخارجية - ويقصد بها الأميركية - عليه. والسؤال الذي يطرح الآن: هل إسرائيل ما تزال قادرة - كما كانت في ثمانينيات القرن الماضي - على تقديم الخدمات للصين؟ وهل بكين لا تزال تحتاج لإسرائيل لتسريع نهضتها؟

إن نظرة تحليلية متأنية للعلاقات الصينية الإسرائيلية في الوقت الحالي، تشير إلى أن الصين في مجالات ما، لم تعد بحاجة ماسة إلى إسرائيل، وفي مجالات أخرى لم تنتف هذه الحاجة. فمثلاً على صعيد استيراد التقانة العسكرية - وهي أحد المفاتيح التي استخدمتها إسرائيل للدخول إلى الصين - لم تعد الصناعات العسكرية الصينية بحاجة ماسة إلى إسرائيل. فقد دفعت العراقيل التي وضعتها واشنطن في وجه تصدير التقانة العسكرية الإسرائيلية - أو تلك التي تسرقها إسرائيل من أميركا - إلى الجيش الصيني - دفعت بكين إلى التفكير في بدائل أخرى، أهمها توسيع التعاون التقني مع روسيا الاتحادية. ولا بد من القول ان التطورات التي حصلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي قد خدمت هذا التوجه. فقد انتهى العداء الأيديولوجي التاريخي بين موسكو وبكين نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي، وحلت مكانه رغبة الطرفين في البدء بعلاقات متطورة في كل المجالات. والدليل على ذلك، ان البلدين قد تمكنا من حل الخلاف

المزمن بينهما حول الحدود، وتم التوقيع على عدة اتفاقات لترسيم الحدود التي يبلغ طولها الاف الكيلومترات، ثم ان الطرفين دخلا كعضوين مؤسسين في منظمة شنغهاي، التي تحولت الآن إلى أكبر تجمع إقليمي يهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي والأمني بين أعضائه. ولعل ما يلفت الانتباه، هو اتساع العلاقات العسكرية بين بكين وموسكو. فقد أفادت المعلومات التي نشرها الإعلام الروسي، ان الصين قد لجأت إلى المساعدة الروسية لاستكمال بناء جيل جديد من الطائرة العسكرية المقاتلة من طراز- J بعد ان عجزت إسرائيل عن الاستمرارفي ذلك. ثم ان بكين قد اشترت عشرات الطائرات العسكرية الروسية، وحدّثت المؤسسات الروسية ما تبقى لدى الصينيين من أسلحة روسية قديمة، واجرت القوات الصينية عدة مناورات مع الجيش الروسي. وخلال الزيارات المتبادلة لقادة البلدين تم التفاهم على إقامة مؤسسات مشتركة للإنتاج العسكري. وهكذا، وجدت الصين بديلاً قوياً لإسرائيل في توريد الأسلحة والتقانة المتقدمة في المجال العسكري. ولم تعد بكين بحاجة إلى تل أبيب للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في تحديث أسلحتها الروسية الصنع. فهذه المهمة يقوم بها الآن من صنع هذه الأسلحة دون وسيط وبطرق شرعية وعلنية.

إضافة إلى ذلك، فإن الصين التي جاهدت من أجل بناء قاعدة متقدمة للصناعات العسكرية، قد أنجزت ذلك، وباتت إحدى دول العالم المصدرة للسلاح، وثالث دولة ترسل سفناً فضائية مأهولة إلى الفضاء. ولا بد من الإشارة، إلى ان الصين أصبحت -بشكل ما - أحد الأطراف المنافسة لإسرائيل في سوق السلاح العالمي. وأعتقد، بان التعاون الصيني الإسرائيلي في المجال العسكري يقتصر الآن على ما تقدمه الصناعات الإسرائيلية من بعض التجهيزات الإلكترونية الأميركية المتقدمة سراً عن أعين الرقابة الأميركية. بمعنى اخر، تضاءلت الحاجة الصينية إلى إسرائيل كثيراً في مجال التعاون العسكري. وهكذا انخفضت قيمة الحافز العسكري إلى الحضيض في علاقات الطرفين.

وفي الجانب الاقتصادي، فإن التقدم الذي حققه الاقتصاد الصيني خلال السنوات الماضية ظاهر للعيان. فإذا كانت إسرائيل قد ادهشت الصينيين في بداية

سنوات الاصلاح والانفتاح في ثمانينيات القرن الماضي بنظام الري البسيط بالتنقيط، وسوقته على أنه من أحدث أنظمة الري في العالم (علما ان هذه الأنظمة مستخدمة في دول الشرق الأوسط منذ عشرات السنين)، فإن الصين اليوم باتت من الدول المتقدمة تقنياً ولم تعد تصاب بالدوار أمام العروض الإسرائيلية في مجال التقنية الزراعية. ثم إذا كانت إسرائيل قد استخدمت نفوذها في المؤسسات المالية اليهودية لضخ الاستثمارات إلى الصين في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، فإن الصين أصبحت الآن تملك أكبر احتياطي للعملات الأجنبية في العالم، يقدر بنحو تريليونين ونصف تريليون دولار. وبكين تبحث الآن عن مطارح في العالم للاستثمار. واللافت للانتباه، ان الصين لا تستثمر في إسرائيل، وأصبحت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين عادية ولم تعد تحمل الطابع الخاص.وبات حجم التبادل التجاري بينهما - وهو المؤشر الأول لقياس التعاون بين الدول- يراوح ما بين ثلاثة إلى اربعة مليارات دولار سنويا. وللمقارنة، فإن قيمة التبادل التجاري بين الصين والدول العربية تناهض الآن 140 مليار دولار. وهكذا، تضاءل دور العامل الاقتصادي الذي ضاعف الحظوة الإسرائيلية لدى الصينيين في تسعينيات القرن الماضي.

لكن بقيت عوامل أخرى تدفع بكين إلى الاحتفاظ بعلاقات قوية مع إسرائيل، في طليعتها الحاجة الصينية إلى استخدام نفوذ إسرائيل في الولايات المتحدة لتبريد الخلافات المتأججة بين البلدين. وقناعتي، ان الصين ستبقى بحاجة إلى إسرائيل طالما بقيت مهتمة بتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة، وما دامت هناك مشكلات تهدد التطور الطبيعي للعلاقات بين البلدين. ولابد من القول ان هناك عددا من المشكلات "المستعصية" على الحل التي ستبقى عوامل تفجير بين بكين وواشنطن. وفي طليعة هذه المشكلات تقف المسألة التايوانية التي بدأت عقب انتصار الحزب الشيوعي في الحرب الاهلية على قوات شان كاي شيك، واضطرار هذا الأخير للهرب مع مؤيديه إلى جزيرة تايوان العام 1949. ومنذ ذلك التاريخ تدعم الولايات المتحدة استقلال الجزيرة وتمنع الصين من توحيدها. وقد اتخذت القضية التايوانية منحى جديدا اواسط

سبعينيات القرن الماضي عندما توصلت بكين وواشنطن إلى بيان مشترك جاء فيه: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة في الصين، وأن الشعب الأمريكي سيحافظ في هذا الإطار على اتصالات ثقافية وتجارية وغيرها من الاتصالات غير الرسمية مع أهالي تايوان، وأن واشنطن تعترف بموقف الصين المتمثل في أن هناك صينا واحدة فقط، وان تايوان جزء من الصين". لكن أميركا لم تطبق كليا مضمون هذا البيان، فضلاً عن أنها لم تلتزم بروح البيانات المشتركة الصينية الأمريكية الأخرى، التي تنص صراحة على تعهد أميركي بعدم توريد السلاح إلى تايوان. وتقدم الصقور المعارضون لتطبيع العلاقات مع بكين، بمشروع قانون حول "العلاقات مع تايوان". وفق هذا القانون، الذي اقره الكونغرس بعد اقامة العلاقات الدبلوماسية بين بكين وواشنطن عام 1979، ستبقى أميركا ملتزمة ببيع الأسلحة إلى تايوان والدفاع عنها في حال غزوها من قبل الصين، وستدعم "الديمقراطية في جزيرة تايوان". طبعاً، لقد أضاف موقف الكونغرس هذا عنصراً من التعقيد على العلاقات بين بكين وواشنطن، وبقيت الصين تعارض بشدة توريد الأسلحة الأميركية إلى تايبيه. ولكن البلدين، واثر مفاوضات شاقة وطويلة توصلا في 17 آب/أغسطس عام 1982، إلى الاتفاق على إصدار بيان ثالث حول تايوان جاء فيه: "إن الحكومة الأمريكية لا تسعى إلى تنفيذ سياسة خاصة ببيع الأسلحة إلى تايوان على المدى الطويل، وإن مبيعاتها من الأسلحة لتايوان سوف لن تتجاوز نوعا وكما المستوى الذي تم تقديمه خلال السنوات الأخيرة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة، وإن واشنطن مستعدة لخفض مبيعاتها العسكرية لتايوان بصورة تدريجية وصولاً إلى تسوية نهائية بعد فترة من الزمن".وكالعادة.. فقد خضع تنفيذ هذا البيان، لانتقائية واشنطن المعروفة، فهي تختار الزمن المناسب لتنفيذ بعض نقاط هذا البيان.

لم تلتزم الحكومات الأمريكية المتعاقبة بمعظم مضامين البيانات الثلاثة التي وقعتها مع حكومة الصين الشعبية. وقدمت أمريكا لتايوان أسلحة مختلفة، منها

في عام 1992، أكبر صفقة للطائرات: 150 طائرة حربية من نوع إف-16، وصفقة صواريخ مضادة للصواريخ. كما أدرج البنتاغون تايوان تحت مظلته الصاروخية، بذريعة حماية استقلالية الجزيرة.وعقدت واشنطن أكبر صفقة سلاح وقعتها تايوان عام 2010 بمبلغ ستة مليارات دولار، وتضمنت صواريخ وأنظمة رادار متقدمة. لقد اثارت هذه الخطوة الأميركية غضب بكين التي اتخذت اجراءات بحق أميركا باعتبار أن هذه الصفقة تخل بالوضع الأمني في المنطقة. وفي الواقع، فإن السياسة الأميركية لا تزال تعتبر تايوان قاعدة أميركية لا تغرق، ووسيلة لممارسة الضغط الدائم على الصين وابتزازها. بكلمات اوضح، فإن القضية التايوانية ستبقى مصدراً للتوتر الدائم في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. وترتفع حالات هذا التوتر إلى درجة الغليان في احيان كثيرة، وهو أمر يؤثر في بقية مجالات العلاقات بين البلدين. وهنا ياتي دور اللوبي اليهودي في تبريد الازمات الساخنة ومنع انتقال عدوى الأزمة التايوانية إلى مجالات أخرى، لاسيما الاقتصادية بين الصين وأميركا.

بطبيعة الحال، فإن المشكلات بين الصين وأميركا لا تقتصر على مسألة تايوان فقط، وإنما تتعداها إلى ما يسمى بحقوق الإنسان في الصين، وهو شعار ترفعه الولايات المتحدة من أجل الاستمرار في محاولاتها التدخل في الشؤون الداخلية للصين الشعبية. وفي إطار عنوان حقوق الإنسان، فقد برزت المشكلات التالية في العلاقات بين البلدين:

أولاً: الموقف من أحداث الطلاب في ساحة تيان ان مين في حزيران 1989. لقد اعتبر الزعيم الصيني آنذاك دينغ شياو بينغ تلك الأحداث محاولة لقلب النظام في الصين الشعبية، من خلال استغلال الغرب لبعض فئات الطلبة وغيرهم، ودفعهم إلى رفع شعارات ديمقراطية. بينما اعتبرت الولايات المتحدة هذه الأحداث حركة شعبية تهدف إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان. وقد تعاملت بكين الرسمية بحزم مع حركة الطلاب هذه وتم إخمادها وتصفية ذيولها الداخلية. أما الولايات المتحدة، فقد جندت حليفاتها في العالم من أجل النيل من بكين ومعاقبتها. وبعيد أحداث ساحة تيان آن مين دعت بعض الأوساط

الأميركية إلى تجميد العلاقات مع الصين في المجالات كلها. ولكن أوساط أخرى، رأت أن معاقبة بكين تتم عبر منع التكنولوجيا العالية عنها، لاسيما في المجالات العسكرية. ونتيجة النقاش الطويل، اتخذت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي قراراً بحظر تصدير السلاح إلى الصين الشعبية. ولا يزال هذا القرار ساريا حتى مطلع عام 2010. وتعتبر بكين، أن هذا القرار يعبر عن النيات الشريرة للأوساط اليمينية الغربية، التي تحاول النيل من أمن الصين، وإبقائها ضعيفة عسكرياً.

ثانياً: موقف أميركا من مسألة التيبت. عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1949، كانت السلطة في التيبت محلية، وخارجة عن نطاق السلطة المركزية في بكين. وقد اتخذت حكومة الصين الشعبية عام 1951 قراراً "بتحرير التيبت سلمياً". وبدأت المفاوضات مع ممثلي الحكومة المحلية. وفي 23/ 5/ 1951، توصل الطرفان إلى اتفاق يتضمن فقرات حول عودة التيبت إلى جمهورية الصين الشعبية ودخول الجيش الصيني إلى المنطقة ومنح التيبت الحكم الذاتي القومي الإقليمي.

وفي 24/ 10/ 1951، اعترف دالاي لاما، وكان آنذاك ممثلاً لحكومة التيبت المحلية، في بكين بهذه الاتفاقية وأعلن في برقية أرسلها إلى ماو تسي تونغ، ان هذه الاتفاقية تحظى بموافقة وتأييد حكومة التيبت المحلية ورجال الدين والشعب التيبتي بأجمعه، وهم بقيادة الرئيس ماو والحكومة الشعبية المركزية، سيتعاونون بنشاط مع قوات جيش التحرير الشعبي المرابط في التيبت لتعزيز الدفاع الوطني، وطرد القوى الإمبريالية من التيبت وحماية وتوحيد وسلامة أراضي الوطن وسيادته.

لكن الولايات المتحدة سعت إلى عرقلة عملية "التحرير السلمي" للتيبت، وتخريب العملية السياسية هناك، بما في ذلك مشاركة دالاي لاما في السلطة المركزية في بكين. وقد حرصت الولايات المتحدة على إقامة نوع من الوجود لها في تلك المنطقة. ففي عام 1942 أوفد المكتب الأمريكي للدراسات الاستراتيجية (نواة وكالة الاستخبارات الأمريكية) ضباطا من عناصره إلى مدينة

لاسا عاصمة التيبت، وذلك كطلائع لأول بعثة أمريكية إلى تلك المنطقة. وفي عام 1946، أمر الرئيس الأمريكي هاري ترومان بتقديم معلومات لما سمي آنذاك بحركة تحرير التيبت، بما في ذلك إقامة أول بث إذاعي هناك. وبعد قيام السلطة المركزية الصينية ببسط سيطرتها على التيبت، وفق الاتفاق الآنف الذكر، بادرت الولايات المتحدة إلى دعم بعض القوى المحلية، التي نظمت حرب عصابات ضد القوات الصينية. وقد حرضت واشنطن هذه القوى على تنظيم عصيان مسلح، وعمدت وكالة المخابرات المركزية إلى إقامة معسكرات لتدريب المقاتلين من التيبت. وبالفعل، فقد حدث عام 1959، تمرد كبير تزعمه دالاي لاما، وجرت صدامات عسكرية بين الجيش الصيني وقوات المتمردين. وخلال الاشتباكات، كانت الطائرات الحربية الأمريكية تسقط المؤن والذخائر والعتاد العسكري للمتمردين. وساعدت القوات الأمريكية دالاي لاما الذي تزعم هذه الحركة العسكرية على الفرار إلى الهند. ومنذ ذلك التاريخ، بدأ فصل جديد في السياسة الأمريكية إزاء التيبت، حيث احتضنت واشنطن المعارضة التيبتية المنادية باستقلال المنطقة وفصلها عن الصين، وقدمت لها كل أنواع الدعم. وفي عام 1960، شيدت المخابرات المركزية الأمريكية معسكرات لتدريب مقاتلي التيبت في منطقة موستاج في نيبال، وقامت الطائرات الأمريكية بنقل هؤلاء المقاتلين إلى معسكرات التدريب. وقد أوكل لهؤلاء المقاتلين القيام بمهمات التسلل إلى التيبت من أجل مقاتلة القوات الصينية، وتخريب البنية التحتية هناك. وقد استمر الموقف الأمريكي المؤيد علنا للحركات الانفصالية في التيبت، حتى بداية السبعينيات، حيث بدأ انفراج في العلاقات بين بكين وواشنطن، وأثّر ذلك في الموقف الأمريكي إزاء مسألة التيبت. لكن الادارات الأمريكية المتعاقبة لا تزال تدس انفها في التيبت وتقدم الدعم السياسي والإعلامي للمعارضة التيبتية. وقد جرت العادة ان يستقبل الرؤساء الأمريكيون الدالاي لاما تعبيرا عن دعم الحكومة الأمريكية لحركة المعارضة هناك. وقد حدثت أزمة سياسية حقيقية في علاقات واشنطن مع بكين عندما قرر الرئيس اوباما الالتقاء مع دالاي لاما في البيت الأبيض عام 2010. ورغم احتجاجات الصين، إلا أن اللقاء قد تم. وهو

أمر يشير إلى ان مسألة التيبت لا تزال احدى المشكلات المتفجرة في العلاقات الأميركية الصينية.

ثالثاً: وبذريعة التمسك بحقوق الإنسان، تصدر وزارة الخارجية الأميركية تقريراً سنوياً عما يسمى بحالة حقوق الإنسان في العالم. ويتضمن التقرير صفحات كثيرة تنتقد الصين وتتحدث عن انتهاكات حرية الإعلام والدين وملاحقة معارضي الرأي وزجهم في السجون الصينية. وتردّ الحكومة الصينية بإصدار تقرير مماثل عن انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة. ويتضمن وقائع عن الفقر واضطهاد الأقليات وأصحاب الرأي في أميركا.

ويبقى الاقتصاد أحد أهم المجالات الرئيسة للصراع الهادئ والخفي أحياناً بين الصين والولايات المتحدة الأميركية.وكلما زاد التعاون بين الجانبين، كبرت المشكلات والتحديات. والقضية الأولى في هذا المجال التي ترفعها واشنطن بوجه الصين، هي مسألة السعر المنخفض للعملة الصينية اليوان قياسا بالدولار. وتقول الحكومة الأميركية، ان نظيرتها الصينية تحافظ عل قيمة متدنية لليوان بشكل متعمد وذلك لابقاء سعر السلع الصينية المصدّرة إلى العالم بما فيه الولايات المتحدة منخفضة. وهذا - بحسب قول الأميركيين - يلحق الضرر بالصناعة الأميركية ويفقد السلع الأميركية القدرة على المناقسة، ويزيد من حجم الخلل في الميزان التجاري بين البلدين. وتضغط الإدارة الأميركية على الصين من أجل رفع قيمة اليوان. ولا بد من القول، إن الحكومة الصينية قد استجابت جزئياً للضغوط الأميركية ورفعت قيمة عملتها الوطنية نحو 20% منذ العام 2005. لكن الادارة الأميركية تعتبر ان الخطوات الصينية غير كافية وتطالب بالمزيد. لا بل إن الأمور قد وصلت إلى حد إقرار الكونغرس الأميركي في تشرين الأول العام 2010 قانونا خاصا يفوض وزارة التجارة الأميركية فرض تعريفات جمركية على الواردات من الدول التي يطلق عليها أنها تقوم "بابقاء قيمة عملتها منخفضة بشكل أساسي".ويقصد بذلك الصين. وبموجب القانون الأميركي، فإن الجهات الأميركية مفوضة بفرض ضرائب إضافية على السلع الصينية المنخفضة الأسعار. وقد ردت بكين على القانون الأميركي بقولها، ان

ما قام به الكونغرس هو استعراض سياسي من أجل انتخابات منتصف المدة التي تجري يوم 2 نوفمبر القادم، ولا علاقة له بتعزيز التجارة أو نزاهتها. وقال تعليق نشرته وكالة الأنباء الصينية: قبيل التصويت قال السيناتور الديمقراطي من اوهايو تيم رايان المشرف على مشروع القانون، إن هذا القانون قد يكون "مفيدا كثيراً" للديمقراطيين للفوز في الانتخابات القادمة لانه يساعد على "استمالة" الناخبين في منطقة وسط شمال الولايات المتحدة الصناعية.

ولفتت بكين النظر إلى ان الخلل التجاري بين الصين والولايات المتحدة هو نتاج زيادة الاختلاف في تقسيم العمل الدولى وليس بسبب انخفاض سعر اليوان. ولا يمكن لخفض الواردات من الصين أن يصلح حالة عدم كفاءة التصنيع الأمريكية مقابل بقية العالم.

ثم ان السبب الكامن وراء العجز التجاري الكبير للولايات المتحدة مع الصين هو التوسع المستمر واللانهائي في السياسات المالية والنقدية، وارتفاع معدل الدين وانخفاض ودائع المقيمين وعجز الائتمان والقيود التجارية على صادرات التكنولوجيا الفائقة. كما ان الشركات الأمريكية والمستهلكين استفادوا من البضائع الصينية منخفضة السعر، لان الرفع الحاد لقيمة اليوان يعادله ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الصينية وهو ما لا يساعد الاقتصاد الأمريكي.

ومن جانب آخر فإن الشركات ذات التمويل الأجنبي في الصين بما في ذلك الشركات الأمريكية، تساهم بشكل كبير في الفائض التجاري للصين. وتلك الشركات هي المستفيد الأكبر من الصادرات الصينية للولايات المتحدة، وأي رفع مفاجئ وحاد لقيمة اليوان وارتفاع تكاليف الإنتاج المترتب على ذلك، لن يؤدي فقط إلى إفلاس بعض الشركات الصينية وإنما أيضاً إلى خسائر للشركات ذات التمويل الأمريكي التي تعمل في الصين.

ويفيد مختصون ان هذا الاصرار الأميركي يمكن ان يتسبب في اندلاع حرب تجارية بين البلدين. وتدور معركة بين الجهات الأميركية المستفيدة من انخفاض سعر السلع الأميركية والجهات المتضررة، ويقف االلوبي اليهودي مع الجهات الأولى.

ولا تقتصر الاحتكاكات الاقتصادية بين الصين وأميركا على هذه المسألة، بل تمتد إلى السياسة الحمائية التي تعتبر حربا تجارية مقنّعة بين البلدين. والطريف في الأمر، انه كلما اشتد أوار هذه الحرب، نجد ان يداً خفية تخمد اللهيب وتعيد الأمور إلى نصابها. وإسرائيل واللوبي اليهودي ليسا بعيدين عن ذلك. والثابت، ان إسرائيل وانصارها في أميركا يلعبون دور المخمد للخلافات بين بكين وواشنطن. وبحكم ان هذه الخلافات ستستمر، فإن العلاقة الجيدة مع إسرائيل - بنظر الصينيين - تكون أكثر من مفيدة.

وهناك عامل اخر طرأ أخيراً لمصلحة استمرار العلاقات الوطيدة بين الصين وإسرائيل، وهو حرص الصين على لعب دور ما في التسوية الشرق أوسطية. وتعود هذه الرغبة الصينية إلى اعتقاد بكين، ان مصالحها الكبيرة في المنطقة تتطلب منها تحركاً ما للحفاظ على الاستقرار وعدم الانحياز إلى أي من أطراف الصراع العربي الإسرائيلي المستمر منذ عشرات السنين. والقيام بدور ما في العثور على التسوية، يعني عملياً ممارسة دور الوساطة، وهذا الأمر يحتم على بكين ان تقف على مسافة واحدة من جميع أطراف الصراع. فلا يمكن أن تكون وسيطا وان تكون في الوقت نفسه منحازاً لجهة ما. وترجمة هذا التوجه على الأرض تقود الصين إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع إسرائيل. وفي حقيقة الأمر، فإن حرص الصين على الاسهام في دور الوساطة يفرضه بالدرجة الأولى - كما أشرنا - رغبة الصين في الحفاظ على مصالحها من خلال نسج علاقات طبيعية مع الأطراف كلها في الشرق الأوسط. ويدرك القادة الصينيون، ان تفاقم التوتر في هذه المنطقة الحساسة من العالم، من شأنه ان يعطل المصالح التي بنتها الصين خلال عقود. بكلمات أخرى، فقد بات الصينيون على قناعة تامة بان الأوضاع في الشرق الأوسط تمس الأمن الوطني الصيني مباشرة، سواء من خلال التأثير في تدفق النفط إلى الاقتصاد الصيني، أو في أنشطة الشركات الصينية المختلفة في هذه المنطقة. ولذلك، وجريا على التقليد الصيني المستمر منذ سياسة الاصلاح والانفتاح، والقائل بان السياسة يجب ان تكون في خدمة الاقتصاد، فإن مهمة الدبلوماسية الصينية في المنطقة باتت الآن، العمل على

توفير الظروف الملائمة للتجارة والاستثمار وتدفق النفط وبقية مواد الطاقة بشكل سلس إلى الاقتصاد الصيني. وينسجم هذا التوجه مع الخط الذي تسير عليه الصين منذ نهاية الثمانينيات، والذي يقوم على العمل من أجل السلام والتنمية في كل أنحاء العالم. فالحروب لا يمكن أن تفضي إلى نمو اقتصادي محلي وإقليمي، والفقر والتخلف يولدان التوتر الاجتماعي والصدامات ويستهلكان طاقة الشعوب، ويدفعانها في طريق الفوضى وعدم الاستقرار، وليس في دروب البناء والتقدم. وقد طورت الصين موقفها السياسي هذا في عهد الرئيس هوجين تاو الذي طرح مقولة الشرق الأوسط المتناغم أثناء زيارته إلى المملكة العربية السعودية عام 2007. ووفقا للرؤية الصينية هذه، فإن تحقيق هذا الأمر يتطلب جهوداً في أكثر من اتجاه. فأولاً، ينبغى لجميع الأطراف السعي لتحقيق سلام واستقرار إقليمى من خلال تعزيز المشاورات والمفاوضات على قدم المساواة كسبيل وحيد وملائم لتسوية الصراعات والنزاعات. وثانيا، أن يكون هناك احترام متبادل وتمسك بروح الشمول في معالجة الاختلافات بين مختلف الحضارات في المنطقة، والمشاركة في بناء منطقة شرق أوسطية متناغمة تتعايش فيها جميع الحضارات. وثالثا، لا بد من تشجيع التنمية والتعاون من أجلها، مع الأخذ في الاعتبار أن دول المنطقة لها تاريخها وتراثها الحضاري الخاص بها، ويتعين احترام وضمان جهود وحقوق الدول المختلفة بالمنطقة في الاختيار المستقل لأنظمتها الاجتماعية وطريق التنمية الخاص بها. ورابعاً، أن يكون التعاون في ظل ظروف العولمة أسلوباً لتعزيز التفاهم والصداقة بين مختلف الدول، وأن يسهم في تحقيق الرخاء المشترك، وبالتالى في تحقيق سلام دائم في المنطقة والعالم بأسره.

وتدرك بكين أن تحقيق رؤية الرئيس هوجين تاو ليست سهلة، وان دور الصين سيبقى محدوداً كقوة مؤثرة في الأوضاع في الشرق الأوسط، نظرا للتعقيدات التي تحيط بالصراع، وبسبب النفوذ الأمريكى في المنطقة، ورغبة السياسة الصينية في تفادي المواجهة مع واشنطن. وتفضل الصين الآن الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف لان الأولوية لدى الصين هي مصالحها

المباشرة، وكما يقال دائما، فإن قادة الصين لا يضحون أبداً إلا لدولة واحدة فقط، وهي الصين نفسها.كما تنتظر بكين حدوث تغييرات جديدة تساعدها على الاضطلاع بدور هام.

وبانتظار ذلك، فإن مراكز الدراسات الصينية قد نصحت القيادة الصينية في مذكرة قدمتها عام 2007، بعدم الانغماس في تفصيلات الصراع، والتركيز على الخطوط العريضة التي لا تثير حساسية أطراف الصراع. وتعتقد هذه المراكز ـ ولاسيما اكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية ـ أن عملية السلام في الشرق الأوسط ستراوح مكانها ولن ترجع إلى الوراء، وأن الطريق إلى الأمام سيكون صعبا ومتعرجاً. وهذا يعني ان الصراع لن يحل في المدى المنظور.وهناك عامل اخر أشرنا إليه، وهو الحضور الأميركي الطاغي في الشرق الأوسط. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في هذه المنطقة. وبات من الصعب إيجاد حل للقضية العربية الإسرائيلية بدون مشاركة الولايات المتحدة وتأييدها. وفي الوقت نفسه، أصبحت الولايات المتحدة سبباً من الأسباب التي تؤدي بهذه المنطقة إلى اضطرابات وتوترات، نتيجة لتمسكها بنزعة الهيمنة وسياسة القوة والمقياس المزدوج تجاه الطرفين العربي والإسرائيلي.وهذا يجعل التدخل الصيني في الصراع حذراً جداً، لان بكين لا ترغب الآن في تقديم نفسها على انها بديلة للجهود الأميركية.

من خلال استعراضنا للعوامل التي حفزت الصين على اقامة افضل العلاقات مع إسرائيل، نرى أن جزءًا أساسياً من هذه المحفزات قد أدى دوره وانتهى، وأن جزءًا آخر لايزال يؤدي دوره. وهذا الجزء المتبقي مرتبط بشكل أساسي بمدى تأثير إسرائيل في سياسة الولايات التحدة الأميركية. فاللوبي اليهودي في أميركا مهم بالنسبة إلى الصين ما دامت إسرائيل قادرة على التأثير وما دامت أميركا قوية. وستنتهي فاعلية هذا اللوبي عندما تضعف مكانة أميركا في العالم. وبالمناسبة، فإن التراجع الحالي في دور الولايات المتحدة والازمات التي تعانيها السياسة الأميركية في أنحاء شتى من العالم، وكذلك

الأزمة الأخيرة التي هزت اسس الاقتصاد الأميركي، أدت إلى اهتزاز مكانة اللوبي اليهودي الأميركي بالنسبة إلى الصين. بكلمات أخرى، باعتبار ان إسرائيل قدمت نفسها منذ البداية إلى بكين على انها شركة للخدمات المأجورة - وجل هذه الخدمات مرتبط بأميركا - فإن تقلص هذه الخدمات التي تحصل عليها الصين من إسرائيل سيفضي في النهاية إلى تراجع كبير في مكانة إسرائيل لدى القيادة الصينية. وهناك أمر آخر اكتشفته هذه القيادة من خلال تراجع إسرائيل عن عقود السلاح التي وقعتها مع الصين، وهو ان اللوبي اليهودي لا يملك القوة المطلقة في أميركا، وأنه من الخطورة أن تراهن بكين على إسرائيل في القضايا التي تمس امن الصين ومستقبلها. ماذا يعني هذا الأمر؟ انه يعني، ان مستقبل العلاقات بين الصين وإسرائيل منوط بقدرة تل أبيب على تقديم مزيد من الخدمات للصين، ومتى انتهت أو قلّت هذه الخدمات، انتهت المكانة الخاصة التي تشغلها إسرائيل في السياسة الصينية. هذا أولاً. وثانياً، فإن التأثير الإسرائيلي على الصين مرتبط كذلك بمدى الحضور العربي في الصين وتنامي المصالح الصينية في العلاقات مع العرب. فكلما ازداد التقارب العربي الصيني، تتضاءل فرص إسرائيل في الاستئثار بالسياسة الصينية إزاء المنطقة. ولابد من الاشارة إلى ان التقدم الكبير الذي حصل خلال السنوات الأخيرة في العلاقات العربية الصينية، قد اسهم أيضاً في تبديد كثير من الأوهام التي راودت عدداً من الأوساط الصينية حول قدرات إسرائيل الأسطورية. لقد اعتقد بعض الصينيين في وقت ما، ان العلاقات مع إسرائيل هي هبة سماوية للصين، وان التفريط بهذه العلاقات يمس حاضر الصين ومستقبلها. فإسرائيل حسب مقال نشرته مجلة الدراسات المعاصرة الرسمية الصينية في نيسان عام 2003، باتت بعد انتصاراتها الاربعة على العرب دولة قوية متقدمة وهي تملك علاقات متينة مع أميركا، وهي في الوقت نفسه ترتكز على أساس حضاري يهودي متين يؤكد على" العوامل الأخلاقية ويدعو إلى الحب المتبادل بين الناس". وقد ورد في سفر الخروج " لا يسمح للمرء بالتقصير في حق من يعيش تحت كنفه، ولا يظلمه. لا يسمح بمعاملة الأرامل واليتامى معاملة قاسية". وكثيرة هي المقالات

التي نشرها الإعلام الصيني في تلك الفترة والتي تكيل المديح لقدرات إسرائيل الخارقة وللخدمات الجليلة "والنزيهة" التي يمكن أن تقدمها للصين! والآن، وبعد اتساع مصالح الصين مع العرب، قلت هذه المقالات، وأصبحت النظرة الصينية إلى الوضع في الشرق الأوسط تأخذ في الاعتبار المواقف العربية، بعد ان كانت بكين تشخص بابصارها- بالدرجة الأولى - نحو كل من واشنطن وتل أبيب لدى رسم سياستها الشرق أوسطية. إن تسريع التعاون العربي مع الصين في المجالات كافة وزيادة الاستثمارات العربية في الاقتصاد الصيني، وتوسيع الحضور الثقافي العربي في بلاد التنين ورعاية اللغة العربية هناك، والنظر إلى وجود الإسلام في الصين على أنه جسر للتقارب وليس خندقا للتجاذب والصدام، وإبراز الأساس التاريخي للعلاقات العربية الصينية، والتركيز على الدور الخلاق والمبدع للتعاون بين الحضارتين العربية والصينية، كل ذلك سيفضي في النهاية إلى انكماش الحضور الإسرائيلي في الصين. وهذه المعادلة ينبغي ان تكون ماثلة للعيان. وعكس ذلك صحيح، اذ كلما غاب العرب عن الصين، ملأت إسرائيل الفراغ بما يحلو لها من افتراءات واكاذيب، وزاد نفوذها في المجتمع الصيني.

والنقطة الثالثة التي ينبغي التوقف عندها والتي يمكن ان تؤثر في مستقبل العلاقات الصينية الإسرائيلية، هي ضرورة تغيير قواعد التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي بادخال العرب رؤى جديدة إلى العمل السياسي تحفظ حقوقهم وكرامتهم. لقد تمكنت الولايات المتحدة وإسرائيل من فرض معادلات خاصة بهما، تروج للمفهوم الإسرائيلي للتسوية القائمة على أساس السلام مقابل الامن، وانه لا خيار لدى العرب سوى المفاوضات التي تفضي إلى تنازلات عربية (لان الإسرائيليين يدعون انه ليس لديهم ما يقدمونه)، وأن الشرعية الدولية باتت ممثلة باللجنة الرباعية التي تهيمن عليها أميركا، وكذلك بالاتفاقات الثنائية المجحفة التي وقعتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية.

والصين الباحثة عن دور سياسي في الشرق الأوسط، تبنت الجزء الأكبر من الطروحات الأميركية الإسرائيلية، وتسعى إلى لعب دور الوسيط وفق هذا

الواقع. إن تصحيح هذه المعادلات، وفرض وقائع جديدة تعيد الاعتبار إلى الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام والضغط على إسرائيل - باعتبارها الطرف الذي يحتل الأرض ويمارس العدوان- لتقديم التنازلات، سيجعل الصين تعيد النظر في مواقفها. وينبغي أن يدرك الصينيون، ان الاستقرار الذي تنشده بكين في الشرق الأوسط، لا يمكن ان يقوم في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وأن التناغم الذي تطرحه بكين، لا يتم بين الجلاد والضحية، وان دور الوسيط النزيه، يجب أن يأخذ في الاعتبار من هو الطرف الذي يتحدى الشرعية الدولية وينسف مقومات السلام العادل والدائم. ومسؤولية تغيير معادلة التسوية هذه، تقع على العرب عموماً، وعلى القوى التي تتصدى لإسرائيل وتمنعها من تحقيق مشروعها في المنطقة، على وجه الخصوص. واعتقد، بانه متى تمكن العرب من فرض هذه القواعد الجديدة القديمة للعملية السلمية، فإن الصين لن تجد صعوبة في إعادة النظر بمواقفها إزاء إسرائيل. فالمهم بالنسبة إلى بكين، ليس لون السياسة التي تمارس، بل المهم أن تفضي هذه السياسة إلى الحفاظ على المصالح الصينية الواسعة في المنطقة العربية.

خاتمة

لقد ولدت العلاقات الصينية الإسرائيلية بعد مخاض طويل وعسير، وفي دهاليز مظلمة من المناورات والتحركات السرية شبه المطلقة. وقد أثبتت الأحداث أن كل ما يولد في الخفاء يبقى مشوهاً ويعاني الالتباس وهاجس الخوف والقلق. وعلامات الالتباس في هذه العلاقات واضحة للعيان:

- فهذه العلاقات لم تبدأ تعبيراً عن إرادة شعبية لدى الجانبين، وإنما تمت لتوفير حاجات مرحلية - آنية للطرفين. فالصين كانت بحاجة ماسة لتحديث جيشها، وإسرائيل كانت بحاجة ماسة إلى كسر حاجز العزلة الدولية وانتزاع اعتراف دولي ما، يضفي الشرعية على لصوصيتها وعدوانيتها.

- وهذه العلاقات لا تتحرك وفق بواعث داخلية محلية وطنية-كما هو الحال في العلاقات بين الدول -، وإنما محكومة بعوامل دولية، أميركية وعربية وغيرها، تحدد مداها وأفقها. فكل من بكين وتل أبيب لا يمكنهما التحكم النهائي في مستوى كل جوانب في علاقاتهما الثنائية. فالجانب التقني - وهو الاهم بالنسبة إلى الصين - يقع تحت تأثير أميركا المباشر. والصين مضطرة لاخذ العامل العربي في الاعتبار لدى التفكير في دفع علاقتها السياسية مع إسرائيل إلى مستوى التحالف أو الشراكة الاستراتيجية.

- وهذه العلاقات تقوم على مبدأ التعاقد بين جانبين لتقديم الخدمات، والصين هي الطرف المشتري في هذا العقد، بينما إسرائيل هي الطرف البائع للخدمات. ولذلك تتعرض العلاقات الصينية الإسرائيلية للمد والجزر وفقاً لنوعية "البضائع" التي تبيعها إسرائيل وقدرتها على التنفيذ. فاذا كانت هذه البضاعة

رديئة انعكس ذلك على مجمل العلاقات، وإذا اضطر البائع - تحت ظروف معينة - لإلغاء بعض بنود العقد أو الإخلال بها، يرتفع التوتر إلى حد تجميد العقد كله.ومشكلة إسرائيل، ان معظم "السلع" التي تبيعها للصين، مهربة اومسروقة، ولذلك تتم معظم صفقات البيع سراً وبعيداً عن أعين الرقابة الأميركية التي تحولت إلى ما يشبه الكابوس الجاثم على الصدر الإسرائيلي.

- وهذه العلاقات لا تستند إلى مرتكزات تاريخية راسخة، على رغم محاولات الإسرائيليين اصطناع وقائع تاريخية وتزوير أخرى لاعطاء انطباع بان " صداقتهم " مع الصين قديمة.

ولذلك يخفي اليهود كل الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب الصيني في القرنين التاسع عشر والعشرين، ويبرزون الجوانب المضيئة في تصرفاتهم - إن كان هناك مثل هذه الجوانب-، ويستغلون ميل الصينيين إلى الاعتزاز بانهم قدموا شيئاً للآخرين عندما آووا اليهود الهاربين ووفروا لهم الحماية. وما يقوم على الكذب والافتراء لن يصمد طويلاً أمام متطلبات الحاضر والمستقبل.

وإذا ما اخذنا في الاعتبار الطبيعة التي أشرنا اليها للتعاون بين بكين وتل أبيب، فانه يمكن القول، إن العلاقة بين الجانبين تقوم على اسس ظرفية سريعة العطب. فعندما تزول الحاجة الصينية إلى الخدمات التي تقدمها إسرائيل للصين، فإن ذرائع أنصار التوجه الإسرائيلي في بكين ستضعف كثيراً. وقد أشرنا إلى أن الخدمات التي تقدمها إسرائيل للصين مرتبطة أساساً بالعامل الأميركي وبمدى سيطرة إسرائيل على القرار في واشنطن. وضعف المكانة الأميركية يعني ضعف الخدمات التي تقدمها إسرائيل للصين. وعمر الدول مثل عمر الأفراد. وأميركا ليست استثناء. ثم إن تعزيز علاقات الصداقة التاريخية القائمة بين الامتين العربية والصينية، ونقل التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية إلى افاق جديدة، سيؤدي إلى خلق ثقل عربي وازن، يزداد تأثيره في علاقات الصين مع إسرائيل. ونظرة موضوعية إلى الأمور تظهر ان علاقات بكين وتل أبيب هي علاقات مرحلية ذات طابع خدمي، بينما العلاقات الصينية العربية التي تضرب جذورها عميقاً في بطون التاريخ، لها افاق مستقبلية غير محدودة وتستند إلى أسس

راسخة من الارادة الشعبية والمنفعة النزيهة المتبادلة. ومع ذلك، فإن الأوساط اليهودية وإسرائيل، التي تشعر الآن ان خزانتها من الخدمات التي يمكن ان تسديها إلى الصين قد بدأت تنفد، ستسعى إلى خلق خدمات جديدة تمكنها من إطالة عمر العلاقات الثنائية الخاصة بين بكين وتل أبيب، وإضفاء طابع استراتيجي عليها. وينبغي ان نتنبه إلى معادلة قائمة الآن في المنطقة، انه بقدر ما يتعزز وضع إسرائيل في الشرق الأوسط وتزداد قوتها، تتضاعف حاجة الصين إليها، والنقيض صحيح، فبقدر اكتناز الموقف العربي لمواطن القوة والارادة، تضعف مواقع إسرائيل، وبالتالي تنتفي الحاجة إلى الخدمات الإسرائيلية في الصين وغيرها من دول العالم.

الفصل السابع

مــلاحـــق

أولاً: ملحق عن الصناعات العسكرية الإسرائيلية

(يلقي هذا الملحق الضوء على أهم المؤسسات العسكرية الإسرائيلية التي تتعامل مع الصين).

اللافت ان الصناعات العسكرية الإسرائيلية تاسست قبل العام 1948 بفترة طويلة. فقد شعرت الحركة الصهيونية بحاجتها إلى تصنيع السلاح من أجل تنفيذ مشروعها في فلسطين. وأدرك قادة هذه الحركة ان الاعتماد على بريطانيا وحدها في تامين السلاح للمنظمات العسكرية الصهيونية لا يكفي، بل إن هذا الأمر سيضع المشروع الصهيوني تحت رحمة الاخرين. لذلك وفرت الصهيونية الأموال والخبرات اللازمة من أجل إنشاء مصانع صغيرة لإنتاج الذخائر والقنابل اليدوية في فلسطين، ومع إعلان قيام إسرائيل، أصبح إنشاء صناعات عسكرية متطورة، أحد أهم الاهداف الأستراتيجية باعتبار ان الصناعات العسكرية تحقق مبدأ الاعتماد على الذات في توفير احتياجات الأمن والجيش الإسرائيليين، وتوفير مصدر من مصادر التطور الاقتصادي.

لمحة تاريخية

تعتبر الصناعة العسكرية، من أقدم فروع الصناعة في إسرائيل، تأسست مع بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدعم من حكومة الانتداب البريطاني، ويمكن تقسيم صناعة السلاح الإسرائيلي إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: (من الحرب العالمية الأولى حتى العام 1948)

كما ذكرنا، نشأت الصناعة العسكرية الإسرائيلية، قبل عام 1948 وبالتحديد منذ أن تم إنتاج أول قنبلة يدوية يهودية، في فترة الحرب العالمية الأولى ثم طوّرت هذه القنبلة بعد الحرب، بالاعتماد على نموذج من إنتاج مصانع كروب العالمية، وقد استخدمت هذه القنابل ضد المتظاهرين العرب في الثاني من تشرين الثاني 1921، وجرى التحول في معمل إنتاج الأسلحة في أعقاب تظاهرات العرب سنة 1929 في الخليل والقدس، إذ قام اليهود بصنع 500 قنبلة من مواسير التمديدات الصحية، ثم تم صب قنابل أكثر تطوراً مماثلة لقنبلة " ميلز " الإنكليزية، بالإضافة إلى صنع قنبلة يتم قذفها بإضافة وصلة إلى سبطانة البندقية للرمي حتى مسافة 300 متر، كما صنع اليهود في السنة ذاتها (أي 1929) قنابل الغاز المسيل للدموع، وأجريت التجارب في مستوطنة كريات عناقيم لإنتاج الغازات السامة، كما صنع اليهود قاذف اللهب الذي يقذف النار لمسافة عشرين متراً، وجرى تطوير القنبلة التي ترمى بالبندقية سنة 1931 بالاعتماد على نموذج روسي، واستطاع اليهود سنة 1932 إنتاج حوالى 800 قنبلة بندقية من نوع "ميتس" مع إنتاج كؤوس القنابل لوضعها على البنادق، وأغلب هذه المحاولات التطويرية جرت من قبل تنظيم الهاغاناه الذي عمل على إنشاء دائرة سرية خاصة، أطلق عليها اسم "فرع الإنتاج الحربي" فاستطاع اعتباراً من سنة 1933 إنتاج مئة قنبلة في اليوم، وفي سنة 1934 بدأت الهاغاناه بصناعة الألغام، وبعد الحصول على آلات من أوروبا شرعت سنة 1939 في إنتاج 15000 طلقة رصاص يومياً، وفي السنة ذاتها، طورت صناعة مدفع الهاون، عيار ثلاث بوصات، بعد ملاحظة فاعليته بيد الجيش البريطاني، فأنتج 48 مدفعاً من هذا العيار مع خمسة آلاف قذيفة.

وخصصت قيادة الهاغاناه مبلغ ألفي جنيه فلسطيني، وموازنة شهرية قدرها 6000 جنيه فلسطيني، بغية تطوير صناعة الأسلحة، فتم اعتباراً من سنة 1940 إنتاج مدفع الهاون (2) إنش أو (52) ملم مماثلاً لنموذج بريطاني، وأمكن حتى شهر آذار 1943 تسليم 215 مدفعاً، وفي عام 1943 تم صنع النموذج الأول

من رشاش مشابه للنموذج الاسترالي ستين-غان، وأمكن حتى سنة 1944 صنع 559 مدفعاً رشاشاً.

وخلال الفترة 1940-1944 تم إدماج شبكة المصانع (الورشات) في مجمع واحد تحت قيادة مركزية تابعة لتنظيم الهاغاناه، وتم إحضار آلات حديثة للصناعة العسكرية، وارتفعت موازنة هذه المصانع إلى (97500) جنيه فلسطيني.

وهنا لا بد من ذكر، أنّه خلال الفترة (1939 - 1945) اضطر الجيش البريطاني، للاعتماد على المصانع اليهودية في فلسطين، لتلبية بعض حاجاته، مما شكل دفعة قوية لهذه الصناعة وتعطينا الأرقام الرسمية البريطانية، أن المصانع اليهودية قامت ما بين (1942 - 1944) بإنتاج 3634000 لغم مضاد للدبابات و787500 وعاء فولاذي (steel container) وبلغت القيمة الإجمالية لمنتوجات المصانع اليهودية لحساب الجيش البريطاني 33 مليون جنيه فلسطيني.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، كانت هناك مجموعة من المصانع اليهودية الحديثة، تمتلك خبرات فنية كافية، ولاسيما في صناعة المتفجرات والصواعق وأسلاك التفجير، فأقيم مصنع للسكب في كيبوتس (مشمار هعميق) لإنتاج قنابل الهاون، وأنتج هذا المصنع في السنة الأولى من إنتاجه (1945) أكثر من 45 ألف قذيفة هاون، مقابل 34 ألف قذيفة تم إنتاجها في السنوات الثلاث السابقة، وتم إنتاج 50 ألف قنبلة سنة 1947، مقابل سبعين ألف قنبلة جرى إنتاجها في السنوات الأربع السابقة، وفي مجال طلقات الأسلحة للبنادق والمدافع الرشاشة، أنتج خلال الفترة (1946 - 1948) أكثر من مليوني طلقة، أي بمعدل 14 ألف طلقة يومياً للرشاش (sten) و4750 رشاشاً، وأكثر من 100 مدفع هاون (mortar) عيار بوصتين و53000 قنبلة يدوية (mills).

وأقيم سنة 1945 فرع المواد المتفجرة في (رحغعات حاييم) ووصل الإنتاج إلى معدل أربعة أطنان شهرياً.

وخلال الفترة من تشرين الثاني 1947 حتى 15 أيار 1948 أنتجت الصناعة العسكرية الإسرائيلية، 10404 رشاشات و2115000 رصاصة رشاش،

و77000 قنبلة يدوية، و31 مدفع هاون عيار 3 بوصات و130500 قذيفة، و31994 لغماً، وفي صيف 1947 بدأت الصناعة العسكرية بصنع المدفع المضاد للدبابات (PIAT) وهو الذي أطلق عليه اسم عبري (رنت) اختصاراً للكلمات العبرية: البندقية المضادة للدبابات، وخلال هذه الفترة صنع 48 مدفعاً من هذا النوع، وخلال الأشهر الأربعة الأولى من إقامة الكيان الصهيوني تم صنع 600 مدفع (PIAT) آخر، وشرع في صناعة مدافع هاون عيار 6 بوصات.

المرحلة الثانية: (1948 - 1973)

بعد إقامة إسرائيل بعام واحد، أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون أوامره بتوحيد مصانع الصناعة العسكرية وعين (تسفي دار) ليرأس الصناعة العسكرية.

ومع حلول عام 1951 بدأت تلك الصناعة في الإنتاج الفعلي، وشهدت الخمسينيات بداية التوسع في عدد من الصناعات العسكرية تحت إشراف بن غوريون شخصيا، واستطاعت (إسرائيل) إنتاج الأسلحة الصغيرة، وبعض أنواع الذخيرة، وأيضاً بعض أنواع الأنظمة الالكترونية، كما بدأت في تطوير عدد من الطائرات والدبابات من الطراز القديم.

وأدى التعاون بين شركة (سليل بونيه) وشركة (توميلا) الفنلندية عام 1950 إلى إقامة مصنع (سولتام) الذي تخصص في إنتاج مدافع الهاون الثقيلة، وفي تلك الفترة كان هذا هو المصنع الوحيد الذي تمتلكه وزارة الدفاع الإسرائيلية.

ومع نهاية الخمسينيات تمكنت إسرائيل من اقامة الأعمدة الثلاثة الرئيسية وهي:

1. مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (IMI).
2. الصناعة الجوية الإسرائيلية.
3. هيئة تطوير الوسائل القتالية (رافائيل).

ويمكن القول أن الأركان الأساسية لهذه الصناعة تركزت في:

- تصميم المدفع الرشاش المعروف باسم (عوزي) عام (1952).
- إقامة مصنع " بيرك " لصيانة الطائرات النفاثة عام (1956).
- التوسع في صيانة المعدات الالكترونية عام (1959).

- بدء العمل في صاروخ من طراز بحر - بحر هو صاروخ غبرئيل (1959).
- تجميع طائرة "فوجا الأول" ودخولها سلاح الطيران (1960) وهنا يجب لفت الانتباه، إلى أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية اعتمدت منذ نشأتها، على شريك قوي، وقد لعبت " فرنسا " هذا الدور خلال الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، حيث ساهمت المشاركة الفرنسية أكبر المساهمة في تحقيق طفرة هائلة في الصناعة العسكرية، مما ساعدها على عبور مرحلة تراخيص الإنتاج والتطوير، أو ما أطلق عليه (مرحلة الإنتاج الذاتي) بمعاونة خبرات أجنبية، ثم الوصول إلى مرحلة التطوير والتعديل للأسلحة المستوردة.

أما القفزة النوعية الكبيرة للصناعة العسكرية فكانت قد بدأت بعد إعلان الرئيس الفرنسي " ديغول " عقب اندلاع حرب حزيران عام 1967 الحظر على تصدير السلاح الفرنسي إلى " إسرائيل " ونتيجة للحظر أزيلت جميع القيود المالية، التي اعترضت توسيع الصناعة العسكرية، وقررت وزارة الدفاع للمرة الأولى، إرسال طلبيات تطوير وإنتاج على نطاق واسع، إلى خارج وزارة الدفاع.

وخلال السنوات الثلاث التي أعقبت حرب حزيران، بلغ إنتاج إسرائيل من المعدات العسكرية أربعة أضعاف ما كان قبل القرار الفرنسي، كما بدأت عملية مكثفة في مجال الأبحاث وتطوير النماذج الإسرائيلية المستقلة، بدلاً من الاعتماد على البرنامج الفرنسي - الإسرائيلي المشترك، وهكذا استطاعت إسرائيل إنتاج الطائرة المعروفة باسم (نيشر) التي كانت تمهيداً لإنتاج الطائرة المقاتلة الأكثر تطوراً من طراز (كفير) وتم أيضاً صنع الدبابة (ميركافا).

وفي هذه المرحلة (الحظر الديغولي) تحولت إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت تمثل الدعامة الأساسية للصناعة العسكرية الإسرائيلية، مدتها بالخبرة والعمالة الماهرة والفكر التكنولوجي، والمال الذي اتخذ أشكالاً متعددة: مساعدات - هبات عسكرية - استثمارات - قروض طويلة الأجل بفوائد بسيطة - شراء المنتجات العسكرية الإسرائيلية.

وشهدت بداية السبعينيات توسعاً كبيراً في الصناعة العسكرية، فبينما كان حجم مبيعات شركة الصناعات الجوية يبلغ 40 مليون دولار عام 1968 أصبح 190 مليون دولار عام 1973.

المرحلة الثالثة: بعد حرب تشرين 1973

بعد حرب تشرين، حدث تغيير نوعي في صناعة الأسلحة فبعد أن كانت هذه الصناعة تهتم بشكل أولي بتوفير الأسلحة للجيش الإسرائيلي، أصبحت بعد الحرب صناعة رئيسية تساهم مساهمة أساسية في حجم الصادرات الإسرائيلية وتمكنت من تحقيق القفزة النوعية بواسطة المساعدات الأمريكية الهائلة التي مكنتها من تخصيص موارد اقتصادية كبيرة للإنتاج الحربي، ومن الحصول على آخر تطورات التكنولوجيا الأمريكية، كما أن سماح الولايات المتحدة الأمريكية للصناعة العسكرية الإسرائيلية ببيع السلاح للجيش الأمريكي، فتح أمامها أبواب التصدير إلى السوق الأمريكية في البداية، وإلى أسواق بلاد حلف الناتو، وأكثر من 40 دولة في العالم بعد ذلك.

وفي نهاية التسعينيات، كانت صناعة الأسلحة تحتل مركزاً رئيسياً في تركيبة الاقتصاد الإسرائيلي، وتؤدي دوراً محورياً في رسم السياسات الإسرائيلية، سواء على صعيد التوجهات الاستراتيجية العسكرية أو التوجهات الاقتصادية والعلاقات الدولية.

أهم مؤسسات الصناعات الحربية والمنتجات العسكرية الإسرائيلية

أ- مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI)

تأسست عام 1945 لصيانة وإصلاح الطائرات المدنية والعسكرية، وهي مملوكة للدولة، وتعتبر اليوم من أضخم المجمعات الصناعية في (إسرائيل) على الإطلاق، حيث يعمل بها أكثر من 25000 عامل، وتقوم بتصدير 60% من منتجاتها للخارج والباقي لمصلحة المؤسسة العسكرية، ويبلغ متوسط دخلها السنوي 1 - 2 ملياري دولار، وقد أنتجت المقاتلات (كفير)، (لافي) (فانتوم 2000) والطائرات المروحية مثل (وست وند)، أما قسم الإلكترونيات فيضم

عدة شركات منها (ألفا) المتخصصة في صناعة الرادارات، بالإضافة للشركات (تامام)، (م. ب. ت)، (م. ل. م)، التي تنتج مجموعة متنوعة من الرادارات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي، ونظم القيادة والسيطرة للصواريخ (جبريئيل) البحرية، ومعظم توجيه الصواريخ جو/ جو.

ب - مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (IMI)

من أقدم مؤسسات الصناعة الحربية في (إسرائيل)، وتتبع وزارة الدفاع، وبدأت أعمالها بتصنيع الأسلحة الصغيرة والذخائر الخاصة بها، ويعمل بها اليوم أكثر من 15000 عامل، وتبلغ قيمة مبيعاتها في السنوات الأخيرة ما بين 800 - 1000 مليون دولار، منها 40% مخصص للتصدير، ويتنوع إنتاجها ليشمل بجانب الأسلحة الصغيرة، الأسلحة الثقيلة مثل الدبابة (ميركافا)، والمدافع 105مم بأنواعها، والعربات المدرعة، والقذائف الصاروخية، والمدافع المضادة للطائرات، ومعظم أنواع الذخائر والألغام، وأجزاء من نظم الصواريخ جو/ جو، والقنابل الارتجاجية، ومواد الحرب الكيماوية، والمواد المتفجرة بأنواعها.

جـ - مؤسسة (رافائيل RAFAEL)

تعرف بأنها (هيئة تطوير الوسائل الحربية)، وتتبع وزارة الدفاع، وهدفها الرئيس البحث وتطوير وسائل قتالية جديدة اعتمادًا على التكنولوجيا المتقدمة، ووضع الخطط والبرامج المختلفة الخاصة بتطوير وسائل وتقنيات تبرز الحاجة إليها، إما بالتصميم المحلي وإما بالحصول على رخصة بها من الخارج، كما تصنع ما تقوم بتصميمه وتطويره من أسلحة ومعدات، وأبرزها الصواريخ الموجهة، ومعدات التوجيه والتصويب، والحاسبات الإلكترونية، وأجهزة قياس المسافات الإلكترونية، وقد قامت بتصنيع صواريخ أرض/ أرض، أرض/ جو (مثل شافيت - 2)، ونظم توجيه، ونظم حرب إلكترونية، ووسائل حرب إلكترونية مضادة، وقنابل ذكية، ويبلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عامل، وتبلغ قيمة منتجاتها حوالى 500 - 800 مليون دولار.

د - شركة أحواض السفن الإسرائيلية (ISL)

شركة حكومية مركزها حيفا، يعمل بها نحو 1000 عامل، تمارس أنشطة

عسكرية ومدنية في مجال بناء السفن بأنواعها، وقد قامت بإنتاج لنشات الصواريخ، وسفن إنزال الدبابات، وزوارق الدورية السريعة، والصواريخ سطح/ سطح (جبريئيل) وتصدر منها ما قيمته 500 مليون دولار سنويًا، وتقوم ببناء زوارق صواريخ (ويشيف) لمصلحة الهند.

هـ - شركة سولتام (SOLTAM)

إحدى شركات مجمع (كور)الصناعي التابع للهستدروت - اتحاد العمال الإسرائيلي - وتنتج الهاونات بأنواعها وذخيرتها، وذلك بالتعاون مع شركة (تابيلا) في فنلندا، وقد بدأت في سبعينيات القرن الماضي إنتاج المدافع 155مم، وبلغت صادراتها منه عام 1979 ما قيمته حوالى 60 مليون دولار، كما تنتج ذخائر هذا المدفع بأنواعها.

و - شركة تاديران (TADIRAN)

ملكيتها مشتركة بين وزارة الدفاع ومجمع (كور)، وتنتج البطاريات الجافة، والأجهزة اللاسلكية، والصناعات الإلكترونية مثل الحاسبات وأجهزة الاتصال ومعدات التشويش، والطائرات بدون طيار لمهام الاستطلاع والقيادة والسيطرة، بالإضافة إلى منتجات تخدم القطاع المدني.

ز - شركة بيت شيمش (Bet- Shemsh)

وملكيتها مشتركة بين الدولة ورجل أعمال فرنسي يملك شركة فرنسية لإنتاج المحركات النفاثة الخاصة بالطائرات (نوحاماحستر)، (كفير)، (فانتوم - 4)، ومحرك المروحية (سوبر فريلون).

ح - شركة إيلوب (ELOP)

متفرعة من شركة (تاديران)، وتنتج المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل نظم الرؤية الليلية السلبية، ومحددات الاتجاه، ومحددات المدى، ونظم المراقبة البعيدة.

ط - شركة اليسرائيل (AEL- ISRAEL)

يشترك في ملكيتها شركة (تاديران) وبعض المستثمرين الأمريكيين، وتنحصر أعمالها في إنتاج أجهزة ومعدات الاتصالات، والحاسبات العامة الرقمية.

ي - شركة البيت (ELBIT)

تملكها شركة (ديسكاونت انفستمنت)، وتنتج أجهزة الاتصال اللاسلكية، والحاسبات الإلكترونية (كمبيوترز)، ونظم الشفرة المتخصصة، وأجهزة التصويب للطائرات والدبابات.

أبرز منتجات الصناعة الحربية في إسرائيل:

أ - الأسلحة الصغيرة والخفيفة: البنادق الآلية (جليل)، والرشاش القصير (عوزي)، والرشاشات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة بأنواعها وذخائرها، وتبيعها لمعظم دول العالم.

ب - المدرعات: تصنيع الدبابة (ميركافا 1، 2، 3، 4)، وتحديث الدبابات الروسية المتقادمة، وتصنيع العربة المدرعة (راقي) والعربة المدرعة (شاوت)، وتطوير العربة المدرعة الأمريكية م- 113 بتسليحها بصواريخ مضادة للدبابات، واستخدام دروع المواد المركبة والدروع الفعالة والدروع (شوبهام).

جـ - المدفعية: تصنع (إسرائيل) المدافع 105مم، 155مم المجرورة وذاتية الحركة، وأيضًا 105مم، 120مم الخاصة بالدبابات، بالإضافة للهاونات 81مم، 120مم، 160مم (سولتام)، ومهاجمات الصواريخ المتحركة متعددة المواسير (زئيف مار 290مم)، (لار 160مم)، (مار 350مم) مع إنتاج الذخائر التقليدية والحاملة لألغام وقنابل مضادة للدبابات وعنقودية وفوسفورية موجهة ذاتيًا، مع تصنيع أنظمة إدارة النيران الآلية الخاصة بها مثل الرادارات ووحدات التحديد بالصوت والطائرات بدون طيار.

د - الأسلحة المضادة للدبابات: تنتج (إسرائيل) الصاروخ الأمريكي المضاد للدبابات TOW بأنواعه، والصاروخ (دراجون) والصاروخ (مابات)، والصاروخ (لاهات) وجميعها من الجيل الثاني الموجه بالليزر. أما الأسلحة المضادة للدبابات غير الموجهة فتنتج (إسرائيل) القواذف عديمة الارتداد 82مم، 90مم، 106مم، والصاروخ B-300.

هـ - الطائرات: تصنع (إسرائيل) المقاتلة (كفير) نقلًا عن تكنولوجيا (ميراج) الفرنسية، كما أكملت إنتاج نموذجين من المقاتلة (لافى) في التسعينيات

نقلًا عن التكنولوجيا الأمريكية في المقاتلة (ف – 16)، ثم أوقفت المشروع للتكلفة العالية، وأجرت مؤسسة الصناعات الجوية تحديثًا للمقاتلة الأمريكية شماي هوك، والمقاتلة (فانتوم) إلى (فانتوم 2000)، كما أدخلت تعديلات على المقاتلة (F-16D) هذا بالإضافة إلى إنتاج طائرات تدريب (فوجاماجستر)، و(Sea Scan)، (Gambit).

و – الطائرات بدون طيار: أنتجت (إسرائيل) طرازات متعددة ذات استخدامات متنوعة، بدءًا بالاستطلاع وإدارة النيران، وانتهاءً باستخدامها كأسلحة خمد بتحويلها إلى طائرات متفجرة في الأهداف، وبتسليحها بصواريخ مضادة للدبابات، حيث يتم تشغيلها وتوجيهها نحو أهدافها من محطات أرضية، ومن الطرازات التي تنتجها (إسرائيل) ونجحت في تسويقها (ماستيق)، (سكاوت)، (بايونير)، (كادار)، وأخيرًا طائرة بدون طيار (بي. بي. إل. آي) التي تقوم بمهام اعتراض الصواريخ البالستية المعادية في الجو، و(هرمس – 450)، (هانتر)، (هاربي)، (فايربي).

ز – الذخائر الجوية: تنتج (إسرائيل) في إطار القنابل الموجهة: القنبلة (عوفر) بتوجيه حراري، والقنبلة (بيراميدز) بتوجيه تليفزيوني، والقنبلة (جيولتيني) بتوجيه حراري، وبالليزر، والنظام (يوريل فيست) نقلًا عن الصاروخ الأمريكي جو/ أرض (شرايك)، والصواريخ جو/ جو طرازات (شفرير)، و(بايثون) طرازات من 1 – 5، والصواريخ جو/ أرض (لوز – 1، 2)، (وول آي)، (مافريك)، (بوب آي)، (هيل فاير)، والصواريخ جو/ سطح (جبريئيل) ماركة 3، 4، SS، وقد أدخلت على هذه الذخائر الجوية أنظمة التوجيه بالقمر الصناعي الكوني (GPS) نقلًا عن الولايات المتحدة (JDAM) للهجوم المشترك المباشر.

ح – الصواريخ البالستية: طورت (إسرائيل) الصواريخ البالستية الفرنسية MD-620، MD- 660، وأنتجت منها طرازات (أريحا – 1، 2، 3)، التي تبلغ مدى الأخيرة 2700كم، كما عبرت (إسرائيل) حاجز الصواريخ عابرة القارات وأنتجت الصاروخ (شافيت) 4500 كم الذي أطلق أقمارها الصناعية من طراز

(أوفيك)، وهي قادرة على حمل رؤوس تقليدية وفوق تقليدية حتى زنة 1000كم، ولهذه الصواريخ قواذف ثابتة ومتحركة.

ط – الصواريخ الجوالة (كروز): تنتج (إسرائيل) بتصريح من الولايات المتحدة الصاروخ كروز (هاربون) الذي تسلح به غواصاتها الألمانية من طراز (دولفيتي)، وتتفاوض أيضًا للحصول على الصاروخ كروز (هاربون AGM-84 وحق تصنيعه.

ي – أسلحة الدفاع الجوي الأرضية: تنتج (إسرائيل) المدافع والرشاشات المضادة والطائرات أعيرة 20مم، 40مم، 35مم، 30مم، والصاروخ أرض/ جو قصير المدى (باراك)، كما أدخلت تحسينيات على الصواريخ أرض/ جو (هوك)، و(شابراك).

ك – الدفاع المضاد للصواريخ: اهتمت (إسرائيل) بتطوير وسائل متعددة للدفاع ضد الصواريخ البالستية العربية، وذلك في إطار الخطة (حوما) شملت الصواريخ (حيتس/ آرو/ السهم) بالتعاون مع الولايات المتحدة، وأسلحة الطاقة الحركية (K. E. W) العاملة بالطاقة الكهرومغناطيسية وأسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة (بالليزر إكس) (D. E. W)، بالإضافة إلى نظام الليزر عالي الطاقة (THEL) لأغراض الصواريخ قصيرة المدى.

ل – الأسلحة البحرية: أنتجت (إسرائيل) لنشات الصواريخ (عاليا، سعر، إشيف) المزودة بالصواريخ (هاربون، جزئيل، ومدافع 76مم)، وزوارق الدورية السريعة (دفورا، سوبر دفورا، ناشال، دوب كات، كاترمان)، وصواريخ سطح/ سطح (جبرئيل 1، 2، 3).

م – معدات الاتصالات: تنتج (إسرائيل) أجهزة الاتصال بالتردد العالي (HF) والعالي جدًا (VHF) وفوق العالي (UHF)، والاتصال بالموجات الملمترية، والرسائل الشفرية، متعدد القنوات.

ن – الرادارات: تنتج (إسرائيل) رادارات المقاتلات (EL/ M-2001)، والمحمولة جوًا (ELM 2035) والرادارات البحرية (EL/ M-2200)، والرادارات

البرية (EL/ M2121) بعيدة المدى، ونظام الإنذار المبكر الجوي (فالكون)، الذي تم تصديره لكل من الصين والهند.

س - الإلكترو بصريات: تنتج (إسرائيل) معدات الرؤية الليلية، سواء بتكثيف الضوء، أو بالاستشعار الحراري، وكذلك وحدات الليزر لقياس المسافات بالألياف الضوئية، وأجهزة نقل صور الفيديو من مصادر مراقبة أرضية وجوية وطائرات بدون طيار، بالإضافة إلى معدات استقبال المعلومات من الطائرات بدون طيار.

ع - الحرب الإلكترونية: تنتج (إسرائيل) أجهزة التنصت اللاسلكي للترددات العالية جدًا، وأجهزة قياس محددات الإرسال، والاستطلاع اللاسلكي، والإعاقة ضد نظم الاتصال التكتيكية، بالإضافة لأجهزة الاستطلاع والإعاقة الرادارية الإيجابية والسلبية ضد الصواريخ الموجهة والرادارات، وذلك من محطات أرضية أو من طائرات خاصة مجهزة مثل الطائرة (أراقا).

ف - في مجال المهندسين: تنتج (إسرائيل) جميع أنواع التحصينات، والجسور الميكانيكية سريعة التجهيز، وأجهزة كشف الألغام، وإنتاج الألغام المضادة للأفراد والدبابات بأنواعها، وجرافات ودقاقات إزالة الألغام، وأنظمة فتح الثغرات المحمولة، وأحبال المفرقعات، وطوربيدات النيجالور، والشراك الخداعية، بالإضافة إلى تصنيع معدات النجدة.

ص - في مجال الأسلحة النووية: ينتج مفاعل ديمونة البلوتونيوم - 239، واليورانيوم المخصب - 235، وقد تمكنت (إسرائيل) بواسطة البلوتونيوم أن تصنع أكثر من 250 سلاحًا نوويًا (قنابل طائرات ورؤوس صواريخ وقذائف مدفعية) استراتيجية وتكتيكية، انشطارية واندماجية ونيترونية، كما أجرت عدة تجارب نووية بعضها في النقب والآخر في جنوب إفريقيا والهند.

ق - في مجال الأسلحة الكيماوية: تصنع (إسرائيل) جميع أنواع غازات الحرب مثل المضادة للأعصاب (زارين، VX)، ومهيجات الجلد (فوسجيتى، مطرد)، بالإضافة إلى غازات مهيجة للرئة، وسموم الدم، والمسيلة للدموع، والمواد الحارقة مثل النابالم، والسموم الفطرية (التركسينيات)، والغازات

المتحدة، وتغليظ بعض الغازات شبه المتحدة لزيادة مدة استمرارها، والغازات الثنائية، كما تصنع (إسرائيل) جميع مهمات الوقاية وأجهزة الاستطلاع الكيماوي الإشعاعي.

ر - أسلحة الحرب البيولوجية: تصنع (إسرائيل) في مصنع (نيس زيونا) نوعيات مختلفة من أسلحة الحرب البيولوجية مثل الأراضي الفطرية، والبكتيرية (الجمرة الخبيثة)، والفيروسية (الحمى الصفراء، والجدري، وأمراض الركتسيا التيفوس).

ش - أسلحة التفجير الحجمي: تصنع (إسرائيل) أسلحة التفجير الحجمي التي تولد موجات ضغط تصل إلى 4540 ضغطاً جوياً، وتفجيرها في الجو، مثل القنبلة CBU- 55، CBU, 72، والقنبلة LU-95 3، التي تعتمد على تفجير الغازات (أكسيد الإثيلين، وأكسيد البروبيلين).

ت - الأقمار الصناعية: صنعت (إسرائيل)، وأطلقت إلى الفضاء عدة نوعيات من الأقمار الصناعية، منها سلسلة أقمار التجسس (أوفيك 1 - 5)، و(إيروس)، وأقمار الاتصالات (عاموس 1 - 3)، وأقمار الأرصاد الجوية.

أنشطة الصناعات الحربية الإسرائيلية

تنتج المصانع الحربية الإسرائيلية أكثر من 600 نوع من المنتجات العسكرية التي يتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية، وتشمل هذه المنتجات الأسلحة الصغيرة والخفيفة والثقيلة بأنواعها، ومختلف أنواع الذخائر، وعشرات الأنواع من المواد المتفجرة، والأسلحة الصاروخية، والطائرات المأهولة وغير المأهولة، ومركبات القتال بأنواعها، وأجهزة ومعدات الاستطلاع وإدارة النيران والقيادة والسيطرة لجميع أفرع القوات المسلحة بمستوياتها التكتيكية والتعبوية والاستراتيجية، ورادارات الكشف والإنذار الجوية والأرضية، وأقمار التجسس بأنواعها، والمعدات والمهمات المساعدة في المجالات كافة.

ولقد ساعدت المؤسسات البحثية والعلمية المنتشرة في (إسرائيل)، والمقامة منذ نشأتها على تطوير الصناعة الحديثة لـ(إسرائيل)، وتلبية متطلباتها في المجال

البحثي، ومنها معهد وايزمان المتخصص في دراسة الكيمياء العضوية والأحياء الجرثومية والفيزياء النووية، والرياضة التطبيقية، والإلكترونات والكيمياء الحيوية، ومعهد التخنيون الذي يعالج بحوث هندسة الطيران والكهرباء والميكانيكا والفيزياء النووية، والجامعة العبرية المهتمة أساسًا بأبحاث الفيزياء والكيمياء والأحياء والرياضيات والعلوم الطبيعية، هذا إلى جانب أنشطة مراكز البحوث والتطوير الموجودة في داخل أفرع القوات المسلحة ومؤسسات وشركات الصناعة الحربية.

ولقد اتبعت الصناعة الحربية الإسرائيلية منذ نشأتها عدة أساليب لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، أبرزها الاهتمام بالصيانة والإصلاح، والتحديث بإضافة تكنولوجيا جديدة لأسلحة قديمة، وإضافة تكنولوجيا جديدة لأسلحة حديثة، والهندسة العكسية، والتكنولوجيا المزدوجة، وإنتاج أسلحة جديدة بتكنولوجيا ليست جديدة، وقد استهدفت هذه الأساليب إطالة العمر الفني للسلاح والمعدات، وتغيير الأسلوب الذي أنتجت من أجله، وإدخال أنواع جديدة في الخدمة، ورفع كفاءة الأسلحة والمعدات، وزيادة المهام المكلفة بها، بالإضافة لتلبية متطلبات التسويق في الخارج، وقد ساعدت أنشطة التجسس العلمي التي مارستها أجهزة المخابرات الإسرائيلية -لاسيما الموساد- في دفع عجلة الصناعة الحديثة الإسرائيلية خطوات واسعة للأمام، حيث أمكنها أن تحصل على تصميمات لأسلحة ومعدات حديثة ومتقدمة تكنولوجيًا من دول عظمى مثل: الولايات المتحدة وفرنسا، كانت أبرز الأمثلة على ذلك قضية الجاسوس جوناثان بولارد في أمريكا عام 1988، وسرقة تصميمات المقاتلة الفرنسية "ميراج" من سويسرا عام 1967، وسرقات اليورانيوم المخصب من ولاية بنسلفانيا عام 1960، وتهريب أجهزة تفجير نووية من الولايات المتحدة عام 1985، وتهريب تكنولوجيا.

تجارة السلاح "الإسرائيلية وأسواقها

كانت إسرائيل تحتل المرتبة الثانية عشرة في القائمة بحجم مبيعات 864

مليون دولار. لكنها، حالياً، أصبحت بعد أن باعت خلال العام 2007 أسلحة بقيمة 4.7 مليارات دولار، تحتل المركز الرابع في العالم خلف الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ومتقدمة على بريطانيا.

و أعلن رئيس دائرة التسويق في وزارة الدفاع الإسرائيلية يوسي بن هانان، أن شركات الصناعات العسكرية الإسرائيلية وقعت خلال العامين الماضيين عقوداً لتصدير الأسلحة بقيمة 10 مليارات دولار. وكان مجموع الصادرات الأمنية الإسرائيلية قد بلغ في العام 2004 نحو 3.6 مليارات دولار. ومن المعروف أن أسواق تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية الإسرائيلية امتدت إلى أكثر من 60 دولة في مختلف قارات العالم، وكان أبرز هذه الدول:

1 - في إفريقيا: كينيا، جنوب إفريقيا، زائير، سوازيلاند، إثيوبيا، إريتريا، غانا، أوغندا، سيراليون، إفريقيا الوسطى، المغرب.

2 - في آسيا: الصين، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايوان، بورما، نيبال، فيتنام، سيريلانكا، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين.

3 - في أوروبا: سويسرا، ألمانيا الغربية، هولندا، فرنسا، بلجيكا، اليونان، إيطاليا، السويد.

4 - في الأمريكتين: الولايات المتحدة، كندا، الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، بيرو، أورغواي، بوليفيا، إكوادور، سلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، غواتيمالا، كولومبيا، فنزويلا.

ثانياً: ملحق عن اليهود في هونغ كونغ

تعتبر منطقة هونغ كونغ القاعدة الأساسية التي انطلق منها اليهود للدخول إلى الصين. فقد احتلت بريطانيا المنطقة في القرن التاسع عشر وحولتها إلى مركز أساسي للتجارة في جنوب شرقي اسيا. ومع تفاقم موجات تهريب الأفيون، باتت هونغ كونغ القاعدة الرئيسية لتهريب تلك المادة المخدرة إلى داخل الصين. وقد لعبت هونغ كونغ دوراً مركزياً في حرب الأفيون الأولى عام 1842بين بريطانيا والصين . وقد وفر النفوذ البريطاني القوي آنذاك في العراق التربة المناسبة لليهود العراقيين كي يساهموا في أنشطة القوات البريطانية في هونغ كونغ، سواء عبر المشاركة في تهريب الأفيون، أو من خلال توقيع عقود لتامين المواد الغذائية للجيش البريطاني. وآنذاك هاجرت أسرة ساسون وقدوري وغندور من العراق واستوطنت في نهاية الأمر هونغ كونغ. واستطاع اليهود تكديس ثروات كبيرة جراء ذلك. وفي عام 1898 وقعت الحكومة البريطانية اتفاقاً مع الصين استأجرت بموجبه هونغ كونغ لمدة 99 عاما. وفي عام 1857 بلغ عدد اليهود في هونغ كونغ 1800 شخص. وفي عام 1900 افتتح كنيس اخيل ليا في المدينة. وخلال هذه الفترة ازدهرت أعمال اليهود هناك. ولعب هؤلاء دوراً كبيراً في تمويل هجرة اليهود من روسيا إلى هاربين وكذلك هجرة اليهود من أوروبا إلى مدينة شنغهاي. ولما تأسست إسرائيل عام 1948، مول يهود هونغ كونغ هجرة يهود الصين إلى إسرائيل، وقد استغل أثرياء اليهود في هونغ كونغ وضعهم المالي ومعرفتهم بأحوال الصين من أجل بناء جسور الاتصالات السرية بين الصين وإسرائيل نهاية سبعينيات القرن الماضي. وبات يهود هونغ كونغ قاعدة متينة للنفوذ الإسرائيلي في المدينة والصين، خصوصاً

بعد عودة المدينة إلى السيادة الصينية عام 1997. وحسب مصادر إسرائيلية، ففي الفترة ما بين أعوام 1960 و1970، هاجر إلى هونغ كونغ مئات من يهود أميركا. وتوجد الآن في هونغ كونغ اربعة معابد يهودية وجمعيات كثيرة لجمع التبرعات ومدرسة كارميل ودور حضانة للاطفال اليهود.

وبعد عودة المدينة إلى الصين، هاجر مئات اليهود منها. ويصل عدد اليهود هناك الآن إلى نحو 1500 شخص وحسب جريدة ساوث تشاينا مورنينغ ستار التي تصدر في هونغ كونغ، بلغ حجم التجارة بين إسرائيل وهونغ كونغ 97 .1 مليار دولار أميركي في عام 2000. ووصل عدد الشركات التكنولوجية الإسرائيلية إلى 25 شركة في هونغ كونغ.

كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين هونغ كونغ وإسرائيل أخيراً مما سيعزز من التعاون في مجال الابحاث العلمية والصناعية.

كما اسست غرفة التجارة الإسرائيلية عام 1994 في هونغ كونغ، وهي تضم الآن 60 شركة في مجالات مختلفة. وقامت الغرفة التجارية بتنظيم عدد من ورش العمل لتعريف رجال الأعمال الإسرائيليين بمناخ الاستثمار في هونغ كونغ واراضي البر الصيني الرئيسي من أجل تخطي الحواجز الثقافية.

وقد تولت شركة سوبر اسيا باسيفيك الإسرائيلية العاملة في مجالات البطاقات الذكية مشروع اصدار جوازات سفر الكترونية لمواطني هونغ كونغ بعد عودتها إلى الصين وبعد ذلك توالت المشروعات التي نفذتها الشركة في هونغ كونغ.

فيما يلي اهم العائلات اليهودية في هونغ كونغ:

عائلة ساسون

هاجر أفراد هذه العائلة من بغداد في القرن التاسع عشر إلى الهند، ومن ثم إلى الصين. مؤسس العائلة هو ساسون بن صالح من مواليد 1750 وتوفي عام 1830، وقد تراس بن صالح - على امتداد أربعين عاماً - الجالية اليهودية في

العراق. وقد هاجر الابن الأكبر ديفيد ساسون إلى بومباي في الهند عام 1822 وأسس هناك شركة ديفيد ساسون، وفتح لها فرعا في الصين - في مدينة شنغهاي. وترأس الفرع هناك الابن الاخر لديفيد وهو شلومو (1903-1994). وبعد فترة قصيرة رحل شلومو إلى هونغ كونغ- المستعمرة البريطانية السابقة، وبدا هناك نشاطا تجاريا أساسه تهريب الأفيون. ومثل بقية الاسر اليهودية، استفاد شلومو من الحماية البريطانية وتعاون مع الجيش البريطاني في القيام بعمليات تجارية مشبوهة، ومكنه ذلك من تكديس ثروة كبيرة. أسست عائلة ساسون شركات كثيرة في شنغهاي وساعدت ماليا اليهود الذين هاجروا إلى تلك المدينة هرباً من النازية. بعد ذلك انتقل نشاط الاسرة التجاري إلى هونغ كونغ، والاسرة تملك عدة شركات مالية وتجارية حتى الآن هناك. اسهمت اسرة ساسون في اقامة العلاقات السرية بين الصين الشعبية بعد العام 1970.

عائلة قادوري

أسسها تاجر يهودي من بغداد واسمه صالح قادوري الذي توفي عام 1876في نهاية القرن التاسع عشر، هاجر ولدا قادروي الياهو واليسار اللذان كانا آنذاك يحملان الجنسية البريطانية إلى هونغ كونغ المستعمرة البريطانية. وكان الياهو وهو خريج مدرسة الاليانس في بغداد، قد حصل من البريطانيين على لقب "سير" لقاء خدماته للقوات البريطانية في منطقة الخليج العربي. وقد مارس الياهو التجارة وتقديم المؤن للقوات البريطانية، وجنى من وراء ذلك ثروات كبيرة. ولما بدأت القوات البريطانية تهرب الأفيون إلى الصين، كان الياهو في طليعة المتطوعين للقيام بهذا العمل. وقد وضع ثروته بتصرف العمليات البريطانية لتهريب الأفيون إلى هونغ كونغ. كما أسهم الياهو في التبرع بأموال طائلة من أجل بناء مستوطنات يهودية في فلسطين في ثلاثينيات القرن الماضي. أما الأخ الأصغر اليسار الذي ولد في بغداد عام 1867، فقد ذهب إلى شنغهاي وعمل كذلك في تهريب الأفيون إلى الصين وتهريب الفضة من الصين إلى الخارج.واستقر به المقام في هونغ كونغ إلى جانب بقية أفراد عائلته.

وقد اسست عائلة قادوري عدداً من الشركات التجارية في هونغ كونغ. والشرط الأساسي لمن يرغب في العمل في هذه الشركات أن يكون يهودياً.

أسرة غندور

في عام 1880 سافر شاب من يهود العراق اسمه ايليا غندور مع القوات البريطانية إلى مدينة شنغهاي بحثا عن العمل. ولكونه يهودياً، فقد تم احتضانه من جانب أسرة ساسون اليهودية التي كانت تقطن آنذاك في شنغهاي. عمل الشاب ايليا مع بقية التجار اليهود آنذاك في خدمة القوات البريطانية، وساعد في تهريب الأفيون إلى الصين. وجراء ذلك كون ثروة لا باس بها مكنته من الانتقال إلى هونغ كونغ وشراء أسهم في شركة جونغ ديان لإنتاج الكهرباء في هونغ كونغ. وفي عام 1918 تمت إعادة هيكلة الاسهم في الشركة بحيث باتت أسرة غندور تسيطر على نصيب الاسد فيها، وأدخل إيليا ابنه لولانشي مجلس ادارتها. ومن ثم سيطرت العائلة على الشركة المذكورة. وأصبح لولانشي رئيساً لشركة "جونغ ديان" لأكثر من خمسين عاماً،

كانت فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى اصعب الفترات التي مرت بها شركة "جونغ ديان" على اثر افتتاح الكثير من المصانع الجديدة في منطقة جياو لونغ، مما أدى إلى ازدياد سريع لاحتياجات الكهرباء. وهذا الواقع حتم على شركة "جونغ ديان" توسيع حجمها ورفع قدرة امدادها للكهرباء، وتحقيق ذلك كان بحاجة إلى مبالغ ضخمة من المال. فلجأت مرات عديدة إلى رفع أسعار الكهرباء الأمر الذي أثار استياء أصحاب المصانع، وقد أدى ذلك في النهاية إلى امتعاض الحكومة المحلية التي ترعاها بريطانيا التي شكلت لجنة تحقيق مستقلة للوقوف على أسباب رفع أسعار الكهرباء، وحرمت شركة جونغ ديان من توزيع أرباح أسهمها لعدة سنوات متتالية، وكذلك من توسيع اسهم المشاركين فيها. والاسوأ من ذلك انها تعرضت إلى وضع خطير كاد يؤدي إلى استيلاء الحكومة المحلية على إدارتها. ولانقاذ الشركة طلب لولانشي المساعدة من اليهود الأميركيين، واستجابت شركة المقاييس الشرقية للبترول - الشركة

الأميركية الشهيرة، لطلب رجل الأعمال اليهودي الهونغ كونغي مستغلة بذلك اتفاقية بترول كانت مبرمة من قبل بين الجانبين. وفي عام 1964 توصلت شركة أيكسن التعاونية للطاقة وشركة المقاييس الشرقية للبترول الاميركية، إلى اتفاقية مع حكومة هونغ كونغ البريطانية حول الرقابة على الطاقة الكهربائية. وخلال الفترة ما بيـن 1964- 1981 انشأت "شركة أيكسن للطاقة" بالتعاون مع شركة "جونغ ديان" ثلاث محطات كهربائية في هونغ كونغ بتكلفة مليار دولار أمريكي، ليشكل هذا المشروع أكبر المشاريع الاستثمارية في تاريخ هونغ كونغ.

وتوسعت امبراطورية الكهرباء وتطورت بسرعة بعد ان انفرجت ازمتها على يد لولانشي الذي استعان بحليفه الأميركي المقتدر، وادرجت شركة "جونغ ديان" في عداد الشركات الكبرى المسجلة في البورصة، حيث تجاوز اجمالي القيمة السوقية لها في 31 ديسمبر عام 2003 الـ 89 . 1 مليار دولار هونغ كونغي. واليوم فإن خدمات إمداد الطاقة الكهربائية لشركة "جونغ ديان" تغطى أكثر من 80% إلى مناطق هونغ كونغ كلها، وفي عام 1975 زار لولانشي الصين، حيث بادر إلى اقتراح امداد شينجن بالكهرباء. ومع حلول عام 1979 تحقق إنشاء شبكة التوصيلات الكهربائية بين نظامي الطاقة الكهربائية لشركة "جونغ ديان" ومقاطعة كانتون، مما ساعد بشكل فعال على تخفيف ما كانت تعانيه تلك المقاطعة من نقص شديد في الطاقة الكهربائية، وبالتالى وفر لها القوة المحركة لدفع التنمية الاقتصادية فيها. وإثر ذلك بدأت شركة "جونغ ديان" تدرس مع الدوائر المعنية داخل الصين امكانية انشاء محطات كهربائية بالطاقة النووية. ففي مطلع عام 1985 توصلت شركة هونغ كونغ لاستثمار الطاقة النووية التابعة لشركة " جونغ شين " وهي إحدى شركات لولانشي، مع شركة كانتون لاستثمار الطاقة النووية إلى اتفاق يقضي بتأسيس شركة جديدة تدعى " شركة كانتون للاستثمار المشترك لمحطات الطاقة النووية "، لتتولى بناء محطة للطاقة النووية في خليج دايا في مدينة شينجين المحاذية لهونغ كونغ، وفي آب/ أغسطس عام 1993، دخل السيد لولانشي المستشفى على أثر إصابته بنوبة صدرية حادة نتيجة زكام شديدو فارق الحياة على اثرها في اليوم التالي وهو في

الرابعة والتسعين من عمره. وفي نهاية الشهر نفسه بدأت وحدة التوليد رقم (1) لمحطة دايا للتوليد النووي بضخ الطاقة إلى نظامي الطاقة الكهربائية في مقاطعة كانتون وهونغ كونغ

وفي الوقت نفسه، ظهر إلى الساحة مي قاو- وهو ابن لولانشي الذي يشغل الآن منصب رئيس الشركة إضافة إلى رئاسة نادي سباق السيارات في هونغ كونغ. ووسع مي قاو نشاط شركته في الصين، وخلال العشرين سنة الماضية انتشرت في معظم أنحاء الصين المشاريع الاستثمارية التي تشارك فيها شركة "جونغ ديان" بأكثر من 80 مليار دولار هونغ كونغي - نحو 8 مليارات دولار أميركي. واليوم لا يفوت الشركة أي مشروع له علاقة بـ"نقل الكهرباء من غربى الصين إلى شرقيها" دون المشاركة فيه. ومن المنتظر ان تلعب دوراً متزايد الأهمية في سوق الصين للطاقة الكهربائية.

ثالثاً: ملحق بالاتفاقات بين إسرائيل والصين

مع إقامة علاقات رسمية دبلوماسية بين الدولتين في عام 1992، وقع الطرفان مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية، من أبرزها :ـ

ـ في حزيران 1991 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية والأكاديمية الإسرائيلية للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

ـ اتفاق الدولة الأولى بالرعاية (أكتوبر 1992): أعطت الصين لإسرائيل في هذا الاتفاق مكانة الدولة الأولى بالرعاية، بحيث تُحصل من إسرائيل أقل نسب جمارك ممكنة مقارنة بجميع الدول الأخرى التي وقعت معها على اتفاقات مماثلة.

ـ في نوفمبر 1992 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين شركة سور الصين الصناعية وشركة صناعة الطائرات الإسرائيلية . .

● اتفاق التجارة (أكتوبر 1992): وهو اتفاق الاعتراف المتبادل بالمواصفات والجودة بين مركز مراقبة المواصفات الإسرائيلي ومركزي مواصفات صينيين، هما SACI (The State Administration of Import and Commodity CSBTS (Technical Supervision The Chinese State و Inspection Export) Bureau of).

ـ في 05/ 03/ 1993 تم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الصحة والعلوم والتكنولوجيا الطبية بين الحكومتين.

ـ في نوفمبر 1993 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارتي الزراعة الصينية والإسرائيلية.

ـ في 14/ 02/ 1993 تم التوقيع على اتفاقية التعاون العلمى والفنى بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة دولة إسرائيل.

- في 05/ 03/ 1993 تم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الصحة والعلوم والتكنولوجيا الطبية بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة دولة إسرائيل.

- في 22/ 11/ 1994 تم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال البرق والبريد بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة دولة إسرائيل.

● اتفاقية الملاحة البحرية (مارس 1994): يتيح هذا الاتفاق لشركتي الملاحة في الدولتين (شركتا الملاحة الإسرائيلية "تسيم"، والصينية COSCO) العمل في مجال نظيرتها، وفتح مكاتب، وإدارة أعمال الملاحة دون الحاجة لإشراك جهة محلية. وفي عام 2001 حصلت شركة تسيم على موافقة لتوفير خدمات لوجستية.

● اتفاق الملاحة الجوية (مارس 1994): في إطار هذا الاتفاق يعمل الخط المنتظم لشركة العال الإسرائيلية بين تل أبيب وبكين.

- في نيسان 1994 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة صناعة الطاقة الكهربائية الصينية ووزارة الطاقة الكهربائية والبنية الأساسية الإسرائيلية في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء.

- في حزيران 1995 تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الري الصينية ووزارة الزراعة الإسرائيلية في مجال توفير مياه الري.

● اتفاق منع ازدواج الضريبة (أبريل 1995): يمنع هذا الاتفاق دفع ضريبة مزدوجة للأفراد والشركات على أرباحهم في الصين وإسرائيل.

● اتفاقية تشجيع وتأمين الاستثمارات (أبريل 1995): يهدف الاتفاق إلى حماية استثمارات الشركات التجارية بين الدولتين، وتسوية النزاعات، وتوفير العملة الصعبة.

● اتفاقية التعاون المالي "البروتوكول المالي" (أبريل 1995): الهدف من تلك الاتفاقية هو الدفع بعجلة التجارة بين الدولتين عن طريق السماح لشركات صينية بالحصول على قروض طويلة الأجل عند عقد صفقات مع مصدرين إسرائيليين في مجالات رؤوس الأموال وإقامة البنى التحتية. ويمنح البروتوكول شركات إسرائيلية إمكانية المشاركة في مشروعات وصفقات مع هيئات وشركات

حكومية تريد التصدير إلى الصين. وينص اتفاق الإطار على حصول الشركة الصينية على اعتماد بنكي لـ 10 سنوات بفائدة مدعومة بنسبة 5 . 2% مع إمكانية التمويل لخمس سنوات.

– في 22/ 01/ 1995 تم التوقيع على اتفاقية حول انشاء صندوق للبحوث العلمية والاستراتيجية بين اللجنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا لجمهورية الصين الشعبية ووزارة العلوم والفنون لدولة إسرائيل. تنص الاتفاقية على انشاء صندوق برأس مال قدره خمسة ملايين دولار اميركي، يمول مناصفة من قبل الحكومتين، وقد شكل ذلك الدعائم المتينة لتعاون علمي عميق ومستديم وجوهري.

– في يناير 1997، تم تحريك هذا الصندوق بشكل رسمي. وقد أجاز الاجتماع الثاني للجنة الصينية – الإسرائيلية المشتركة للتعاون العلمى والفنى الذي عقد في بكين في الشهر نفسه أول أربعة مشاريع يمولها الصندوق في مجال تكنولوجيا البيولوجيا الزراعية وتكنولوجيا المواد الحديثة.

– في ديسمبر 1999 أجاز الاجتماع الثالث للجنة الصينية - الإسرائيلية المشتركة للتعاون العلمى والفنى الذي عقد في القدس ستة مشاريع أخرى يمولها الصندوق في مجال ادارة الموارد المائية والطب البيولوجى.

– في أكتوبر 1999 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة الري الصينية ووزارة البنى الأساسية الإسرائيلية في مجال توفير مياه الري وإدارة الموارد المائية.

– في أكتوبر 1999 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين المصلحة الوطنية للطب التقليدي والعقاقير وبين جمعية الطب التقليدي الإسرائيلية.

● اتفاقية التعاون في مجال البحث والتنمية الصناعية (2000): وهي الاتفاقية التي أتاحت دعم الدولتين لأي مشروع تشارك فيه شركتان إحداهما صينية والأخرى إسرائيلية، بحيث تقيم الشركتان تعاونا صناعيا بدعم من الهيئات المعنية: في إسرائيل مكتب كبار العلماء بوزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، وفي الصين وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي.

– في 12/ 04/ 2000 تم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال دراسة وتطوير العلوم الصناعية.

– 2003 وقعت الصين والحكومة الإسرائيلية في بكين على مذكرة تفاهم حول مشروع اقامة مركز تدريب وتأهيل صيني إسرائيلي للنماذج الزراعية في المناطق الجافة في منطقة شينجيانغ. ويعد هذا المشروع ثالث أكبر مشروع تعاوني زراعي بين الصين وإسرائيل بعد مشروع المزارع النموذجية والمشروع النموذجي للألبان، ويبلغ راس مال المشروع خمسة ملايين وستمائة وعشرين ألف دولار أميركي، من بينها ثلاثة ملايين وسبعمائة واربعون الف دولار اميركي رأس مال إسرائيلي.

● اتفاق التعاون المالي (نوفمبر 2004): طرأ على الاتفاق الأول بعض التغييرات منها: زيادة حجم التعاملات في البروتوكول الأول، وإتاحة إمكانية تمويل جديدة مدتها 7 سنوات بفائدة 2 . 3%.

– 2005 اتفاقية حول التعاون في مجال الحجر الصحي النباتي بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة إسرائيل.

– 2005 مذكرة حول تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة إسرائيل.

● اتفاقية ادخال إسرائيل في قائمة المقاصد السياحية الصينية ADS (أكتوبر 2007): تمثل تلك الاتفاقية اعترافاً صينياً بإسرائيل كهدف سياحي معتمد للسياح الصينيين.

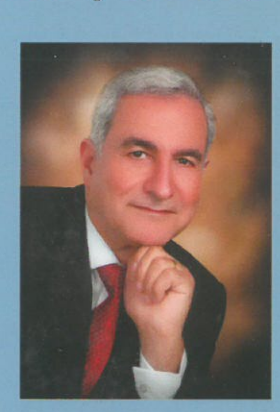
– وفي عام 2007 البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية للفترة 2007 - 2010 بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة إسرائيل. يتضمن إرسال مائة طالب إسرائيلي وافد إلى الصين سنوياً، ومائة طالب صيني في إسرائيل وفي أيار 2007 تمّت إقامة معهد كونفوشيوس في جامعة تل أبيب.

● اتفاقية التعاون في مجال البحث والتنمية الصناعية مع مقاطعة جيانجسو (سبتمبر 2008): الهدف من هذه الاتفاقية هو السماح للشركات الإسرائيلية والصينية التي تريد تنفيذ مشروع بحث وتنمية صناعية مشترك بتقديم طلب للحصول على تمويل (كل طرف من دولته) بحسب المعايير المعمول بها في تلك الدولة، والتي تصل إلى إجمالي 3 ملايين دولار (5 . 1 مليون دولار لكل طرف).

المحتويات

هذا الكتاب

يبحث هذا الكتاب في العلاقات الصينية الإسرائيلية، ويسلط الأضواء على الجانب التاريخي من هذه العلاقات ويكشف الدور الحقيقي الذي لعبه اليهود في الصين في القرنين التاسع عشر والعشرين. كما يحلل الكتاب البواعث التي دفعت بكين للتقارب مع إسرائيل، والأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من تعاونها مع الصين. فضلاً عن ذلك يتوقف الكتاب عند آفاق هذه العلاقات وتأثيرها على مواقف الصين ازاء القضايا العربية. كما يتضمن ملاحق حول المؤسسات العسكرية الاسرائيلية التي تعاونت عمليا مع الصين، وعن اليهود في هونغ كونغ وعن الاتفاقيات الموقعة بين الصين واسرائيل.



الكاتب في سطور

- محمد خير الوادي، مواليد 1948.
- حصل على درجة ماجستير في الصحافة والدعاية من جامعة موسكو عام 1974.
- عمل مديراً للإذاعات الأجنبية في إذاعة دمشق عام 1975.
- عمل مديراً في التلفزيون السوري منذ العام 1977.
- أصبح مديراً عاماً ورئيساً لتحرير صحيفة الثورة السورية منذ العام 1980 وحتى العام 1990.
- أصبح مديراً عاماً ورئيسا لتحرير صحيفة تشرين السورية من عام 1990 وحتى عام 2000.
- أصبح سفيراً مفوضاً وفوق العادة لسورية في الصين منذ نهاية عام 2000 وحتى نهاية 2008.
- شغل كذلك منصب سفيراً غير مقيم لسورية في كل من فيتنام ومنغوليا منذ العام 2002 وحتى العام 2008.
- أصبح رئيسا لمركز دراسات الصين وآسيا منذ العام 2009 .
- له عدة كتب ودراسات في مجالي الإعلام والسياسة أهمها:

– القسم العربي في هيئة الاذاعة البريطانية.

– احهزة الإعلام في العالم.

– الدعاية والإشاعة.

– اضاءات على السياسة الخارجية الصينية.

– تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال.

